الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إقليم برقة (1922 - 1931م)

مقدمة من الطالبة:

نعيمة مصطفى السعيطي

تحت إشراف:

أ.د. عطية مخزوم الفيتوري

قدمت هذه الرسالة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في التاريخ المعاصر

جامعة بنغازي

كلية الآداب

مارس 2018

Copyright © 2018.All rights reserved , no part of this thesis may be reproduced in any form, electronic or mechanical, including photocopy , recording scanning , or any information , without the permission in writhing from the author or the Directorate of Graduate Studies and Training university of Benghazi.

حقوق الطبع 2018 محفوظة ، لا يسمح أخذ أى معلومة من أى جزء من هذه الرسالة على هيئة نسخة الكترونية أو ميكانيكية بطريقة التصوير أو التسجيل أو المسح من دون الحصول على إذن كتابي من المؤلف أو إدارة الدراسات العليا والتدريب جامعة بنغازي.

جامعة بنغازي **كلية الآداب**

قسم الإدارة

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إقليم برقة (1922 - 1931م)

إعــداد

نعيمة مصطفى السعيطي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: / /

تحت إشراف

أ.د. عطية مخزوم الفيتوري

.....

الدكتور:..... ممتحناً داخلياً التوقيع:.....

الدكتور:..... ممتحناً خارجياً التوقيع:.....

يعتمد عميد الكلية **مدير إدارة الدراسات العليا والتدريب بالجامعة**

بسم الله الرحمن الرحيم

الرَّحْمَنُ {1} عَلَّمَ الْقُرْآنَ {2}خَلَقَ الإِنسَانَ {3} عَلَّمَهُ الْبَيَانَ {4}

صدق الله العظيم

سورة الرحمن

الإهـــــــداء

إلى من أمرنى ربى بطاعتهما والإحسان إليهما إلى من بالحب غمرانى وبجميل السجايا أدبانى

أبي وأمي أطال الله في عمريهما

إلى من هم نعمة من الله عائلتي

إلى إخوتي أخواتي وزوجات إخوتي وأبنائهم

إلى شهداء وأبطال تحرير بنغازي من الإرهاب

الشكر والتقدير

اللهم لك الشكر والثناء الحسن ، شكراً يوازي مزيد نعمك

أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل إلى كل من أسهموا وساعدوا بعملهم وخبرتهم ورأيهم السديد في إكمال هذا البحث وإخراجه إلى حيز الوجود ..وأخص بالذكر **الأستاذ الدكتور/ عطية مخزوم الفيتورى** – المشرف على هذا البحث ، الذي فسح لي صدره وأعطاني الكثير من وقته وخبرته ولم يأل جهداً من إسداء النصح والإرشاد والتقويم والتوجيه ، كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة عن تفضلهم بمراجعة هذه الدراسة وقبول مناقشتها ، كما لا يسعنى إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى الأستاذ بوسيف الجبو مديرى بمركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية الذي دفعني إلى مواصلة دراستي العليا وقدم لي الدعم المعنوى والمادى ، وإلى كل من الدكتور يوسف البرغثى ومصطفى المريمى وأرويعى قناو ، لتقديمهم المساعدة لي بالمصادر والمراجع والوثائق ، كما أن عبارات الثناء والشكر لا تفى حق من كانوا سبباً في استمرار وإستكمال رسالتى من وقفوا معي فى أشد الظروف ومن حفزونى على المثابرة والاستمرار وعدم اليأس أتقدم إليكم بأجمل عبارات الامتنان من قلب فاض بالحب والاحترام لكم وأخص بالذكر الدكتورة الفاضلة علجية بشير العرفى والمستشار عبدالرحمن بلال والأستاذ خالد الحداد والأستاذ فرج هويدى مدير مدرسة الوحدة الوطنية ، وأخواتي الدكتورة كريمة أحمد الحاسي والأستاذة عفاف الكاديكى .

كما لا يسعنى إلا أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى الأخوة العاملين بكل من

- المكتبة المركـزيـــــة جـامعـة بنـغـــازي .
- شعبة الوثائق والمخطوطات بمركز جهاد الليبيين طرابلس .(المركز الوطنى للمحفوظات التاريخية)
- دار الكـتـــب الـوطنيـــة .
- مكتبة الأكاديمية الليبية فرع بنغازى.

والله ولي التوفيق

فهرس المحتويات

الموضـــوع	رقم الصفحة
حقوق الطبع	ب
التوقيعات	ج
الآية الكريمة	د
الإهداء	و
الشكر والتقدير	هـ
فهرس المحتويات	و
قائمة الجداول	ح
قائمة الملاحق	ط
ملخص الدراسة	ن
المقدمة	1
وصف جغرافي	20
الفصل الأول: السمات العامة للسياسة الإيطالية في برقة منذ بداية الغزة وحتى وصول الفاشيست 1911 - 1922م.	88-30
أولاً: السمات العسكرية	31
ثانياً: السمات السياسية	45
ثالثاً: تغير مسار السياسة الإيطالية بعد وصول الفاشيست إلى الحكم في روما	71
الفصل الثاني: مرتكزات السياسة الإيطالية في المنطقة 1922-1931م	131-89
أولاً: التوسع في الخدمات	90
ثانياً: سياسة مصادرة الأرض	108

الفصل الثالث: أوجه النشاط الاقتصادي في برقة 1922 - 1931م	188-132
أولاً: الزراعة وتربية الحيوانات	133
ثانياً: التجارة والمعاملات المالية	182
ثالثاً: الصناعة	185
الفصل الرابع : الأحوال الاجتماعية في برقة 1922-1931م	256-180
أولاً: السياسية الإيطالية إزاء السكان الوطنيين	190
ثانياً:التغيرات الديموغرافية والظواهر الاجتماعية	210
ثالثاً: الأوضاع الصحية والتعليمية	231

قـائـمـة الجـــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	صادرات المواشى من برقة عام 1913م	131
2	مساحة الاراضى المستولى عليها بالسنوات	131
3	الوسائل التي تم بها الحصول على الأراضى	131
4	إحصاء يوضح انخفاض الثروة الحيوانية في عام 1930م	158
5	إحصائية الثروة الحيوانية لسنوات 1910-1926-1930م	158
6	إحصائية عدد رؤوس الماشية في عام1931م .	159
7	إحصائية عدد رؤوس الماشية العائدة للمستوطنين الإيطاليين	161
8	إحصائية الصادرات والواردات فى برقة من عام 1922-1930م.	169

9 إحصائية توضح عدد قتلى المعارك من الوطنيين خلال سنوات 1923_1929 م

10_ إحصائية توضح عدد تلاميذ مدرسة بنغازى الصناعية بنين من عام 1927_1930- 11_إحصائية توضح أعداد التلاميذ فى مدرسة بنغازى الإعدادية خلال سنوات 1922 _1928م

12_إحصائية توضح عدد التلميذات فى مدرسة بنغازى للبنات من عام1927_1930م_ 13إحصائية تبين عدد التلميذات فى مدرسة درنة للبنات خلال سنوات 1927_1930م

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	خريطة حدود الولايات الليبية الثلاث	
2	خريطة توزيع الأمطار فى ليبيا	
3	خريطة الأقاليم المناخية في ليبيا	
4	خريطة توضح الأقاليم لليبية من وجهة نظر استغلال الانسان لها	
5	خريطة توزيع القبائل فى ليبيا	
6	وثيقة رقم (30) النشرة الدورية رقم (9) أخبار سياسية عن ولاية برقة 1923م	
7	وثيقة رقم (33) النشرة الدورية رقم (3) أخبار سياسية عن ولاية برقة 1923	
8	وثيقة رقم (38) النشرة الدورية أخبار سياسية عن ولاية برقة 1924م	
9	قرار والي برقة الخاص بسن أصول وقواعد لتنظيم حيازة السلاح وحمله من جانب وطنى برقة الليبيين 1923م	
10	قرارات مصادرة بعض الأملاك العائدة للمواطنين صادرة عن المكتب السياسى والعسكرى 1915-1918م	
11	الجريدة الرسمية لحكومة قطر برقة 1925 مباشرة تحقيق أملاك بإدارة الأملاك بالمرج ،أعمال تصديق الأملاك بالبرية	
12	الجريدة الرسمية لحكومة قطر برقة 1928 جدول تسجيلات إدارة الأملاك العائدة لبنغازى – أعمال تصديق أملاك بالبرية	
13	قرار والى برقة الجنرال تروتسى بخصوص نزع ملكية أراضى في منطقة قافيز فى القوارشة لصالح الاستعمار1928م	

14	حكومة برقة أصول لإثبات الحقوق العقارية وحفظها في قطرى طرابلس وبرقة 1921م	
16	قرار القائم بحكومة برقة بشأن إعطاء جوائز نقدية لزراعة الأراضى بالأساليب الفنية 1928م	
17	مرسوم والى برقة الخاص بحث المزارعين على زراعة البقول في ضواحى المراكز العامرة بالسكان 1928م	
18	مرسوم والى برقة الخاصة بتخفيض تعريفات النقل في السكك الحديدية لأرباب الفلاحة 1928م	
	مرسوم القائم بشؤون برقة 1928م الخاص بمنع تصريح كان مختص بالحجم المقرر لاستخراج اللاقبى من النخل داخل حدود ولاية برقة 1928م	
19	مرسوم القائم بأعمال ولاية برقة بشأن تحريم التجارة مع أهالى طرابلس العصاة أو مقاطعات برقة المشبوهة 1922م	
20	المراسيم والأوامر المتعلقة بالتجارة والصناعة وأوجه الحياة الاقتصادية في برقة لعامى 1927-1928م	
21	حكومة برقة إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية مايو 1924م نشرة برقة الاقتصادية	
22	مرسوم ملكي رقم (1778) بتاريخ يوليو 1923 يقضي بمنح الصلاحيات لوالى طرابلس ووالي برقة بشأن منح امتياز استخدام المياه البحرية لأغراض الصيد والصناعة	
23	نموذج أحكام المحكمة الحربية بنغازي بشأن صدور أحكام ضد مواطنين قاموا بنقل التموين إلى الدواخل ، بالحبس ودفع غرامة مالية 1911م	
24	نموذج أحكام المحاكم العسكرية ، منطقة طلميثه ، مخالفة حظر التجول ، الأمر بالسجن ودفع غرامة مالية 1915	

25	نموذج حكم صادر عن محكمة بنغازي الحربية 1917	
26	كشف بالأحكام الصادرة ضد المقبوض عليهم في سجن فافيانا في الفترة 1911-1922 م	
27	نموذج لإحدى الشهادات التي كانت تمنح للتلاميذ في العهد الإيطالي تحتوي على المواد الدراسية باللغة الإيطالية والمواد العربية المضافة بخط اليد 1932	

قـائـمـة المختصرات

أولاً : المختصرات العربية .

المختصر	المعنى
م	الميلاد
ع	العدد
ط	الطبعة
جـ	الجزء
ص	الصفحة
ص.ص	الصفحات
د.م	دون مترجم
د.ت	دون تاريخ النشر
د.ب	دون بلد النشر
د.ن	دون اسم دار النشر
كم^2	كيلو متر مربع
م	متر
تحـ	تحقيق
ش.و.خ	شعبة الوثائق والمخطوطات المركز الوطنى للمحفوظات التاريخية
و.ك.م.ق	وثائق المكتبة المركزية جامعة قاريونس
و.م.ش.ب	وثائق محكمة شمال بنغازي الأبتدائية
ت.ب	تقرير وال برقه بونجوفانى
ت.غ	تقرير وال برقه غراتسياني

ثانياً : المختصرات الأجنبية

المختصر	المعنى
P	صفحة
PP	صفحات
Ibid	المرجع السابق
op.sit	المرجع نفسه
Doc	وثيقة

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إقليم برقة
(1922 - 1931م)

مقدمة من الطالبة:

نعيمة مصطفى السعيطي

تحت إشراف:

أ.د. عطية مخزوم الفيتوري

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة الأوضاع الأقتصادية والاجتماعية في برقة 1922–1931 والتي كانت بداية الحكم الفاشيستي لكونه جدثا سياسيا له تأثير واضح على المستعمرات الإيطالية ومنها ليبيا.

حيث استطاعت إيطاليا الفاشية القضاء على حركة المقاومة المسلحة بإعدام المجاهد عمر المختار في 16 سبتمبر 1931، إن هذه الدراسة مكملة للدراسات السابقة التي تناولت ما قام به الأستعمار الإيطالي في ليبيا منذ 1911 –1943 .م وتركز على دراسة وتحليل جانب من التاريخ الاقتصادي والاجتماعي إبان العهد الإيطالي وتهدف الى عرض أعمال إيطاليا الفاشية في برقة وربط ذلك بفلسفتها السياسية وتأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان الوطنيين باستخدام المنهج السردي والتحليلي وتم استيفاء الموضوع بالاعتماد على الوثائق الإيطالية الغير منشورة والمنشورة والرواية الشفوية والمخطوطات والكتب العربية والمعربة وتشتمل هذه الدراسة على تمهيد وأربعة فصول وخاتمة وبيان بالوثائق والمراجع وكشف بالملاحق وتوصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج منها ، إنه رغم إستمرار المعارك الحربية استطاعت الحكومة الفاشية تأسيس إدارة استعمارية في برقة تهدف الى تطبيق سياسية الطلينة وترسيخ الدولة وسلطتها على السكان الوطنيين وأدت سياسة التمييز العنصري الى إقصاء السكان والوطنيين وحرمانهم من تولى المناصب الإدارية العليا والمتوسطة والتعليم العالي وإقتصاره على التعليم الابتدائي وتعلم بعض الحرف وخصصت لهم أماكن من الدرجة الثانية في المجال الصحي والنقل وإرتياد الأماكن العامة، وأنجزت العديد من الخدمات التي تمثل البنية التحتية لإستيطان الزراعي وضمت مساحات كبيرة من الأراضي الى ملكية الدولة وخصصتها للمزارعين الإيطاليين وأهملت الزراعة المحلية وتعرضت الثروة الحيوانية للتدمير والنهب وتم إحتكار النشاط

التجاري والصناعي لصالح رأس المال الإيطالي ونتيجة للسياسة القمعية التي استخدمتها الفاشية ضد السكان الوطنيين أدت الى حدوث تغييرات ديموغرافية حيث تناقص بشكل كبير عدد السكان الوطنيين كما برزت عدة ظواهر سيئة في المجتمع بينما شهدت الأحوال الصحية تحسنا ملحوظا نتيجة حرص الحكومة الفاشية على خلق بيئة صحية خالية من الأمراض المعدية لصالح المستوطن الإيطالي.

المقدمة

الحمد لله علي جميع نعمة كلها ما علمت منها وما لم أعلم وصلي الله علي سيدنا محمد وعلي آله وصحبه وسلم. الحمد لله علي جميع نعمه كلها ما علمت منها وما لم أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

فى أكتوبر 1911م تعرضت كل من ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي لغزو استعماري إيطالي استمر من سنة 1911م وحتى 1943 م بهدف جعلها شاطئاً رابعاً، ويمكننا تقسيم فترة الوجود الايطالي إلي ثلاث مراحل متميزة .

المرحلة الأولي وتميزت في مجملها بطابع الصراع والمعارك منذ بداية الغزو 1911م حتى 1922م وتخللها فترة هدوء من 1917 – 1921 م بعد عقد معاهدات الزويتينة وعكرمة وقيام حكومة استعمارية مدنية وتأسيس برلمان برقة وظهور القانون الأساسى وإنشاء حكومة وطنية في دواخل برقة تحت إمارة السيد إدريس السنوسي.

المرحلة الثانية وهى تبدأ من ظهور الفاشست علي المسرح السياسيى في روما وتوليهم الحكم في المملكة الإيطالية أكتوبر عام 1922م، واتسم الحكم الفاشستي بجبروته وطغيانه وإصراره علي إخضاع كل السكان الوطنيين للحكم الاستعماري وتصدى المجاهدون ببسالة للقوات الإيطالية وشهدت هذه المرحلة نهاية المقاومة الوطنية المسلحة يناير 1932 .

إن كل مرحلة من تلك المراحل لها مميزاتها وخصائصها حسب ظروف وطبيعة كل منها، حيث اتسمت المرحلة الأولى بسمات سياسية وعسكرية تمثلت في حرص إيطاليا علي استكمال سيطرتها بشكل كامل علي التراب الليبيى مستخدمة في ذلك كل الأدوات السياسية والعسكرية وصاحب ذلك قيام مقاومة مستميتة رداً علي تلك السياسة، الأمر الذي أدى إلي اندلاع الكثير من المعارك علي كافة الأراضي الليبى اتسمت بالمد والجزر بين الطرفين، فايطاليا انحصر

وجودها فى المنطقة الساحلية فقط وأصبحت حبيسة وضع سئ جعلها في موقف لا تحسد عليه على المستوى الإيطالى أو الدولى وهذا ما شجع حركة الجهاد على الاستمرار في التصدى لها بصلابة، كما ارتبطت هذه المرحلة بظهور الفاشست علي المسرح السياسى في إيطاليا وبدأت ليبيا تشهد تطورات سياسية وعسكرية أشد ضراوة وقسوة، حيث أقر الفاشست مجموعة من الأسس والمبادئ التي تقوم عليها سياستهم الاستعمارية واتبعوا العديد من النظريات الفلسفية ومن أهمها (الغاية تبرر الوسيلة)، وارتكزت سياستهم علي السيادة المطلقة وإلغاء كل المعاهدات التي عقدتها الحكومة السابقة مع القيادات الوطنية، وكذلك حل البرلمان الوطنى وعدم الاعتراف بالقانون الأساسى وعملوا علي تنفيذ مخطط ما يعرف بحرب الاسترداد في طرابلس وحرب الاحتلال الكلى في برقة وهي العملية التي دشنها الكونت فولبيvolpi في مصراتة عام 1922م واستمرت حتى 1932م.وشرعوا في القضاء على المقاومة المسلحة وتفريغ الارض من سكانها بأساليب وحشية ،قامت على النفى والتهجير الداخلى والخارجى ثم الاعتقال وحرق المزروعات وإفناء الثروة الحيوانية ومصادرة الأملاك الخاصة بالمواطنين، وهى فى مجملها إجراءات أدت إلى نزوح وهجرة الكثير من السكان إلى داخل وخارج ليبيا وطبقت هذه السياسة – التي كان الجنرال غراتسياني أحد منفذيها – بشراسة بالغة فى منطقة برقة والتى استمرت فيها المقاومة حتى بعد اعدام عمر المختار لفترة وجيزة وانتهت هذه المرحلة بإعلان بادوليو نهاية المقاومة في مطلع 1932م لتبدأ مرحلة جديدة استمرت حتى قيام الحرب العالمية الثانية، تميزت باستقرار الوجود الإيطالى في ليبيا وتغيير مسار سياسته من سياسة عسكرية صارمة إلى سياسة عسكرية مدنيه وشرع الإيطاليون في تنفيذ مشاريعهم الاستيطانية بشكل مكثف من أجل الاستفادة من موارد وإمكانات البلاد لصالح الاهداف الاستعمارية وإحلال المستوطنين محل السكان المحليين في المناطق الزراعية الخصبة وربط البلاد بالاقتصاد الإيطالى والعملة الإيطالية وفرض اللغة الإيطالية في

المؤسسات التعليمية وصدور قانون الجنسية الإيطالية وتسخير أبناء البلاد لتنفيذ مشاريعهم الاقتصادية علي اعتبار أنهم عمالة رخيصة وجنود يدافعون عن العلم الإيطالى في الحروب التي خاضتها إيطاليا سواء في الحبشة أو ضد الحلفاء في الحرب العالمية الثانية.

لقد كانت رغبتى منذ كنت في مرحلة الليسانس باستكمال دراستى العليا والمساهمة في كتابة تاريخ بلادى بمنظور وطني ومكننى عملى كباحثة فى مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية'المركز الوطنى للمحفوظات التاريخية حاليا من التعرف عن قرب علي أساتذة تميزوا بأعمالهم العلمية القيمة في مجال التاريخ الحديث زرعوا في داخلى بذرة البحث وشجعونى علي خوض غمار البحث في تاريخنا الوطنى وإعادة كتابته وتنقيته من الشوائب العالقة به، والتركيز علي البحث في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتوجيه جهود الباحثين إليها حتى نتمكن من الوقوف علي دراسة الجوانب التاريخية والحضارية لهذا البلد، لأن اتجاهات غالبية باحثينا أنصبت علي دراسة الجوانب السياسية والعسكرية وأن كانت هذه الجهود مهمة إلا أنها تظل ناقصة ما لم يتم استكمال البحث في بقية الجوانب الأخرى الامر الذى دفعنى لمحاولة نبش تلك الجوانب ،وبعد طرح الأمر على أساتذتى شجعوني علي اختيار موضوع (الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إقليم برقة خلال المرحلة الزمنية 1922-1931م) رسالة للماجستير ورأيت أن تقتصر الدراسة علي إقليم برقة لعدة أسباب أهمها:-

- أن البحث في مثل هذا الموضوع يتطلب عملاً ميدانياً لتجميع الوثائق وإجراء بعض المقابلات الشخصية مع الأشخاص الذين عاصروا أحداث تلك الحقبة أو عاشوا في فترة قريبة منها _إن نظام الحكم الإيطالى فى ليبيا منذ عام 1911م ارتكز علي تقسيم البلاد إلى ولايتين منفصلتين الاولى ولاية طرابلس وعاصمتها مدينة طرابلس والثانية ولاية برقة وعاصمتها مدينة بنغازي ولكل منهما وال يشرف على الأمور العسكرية والمدنية ولديه الصلاحيات في إصدار القوانين

والتشريعات الخاصة بكل ولاية، وظلت تلك التشريعات سارية المفعول حتى بعد صدور القانون الأساسي في ديسمبر 1934 م، الذي نص على توحيد الولايتين في مستعمرة واحدة تسمى ليبيا يشرف عليها وال عام مقره الرئيسى فى مدينة طرابلس ورأيت أن يكون إقليم برقة وليس ولاية لأن برقة بالكامل لم تخضع للسيطرة الاستعمارية الايطالية إلا بعد القضاء على المقاومة نهاية عام 1931 م.

– نظراً لضراوة واستمرار حركة الجهاد في برقة حتى مطلع عام 1932م، أنبعت الحكومة الإيطالية أساليب استعمارية تتنافى مع ابسط قواعد التعامل الإنسانى وكان من أهمها المعتقلات الجماعية للسكان الوطنيين ،وإكراههم على الهجرة إلى خارج الوطن ونفى المئات وإيداعهم فى سجون الجزر الإيطالية وتركت تلك الاجراءات اثارا واضحة علي البنية الاجتماعية والاقتصادية.وأما فيما يتعلق بالفترة الزمنية التى تناولتها الدراسة فإنى اخترت بداية الحكم الفاشستى كبداية لها بالنظر إلي كونه حدثاً سياسياً كان له تأثيرات على المستوى الإيطالى انعكست بشكل واضح وملموس على المستعمرات الإيطالية خاصة ليبيا وتنتهي فترة الدراسة عند النهاية الفعلية لحركة المقاومة المسلحة، حيث أعدم المجاهد عمر المختار في 16 سبتمبر 1931م وأستمر رفاقه في مواصلة المقاومة المسلحة حتى أواخر عام 1931م، وتكمن أهمية الدراسة في كونها دراسة مكملة للدراسات التى تناولت الاستعمار الإيطالى وخصائصه في ليبيا والتي ركزت معظمها علي الجانب العسكرى والسياسي إضافة إلي أنها تركز علي دراسة وتحليل الجوانب المجهولة من تاريخنا الاقتصادى والاجتماعى في مرحلة الغزو الاستعمارى الإيطالى بدلاً من التركيز على الجوانب العسكرية والدور السياسى والحربى للقادة والزعماء ،كما تهدف إلي معرفة التأثيرات الإيجابية والسلبية للسياسة الإيطالية على تلك الجوانب وهى إشكالية يحتاج طرحها بشكل موضوعى إلي جهد كبير من أجل تجميع المعلومات سواء عن طريق الوثائق أو

الرواية الشفوية، حيث أن المدونات التاريخية المتعلقة بتاريخ ليبيا الحديث والمعاصر لا تفى بالغرض المطلوب.

قسم هذا البحث إلي اربعة فصول فضلاً عن المقدمة والتمهيد والخاتمة، تناول التمهيد **تعريف جغرافى لإقليم برقة من ناحية الموقع المناخ التضاريس، السكان .**

سأتناول فى الفصل الاول السمات العامة للسياسة الإيطالية في برقة منذ بداية الغزو وحتى وصول الفاشست للسلطة في إيطاليا اذ لم يكن للبحث ان يكتمل إلا بدراسة هذه الحقبة وتسليط الأضواء علي السمات العامة في الجوانب السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية للسياسة التي اتبعتها الحكومة الإيطالية تجاه سكان برقة ثم وصول الفاشست للحكم وتغير مسار السياسة الايطالية في برقة وأهم المتغيرات التى شهدتها في ظل السياسة الفاشستية، وسأفرد الفصل الثانى لدراسة مرتكزات السياسة الاقتصادية الإيطالية في المنطقة، وهو مقسم إلي عنصرين الأول التوسع في الخدمات العامة لتنفيذ مشروعها الاستيطاني مثل شق الطرق ومد خطوط السكة الحديد ومشاريع الري كإصلاح وترميم الآبار القديمة وحفر آبار جديدة باستخدام التقنية الحديثة والعمل علي إصلاح الموانى وإعداد و رصد ميزانية مشروع ميناء بنغازى البحرى.

وسأطرح فى الفصل الثالث أوجه النشاط الاقتصادى في إقليم برقة وتسليط الاضواء على بنية الاقتصاد التقليدى المتمثلة في الزراعة والثروة الحيوانية، التجارة والمعاملات المالية، الصناعة وتأثير السيطرة الاستعمارية عليها من خلال التشريعات والقرارات الصادرة بالخصوص والإجراءات المنفذة لها، و كذلك الأساليب القمعية التي اتخذتها السلطة الايطالية كوسيلة لفرض سيطرتها علي المنطقة

وسأفرد الفصل الرابع لدراسة الأحوال الاجتماعية للسكان الوطنيين ويحتوى على عنصرين الأول الاجراءات السياسية التي اتخذتها الحكومة الايطالية من أجل القضاء على حركة المقاومة

المسلحة وتفريغ الأرض من سكانها لتطبيق السياسة الاستيطانية الزراعية والديموغرافية موضحة بالتحليل أثرها علي الاحوال الاجتماعية ورصد التغيرات الديموغرافية وابرز الظواهر والاجتماعية ، والثانى سأتعرض فيه للأحوال الصحية والتعليمية للسكان الوطنيين في ظل السيطرة الاستعمارية الايطالية.

وتضمنت الخاتمة أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث.

أما المنهج العلمى استنادا علي أن أهم سمات التفكير العلمي المعرفة التى تتبع منهجاً علمياً لتنظيمها،ونظرا لوجود عدة مناهج متصلة بالدراسات التاريخية اخترت منها وفق ما تقتضيه طبيعة هذه الدراسة المنهج الوصفى القائم علي جمع المعلومات والحقائق والعمل علي دراستها ونقدها دراسة تقوم علي الاستنباط والتحليل من أجل الوصول إلي نتائج وأحكام عامة.

أما مصادر الدراسة يمكن تقسيمها إلي ما يلي:

أولاً: الدراسات السابقة:

1- دراسة تاريخية عن المعتقلات الفاشستية بليبيا:

قدمها الباحث يوسف سالم البرغثي في اطروحة رسالة ماجستير وتعميماً للفائدة قام مركز الجهاد بنشرها سنة 1993م وتتبع فيها الباحث الجذور التاريخية لفكرة المعتقلات والظروف التي أدت إلي انتهاج هذه السياسة من قبل الحكومة الإيطالية والطريقة التي تم بها الاعتقال الجماعي والحياة اليومية للمعتقلين ويمكننا الاستفادة من هذه الدراسة في استنباط اثر ذلك الاجراء القمعي علي البنية الاجتماعية والاقتصادية في شرق ليبيا.

2- دراسة تاريخية عن الاستيطان الايطالي في شرق ليبيا 1911-1940:

وهي رسالة ماجستير تقدم بها الباحث مصطفي محمد عبد الرحمن المريمي تحت عنوان "الاستيطان كفكرة استعمارية ومدي تطبيقها علي مناطق شرق ليبيا في فترة الاحتلال الايطالي 1911-1940م"، وتناول الباحث الاستيطان كفكرة وتطورها مع التمثيل لبعض الانماط الاستعمارية الاستيطانية ثم مراحل الاستيطان الايطالي في برقة واهم ركائز السياسة الاستيطانية الايطالية ويفرد الفصل الاخير لدراسة الاثار المترتبة عن اتباع تلك السياسة علي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في برقة ، ويفيد هذا الفصل كونه يسلط الضوء علي بعض تلك الاثار ونتائجها علي السكان في شرق ليبيا.

3- نشر مركز جهاد الليبيين في 1984 م كتاب بعنوان الاستعمار الاستيطاني الايطالي في ليبيا 1911-1970 م وهو يتضمن اعمال الندوة العلمية التي عقدها المركز بمناسبة عيد الثأر في السابع من اكتوبر 1983م، ويحتوي الكتاب على خمسة بحوث تقدم بها مجموعة من الاساتذة حدد لكل بحث فصل مستقل ادرجت حسب التسلسل الزمني وتناولت البحوث الاستعمار الاستيطاني علي مرحلتين من 1911-1939 ومن 1939-1970 م ثم تتبع الآثار الاقتصادية والاجتماعية لإجراءات الاستيطان الايطالية علي حركة الجهاد وعلي المجتمع الليبي.

ثانيا المصادر

أن مصادر هذه الدراسة ومراجعها كثيرة ومتنوعة كما وكيفا وتختلف في اهميتها وتتفاوت في غزارة مادتها ومتناثرة في عدة أماكن قمت بزيارة ميدانية لها من بينها مكتبة مركز جهاد الليبيين بطرابلس بقسميها العربي والأجنبي وكذلك شعبة الوثائق والمحفوظات وشعبة الراوية الشفوية والوثائق المعاصرة، والمكتبة المركزية بجامعة قار يونس ودار الكتب الوطنية في بنغازي مكتبة الكفيف ومكتبة الأكاديمية الليبية كما أطلعت علي الكثير من السجلات الموجودة في محكمة شمال بنغازى الابتدائي

المصادر وهي تشمل الوثائق العربية والأجنبية وكذلك الكتب المطبوعة العربية والكتب المترجمة وغير المترجمة.

1- الوثائق العربية:

أ- الرواية الشفوية: تعتبر الراوية الشفوية من ضمن المصادر المهمة في الدراسات التاريخية ويعول عليها كثيراً خاصة في استكمال التفصيلات التى لا توجد في المصادر المكتوبة.

وقام مركز جهاد الليبيين في إطار خطة منهجية علمية بمشروع تجميع المادة المتعلقة بتاريخ حركة الجهاد وفي هذا الاطار تم تسجيل اكثر من 3000 شريط مسموع تم تصنيفها وتفريعها وفقاً لأسماء الرواة والمعارك والأماكن وتم نشر أغلبها تحت اسم موسوعة الروايات الشفوية وهناك الكثير منها مفرغ ولم ينشر وأطلعت علي عدد منها خاص بمنطقة برقة وهى تحمل أرقام 13-14 غير أنها لا تغطى موضوع الدراسة اذ تم التركيز فيها علي حركة الجهاد والأمور المتعلقة بها من إمداد وتموين ....الخ.

ولم اتمكن من الحصول علي روايات شفوية كثيرة تفيد موضوع الدراسة حتى يتم مقارنتها وتمحيصها اذ أغلب الرواة الذين اجريت معهم مقابلات شخصية عاصروا احداث المرحلة الثانية من الاستعمار الإيطالي من 1932-1942 م.

2- المخطوطات تحصلت علي ثلاث مخطوطات نسخ عن الاصل وهي

1. حكايتي في قلب ما جري للشيخ السنوسي الغزالى والنسخة الاصلية منه محفوظة لدى أسرته فى مدينة بنغازي.

2. استعمار برقه جوليانو ناردوتش، ترجمة محمد مصطفى الشركسى موجود بشعبة الوثائق والمخطوطات بمركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.

ب- سجلات محكمة بنغازي الشرعية:

1- تمثل هذه السجلات أهمية لا يستهان بها في كونها مصدراً تاريخياً للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي وكذلك الثقافي اذ تعكس حياة الأفراد العاديين مثل ما تعكس حياة الأعيان والشخصيات البارزة فى المجتمع ، وتسجل انماط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وهو الامر الذي لا نجده في الوثائق الرسمية والكتب المطبوعة .

2- الوثائق الأجنبية وتأتى في مقدمتها الوثائق الرسمية الايطالية التي تكون نسبة كبيرة من المصادر الاولية ذات العلاقة بالموضوع، وان كان أغلبها يوجد في ارشيف وزارة المستعمرات الخارجية الايطالية إلا أن الكثير منها مودع بشعبة الوثائق فى مركز الجهاد وكذلك بالمكتبة المركزية لجامعة قار يونس. وتتميز الوثائق الموجودة في مركز الجهاد بأن اغلبها تمت ترجمتها ضمن سلسلة الوثائق الايطالية اضافة إلي انها مصنفة ومصورة علي ميكروفيلم ومنها الجريدة الرسمية الايطالية الخاصة ببرقه، وهي تضم القرارات والقوانين التي اصدرتها الحكومة الإيطالية كذلك النشرات الاقتصادية الصادرة عن وزارة المستعمرات الايطالية التي تتناول اوجه النشاط الزراعي والتجاري والصناعي ببرقه إلي سنة 1940م وهي تتيح لنا فرصة تبين الوضع الاقتصادي في المنطقة من خلال تتبع الاحصائيات الواردات والصادرات والمنتجات الزراعية والصناعية.

3- الكتب وقد تم تصنيفها إلي الكتب العربية والمترجمة إلي العربية ومن الكتب العربية كتاب برقه العربية بين الأمس واليوم لمؤلفه محمد الطيب الأشهب وكتاب السنوسية دين ودولة للمؤلف محمد فؤاد شكرى وهى وأن كانت تناولت في جزئية صغيرة منها السياسة الاستعمارية في برقة خلال 1922-1943 م إلا ان أهميتها تكمن في كونها دراسات ظهرت في فترة قريبة من فترة موضوع الدراسة. اما الكتب المترجمة إلى العربية منها كتاب الاستعمار الايطالي طرقه ومشاكله للمؤلف الفرنسى جون – ديبوا وترجمة هاشم حيدر ويتناول

الاستعمار الاستيطاني الإيطالى بنوعيه والكيفية التي تم بها والقوانين والتشريعات الايطالية التي تخص الاستيطان الزراعي والبشري والمشاكل التي واجهت تنفيذ تلك المشاريع والسياسة التي اتخذتها الحكومة الايطالية في استبعاد السكان المحليين من المناطق الصالحة للزراعة وبناء بعض القرى الزراعية كمحاولة لامتصاص غضبهم واستيائهم.

كذلك الإيطاليون في ليبيا لمؤلفه الإيطالى انجيلوا ديل بوكا، وترجم الجزء الثانى منه الدكتور محمود على التائب ،وتعتبر من الدراسات الايطالية الحديثة التي تناولت تاريخ الاستعمار الايطالي في ليبيا مقتصراً علي فترة الحكم الفاشستي في ايطاليا وما نتج عنه من تغيرات طرأت علي السياسة الايطالية في ليبيا ولقد اعتمد المؤلف علي عدد كبير من الوثائق الإيطالية وقام بزيارة ليبيا سنة 1987م حيث سجل عدداً من الروايات الشفوية. كما ان مصادره تضمنت دراسات إيطالية حديثة ذات أهمية بالنسبة لموضوع الدراسة الامر الذي يمكن الاستفادة منه.

لقد كانت رغبتي منذ كنت في مرحلة الليسانس باستكمال دراستي العليا والمساهمة في كتابة تاريخ بلادي بمنظور وطني، ومكنني عملي كباحثة بمركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية من التعرف عن قرب علي أساتذة تميزوا بأعمالهم العلمية القيمة في مجال التاريخ الحديث زرعوا في داخلي بذرة البحث وشجعوني علي خوض غمار البحث في تاريخنا الوطني وإعادة كتابته وتنقيته من الشوائب العالقة به، والتركيز علي البحث في الجوانب الأقتصادية والإجتماعية وتوجيه جهود الباحثين إليها حتى تتمكن من الوقوف علي دراسة الجوانب التاريخية والحضارية لهذا البلد، لأن إتجاهات غالبية باحثينا أنصبت علي دراسة الجوانب السياسية والعسكرية وأن كانت هذه الجهود مهمة إلا أنها تظل ناقصة ما لم يتم إستكمال البحث في بقية الجوانب الأخري وهو من الأمور التي دفعتني لمحاولة نبش تلك الجوانب وبعد المداولة مع

أساتذتي شجعوني علي اختبار موضوع ((الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أقليم برقة "1922-1931" كرسالة للماجستير))، ورأيت أن تقتصر الدراسة علي أقليم برقة لعدة أسباب أهمها:-

- أن البحث في مثل هذا الموضوع يتطلب عملاً ميدانياً لتجميع الوثائق وإجراء بعض المقابلات الشخصية مع الأشخاص الذين عاصروا أحداث تلك الحقبة أو عاشوا في فترة قريبة منها.

- إن نظام الحكم الإيطالي في ليبيا منذ عام 1911م ارتكز علي تقسيم البلاد إلي ولايتين منفصلتين الاولي ولاية طرابلس وعاصمتها مدينة طرابلس والثانية ولاية برقة وعاصمتها مدينة بنغازي، ولكل منها وال يشرف علي الأمور العسكرية والمدنية ولديه الصلاحيات في إصدار القوانين والتشريعات الخاصة بكل ولاية، وظلت تلك التشريعات سارية المفعول حتى بعد صدور القانون الأساسي في ديسمبر 1934 م الذي نص علي توحيد الولايتين في مستعمرة واحدة تسمي ليبيا يشرف عليها وال عام مقره الرئيسي بمدينة طرابلس، ورأيت أن يكون أقليم برقة وليس ولاية لأن برقة بالكامل لم تخضع للسيطرة الاستعمارية الايطالية الا بعد نهاية عام 1931 م.

- نظراً لضرواة واستمرار حركة الجهاد في برقة حتى مطلع عام 1932م، أتبعت الحكومة الإيطالية أساليب إستعمارية تتنافي مع ابسط قواعد التعامل الإنساني والتى من أهمها المعتقلات الجماعية وإكراه السكان الوطنيين علي الهجرة خارج الوطن ونفى المئات الي سجون الجزر الإيطالية وترك هذا الاجراء أثاراً واضحة علي البنية الاجتماعية والاقتصادية، واما فيما يتعلق بالفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة فإنى أخترت بداية الحكم الفاشستي كبداية لها بالنظر إلي كونه حدثاً سياسياً كان له تأثيرات علي المستوى الإيطالي أنعكست بشكل واضح وملموس علي المستعمرات الإيطالية خاصة ليبيا، وتنتهي فترة الدراسة عند النهاية الفعلية لحركة المقاومة المسلحة، حيث أعدم المجاهد عمر المختار في 16 سبتمبر 1931 وأستمر رفاقه في مواصلة

المقاومة المسلحة حتى أواخر عام 1931م، وتمكن أهمية الدراسة في كونها دراسة مكملة للدراسات التي تناولت الاستعمار الإيطالي وخصائصه في ليبيا والتي ركزت معظمها علي الجانب والسياسى، إضافة إلي أنها تركز علي دراسة وتحليل الجوانب المجهولة من تاريخنا الاقتصادي والاجتماعي في مرحلة الغزو الاستعمارى الايطالى بدلاً من التركيز علي الجوانب العسكرية والدور السياسي والحربى للقادة والزعماء، كما تهدف إلي معرفة التأثيرات الإيجابية والسلبية للسياسة الإيطالية علي تلك الجوانب وهي إشكالية يحتاج طرحها بشكل موضوعي إلي جهد كبير من أجل تجميع المعلومات سواء عن طريق الوثائق أو الرواية الشفوية حيث أن المدونات التاريخية المتعلقة بتاريخ ليبيا الحديث والمعاصر لا تفي بالغرض المطلوب.

قسم هذا البحث إلي اربعة فصول، فضلاً عن المقدمة والتمهيد والخاتمة، تناول التمهيد تعريف جغرافي لأقليم برقة من ناحية الموقع، المناخ، التضاريس، السكان.

أهتم الفصل الاول بالسمات العامة للسياسة الإيطالية في برقة منذ بداية الغزو وحتى وصول الفاشست للسلطة في إيطاليا اذ لم يكن للبحث ان يكتمل إلا بدراسة هذه الحقبة وتسليط الأضواء علي السمات العامة في الجوانب العسكرية السياسية للسياسة التي انبعثها الحكومة الإيطالية تجاه سكان برقة ، ثم وصول الفاشست للحكم وتغير مسار السياسة الايطالية في برقة وأهم المتغيرات التي شهدتها في ظل السياسة الفاشستية وأشتمل الفصل الثاني علي دراسة مرتكزات السياسة الاقتصادية الإيطالية في المنطقة، وهو مقسم إلي عنصرين الأول التوسع في الخدمات العامة لتنفيذ مشروعها الاستيطاني مثل شق الطرق ومد خطوط السكة الحديد ومشاريع الري و اصلاح وترميم الآبار القديمة وحفر آبار جديدة باستخدام التقنية الحديثة والعمل علي إصلاح الموانى وإعداد رصد ميزانية لمشروع ميناء بنغازي.

وحوي الفصل الثالث دراسة اوجه النشاط الاقتصادي في اقليم برقة وتسليط الاضواء على بنية الاقتصاد والمتمثلة في الزراعة والثروة الحيوانية، التجارة والمعاملات المالية، الصناعة وتأثير السيطرة الاستعمارية عليها من خلال التشريعات والقرارات والأساليب القمعية التي أتحدتها السلطة الايطالية كوسيلة لغرض سيطرتها علي المنطقة وأفردت الفصل الرابع لدراسة الأحوال الاجتماعية للسكان الوطنيين وهي تحتوي علي ثلاث عناصر الأول وتعرضت فيه لأهم الاجراءات السياسية التي أتخذتها الحكومة الايطالية من أجل القضاء علي حركة المقاومة المسلحة وتفريغ الأرض من سكانها لتطبيق السياسة الاستيطانية الزراعية موضحة بالتحليل أثرها علي الاحوال الاجتماعية والثاني تناولت فيه التغيرات الديموغرافية والظواهر الإجتماعية أما العنصر الثالث أفردته للأحوال الصحية والتعليمية للسكان الوطنيين في ظل السيطرة الاستعمارية الايطالية.

وضمت الخاتمة أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث.

أما المنهج العلمي واستناداً علي أن أهم سمات التفكير العلمي المعرفة التي تتبع منهجاً علمياً لتنظيمها، وهناك عدة مناهج متصلة بالدراسات التاريخية أخترت منها وفق ما تقتضيه طبيعة هذه الدراسة المنهج الوصفي القائم علي جمع المعلومات والحقائق والعمل علي دراستها ونقدها دراسة تقوم علي الاستنباط والتحليل من أجل الوصول إلي نتائج وأحكام عامة.

فى أكتوبر 1911م تعرضت كل من ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي لغزو استعماري إيطالي استمر من سنة 1911م وحتى 1943 م بهدف جعلها شاطئاً رابعاً، ويمكننا تقسيم فترة الوجود الايطالي إلي ثلاث مراحل متميزة.

المرحلة الأولي وتميزت في مجملها بطابع الصراع والمعارك منذ بداية الغزو 1911م حتى 1922م وتخللها فترة هدوء من 1917 – 1921 م بعد عقده معاهدات الزويتينة وعكرمة

وقيام حكومة استعمارية مدنية وتأسيس برلمان برقة وظهور القانون الأساسي وإنشاء حكومة وطنية في دواخل برقة تحت إمارة السيد إدريس السنوسي.

المرحلة الثانية وهي تبدأ من ظهور الفاشيست علي المسرح السياسي في روما وتوليهم سيادة الحكم في المملكة الإيطالية أكتوبر عام 1922، واتسم الحكم الفاشيستي بجبروته وطغيانه وإصراره علي إخضاع كل السكان الوطنيين للحكم الاستعماري وتصدي المجاهدون ببسالة للقوات الإيطالية وشهدت هذه المرحلة نهاية المقاومة الوطنية المسلحة يناير 1932 .

إن كل مرحلة من تلك المراحل لها مميزاتها وخصائصها حسب ظروف وطبيعة كل منها، حيث اتسمت المرحلة الأولي بسمات سياسية وعسكرية تمثلت في حرص إيطاليا علي استكمال سيطرتها بشكل كامل علي التراب الليبي مستخدمة في ذلك كل الأدوات السياسية والعسكرية وصاحب ذلك قيام مقاومة مستميتة رداً علي تلك السياسة، الأمر الذي أدي إلي إندلاع الكثير من المعارك علي كافة الأراضي الليبي اتسمت بالمد والجزر بين الطرفين فإيطاليا انحصر وجودها في المنطقة الساحلية فقط واصبحت حبيسة وضع سئ جعلها في موقف لا تحسد عليه علي المستوى الإيطالي أو الدولي وهذا ما شجع حركة الجهاد علي الاستمرار في التصدي لها بصلابة، كما ارتبطت هذه المرحلة بظهور الفاشست علي المسرح السياسي في إيطاليا وبدأت ليبيا تشهد تطورات سياسية وعسكرية أشد ضراوة وقساوة، حيث أقر الفاشست مجموعة من الأسس والمبادئ التي تقوم عليها سياستهم الاستعمارية، واتبعوا العديد من النظريات الفلسفية ومن أهمها (الغاية تبرر الوسيلة)، وارتكزت سياستهم علي السيادة المطلقة وإلغاء كل المعاهدات التي عقدتها الحكومة السابقة مع القيادات الوطنية، وكذلك حل البرلمان الوطنى وعدم الاعتراف بالقانون الأساسى، وعملوا علي تنفيذ مخطط ما يعرف بحرب الاسترداد في طرابلس وحرب الاحتلال الكلي في برقة وهي العملية التي دشنها الكونت فولبي في مصراتة عام 1922م

واستمرت حتى 1932م. و شرعوا في القضاء على المقاومة المسلحة و وتفريغ الاراضي من سكانها بأساليب وحشية قامت علي النفي والتهجير الداخلي والخارجي ثم الاعتقال وحرق المزروعات وإفناء الثروة الحيوانية ومصادرة الأملاك الخاصة بالمواطنين، وهي في مجملها إجراءات أدت إلي نزوح وهجرة الكثير من السكان إلي دواخل وخارج ليبيا وطبقت هذه السياسة – التي كان الجنرال غراسياني أحد منفذيها – بشراسة بالغة في منطقة برقة والتي استمرت فيها المقاومة حتى بعد اعدام عمر المختار لفترة وجيزة وانتهت هذه المرحلة بإعلان بادليو نهاية المقاومة في مطلع 1932م ولتبدأ مرحلة جديدة استمرت حتى قيام الحرب العالمية الثانية، تميزت باستقرار الوجود الإيطالي في ليبيا وتغيير مسار سياسته من سياسة عسكرية صارمة إلي سياسة عسكرية مدنية، وشرع الإيطاليون في تنفيذ مشاريعهم الاستيطانية بشكل مكثف من أجل الاستفادة من موارد وإمكانيات البلاد لصالحهم، وإحلال المستوطنين محل السكان المحليين في المناطق الزراعية الخصبة وربط البلاد بالاقتصاد الإيطالي والعملة الإيطالية، وفرض اللغة الإيطالية في المؤسسات التعليمية وصدور قانون الجنسية الإيطالية وتسخير أبناء البلاد لتنفيذ مشاريعهم الاقتصادية علي اعتبار أنهم عمالة رخيصة وجنود يدافعون عن العلم الإيطالي في الحروب التي خاضتها إيطاليا في الحبشة أو ضد الحلفاء في الحرب العالمية الثانية.

أما مصادر الدراسة يمكن تقسيمها إلي ما يلي:

أولاً: الدراسات السابقة:

1- دراسة تاريخية عن المعتقلات الفاشستية بليبيا:

قدمها الباحث يوسف سالم البرغثي في اطروحة رسالة ماجستير وتعميماً للفائدة قام مركز الجهاد بنشرها سنة 1993م وتتبع فيها الباحث الجذور التاريخية لفكرة المعتقلات والظروف التي أدت إلي إبتهاج هذه السياسة من قبل الحكومة الإيطالية والطريقة التي تم بها الاعتقال الجماعي

والحياة اليومية للمعتقلين ويمكننا الاستفادة من هذه الدراسة في استنباط اثر ذلك الاجراء القمعي علي البنية الاجتماعية والاقتصادية في شرق ليبيا.

2- دراسة تاريخية عن الاستيطان الايطالي في شرق ليبيا 1911-1940:

وهي رسالة ماجستير تقدم بها الباحث مصطفي محمد عبد الرحمن المريمي تحت عنوان "الاستيطان كفكرة استعمارية ومدي تطبيقها علي مناطق شرق ليبيا في فترة الاحتلال الايطالي 1911-1940م"، وتناول الباحث الاستيطان كفكرة وتطورها مع التمثيل لبعض الانماط الاستعمارية الاستيطانية ثم مراحل الاستيطان الايطالي في برقة واهم ركائز الساسة الاستيطانية الايطالية ويفرد الفصل الاخير لدراسة الاثار المترتبة عن اتباع تلك السياسة علي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في برقة ، ويفيد هذا الفصل كونه يسلط الضوء علي بعض تلك الاثار ونتائجها علي السكان في شرق ليبيا.

3- **نشر مركز جهاد الليبيين في 1984 م** كتاب بعنوان الاستعمار الاستيطاني الايطالي في ليبيا 1911-1970 م وهو يتضمن اعمال الندوة العلمية التي عقدها المركز بمناسبة عيد الثأر في السابع من اكتوبر 1983م، ويحتوي الكتاب علي خمسة بحوث تقدم بها مجموعة من الاساتذة حدد لكل بحث فصل مستقل ادرجت حسب التسلسل الزمني وتناولت البحوث الاستعمار الاستيطاني علي مرحلتين من 1911-1939 ومن 1939-1970 م ثم تتبع الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاجراءات الاستيطان الايطالية علي حركة الجهاد وعلي المجتمع الليبي.

ثانياً: المصادر

أن مصادر هذه الدراسة ومراجعها كثيرة ومتنوعة كما وكيفا وتختلف في اهميتها وتتفاوت في غزارة مادتها ومتناثرة في عدة أماكن قمت بزيارة ميدانية لها من بينها مكتبة مركز جهاد الليبين بطرابلس بقسميها العربي والاجنبي وكذلك شعبة الوثائق والمحفوظات وشعبة الراوية الشفوية

والوثائق المعاصرة، والمكتبة المركزية بجامعة قاريونس ودار الكتب الوطنية في بنغازي مكتبة الكفيف ومكتبة الأكاديمية الليبية، كما أطلعت علي الكثير من السجلات الموجودة في محكمة شمال بنغازى الابتدائية

المصادر وهي تشمل الوثائق العربية والأجنبية وكذلك الكتب المطبوعة العربية والكتب المترجمة وغير المترجمة.

1- الوثائق العربية:

أ- الرواية الشفوية: تعتبر الراوية الشفوية من ضمن المصادر المهمة في الدراسات التاريخية ويعول عليها كثيراً خاصة في استكمال التفصيلات التي لا توجد في المصادر المكتوبة.

وقام مركز جهاد الليبيين في إطار خطة منهجية علمية بمشروع تجميع المادة المتعلقة بتاريخ حركة الجهاد وفي هذا الاطار تم تسجيل اكثر من 3000 شريط مسموع تم تصنيفها وتفريعها وفقاً لأسماء الرواة والمعارك والأماكن وتم نشر أغلبها تحت اسم موسوعة الروايات الشفوية وهناك الكثير منها مفرغ ولم ينشر وأطلعت علي عدد منها خاص بمنطقة برقة وهي تحمل أرقام 13-14إلا أنها لا تغطي موضوع الدراسة اذ تم التركيز فيها علي حركة الجهاد والامور المتعلقة بها من إمداد وتموين ....الخ.

ولم اتمكن من الحصول علي روايات شفوية كثيرة تفيد موضوع الدراسة حتى يتم مقارنتها وتمحيصها اذ أغلب الرواة الذين أجريت معهم مقابلات شخصية عاصروا احداث المرحلة الثانية من الاستعمار الإيطالي من 1932-1942 م.

2- المخطوطات تحصلت علي ثلاث مخطوطات نسخ عن الاصل وهي كالتالي :-

1. حكايتي في قلب ما جري للشيخ السنوسي الغزالي والنسخة الاصلية منه مودعة لدي اسرته في مدينة بنغازي.

2. استعمار برقة، جوليانوتاردوتش، ترجمة محمد مصطفي الشركسي موجود بشعبة الوثائق والمخطوطات بمركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية .

3. وهي أحمد البروى ، مجتمع بنغازى في عهد بالبو نسخة عنالأصل بحوزة الباحثه.

ب- سجلات محكمة بنغازي الشرعية:

1- وتمثل هذه السجلات أهمية لا يستهان بها في كونها مصدراً تاريخياً للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي وكذلك الثقافي، اذ تعكس حياة الأفراد العاديين مثل ما تعكس حياة الاعيان، وتسجل انماط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وهو الامر الذي لا نجده في الوثائق الرسمية والكتب المطبوعة .

2- الوثائق الاجنبية: وتأتي في مقدمتها الوثائق الرسمية الايطالية التي تكون نسبة كبيرة من المصادر الاولية ذات العلاقة بالموضوع، وان كان أغلبها يوجد في ارشيف وزارة المستعمرات الخارجية الايطالية الا أن الكثير منها موجود في شعبة الوثائق بمركز الجهاد، وكذلك بالمكتبة المركزية لجامعة قاريونس. وتتميز الوثائق الموجودة في مركز الجهاد في ان اغلبها قد تم ترجمتها ضمن سلسلة الوثائق الايطالية اضافة إلي انها مصنفة ومصورة علي ميكروفيلم ومنها الجريدة الرسمية الايطالية الخاصة ببرقة وهي تضم القرارات والقوانين التي اصدرتها الحكومة الايطالية، كذلك النشرات الاقتصادية الصادرة عن وزارة المستعمرات الايطالية التي تتناول اوجه النشاط الزراعي والتجاري والصناعي ببرقة إلي سنة 1940م وهي تتيح لنا فرصة تبين الوضع الاقتصادي في المنطقة من خلال تتبع الاحصائيات الواردات والصادرات والمنتجات الزراعية والصناعية.

3- الكتب وقد تم تصنيفها إلي الكتب العربية والمترجمة إلي العربية ومن الكتب العربية كتابة برقة العربية بين الامس واليوم لمؤلفه/ محمد الطيب الاشهب وكتاب السنوسية دين ودولة للمؤلف محمد فؤاد شكري، وهي وأن كانت تناولت في جزئية صغيرة منها السياسة الاستعمارية في برقة خلال ذ931-1943 م الا ان أهميتها تكمن في كونها دراسات ظهرت في فترة قريبة من فترة موضوع الدراسة. اما الكتب المترجمة إلي العربية منها كتاب الاستعمار الايطالي طرقه ومشاكله للمؤلف الفرنسي جون – ديبواه وترجمة هاشم حيدر، ويتناول الاستعمار الاستيطاني الايطالي بنوعيه والكيفية التي تم بها والقوانين والتشريعات الايطالية التي تخص الاستيطان الزراعي والبشري والمشاكل التي واجهت تنفيذ تلك المشاريع، والسياسة التي اتخذتها الحكومة الايطالية في استبعاد السكان المحليين من المناطق الصالحة للزراعة وبناء بعض القرى الزراعية كمحاولة لامتصاص غضبهم واستيائهم.

كذلك الايطاليون في ليبيا لمؤلفه الايطالي/ انجيلوا ديل يوكا وترجم الجزء الثاني منه الدكتور محمود علي التائب، وهي تعتبر من الدراسات الاسطالية الحديثة التي تناولت تاريخ الاستعمار الايطالي في ليبيا. مقتصراً علي فترة الحكم الفاشستي في ايطاليا وما نتج عنه من تغيرات طرأت علي السياسة الايطالية في ليبيا ولقد اعتمد المؤلف علي عدد كبير من الوثائق الإيطالية وقام بزيارة ليبيا سنة 1987م حيث سجل عدداً كبيراً من الروايات الشفوية. كما ان مصادره تضمنت دراسات إيطالية حديثة ذات أهمية بالنسبة لموضوع الدراسة الامر الذي يمكن الاستفادة منه.

التمهيـــــد
وصف جغرافي لإقليم برقة

يطلق اسم بَرْقَة بفتح الباء وسكون الراء وفتح القاف علي شبه الجزيرة المحصورة بين عقبة السلوم شرقاً وخليج سرت غرباً ويحدها البحر المتوسط في الشمال والحدود الشمالية الغربية للسودان من الجنوب[1] ويحيط البحر بأكثر من نصف مساحتها بينما يتم الانتقال تدريجياً الي الصحراء عبرالهضاب[2] وتنحصر جغرافياً بين خطي طول ثمانية عشر وخمسة وعشرون (18–25 ^{0}) وخط عرض عشرين – ثلاثة وثلاثين (20–33 ^{0}) [3]، وتبلغ مساحتها حوالي 760.000 كم2 أي ما يعادل 49% من إجمالي مساحة ليبيا، التي تقدر بنحو مليون وسبعمائة وخمسة وخمسون ألف 1.755.000 كم2 [4]، وتمتد حدودها الغربية إلي أقليم طرابلس عند منطقة يطلق عليها اسم المقطاع[5]، أما حدودها الشرقية لم ترد أي إشارة علي ترسيمها سوى في العهد العثماني الثاني حيث كانت حدودها مع مصر عند منطقة رأس الكنائس راس الحكمة حاليا التي تقع إلى الشرق من مرسى مطروح حسبما جاء فى الفرمان الذى أصدره السلطان المجيد فى 13 فبراير عام 1841م[6] وفى العهد العثماني الثاني أضيفت إليها واحات الجنوب الشرقي جالو – أوجلة – اجخرة ثم الكفرة وهى واحات ذات قيمة اقتصادية كبيرة نظراً لوفرة المياه العذبة بها ووقوعها على طرق القوافل التجارية المتجهة نحو وسط وغرب أفريقيا ، واعتبرت كل المناطق التي تمتد من جنوب الواحات حتى منطقة الحدود مع السودان وتشاد، من ضمن أراضى الأقليم[7]، وكان لأمتداد برقة من خط عرض (32 ^{0}) إلي تشاد والسودان عند خط (20)

[1] - الطاهر أحمد الزاوي، **معجم البلدان الليبية**، طرابلس، مكتبة النور، 1968، ص ص56._57

[2] - غيرهارد رولفس، **رحلة من طرابلس إلى الإسكندرية**، ت عماد الدين حاتم، طرابلس مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية،

[3] - محمد مصطفي بازامه، "برقة بلد وشعب"، **مجلة ليبيا**، ع السادس، السنة الاولي يونية1951م، ص1.

[4] - تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعميد والتنمية الاقتصادية في ليبيا أبريل 1960، ص19.

[5] - المقطاع يوجد به القوس الذي بناه الإيطاليون عام 1929، وهي حدودها منذ ايام الأغريق واستمرت حتى الرحلة الرومانية التي بدأت عام 86م.

[6] - مصطفي عبدالله بعيو، المختار في مراجع تاريخ ليبيا، جـ3، ليبيا- تونس، الدار العربية للكتاب ‘1975 م ‘ص ص126 _127

[7] - صادق مؤيد العظم، رحلة في الصحراء الكبري بأفريقيا، ت عبد الكريم ابوشويرب، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1998 م، ص ص ‘ 67،71

وجود بعض نواحي الاختلاف في السطح والمناخ ونوع التربة والنبات، وتميزت برقة بعدة مظاهر تضاريسية هي كالتالي:-

أولاً السهول:-

وأهمها سهل بنغازي الذي ينحصر فيما بين المرتفعات الغربية للجبل الأخضر والساحل الشرقى لخليج سرت علي شكل مثلث رأسه في الشمال الشرقى عند منطقة طلميثة وقاعدته في الجنوب الغربى بين منطقتي الزويتينة وأنتلات بمسافة تقدر بحوالى240كم، ويضيق السهل في ناحية الشمال نظراً لأقتراب حافة الهضبة الأولى للجبل الأخضر من الساحل ،وما يلبث ان يتسع بالإتجاه جنوباً نتيجة إبتعاد الحافة الجبلية عن الساحل بالتدريج ويأخذ السهل فى الأتساع التدريجى من 2/1 كم عند طلميثة فى أقصى الشمال الشرقى إلى 34كم بالقرب من بنغازى وحدوده من الناحية الجنوبية غير واضحة لتداخله مع الاراضي المشرفة علي خليج سرت أماالقسم الشمالي الشرقي منه محدداً تحديداً واضحاً بواسطة حافة الجبل الأخضر التي تشرف عليه في كل المواضع بجروف شديدة الانحدار[8] وتغطى الجزء الجنوبى من السهل تربة طينية حمراء حملتها الأودية التي تنحدر صوبه من الجبل الأخضر، بينما الجزء المجاور لخليج سرت تغطيه التربة الرملية ويميل لونها إلي البياض[9]، ومن مميزات ظواهر السهل الكثبان الرملية التي تمتد محاذية مباشرة للساحل في هيئة سلسلة تمتد علي خط الشاطئ من الزويتينة وحتى بلدة دريانة وتتفاوت في ارتفاعها بين 5-10، ويبلغ أعلي ارتفاع لها في منطقة شط البدين وتتلاشى عند منطقة برسس جنوب توكرة ويوجد في السهل عدة سبخات مالحة مثل سبخة بوجرار، برسس، في الشمال وسبخة القطيفة في الجنوب، كما توجد به بعض البحيرات الساحلية الصغيرة التي تغذيها المياه الجوفية ومن أشهرها بحيرات عين زيانة وهى تقع في شمال شرق مدينة بنغازي

[8] - محمد عبد الله لامه، سهل بنغازي، دراسة في الجغرافيا الطبيعية، بنغازي، جامعة قاريونس، 2003م،ص ص 67_69

[9] - جودة حسنين جودة، ابحاث في جيومور فولوجية الأراضي الليبية، بنغازي، منشورات الجامعة الليبية، 1973م، ص16.

وتتصل بالبحر عن طريق منفذ ضيق، كذلك بحيرة بودزيرة وتقع بالقرب من الأولى، ومياها تميل إلي الملوحة إضافة سبخات قاريونس، قنفودة والسلمانى ،والسهل الثاني شريط ساحلى ضيق ابتداءً من الشرق من منطقة توكرة ويمتد إلي مدينة درنة ويظهر علي شكل سهول ساحلية متفرقة في كثير من المواضع نتيجة لإشراف حافة الجبل الاخضر في بعض المواقع علي مياه البحر بجروف شديدة الإنحدار ويختفى السهل بعد طلميثة إلي منطقة رأس عامر، ويبدأ السهل في الظهور مرة أخري على شكل شريط ضيق يستمر حتى درنة، وأخيراً سهل البطنان وهو عبارة عن شريط ساحلي ضيق يفصل هضبة البطنان عن البحر ويمتد من شرق درنة حتى الحدود المصرية، وإلي الشرق من درنة يختفى السهل تحت مياه البحر ويظهر عند منطقة رأس التين ويزداد في الإتساع إلي أن يصل منطقة خليج البمبا ويأخذ السهل في الضيق كلما أتجهنا شرقاً حتى يكاد يختفي عند عقبة السلوم[10]، وتكثر به الكثبان الرملية ويمتاز بوجود بعض الموانئ الطبيعية مثل ميناء طبرق[11].

ثانياً: الجبال (الجبل الأخضر وهضبة البطنان):-

يعتبر الجبل الأخضر من أهم المظاهر التضاريسية في برقة وهو كتلة جبلية تنحدر نحو الشمال بشكل جروف شديدة الانحدار بينما تنحدر تدريجياً نحو الجنوب ويتكون من ثلاث هضاب الأولي تبدأ من نهاية سهل بنغازي من ناحية الشرق ويتراوح ارتفاعها ما بين (250-300) م وتقع فيها مناطق الأبيار وسهل المرج الذي يعد أهم المناطق الزراعية في الأقليم، ويتخلل هذه الحافة العديد من الأودية وأثنين منها فقط تتصل بالبحر وهما وادي القطارة ويبلغ طوله نحو اثنان وخمسين (52) كم وينتهي إلي الجنوب من بنغازي، والآخر وادي زانا وينتهي

[10] - عبد العزيز طريح شرف، جغرافيا ليبيا، ط2، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1971م، ص ص42_43 .

[11] - محمد المبروك المهدوي، جغرافيا ليبيا البشرية، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1998م ص35،

إلي الجنوب من منطقة توكرة، أما الهضبة الثانية يبلغ أقصى ارتفاع لها عند مدينة البيضاء وشحات ويصل ارتفاعه إلي (600) م فوق مستوي سطح البحر، ويستمر في الارتفاع والقرب من البحر باتجاه الشمال، وينحدر معها وادى الكوف، أما الحافة الأخيرة تمثل أقصى ارتفاع للجبل الأخضر يصل إرتفاعها إلي (880م) عند منطقة سيدي الحمري وتخترقها عدة أودية أهمها وادي درنة الذي يبلغ طوله خمسة وسبعون (75) كم2[12]، أما هضبة البطنان هي عبارة عن هضبة منخفضة لا يزيد ارتفاعها عن 200 م فوق سطح البحر وتمتد من جنوب شرق خليج البمبا حتى الحدود المصرية ويعرف الجزء الشرقى منها بهضبة البطنان، اما جزؤها الغربي يعرف بالدفنة.

كما توجد مجموعة من الجبال الصحراوية وهي تمتد بدون إنتظام خاصة بين خطي عرض 21– 20، 23 و تشمل جبل اركنو الذي يبلغ ارتفاعه 1435 م فوق سطح الارض وجبل العوينات ويبلغ ارتفاعه 988م فوق سطح الارض وتقع جنوب شرق واحة الكفرة، كما توجد بجانبها تلال صغيرة برزت فوق الصحراء وتأخذ أشكالاً متتالية ويطل علي كل منها أسم قارة وجمعها قور وهناك العديد منها حول الأودية مثل الوادي الفارغ وحول المنخفضات كالتى حول منخفض واحة مرادة وواحة الجغبوب وعلى الطريق الواقع بين اجدابيا وواحة أوجلة[13].

ثالثاً: الأراضي شبه الصحراوية والصحراوية:

الأراضي الشبيهة بالصحراء تقع جنوب الجبل والسهل وهي بمثابة مناطق أنتقالية بين الجبال من جهة والصحراء من جهة أخرى ، ومن حيث السطح والمناخ والحياة النباتية والحيوانية تعتبر منطقة شبه صحراوية وتنتهي من ناحية الجنوب في الصحراء وتعرف محلياً بأسم الجشة بينما يطلق اسم السروال علي الأراضي المنبسطة من اجدابيا غرباً إلي جنوب طبرق شرقاً ،

[12] - سالم محمد الزوام، الجبل الأخضر، دراسة في الجغرافيا الطبيعية، بنغازى، جامعة قاريونس،1995‘م،ص ص30-34

[13] - شرف، المرجع السابق ، ص ص75_77.

وتشكل الأراضي شبه الصحراوية معظم مساحة برقة وتوجد بها الواحات وهى تمتد من الشرق نحو الغرب علي خط عرض 29 ^{0} شمالاً وتبدأ بواحة الجغبوب، جالو، أوجلة ومرادة[14] ،ويوجد فى منطقة المنخفضات الشمالية بعض الأودية التي كانت قديماً أودية دائمة الجريان ومنها الوادى الفارغ الذي يمتد من الشرق إلى الغرب جنوب الجبل الأخضر وينتهي فى خليج سرت قرب العقيلة، اما المناطق الصحراوية تشمل منطقة المنخفضات الجنوبية التى تقع بين خطى عرض 23 ^{0}– 26 ^{0} وتوجد بها واحة الكفرة، وربيانة وتازربو، وهناك ايضاً المناطق ذات التكوينات السطحية الخاصة التي تغطى فيها الصحراء بطبقة من الرمال تنتشر في مساحات واسعة تتخللها سلاسل من الكثبان تظهر بشكل تلال قليلة الإرتفاع مثل المنطقة التى تمتد علي طول الحدود الليبية المصرية إلى الجنوب من واحة الجغبوب وتشتهر باسم بحر الرمال العظيم، إلى جانب منطقة السرير التى تكسوها طبقة من الحصى ، وهي والزلط وتمتد لمساحة 400 كم2 مابين واحة جالو في الشمال وتازربو في الجنوب وتمتد من الحدود المصرية في الشرق لمساحة 600 كم2 داخل الاراضي الليبية[15] كما أنه لوقوع برقة بين خطي عرض 27–33 ^{0} شمالاً تأثيراً على مناطق سقوط الأمطار وتفاوت كمياتها، حيث تسقط معظمها فيما بين شهرى أكتوبر ومارس وتصل أكبر كمية لها في الإجزاء المرتفعة من الجبل الأخضر أذ تصل إلي 500–600 مم وتتراوح ما بين 200–300 مم فى منطقة السهول وتأخذ في التناقص جنوباً حتى تصبح دون 100 مم، اما الصحراء فنادراً ما تتساقط فيها الأمطار[16] وأشتهر إقليم برقة بوجود عيون المياه وأشهرها عين درنة، عين مارة، عين الدبوسية ، عيون وادى الأثرون، عين الغزالة قرب طبرق، عين السلماني في بنغازي أضافة إلى عين الجغبوب وعين مرادة إلي جانب الآبار التي تغذيها

[14] - بازامة، مجلة ليبيا، ص3.
[15] - محمد مسعودي، الوطن العربي دراسة لملامحه الجغرافية، بيروت، دار النهضة العربية، د.ت، ص562.
[16] - بازامه، مجلة ليبيا، ص ص 2-4 .

مياه الأمطار أو المياه الجوفية(4)شرف ، المرجع السابق،ص ص180_184)،ويتألف السكان في أقليم برقة من تركيبة إجتماعية متجانسة من القبائل التي تنتمى في الأصل إلي العنصر العربي والعنصر العربى الأمازيغى الناتج عن الأمتزاج بين العرب والأمازيغ عقب الأحقاب المتتالية[17] وتعرف بقبائل السعادى والتى تتكون من الحرابى والجبارنة ومن قبائل المرابطين وهى، نوعان الأول يرجع المؤرخون نسبه إلى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ويتمتعون بمركز دينى وروحى قوي من القبائل والنوع الآخر طائفة لا ينتمى أفرادها إلي عنصر واحد بل هم عبارة عن خليط ينتسب أغلبه إلى أصول أمازيغية وبعضه عربية وأندمج بعضهم فى قبائل السعادى وصاروا جزءً منها وتعتبر قبائل الفواخر، المنفه ، الشواعر والقطعان من أهم قبائل المرابطين في برقة، وتلك القبائل موزعة علي مناطقها، حيث تعيش قبائل العواقير فى منطقة سهل بنغازي ويوجد المغاربة والفواخر فى المنطقة شبه الصحراوية جنوب سهل بنغازي وحتى خليج سرت، وفى منطقة الجبل الأخضر تعيش قبيلة الدرسة فى المنطقة الممتدة من طلميثة حتى رأس الهلال وتعيش قبيلة فائد إلى الشرق منها، وتقطن قبائل العرفة منطقة الشمال الغربى من الجبل الأخضر والعبيد والمسامير إلى الجنوب منهم، وتوجد قبيلة البراعصة فى المنطقة الوسطي من الجبل الأخضر وتتركز قبيلة الحاسة فى شحات وسوسة، ويقطن فى المنطقة الممتدة من نهاية الحافة الأخيرة من الجبل الأخضر وحتى طبرق قبائل العبيدات والقطعان والمنفه والشهيبات[18] ويتكون سكان المدن فى إقليم برقة ، بنغازي ودرنة من عدة قبائل عربية من أقليم برقة إلي جانب بعض العناصر النازحة من أقاليم ليبيا الأخرى كطرابلس وفزان، وبعض العائلات النازحة من منطقة المغرب العربى ومصر والشام، وبعض البيوت الأندلسية التى هاجرت إلي المغرب العربي في بداية القرن السادس عشر للميلاد، إضافة إلى عناصر قليلة من الكراغلة (القولوغية)

[17] - محمد رجب الزائدي، قبائل العرب في ليبيا، ج1 ،بنغازي، دار الكتاب الليبي، 1968م ،ص ص 116-118

[18] - آ. إيفانز بريتشارد، السنوسيون في برقة، ت عمر الديراوي أبو حجلة، طرابلس، مكتبة الفرجاني، 1948م، ص ص27-28.

وينحدرون من أصول أنكشارية من رعايا الأمبراطورية العثمانية وتحوى التركيبة السكانية(3) كذلك الطائفة اليهودية التى ترجع أصولها إلى الهجرات اليهودية في القرن الأول للميلاد بعد سقوط القدس60م(4) وبعضهم جاء من الأندلس فى القرن السادس عشر للميلاد،) وتضم التركيبة السكانية ايضاً الكريتيون نسبة إلى جزيرة كريت ويطلق عليهم أهل برقة القريتيلية(5) وهم رعايا الدولة العثمانية من المسلمين جلبتهم إلى برقة ووطنتهم في مناطق شحات وسوسة بعد إجلاءهم عن جزيرة كريت في عام 1897م نتيجة للإضطهاد الذي تعرضوا له علي يد اليونانيين المسيحيين والأرثوذكس[19]، ويمثل أفراد الجاليات الاجنبية جزء من التركيبة السكانية في المدن وأكبرها الجالية الإيطالية التى يبلغ عدد أفرادها نحو مائة شخص موزعين بين مدينتي بنغازي ، درنة ومنطقة المرج، ويليها في العدد الجالية الإنجليزية ويتكون معظم أفرادها من المالطيين، اما الجالية الفرنسية فهي تضم عناصر من تونس والجزائر، والجالية الإسبانية يتكون افرادها اليهود والمغاربة، وأخيراً الجالية اليونانية وتتألف فى معظمها من البحارة اليونانيين.وسكان الواحات الجنوبية ينتمى أغلبهم إلي قبائل المجابرة والأوجلة والزوية، وبعض منهم مجموعات من الأمازيغ يقطنون واحة اوجلة كما تعيش مجموعات من التبو في واحة الكفرة وربيانة وترجع أصولهم إلي منطقة التبيستى، وأخيرا الزنوج ومنهم سلاسلة الرقيق المجلوبين من مناطق السودان الأوسط ثم تحرروا ويقيمون بمعظم أعمال الزراعة في الحقول القريبة من مدينة بنغازي وتحديداً في منطقة الصابرى واللثامة وكذلك في منطقة الواحات[20] وبلغ عدد سكان برقة وفقاً للاحصاء الرسمي الذي أجرته الإدارة العثمانية في 1911 نحو 198 ألف نسمة[21] و95% منهم مسلمين وهناك بضعة الآلاف من اليهود الذين تركزوا بشكل خاص في بنغازي ودرنة(4) كان للطبيعة

[19] - تقرير البنك الدولى ص ص 12_13

[20] -

[21] - مصطفي الهادي أبولقمة، دراسات ليبية، ط3، بنغازي، مكتبة قورينا للن عة شر والتوزيع، 1975 م، ص147.

الجغرافيا لإقليم برقه وموارده المائية تأثيراً علي التوزيع الجغرافى للسكان إذ تنحصر منطقة التركيز السكاني فى منطقة بنغازى وسهلها الساحلي يضاف إليها المنطقة الشمالية من الجبل الأخضر على شكل شريط جبلي يمتد شرقاً حتى مدينة درنة اما عدا تلك المنطقة يظهر التوزيع المشتت ضعف التركيز السكاني فى أغلب المناطق الجنوبية من أجدابيا حتى الواحات الواقعة على خط 29 شمالاً وفى الجنوب لا يظهر التركيز السكانى الاعلي مساحات بعيدة علي شكل مستوطنات صغيرة مبعثرة فى الصحراء مثل واحات الجغبوب والكفرة[22]، كما أثرت تلك الطبيعة على نمط حياة السكان وانشطتهم الاقتصادية، وعلى وجه العموم فإنه يمكن تقسيم سكان برقة إلى ثلاثة فئات في مرحلة الحكم العثماني الثاني 1835-1911م، الفئة الاولى وتتألف أغلبها من المستقرون وهم يعيشون في المدن الساحلية بنغازي درنة ومنطقة طبرق، والسهول المجاورة، ونشاطهم الاقتصادى يرتكز علي الزراعة المروية والبعلية في بساتين وحقول بالقرب من مصادر المياه نمط الملكية السائد الملكية الفردية، ثم تأتى التجارة والمهن والحرف اليدوية[23]

ويضاف إلى هذه الفئة سكان الواحات الجنوبية وكذلك السكان القاطنين الجبل الأخضر ويتميزون عنهم بالحركة الانتقال لغنى المنطقة بالحياة النباتية[24].

الفئة الثانية شبه الرحل الذين يقيمون فى مواطنهم جنوب إجدابيا والبطنان لشهور عديدة من السنة ويرتحلون في بعضها وخاصة فى فصل الشتاء نحو السهوب الجنوبية بحثاً عن الدفء والكلأ ويعتمدون على الزراعة الموسمية والرعى أما الفئة الثالثة هم الرحل ويقومون برعاية الابل ويرحلون لفترات طويلة ولمساحات بعيدة فى الجهات المتاخمة للصحراء مثل قبائل الشهيبات والفواخر وبعض البيوت من قبيلة العبيدات ونمط الملكية السائد لمعظم الاراضى الزراعية فى

---

[22] - إ.ن، بروشين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث منذ منتصف القرن السادس عشر إلي مطلع القرن العشرين، ت عماد الدين حاتم، مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية، طرابلس،1991م، ص339

[23] - محمد بن عثمان الحشائش، جلاء الكرب عن طرابلس الغرب، تح علي مصطفي المصراتي، بيروت، دار ليبيا، 1965م، ص 50.

[24] - سالم علي الحجاجي، ليبيا الجديدة ، طرابلس، جامعة الفاتح، 1989م، ص162.

اقليم برقة خاضعة لتأثير النظام الاجتماعي القبلي، القائم على الملكية الجماعية وفقاً لانظمة وقواعد تقليدية، وتعتبر ارض كل قبيلة ملكاً مشاعاً بين عائلاتها، تمارس فيها الزراعة ورعى الحيوانات وتحدد الاجزاء الخاصة بكل عائ لة بظواهر طوغرافية ،كالأشجار والصخور والوديان أو أضرحة المرابطين[25]، والمنازعات التى تنشب بسبب بعض الاراضي ينظر فيها وفقاً للعرف السائد وكثيراً ما ينتهي بمنح القطعة محل النزاع كوقف وانتشرت ظاهرة الوقف فى أقليم برقة بعد ظهور الحركة السنوسية فى منتصف القرن التاسع عشر وتنتفع بريعها المؤسسات الدينية والخيرية الموقوفة عليها، وعادة ما تكون ملكية مصادر المياه كالآبار ملكاً مشاعاً بين أفراد القبيلة الواحدة ،أو بين قبيلتين وحاولت السلطة العثمانية إخضاع انماط ملكية الارض في برقة إلى سيادتها من خلال تطبيق الاجراءات الخاصة بقانون الاراضي العثمانية الصادرة في 1858م، إلا أنها واجهت معارضة شديدة أتخذت طابعاً مسلحاً فى بعض الأحيان من قبل بعض القبائل حالت دون تطبيقها ، ولم تفض الأعمال العقارية التى قامت بها المكاتب العقارية العثمانية فى برقة خلال عام 1907 – 1911م فى المناطق القريبة من مراكز السلطة سوى ضم مساحات صغيرة إلى ملكية الدولة وإضفاء صفة الميري عليها[26].

[25] - بريتشارد ن المرجع السابق ،ص ص33_34

[26] -

الفصل الأول

السمات العامة للسياسة الإيطالية في برقة منذ بداية الغزة وحتى وصول الفاشيست 1911 – 1922م.

أولاً: السمات العسكرية

ثانياً: السمات السياسية

ثالثاً: تغير مسار السياسة الإيطالية بعد وصول الفاشيست إلى الحكم في روما

أولاً : السمات العسكرية

شرعت الحكومة الإيطالية منذ صيف 1911 م في الإعداد العسكري كوسيلة لتحقيق أهدافها التوسعية الاستعمارية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفيه بنغازي، آخر الممتلكات الباقية للدولة العثمانية في الشمال الأفريقي، وقدمت عدداً من المبررات والذرائع من أجل إقناع الرأي العام الإيطالي ، والحصول على تأييده للحملة من خلال الصحف الإيطالية ، وخاصة ذات التوجه الليبرالي والاشتراكي مثل صحف (لاستامباLastampa)– (لاتربيونا latribuna)– (الجورنالي cioranle)– (ديتاليا diltalla) وخصصت مقالات وتقارير تتضمن الإشادة بالثروات الطبيعية لكل من ولاية طرابلس ومتصرفية بنغازي[27]، وإظهار العلاقة بين السكان الوطنيين والحكومة العثمانية بمظهر العداء والنفور من الإدارة العثمانية كما بذل ممثلوها في السفارات والقنصليات جهوداً لأجل حشد التأييد الدولي للعملية العسكرية لإحتلال تلك المناطق واعتمدوا على مجموعة من المبررات أبرزها المسؤولية الأخلاقية التي تقع على كاهل الدول الكبرى تجاه الشعوب الأفريقية وشعوب جنوب البحر المتوسط وهي ما عرفت في الأدبيات الاستعمارية بالرسالة الحضارية التي تحتم علي الدول الكبرى واجب نقل المدنية الأوروبية إلى تلك الأصقاع ، ووقفت السلطات العثمانية في كل من ولاية طرابلس الغرب ومتصرفيه بنغازي فى وجه الأطماع الإيطالية والتي انعكست في تزايد نشاطها الاقتصادي والحصول على مزيد من الامتيازات التجارية ؛ وسعيها الدؤوب من خلال مصرف روما في طرابلس وفروعه في بنغازي ودرنة إلي الاستحواذ على الموارد الاقتصادية في مجالات الزراعة والتجارة والصناعة، ومن المبررات الأخرى ، تقصير الإدارة العثمانية في حماية الجاليات الأوروبية وخاصة الإيطالية مع تزايد تعرضها للخطر ، واستدلت على ذلك باغتيال القسيس جوستيون Giustion رئيس البعثة

[27]- باولو مالنيزي، ليبيا أرض الميعاد، ت عبد الرحمن سالم العجيلي جـ2، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ،1992م، ص80،95،112 .

الكاثوليكية في درنة، وكذلك مقتل عضو بعثة الآثار الأمريكية دي كون DE–K0n[28] ونجحت الدبلوماسية الإيطالية في عقد عدة اتفاقيات دولية في الفترة من 1898 – 1907 م نالت بموجبها الاعتراف الدولي بأحقيتها في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي بشرط أن يقتصر الصراع الايطالي – العثماني على تلك المنطقة فقط[29]، كما قامت الحكومة الإيطالية بنشاط آخر موازٍ لجهودها تلك ارتكز على سياسة التغلغل السلمي داخل ولاية طرابلس ومتصرفية بنغازي لتعزيز نفوذها اقتصادياً وثقافياً وكان القناصل ورجال البعثات الدينية والرحلات الاستكشافية ومصرف روما فيما بعد طلائع تلك السياسة وأدوا دوراً بارزاً في تنفيذ ما تيسر لهم نظراً لما واجهته من معارضة شعبية ورسمية لمقاومة هذا التغلغل الذي بررت الغاية منه للعيان[30]، وأضطلع القضاة والمثقفون والأعيان وشيوخ الطرق الصوفية وشيوخ القبائل ، بدورهم في توعية القوى الوطنية والوقوف في وجه النفوذ الإيطالي ؛ وفي صيف 1910 م عقد مؤتمر وطني في الزاوية البيضاء ضم القوى الوطنية في إقليم برقه ؛ وطالبوا فيه الإدارة المحلية العثمانية بتحسين الأوضاع الاقتصادية وتحديث الجهاز العسكري والأمني، ودعم الحاميات بالمعدات العسكرية وتدريب المواطنين على حمل السلاح وحظيت تلك المطالب بإستجابة من قبل السلطة العثمانية فى المتصرفية وتم افتتاح معسكرات لتدريب المواطنين على حمل السلاح بإشراف ضباط أتراك وضباط انجليز[31] وقام الأهالي بشراء بنادق الفرا "الدقرة" التى تم تهريبها

---

[28]- محمد مصطفي بازامة، تاريخ برقة في العهد العثماني الثاني، بيروت، دار الحوار 1994، ص ص 467، 468، 480.

[29]- أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبل الاحتلال الايطالي، د.م، د.د، دت، ص ص 335-336.

[30]- عقيل محمد البربار، "مصرف روما ودور السلطات العثمانية فى الوقوف ضد التسلل الأقتصادى الإيطالى إلى ليبيا" ، مجلة البحوث التاريخية ، ع الثاني ، السنة الرابعة ، طرابلس، مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخبة، 1982، ص 238.

[31]- بازامة، تاريخ برقة في العهد العثماني الثاني، ص ص476_477.

عن طريق البحارة اليونانيين وأخفوها فى الأضرحة والكهوف والزوايا السنوسية[32] ووجدت ايطاليا في توتر الوضع الدولي الذي ترتب على إندلاع الأزمة المراكشية بين فرنسا وألمانيا وأسبانيا حول المغرب الأقصى فرصة سانحة لإرسال أسطولها البحري لغزو كل من ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي، وفي سبتمبر عام 1911م، حاصر الأسطول العسكري الإيطالي سواحل تلك المناطق[33]، وتقدم القائم بالأعمال في السفارة الإيطالية لدى اسطنبول بإنذار رسمي إلي الحكومة العثمانية يوم 26 سبتمبر 1911م تضمن التالي:- ".... قررت الحكومة الإيطالية الإقدام على احتلال طرابلس وبرقة عسكرياً وهذا هو الحل الوحيد الذي يمكن إيطاليا قبوله وتنتظر الحكومة الإيطالية من حكومة الإمبراطورية العثمانية إعطاء الأوامر اللازمة حتى لا تواجهها أية مقاومة من الممثلين العثمانيين ..." [34]. وأهم ما يلاحظ على مضمون الإنذار عدم الإشارة إلي السكان الوطنيين وتحييد موقفهم من مسألة الاحتلال باعتبارهم غير معارضين لها وفقاً للتصور الاستعماري الإيطالي، وفقاً للمعلومات التي رشحت عن العمل السياسي والأستخباراتي التي اضطلع بها لعدة سنوات عدد من القناصل إضافة إلى شخصيات مدنية وعسكرية إيطالية بهدف جمع المعلومات عن البلاد وشعبها التي صورت ترحيب السكان الوطنيين للاحتلال باعتباره تحرراً وخلاصاً من الاستبداد العثماني[35] وهو رأي مخالف للواقع وعكس ما برهنت عليه الوقائع اللاحقة لعملية الغزو العسكري ومن منطلق تلك التقارير وجهت الحكومة الإيطالية منشوراً إلى السكان الوطنيين عقب إعلانها الحرب رسمياً على الدولة العثمانية يوم 29 سبتمبر 1911م رغم أن الحكومة العثمانية حاولت ثنيها عن عزمها بتقديم عدد من

---

[32]- الوثائق العثمانية ، المجموعة الأولى، ت محمد الأسطى، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ،1990م،ص 204 .

[33]- محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، القاهرة، دار الفكر العربي، 1948، ص ص 175 ،183

[34]- بازامة، بداية المأساة، بنغازي، المطبعة الأهلية، 1961، ص ص50-53.

[35]- عماد الدين غانم، "الغزو الاستعماري ومقاومته من جماهير الشعب الليبي على ضوء التقارير القنصلية والصحف الألمانية، البحوث التاريخية، ع الثاني ، السنة السادسة ، طرابلس، مركز الجهاز الليبي للدراسات التاريخية ،19484م ، ص344_345.

التنازلات من ضمنها منحها الحكومة الإيطالية امتيازات اقتصادية وتعهدها بعدم إدخال أى تطوير من شأنه أن يؤدى إلى تحسن وضع الحاميات العسكرية في تلك المناطق[36]، وتضمن المنشور الأتى " يا أهالي طرابلس الغرب ... عندما تطأ قدم إيطاليا هذه البلاد التي تتبعها جغرافياً ويربطها بها تاريخ مشترك بذلك فهى تلبي رغبة أبنائها الذين يعانون منذ مئات السنين من نير الحكم التركي المتمثل في القهر والاستعباد وتؤمن لفئات الشعب نور الحرية والتقدم ... فإن جميع أهالي طرابلس الغرب مهما كان جنسهم ودينهم هم أبناء الوطن الإيطالي الكبير وأن الحكومة الإيطالية تمتلك هذه البلاد باسمهم وتضمن لكل ذي حق حقه وممتلكاته وحريته ودينه ؛ إلا أنها لن تتوانى عن معاقبة كل من يعرض النظام للخطر ..." [37]، ولما كانت ايطاليا مصممة على احتلال طرابلس وبنغازي ولديها نوايا مبيتة لتحقيق ذلك الهدف تجاهلت المقترحات العثمانية ،وأعلنت الحرب وبدأت البوارج الإيطالية، بقصف مدن طرابلس وطبرق فى الرابع من أكتوبر 1911م' وتم إنزال القوات البرية على ترابها، ونتيجة لعجز الوسائل الدفاعية العثمانية عن صد هجمات الأسطول الإيطالي المزود بأحدث الأسلحة آنذاك ومنها المدفعية بعيدة المدى توالت عمليات الغزو العسكري لباقي المدن الساحلية وبحلول يوم 21 أكتوبر تمكنت القوات العسكرية الإيطالية من احتلال المراكز الساحلية المهمة في طرابلس وبرقه وتعد عملية احتلال مدينة بنغازي أصعب العمليات العسكرية، لما واجهته الحملة الاستعمارية من مقاومة عنيفة من قبل القوات العثمانية المدعومة بالمقاومة الشعبية، وقد بدأت عملية الغزو من الساعات الأولي من صباح يوم 19 أكتوبر 1911م واستمرت إلي اليوم التالي 20 أكتوبر واستخدم فيها السكان الوطنيون السلاح الأبيض بعد نفاذ ذخيرتهم، وأمام التفاوت في ميزان القوى وكثافة القصف المدفعي على السكان الوطنيين والممتلكات اضطرت الحامية التركية إلى الانسحاب

[36]- مفتاح السيد الشريف، الاستعمار الايطالي لليبيا، طرابلس، دار النشر الليبية، 1970م، ص ص44-45.
[37]- الحشائشى المرجع السابق، ص25.

خارج مدينة بنغازي[38]، وأسست معسكرات الجهاد حول مدن(بنغازي – درنة – طبرق) في مناطق الرجمة – بومنصور– الناظورة ورفعت عليها الراية العثمانية وتدفق إليها المتطوعون من المدن والقرى والنجوع تلبية لدعوة الجهاد في سبيل الدين والوطن وشارك العديد من مشايخ القبائل ومشايخ الزوايا السنوسية أمثال الشيخ عبد الحميد العبار والشيخ عمران السكوري والشيخ سليمان رقرق وآخرون ، في تنظيم تلك المعسكرات التي يشرف عليها قادة الحاميات العثمانية وإمدادها بالمؤن وشجعت القبائل على إرسال أبنائها إلى صفوف المقاومة الوطنية العثمانية[39] وازداد عدد المتطوعين الذين انضموا إلى معسكرات الجهاد وانطلقت المقاومة الوطنية العثمانية تهاجم الاستحكامات الإيطالية ونفذت عدة غارات ليلية ونجحت من خلالها، في التسلل إلى مخازن الأسلحة واغتنامها وتدمير خطوط الاتصالات؛ وكان لها تأثير سيئ على معنويات الجنود الإيطاليين كما صعّد المجاهدون من هجماتهم على مختلف الجهات واخترقوا صفوف الوحدات الإيطالية وجرت عدة معارك في شهر أكتوبر حول بنغازي ودرنة وطبرق، نتج عنها أجبار القوات الإيطالية على البقاء داخل تحصيناتها وتحت حماية مدفعية الأسطول ونجح المجاهدون في إقامة مراكز دفاعية متقدمة حول المدن[40]، ولفشل العمليات الحربية الإيطالية في مواجهة حركة الجهاد وتحقيق أى مكاسب جديدة على الأرض سارعت الحكومة الإيطالية إلى إصدار مرسوم ملكي بتاريخ 5 نوفمبر 1911م أعلنت فيه ضم طرابلس وبرقة تحت السيادة الملكية لملك أيطاليا[41] وجاء فيه إعطاء كامل الحق القانوني في بسط سيادة إيطالية على هذا الجزء من املاك الدولة العثمانية كمقاطعتين إيطاليتين ومواطنوها رعايا إيطاليون، وتتم إدارة شؤونها

---

[38]- محمود العرفاوي، مخاض الإمبريالية الإيطالية في ليبيا، جـ2، ت عمر الطاهر، طرابلس، مركز الجهاد الليبين للدراسات التاريخية، 1991م ،ص ص 16-20.

[39]- ريمون، المرجع السابق ،ص ص269.‘329،373

[40]- مصطفي حامد رحومة، المقاومة الوطنية التركية ضد الغزو الايطالي، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1988، ص116.

[41]-

بموجب مراسيم ملكيه حتى صدور قانون يحدد الأحكام والقواعد العامة لإدارتها[42] رغم أن (99.9بالمائة) من مساحة البلاد مازالت تحت سيطرة السيادة العثمانية[43] غير أن الحكومة الإيطالية رأت فيه حلاً ناجحاً أمام فشلها العسكري لقطع الطريق أمام أطماع الدول الأوربية وخاصة ألمانيا التي تسعى لأن تحل محل الدولة العثمانية في طرابلس وبرقة وبدأت تتصرف على أساس السيادة الكاملة وعلى المستوى العسكري اتخذت عدة خطوات تهدف إلي تحقيق مكاسب على الأرض وتنال الاعتراف دولياً بمرسوم السيادة ، ومن أجل تطبيق مخططها التوسعي دعمت قواتها بالجنود والعتاد حتى وصل عدد جنودها من الإيطاليين والمجندين الإريتريين إلى 24 ألفاً في إقليم برقة[44]، وحتى نهاية عام 1911م لم تحرز القوات العسكرية الايطالية إلا مكاسب محدودة في جبهة طبرق باحتلال منطقة الناظورة عقب معركة دامية انتهت بانسحاب المجاهدين نحو المدور أما في جبهة بنغازي نجح المجاهدون في إحباط محاولات التوغل العسكري الايطالي على أثر معارك هواء الزردة والسلاوي في نوفمبر 1911م، كما فشلت القوات الإيطالية التوسع صوب درنة والسيطرة على وادي درنة وتعرضت لهزيمة على أيدي المقاومة الوطنية – العثمانية في معركة الزبط في 31 ديسمبر 1911م، وفي مطلع يناير 1912م برز متغير على القوة العسكرية للمقاومة كان له أثر إيجابي على فعالية المقاومة حيث تعززت قوة القوات الوطنية – العثمانية نتيجة لوصول عدد من الضباط العثمانيين إلى معسكرات الجهاد أرسلتهم الحكومة العثمانية لدعم معسكرات الجهاد بهدف أن تخرج من هذه الحرب بصلح يوافق مصالحها[45]، وتولي أولئك الضباط القيادة السياسية والعسكرية في معسكرات الجهاد في

42-

43-

44- الوثائق الأمريكية، المجموعة الثانية ،ت شمس الدين عرابي، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، للدراسات التاريخية، 1989، ص106.

45- دون مؤلف ‘تاريخ القوات المسلحة التركية 1911-1912، ت محمد الأسطى،طرابلس، مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية، 1988م،ص ص 294،.284،269

برقه وأشرفوا على تنظيمها ودعمها، وتقلد الرائد أنور باشا القيادة العسكرية والسياسية والإدارية لمعسكرات الجهاد واتخذ من معسكر بومنصور في درنة مقراً لقيادته بمساعدة الضابط كمال أتاتورك كما عُين الضابط عزيز المصري قائداً لمعسكر بنينا ؛ بينما تولى الضابط أدهم الحلبي قيادة معسكر طبرق[46]، وشهدت تلك المعسكرات تزايد أعداد المتطوعين من أبناء القرى والقبائل المجاورة لها تلبية للدعوة التي وجهها السيد أحمد الشريف السنوسي إلى القبائل بالالتحام مع القيادات العثمانية والعمل تحت إمرتها وأشرف شخصياً على تأمين وصول الإمدادات إلى معسكرات الجهاد عبر واحتى الجغبوب والكفرة[47]، وخضع المتطوعون لتدريبات عسكرية نظامية على يد ضباط عرب وأتراك وألمان وانخرطوا في فرق عسكرية منها فرق الفرسان وفرق المشاة، وتدربوا على استخدام الأسلحة الحديثة آنذاك ومنحت لهم رواتب شهرية من قبل خزانة الدولة العثمانية، ولضمان استمرار المقاومة أرسل أنور باشا عدداً من أبناء القبائل والمدن في برقة إلى المدارس الحربية في اسطنبول وارتكزت تلك المعسكرات على تنظيم شعبى اتسم بالمرونة ، حيث انتظمت القبائل في تشكيلات قتالية يساندها احتياطي من المتطوعين بصورة تتفق والبناء الاجتماعي في برقه وتزود مقاتليها بكل احتياجاتهم وتولى شيوخها رئاسة المقاتلين بالتعاون مع الضباط العثمانيين،ولعبت المرأة الليبية دوراً هاماً سواء بالمشاركة الفعلية في القتال أو تحضير الطعام ومداواة وسقاية الجرحى والعناية بالعائلة وفلاحة الأرض ورعى المواشي ،واعتمدت القيادة العثمانية التكتيك الحربي الذي استخدمته المقاومة منذ بداية الغزو، المرتكز على تشكيل فرق صغيرة وسريعة الحركة واستغلال الطبيعة الجغرافية للمناطق وعدم التفريط في السلاح استطلاع تحركات العدو والتربص بأي تشكيلة أو فرقة إيطالية تغادر مواقعها ومباغتتها، والعمل على دحر

---

[46]- أورخان قول أوغلو، مذكرات الضباط الأتراك حول معركة ليبيا، ت وجدي كرك، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1974م، ص ص41-42.

[47]- نقولا زيادة ، محاضرات فى تاريخ ليبيا ،القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ،1958م،ص ص 82،84

القوات العسكرية الإيطالية عن المواقع القريبة من تلك المعسكرات، لأنها تشكل تهديداً مباشراً لها على خطوط الإمداد[48]، وفي مارس 1912م أعد الجنرال بريكولا Atfuvio Bricola حملة عسكرية الهدف منها فك الحصار عن القوات الإيطالية القابعة داخل الاستحكامات في بنغازي ومنع تسلل المجاهدين إلي مخازن الأسلحة كذلك التوغل بهدف السيطرة على الأراضي الزراعية الواقعة في الجنوب الغربي لمدينة بنغازي وواجهت تلك الحملة مقاومة عنيفة واشتبكت مع قوات المجاهدين المتواجدة في منطقة الهوارى عند موقع النخلتين ، سقط على أثرها المئات من الشهداء والجرحى وأمام ضراوة المقاومة الوطنية العثمانية اضطرت القوات الإيطالية للتراجع نحو مدينة بنغازي، وفي جبهة درنة فشلت القوات الإيطالية في السيطرة على موقع سيدي عبد الله الاستراتيجي للتصدي الباسل من قبل المجاهدين وساد الهدوء جبهة طبرق وفي صيف 1912م – استأنفت ايطاليا نشاطها العسكري بعد وصول الإمدادات العسكرية إلى بنغازي ولم يسفر إلا عن احتلال موقع قصر اللبن بمدينة درنة[49] وظلت فرق المجاهدين تعمل على محاور مختلفة وراء الخطوط الدفاعية للقوات الإيطالية ووقفت حجر عثرة في وجه تحقيق الطموحات الاستعمارية لإيطاليا وفي جبهة بنغازي واجهت القوات الإيطالية هزائم متكررة في معارك قار يونس وسواني عصمان في يوليو 1912م، وترتبت عليها محاصرتها لمدة ثمانية أشهر داخل السور الذي أنشئ حول بنغازي المزود بالأبراج والمدافع الفولاذية رغم محاولات المقاومة لاستدراجها خارجه[50] وجعلها ضعف موقفها العسكري محل انتقاد داخل إيطاليا وخارجها وأعلن الجنرال كانيفاCarlo Caneva قائد الحملة البرية والحاكم العسكري لطرابلس وبرقه إيقاف العمليات الحربية وأرسل تقريراً إلى وزارة الحربية في روما أوضح فيه حقيقة موقف السكان

---

[48]- مذكرات أنور باشا، ت عبد المولي صالح الحرير، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، للدراسات التاريخية 1979م، ص ص22_23

[49]- أرحومة، المرجع السابق ،ص67.

[50]- بازامة، المدينة الباسلة، بيروت ، دار الحوار، 1994م، ص ص157-158.

الوطنيين الرافض للاحتلال الاستعماري ومدى فعالية كفاحه المسلح الذي أدى إلى فشل القوات الإيطالية في إحراز مكاسب جديدة عدا المناطق الساحلية التي احتلتها منذ الأيام الأولى لعملية الغزو العسكري وطالب الوزارة يبذل الجهود لترسيخ السيادة والاحتلال بالعمل السياسي وتكثيف الدعاية التي تبرز دور إيطاليا في تأدية رسالتها الحضارية وإعطاء الفرصة للعمل السياسي بالاختراق السلمي الذي سيؤدي لإقناع السكان الوطنيين بالخضوع للسيادة الاستعمارية الإيطالية[51]، وقررت الحكومة الإيطالية نقل المعركة إلى خارج طرابلس وبرقة بضرب المصالح العثمانية في بحر إيجا والدردنيل وفي البحر الأحمر كأداة ضغط على الدولة العثمانية من أجل تسوية للسلام يتم بموجبها التنازل عن السيادة العثمانية في طرابلس وبرقة ورضخت الدولة العثمانية لتلك الضغوط وجلس ممثلوها على طاولة المفاوضات مع الإيطاليين في أوشي لوزان بسويسرا وفي 18 اكتوبر1912م – حيث تم الإعلان عن اتفاقية السلام بين الطرفين تنازلت بموجبها الدولة العثمانية عن طرابلس وبرقة لصالح السيادة الإيطالية[52]، وانتهت الحرب رسمياً بين الدولتين وانسحبت القوات العثمانية من جبهات القتال في طرابلس وبرقة وكان لهذا الأمر تأثير سلبي على حركة الجهاد[53] ولاستغلال تلك النتائج عسكرياً وضع الجنرال بريكولا الذي عين حاكماً لبرقه وقائداً للقوات الاستعمارية فيها، بعد أن دعمت قواته بالمحاربين الإيطاليين والصوماليين والإرتريين ، وبالعتاد الحربي كالآليات والمدرعات وكلف الجنرال أليساندروا G.Alessandro بقيادة الحملة التي انطلقت من قواعدها في بنغازي متجهة صوب الجنوب الغربي في ابريل 1913م ، دارت عدة معارك بين القوات الإيطالية والقوات الوطنية،

---

[51]- ز.ب ياخموفتسش، الحرب التركية – الايطالية 1911م-1912م، ت هاشم صالح التكريتي، بنغازي، الجامعة الليبية، 1970م، ص ص 139_140

[52]- محمد عبد الكريم الوافي، الطريق إلي لوزان ، طرابلس، دار الفرجاني، 1977م، ص202.

[53]- عبد الله على إبراهيم، "أثار صلح لوزان على حركة الجهاد" ،بحوث ودراسات في التاريخ الليبي، أشراف صلاح الدين السوري حبيب وداعة الحسناوي جـ2، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، 1984م، ص، 89

بقيادة الضابط عزيز المصري العربي الأصل الذي بقي مع عدد من الجنود العثمانيين في قار يونس والفعكات (نقطة نجيب) ونجحت القوات الإيطالية في التوسع نحو معسكر بنينا والتحمت معها في معركة حامية الوطيس تمخض عنها سيطرة القوات الإيطالية نتيجة لتفوقها العسكري الساحق على معسكر بنينا وانسحاب المجاهدين إلى الابيار ، وأمر الجنرال أليساندروا جنوده بتدمير المعسكر والانتقام من المنطقة وسكانها لمساندتهم المجاهدين بإضرام النيران في الأكواخ والخيام التي يقطنها السكان وبعد سقوط معسكر بنينا بدأ توسع القوات الإيطالية نحو منطقة الجبل الأخضر الهدف الأساسي لتنفيذ المشروع الاستعماري الاستيطاني[54]، وهذا النجاح العسكري شجع القيادة العسكرية الاستعمارية في برقة على إعداد حملة عسكرية للتوسع شرق بنغازي وغير الجنرال بريكولا من التكتيك العسكري بالزحف من عدة محاور وإشراك القوات البحري بفعالية من أجل تشتيت جهود المقاومة الوطنية والقضاء عليها ونفذ الخطة الجديدة ثلاث جنرالات من الجيش الإيطالي أولهم الجنرال أليساندروا ومهمته الهجوم من بيننا باتجاه الشرق وقوة ثانية بقيادة الجنرال ماميرتي G.Mamerti تتجه من درنة باتجاه الغرب وإنزال فرقة عسكرية بقيادة الجنرال تاسوني G.Lassoni إلي مرفأ طلميثة مهمتها الزحف باتجاه المرج عزل معسكر المجاهدين المتمركز في منطقة الأبيار، وتمكنت القوات الإيطالية الثلاثة من التوغل نحو الجنوب والشرق من بنغازي خلال ابريل 1913م تمثل في السيطرة على مناطق الرجمة – ابو مريم– الابيار – المبني – توكرة – جردس العبيد – زاوية القصور– طلميثة – الحنبة – المرج –مراوة – سلنطة – شحات وسوسة زاوية الفائدية – مرتوبه – زاوية ترت – زاوية العرقوب ، ونجح المجاهدون المتمركزون بمعسكر الابيار في الإفلات من تطويق القوات الإيطالية لهم وانسحبوا

[54]- بازامة، المدينة الباسلة،ص 163.

إلي معسكرات الجهاد في منطقتي الطبجي والظهر الحمر، في جنوب درنة[55] والتي اتخذا منها السيد أحمد الشريف مقراً لقيادة حركة الجهاد ضد الغزو الإيطالي التي تولي قيادتها بعد انسحاب القوات العثمانية بقيادة الرائد أنور باشا وأسس السيد أحمد الشريف الحكومة السنوسية وفقاَ لاتفاقه مع أنور باشا وتولى دفه الأمور المدنية والعسكرية وأصبح قائداً للحركة المقاومة بعد أن كان مشاركاً فيها، وعين الضابط العربي عزيز المصري قائداً تحت أمرته وبهدف تعزيز الاحتلال العسكري والتوسع في المزيد من الأراضي أعدت القيادة العسكرية حملة أخري الغاية منها القضاء على معسكر المجاهدين في الطبجي القريب من درنة بمحاصرته ثم الهجوم عليه والتحمت مع قوات المجاهدين في موقع سيدي كريم القرباع وعرفت بمعركة يوم الجمعة 16 مايو 1913م، أسفرت عن هزيمة القوات الإيطالية ونظراً لفعالية المقاومة وشدتها فالايطاليين لم يتمكنوا من تحقيق أهدافهم التوسعية والربط بين الحاميات العسكرية وحامياتها ، في المنطقة الواقعة ما بين درنة وطبرق، ولمدة تناهز الشهر ظلت القوات الإيطالية قابعة داخل تحصيناتها من جراء تصعيد المقاومة المسلحة لعملياتها في المنطقة الواقعة ما بين المخيلي شرقاً واجدابيا غرباً بقيادة السيد أحمد الشريف الذي اتخذ من قرية مسوس مركزا للقيادة بهدف الابتعاد عن التهديد المباشر للقوات الإيطالية وحماية خطوط القوافل التجارية بعد أن توغلت في الداخل يقارب خمسين (50 كم) [56] وشهدت هذه المرحلة متغيرا كان له اثر مباشر على الحالة العسكرية وأخر على الساحة العسكرية والسياسية معاً في برقة وتمثل والأول في انسحاب الضابط عزيز المصري من برقة الذي غادر باتجاه مصر مصطحباَ القوة التابعة له وبكافة عتادها[57]، والأمر الأخر استغلال الحكومة الإنجليزية والأوضاع السياسية والأمنية في برقة وسمحت لقواتها بتوغل القوات البريطانية إلي

[55]- مفتاح السيد الشريف، المرجع السابق، ص ص 56 .-57

[56]- نقولاة زيادة، برقة الدولة العربية الثامنة، بيروت، دار العلم للملايين.، 1950، ص58.

[57]- مصطفي على هويدي، الحركة الوطنية في شرق ليبيا خلال الحرب العالمية الأولي، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية'، 1988م، ص44.

الغرب من منطقة سيدي براني وضم ميناء السلوم لسيادتها في ديسمبر 1911م، الأمر الذي كان له تأثير على عملية تهريب الأسلحة والذخائر إلى برقة، وأصبح هذا الشريان الحيوي في قبضة السلطات الانجلو مصرية وتحت مراقبتها[58] ولذلك اتسمت حركة المقاومة الوطنية بالطابع المحلي في هذه المرحلة في التنظيم والإعداد وفقاً لإمكانات المنطقة وأطرها الاجتماعية، وبالتالي انعكس هذا الأمر على طبيعة حركة المقاومة الوطنية بالعمل وفق إستراتيجية حرب الاستنزاف التي تتسم بالتحرك في فرق صغيرة وبالعمليات النوعية ذات الأسلوب الخاطف، وعنصر المباغتة مثل نصب الكمائن للدوريات الاستطلاعية للجيش الإيطالي وقوافل الإمداد والتموين والفرق التي تقوم بحراسة أعمال الإنشاءات والخدمات، وتمخض عنها الاشتباك مع القوات الإيطالية في عدة معارك كان أولها معركة الصفصاف في يوليو 1913م واندحرت، على إثرها القوات الإيطالية باتجاه شحات وأمام ضراوة المقاومة وفعاليتها اضطرت القيادة العسكرية الإيطالية في برقة من تغيير تكتيكها ليتناسب مع الإستراتيجية الوطنية، باستبدال قواتها المدججة بالأسلحة الثقيلة، بفرق عسكرية صغيرة سريعة الحركة والتنقل لتتمكن من ملاحقة عناصر المقاومة المسلحة[59]،وقامت الإدارة الاستعمارية الإيطالية بمحاولات لاختراق الصف الوطني بالسبل السياسية عن طريق فتح باب التفاوض مع السيد أحمد الشريف ومحاولة استدراجه بعرض المزايا السياسية والمادية عليه والاعتراف بسلطانه على الدواخل تحت السيادة الإيطالية من خلال عدة شخصيات من برقة أمثال منصور الكيخيا وأخري من مصر وهما محمد علوي بك وعباس حلمي خديوي مصر حيث كان لهذه الشخصيات علاقات مع الدوائر الإيطالية ، كما قامت بابتزاز الدولة العثمانية بعرضها التنازل عن جزر الدودكانيز للحكومة العثمانية، مقابل ضغط الدولة العثمانية على السيد أحمد الشريف وإقناعه بقبول الت سوية السياسية مع إيطاليا إلا أن تلك المحاولات باءت بالفشل

[58]- المرجع نفسه، ص47.
[59]- مفتاح السيد الشريف، المرجع السابق، ص60 .

لصلابة موقف السيد أحمد الشريف المدعوم من القوة الشعبية والرافض لمسألة الاحتلال ؛ وتبني خيار المقاومة المسلحة لدحر العدو عن أرضهم وجاء رده على الوسطاء في الأتي : "**أنني أعلنت الحرب عليهم وسأستمر حتى نموت أو نحيا أحراراً في بلدنا**[60]"وحيال هذا الموقف كثفت القوات العسكرية الإيطالية من هجماتها على مواقع المقاومة الوطنية المسلحة حيث انطلقت فرق عسكرية باتجاه القطاعين الأوسط والشرقي من الجبل الأخضر نجحت في السيطرة على معسكر المجاهدين في المدور وكذلك السيطرة على قاعدة التموين الرئيسية لهم في المخيلي، وهذا الأمر مكنها من ربط حامياتها الواقعة بين درنة وطبرق[61] نتيجة لاحتلال مدور الزيتون شرق المرج وام الرزم شرق درنة[62] وفي القطاع الغربي تحركت قوات عسكرية هدفها التوسع في المناطق الواقعة غرب وجنوب غربي مدينة بنغازي وشن هجوم على تمركزات المجاهدين فيها، وعلى الرغم من التصدي الباسل للمجاهدين والدفاع عن تلك المناطق إلا أن القوات الاستعمارية المدججة بالأسلحة الثقيلة استطاعت السيطرة على عدة مناطق منها قمينس – سلوق – الزويتينة – الشليظمية، وفي ابريل 1914م نجحت تلك القوات في احتلال منطقة اجدابيا، وتعد هذه العملية أهم العمليات الحربية التي جرت منذ 1913م، نظراً لما تتمتع به من أهمية إستراتيجية باعتبارها موقع هام كمحطة التقاء طرق القوافل التجارية الرابطة بين بنغازي وواحات جالو وأوجلى، إلى جانب كونها البوابة التي ستنطلق منها القوات العسكرية لاحتلال الواحات الجنوبية (جالو – أوجله – اجخرة) وكانت عملية إجدابيا أصعب العمليات التي جرت في هذه المرحلة حيث لم تتمكن القوات الإيطالية من احتلالها إلا بعد عمليتين عسكريتين، لضراوة المقاومة وشدتها

---

[60]- مجموعة تقارير المخابرات الإنجليزية، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، التقرير رقم 38 السنوسيون والايطاليون نوفمبر 1913م.

[61]- جون رايت، تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور، ت عبد الحفيظ الميار وأحمد البارودي، طرابلس، مكتبة الفرجاني، 1972، ص127.

[62]- هويدي، الحركة الوطنية في شرق ليبيا خلال الحرب العالمية الأولي ، ، ص42.

ونسفت المدفعية اغلب مباني المنطقة وسوتها بالأرض[63] واضطر المجاهدون إلى الانسحاب جنوباً وتمركزوا في منطقة الوادي الفارغ ومنها انطلقت المقاومة في شن غاراتها المتوالية على الوحدات الإيطالية في المواقع التي احتلتها حديثاً، وأدرك الجنرال اميليو G.Emelio الذي عين حاكماً لمستعمرة برقة خلفاً لبريكولا – أنه لا يمكنه السيطرة الفعلية على تلك المناطق ما لم يتم القضاء على المقاومة الوطنية المتمركزة في الوادي الفارغ والتي قوى مركزها أثناء موسم الحصاد ووصول الإمدادات القتالية المتطوعون والتموين والسلاح[64]، لذا دفعت الحكومة الإيطالية بناءً على طلب تقدم به الجنرال اميليو بتعزيزات عسكرية من الجنود الارتريين لتأمين الوجود الإيطالي في المناطق السالفة الذكر، وتوجه الجنرال اميليو على رأس حملة عسكرية نحو معسكر المجاهدين بالوادي الفارغ، وواجه مقاومة عنيفة من قبل المجاهدين والتحمت قواته مع فرق المجاهدين في عدة مواقع منها على سبيل المثال لا الحصر، الكيروانة – الحسين – بيضا فم – ساونو، ترتب عليها دحر القوات الإيطالية عن المواقع التي احتلتها في برقة الغربية عام 1914م وتقهقرها نحو المراكز الساحلية[65]، وكان لهذه الأحداث أثرها وخاصة على الوضع العسكري الايطالي في باقي مناطق برقة حيث نتيجة لضعف الموقف العسكري وعدم قدرة القوات الإيطالية وحماية قوافل التموين ودعم الحاميات– انسحبت من أغلب الأراضي التي سيطرت عليها بعد معاهدة أوشي لوزان، وتوقفت الأعمال الحربية مع نشوب الحرب العالمية الأولي و مشاركة إيطاليا مع دول الوسط، وكان لانضمام الدولة العثمانية إلي دول المحور وإعلان الخليفة العثماني الجهاد ضد دول الحلفاء اثر على حركة المقاومة الوطنية في برقة، نتيجة لتكليف السلطان العثماني محمد رشاد السيد أحمد الشريف نائباً عنه في شمال أفريقيا والإنعام عليه برتبة

---

[63]- محمد الطيب الأشهب، برقة العربية أمس واليوم، بيروت، دار الفكر العربي، 1948، ص ص280_282.

[64]- الوثائق الايطالية، المجموعة السادسة والعشرون، المجلد الرابع، ت عمر المهدي التريكي، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، 1988م، ص103-104.

[65]- شكري، السنوسية دين ودولة، ص ص228_229.

الوزارة الأولي ومنحه حق إعطاء الرتب والنياشين بهدف اتخاذ برقة قاعدة لضرب الأهداف الانجليزية في مصر وتم الجز بالمقاومة الوطنية المسلحة في الصراع الدولي وصارت طرف فيه وانتقل السيد أحمد الشريف بقواته إلي الحدود المصرية الغربية ودارت عدة معارك بين قواته وبين القوات الانجليزية ابتداءً من نوفمبر 1915- مارس 1916 م كانت نتيجتها هزيمة قواته وتقهقرها نحو واحتي سيوه والجغبوب[66] ثم انسحابها إلي واحات جالو وأوجله ثم مراده ، وتعرض موانئ بنغازي ودرنة ومرفأ سوسه لقصف الغواصات الألمانية سنتي 16-1917م[67] وكان لتلك الأحداث الحربية أبعاد سياسية واقتصادية انعكست على العلاقة بين السلطة الإيطالية والمقاومة الوطنية المسلحة وسلكت القيادة الوطنية بزعامة السيد إدريس السنوسي الخيار السلمي في علاقتها مع الاستعمار الايطالي عقب الحرب العالمية الأولي[68].

ثانياً: السمات السياسية

عقب عملية الغزو مباشرة شرعت الحكومة الإيطالية في بناء القاعدة المادية للاستعمار وأول دعائمه النظام السياسي والإداري لتأكيد السيطرة وبسط النفوذ الإيطالي وجاء النظام السياسي مستميت مع المتغيرات السياسية التي شاهدتها ولاية طرابلس ومتصرفية بنغازي فأتسم بالطابع العسكري، وفقاً لذلك صدر مرسوم ملكي بتاريخ 8 أكتوبر 1911م أنشئت بموجبه إدارة عسكرية مقرها مدينة طرابلس برئاسة حاكم عسكري ووقع الاختيار على الجنرال رفائيلي بوريايتش G.Rvialh Boriacci، ومنحت له كافة الصلاحيات العسكرية والإدارية في الرقعة التي يتم

---

[66]- مصطفي على هويدي، الحركة الوطنية في شرق ليبيا خلال الحرب العالمية الاولى ،ص،ص،50،58،97_98

[67]- ماريوغراستو،التسلسل الزمني لأحداث المستعمرات الإيطالية ، ت شمس الدين بن عمران، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1990م. ص ص 143-144

[68]- هويدى ، المرجع السابق ،ص99

احتلالها عسكرياً[69] ومن ابرز مهامها حماية المكتسبات على الأرض وتمهيد الطريق لتنفيذ المخططات الاستعمارية، وفي تاريخ 11 أكتوبر 1911م عين الجنرال كانيفا وال" لطرابلس وبرقة وتوجه بمنشور سياسي إلى السكان الوطنيين يعكس الإيديولوجية السياسية التي توجه النظام الاستعماري في إدارة البلاد وعلاقته بالسكان الوطنيين، بادعاء الرسالة الحضارية التي تعد التزاماَ أخلاقيا"يحتم على المملكة الإيطالية القيام به لإدخال المدنية إلى تلك المناطق وتحرير أهلها من الاستبداد العثماني بإلغاء التجنيد الإجباري والتخفيف من الضرائب المفروضة عليهم والمشاركة في حكم البلاد من خلال ممثليهم واحترام حرية العبادة والحفاظ على المؤسسات الدينية كالمساجد وإدارة الأوقاف والأملاك التابعة لها والمحاكم الشرعية والكتاتيب والزوايا إضافة إلى الممتلكات الخاصة[70]، وشرع الجنرال كانيفا في وضع الأساس الأول للنظام الإداري الذي يعكس طبيعة النظام السياسي الاستعماري الايطالي المرتكز على الحكم المركزي المباشر باعتبار أن طرابلس وبرقة مقاطعتين إيطاليتين، وجمع هذا الجنرال بين السلطتين العسكرية والمدنية فهو المدير الأعلى لجميع المصالح الإدارية ومهمته الحفاظ على النظام والقانون وتنمية الخدمات الاقتصادية والاجتماعية وإعطاء الأولوية لتلبية الاحتياجات المستعجلة وكلف الجنرال بريكولا نائباً عنه في برقة ومنحه الصلاحيات العسكرية والمدنية على كافة المناطق المحتلة (بنغازي – درنة – طبرق) وإدارة ما وقع تحت سلطانه وفقاً للمراسيم والأوامر الواردة من الإدارة الاستعمارية في طرابلس، أو بشكل مباشر من الحكومة المركزية في روما، ويعاونه الجنرال توماس سالزا Tomas salsa الذي تولي منصب الكاتب العام وقسمت الإدارة الاستعمارية إلي ثلاث أقسام الشؤون السياسية، إدارة الأمور العسكرية ثم إدارة السكرتارية، ووظيفتها كتابة

---

[69]- العرفاوي، المرجع السابق، ص 71

[70]- حبيب وداعة الحسناوي، "ملاحظات أولية حول الابعاد الإيديولوجية للسياسة الاستعمارية الايطالية تجاه العرب الليبيين"، مجلة الشهيد، ع الرابع ، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1983م، ص ص 59_57

المرسلات وتصنيف التقارير وإرسالها إلي السلطات في روما[71] وباشر الجنرال بريكولا مهامه كقائد عسكري وحاكم من القلعة التركية القديمة القريبة من الميناء والتي اتخذها مقراً للقيادة العسكرية والإدارة الجديدة ومنذ يوم 21 أكتوبر 1911 م شهد الوضع السياسي تبدلاً في مدينة بنغازي عاصمة المتصرفية العثمانية، حيث رفع العلم الإيطالي الذي يحمل الصليب على سارية القصر الحكومي بدلاً عن الراية العثمانية التي يتوسطها الهلال، وشهدت شوارع المدينة وميادينها، ظهور الجنود الإيطاليين ورجال الأمن (شرطة الكارابنيري– Carabiniere) كمظهر للحكم الجديد[72]، وبعد مصادقة البرلمان الإيطالي 1911م على مرسوم السيادة، الذي يعد أول التشريعات الاستعمارية الإيطالية الصادرة بخصوص النظام السياسي وإضفاء الصبغة القانونية على نظام الحكم المباشر باعتبار أن كلاَ من طرابلس وبرقة مقاطعتان إيطاليتان، وإلي حين إقرار قانون أساسي تحدد فيه القواعد والأحكام النهائية للإدارة الاستعمارية فإنها تدار بواسطة مراسيم ملكية وأوامر ولائية تصدر عن السلطة الاستعمارية المحلية[73]، وكانت السياسة العامة الاستعمارية تتشكل وفقاً لأيدلوجية التكتلات السياسية المهيمنة على السلطة الإيطالية وكان للتيار القومي ذي النزعة الاستعمارية المتطرفة، المدعوم من قبل البرجوازية الليبرالية التي على سده الحكم، دوراَ في صناعة القرار السياسي الأمر الذي قاد إيطاليا كدولة استعمارية إلي الانحراف نحو التعصب المنبعث من الإيمان بعظمة الأمة والروح اللاتينية المجيدة، وكان له أثر واضح على السياسة إزاء السكان الوطنيين[74]، وتطبيق سياسة الإخضاع السياسي واعتبار كل من طرابلس وبرقة إقليماً مكملاً للمملكة الإيطالية ودمج سكانها داخل النظم والقوانين الإيطالية، وليس في النسيج الحضاري للشعب الإيطالي، وهو ما يعرف بسياسة الطلينة وإضفاء الصبغة الإيطالية

---

[71]- العرفاوي، **المرجع السابق، ص ص381-382.**

[72]- **وهبى أحمد البور**ي، بنغازي في فترة الاستعمار الايطالي، بنغازي، المجلس العام للإيداع، 2004، ص37

[73]- الطاهر الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، ط 4،بيروت، دار المدار الاسلامى ،2004م،ص108

[74]- مالتيزي، المرجع السابق، ص244.

بإدماج كل المؤسسات الإدارية ذات الطابع السياسي والاجتماعي كالبلديات والمدارس بعد إجراء الإصلاحات المناسبة عليها، لتماثل في الإدارة والنظم الأقاليم الإيطالية في اللغة واللوائح والتشريعات المنبثقة من القانون العام الداخلي الإيطالي مع مراعاة الاختلاف في الخصائص الحضارية والدينية بين الشعبين وأتباع سياسة الاحتواء التدريجي للمؤسسة الدينية المتمثلة في المحاكم الشرعية والمساجد وإدارة الأوقاف الخاصة بإدارة جميع الأملاك الموقوفة على الأعمال الخيرية[75] والإعلان عن احترامها ودعمها كلما دعت الحاجة إلي ذلك لكسب تأييد السكان الوطنيين لارتباط تلك المؤسسات بالدين، وألغيت المؤسسات الإدارية العثمانية من أجل تصفية أي أثر للسيادة العثمانية، وأعلنت السلطة الإيطالية عن سبب ترتكز على نظام تقليدي لا يتفق مع مفاهيم الدولة العصرية وأدائها لوظائفها على أكمل وجه، إذ لا يفرض سلطانه المباشر على كافة الجماعات السكانية القاطنة في الدواخل ولا يقوم على أساس المساواة العادلة في علاقته بالطوائف غير الإسلامية، وشرع الجنرال بريكولا في تنظيم إدارته وفقاً لتلك السياسة، وإدارة ما وقع تحت سلطانه من ممتلكات عامة كالأراضي والمباني والآثار والمستشفيات والمدارس والمصارف والمصائد ومحطات استخراج الملح، وعين القبطان بيانكو الكاتب العام الذي تتبعه شعبة عسكرية تسير الأمور السياسية وشعبة للشئون المدنية العامة وعلى رأس كل منها ضابط ايطالي وتنقسم إلى ثلاثة عشر جهازاَ على رأس كل منها ضابط إيطالي وهي كالتالي:-

إدارة الشؤون المدنية وتضم الكاتب بالعدل وإدارة الأحوال الشخصية والمكتب الصحفي ودائرة الرقابة على المراسلات الصحفية والتصريحات الصادرة.

إدارة البريد والبرق.

---

[75]- صلاح الدين السوري، "الاستعمار الإيطالي ومحاولة احتواء المؤسسة الدينية "،البحوث التاريخية ، ع الأول، السنة السادسة ، يناير ، طرابلس ،ركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية ،1985م، ص ص 197_198.

إدارة الأشغال العامة، إدارة الجمارك، إدارة الصحة،دائرة احتكار التبغ،إدارة البلدية،إدارة الخدمات العامة،إدارة المحاكم المدنية،إدارة المدارس،إدارة الآثار والحفريات ، إدارة الشرطة،دائرة استخراج و احتكار الملح[76].

وتولي رئاسة تلك الإدارات وشؤونها الموظفون الإيطاليون على اختلاف درجاتهم ومستوياتهم من موظفين ورجال الشرطة والجمارك والبريد[77] وأسست إدارة تتبع السلطة المركزية في روما أطلق عليها اسم إدارة شؤون (الأهالي) Indagno[78] المواليد والمقصود بها السكان الوطنيين تمييزاً لهم عن العنصر الإيطالي ، ويتولى رئاستها ضابط ايطالي[79] وهي إدارة ذات طابع تجسسي ونشطت في استقطاب عملاء لها من السكان الوطنيين ورعايا الدول الأجنبية كمخبرين لحسابها ووسطاء لاستقطاب العناصر الوطنية وتجنيدهم كمتطوعين لخدمة المصالح الاستعمارية[80] واستعانت الإدارة الجديدة بالعناصر الوطنية في وظائف الترجمة وتولى أحد المواطنين وظيفة كبار المترجمين بإدارة شؤون الأهالي ، السكرتارية، والباقي في الوظائف الدونية، عمال نظافة ،وسعاة ومباشرين أو مجندين في سلك الشرطة[81]، بينما اعتمدت على عناصر الجالية اليهودية في الإدارة لإتقانهم الحديث باللغة الإيطالية كوسطاء للاستفادة من علاقتهم بالسكان الوطنيين ومعرفتهم بالبلد وأحوالها، وجاء بذلك كمكافأة لهم عن المساعدات التي قدموها لسلطة الاحتلال أثناء مرحلة التغلغل السلمي وموقفهم المؤيد للاحتلال العسكري، ومنحت

---

[76]- عماد الدين حاتم ، "تقرير قنصل الرايخ الألماني 1911-1912 م، مجلة البحوث التاريخية، ع الثاني،السنة الثانية، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1980، ص ص282-284

[77]- العرفاوي، المرجع السابق، ص269.

[78]- استخدمت كمرادف لكلمة متخلف وهي تعكس النظرة الاستعلامية الإيطالية نحو السكان الوطنيين.

[79]- الوثائق الايطالية ، المجموعة الأولى، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، للدراسات التاريخية ، ت شمس الدين عرابي عمران، 1989، ص49.

[80]- مصطفي هيكل وعبد المولي الحرير، يوميات الهلال الأحمر المصري، مجلة البحوث التاريخية، العدد الثاني ،السنة التاسعة، يوليو، طرابلس ،مركز جهادالليبين للدراسات التاريخية1980 ، ص294.

[81]- الوثائق الايطالية ، المجموعة الأولى، ص39.

الجالية اليهودية نظاماً إدارياً خاصاً بها برئاسة الحاخام وتحت إشراف الإدارة الاستعمارية[82] وتم حل المجلس البلدي بنغازي وإعادة تشكيل لجنة لإدارة البلدية بقرار من كانيفا في 28 يناير 1912م وتم تكليف ثلاثة أعضاء أحدهم الحاج أحمد الجهانى العميد السابق والباقي إيطاليون[83] واتسم نظام الحكم الاستعماري والإدارة التابعة له بالطابع العسكري كنتيجة للمقاومة المسلحة التي عارضت عملية الاحتلال والتوسع وأنزلت الإدارة المدنية بأجهزتها المختلفة وكادرها الوظيفي الضخم إلي المرتبة الثانية ، وتفرغ الحاكم بريكولا للشؤون الحربية وأهمل الأمور السياسية والمدنية وترك تسيير شؤونها بيد القبطان بيانكو Bianco[84]، وفرض قانون الطوارئ (الأحكام العرفية) كأسلوب للسيطرة و الحكم، وبموجبه وقع السكان الوطنيون تحت طائلة القانون العسكري الإيطالي وأحكامه الجزائية في حالة الحرب، وشكل فرق عسكرية من جهاز الكارابنيري لها صلاحية القانون، أُسند إليها مسئولية حماية السلطة السياسية والقوات العسكرية، ويحق لهم وفقاً لصلاحياتهم تنفيذ حكم الإعدام الفردي الفوري رمياً بالرصاص ضد كل من يخالف الأوامر الاستعمارية كحيازة السلاح الناري والأبيض، أو التعاون بأي شكل مع المقاومة الوطنية – العثمانية المسلحة[85]، وأعطى لأي مسئول استعماري، صلاحيات بالسجن أو فرض غرامة مالية معينة على أي شخص من الوطنيين يخالف النظم الجديدة التي فرضت عليهم مثل التقصير في أداء التحية للمسئولين الإيطاليين أو عدم التقيد بالأوامر المتعلقة بتحديد ساعات التجول داخل المدن أو الخروج منها دون أذن من إدارة الشؤون السياسية[86] وادي فرض قانون الطوارئ إلى انتهاج سياسة التنكيل والقمع في حق السكان الوطنيين وتعرضوا للأحكام العسكرية بموجب

---

[82]- سليمان خطاب سويكر، الجالية اليهودية في برقة أثناء الحكم الإيطالي بنغازي مكتبة قورينا، 2006م، ص25.

[83]- الوثائق الإيطالية، المجموعة الثامنة عشر، ت خالد زكي ثابت، طرابلس ،مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1993، ص77.

[84]- البوري، بنغازي في فترة الاستعمار الإيطالي،ص64

[85]- بازامة، المدينة الباسلة، ص ص،176_177

[86]- البوري، بنغازي في فترة الاستعمار الايطالي، ص38_40

قرارات صادرة عن المحاكم الحربية التي أسست في بنغازي ودرنة ومنها في الإعدام والنفي والاعتقال ومصادرة الممتلكات وبفعل تلك الإجراءات واضطر العديد منهم إلى الهجرة خارج البلاد بفعل تلك الإجراءات[87]، وكان من نتائج سياسة القمع ومحاولات تطبيق سياسة الطلينة أن ساد النفور وعدم الثقة وعزوف السكان الوطنيين عن التعامل مع الإدارة الاستعمارية الجديدة بسبب قرار فرض اللغة الإيطالية كلغة رسمية وكتابة طلباتهم باللغة الإيطالية ورفض تلك التي تكتب باللغة العربية إضافة إلي عدم إعطاء الأعيان والمشايخ الذين كانوا يمارسون مهام إدارية أو يشاركوا في تسيير شؤون البلاد أي دور لهم في الإدارة الجديدة[88]، مما زاد في تصعيد المقاومة المسلحة ومشاركة سكان المدن فيها بالدعم والتأييد لذا أرسل الجنرال كانيفا تقريراً إلي وزير الحربية في روما يوضح فيه أسباب عجز قواته عن تحقيق مكاسب استعمارية جديدة، ويطلعه على حقيقة الوضع السياسي والعسكري وضراوة المقاومة التي تعكس الإرادة الشعبية الرافضة للغزو الاستعماري ونظام حكمه[89]، واقترح إيقاف العمليات الحربية وإعطاء الأولوية للعمل السياسي وتنفيذ التغلغل السلمي وبناءً عليه ، أجرت الحكومة الإيطالية تعديلاً على سياستها تجاه السكان الوطنيين انعكس في المرسوم الذي يحمل رقم 088 الصادر في 1912م المقرر فيه تعيين لجان استشارية تسمي (قومسيون سياسي) Commissione Bolitica باختيار بعض الأعيان كمستشارين لمساعدة الإدارة الاستعمارية في تقديم المقترحات التي تخص السكان الوطنيين في مجالات الاقتصاد والتعليم والصحة والخدمات ولا تتنافى مع النظم والقوانين الإيطالية[90]، وطلب رئيس الحكومة الإيطالية جوليتي فتح المجال لاستقطاب القوى المحلية المتمثلة في الأعيان ومشايخ القبائل كمستشارين للشئون المحلية باعتبارهم ممثلين عن السكان

87- الوثائق الإيطالية، المجموعة الثامنة عشر، ص95.
88- البوري، بنغازي في فترة الاستعمار الايطالي، ص49.
89- مالتيزي، المرجع السابق، ص253
90- العرفاوي، المرجع السابق، ص382.

الوطنيين في الإدارة الاستعمارية، والتركيز على استقطاب العناصر التي عرفت بمعارضتها للإدارة والحكم العثماني، واستبعاد العناصر التي لها علاقات بجمعية الاتحاد والترقي[91]، وتنفيذاً لهذه السياسة توجه حاكم برقة الجنرال بريكولا بمنشور إلي السكان الوطنيين في فبراير 1912م نشر في الميادين والأسواق و المساجد وألقي عن طريق سلاح الطيران على معسكرات الجهاد وأعلن فيه عزم الإدارة الاستعمارية منح الأعيان وشيوخ القبائل ما يستحقونه من مكانة وألقاب ورواتب[92]، مستمرة يستفيد بها أسرهم بعد وفاتهم وإعفائه من الرسوم الإدارية ما يبقي رؤساءها على قيد الحياة ومن حق أسرهم الاستفادة من الرواتب بعد وفاتهم، وتقديم التعويضات المالية وتعويضهم عنها لحق بممتلكاتهم من أضرار جراء العمليات العسكرية ومنح مشايخ القبائل المهمة كافة السلطات الضرورية وتصرف لهم مكافآت،عن المساعدة التي يقدمونها للإدارة الإيطالية واحترام الزوايا السنوسية وعدم فرض الخدمة العسكرية على السكان الوطنيين إضافة إلى التخفيف من الضرائب على الممتلكات العقارية التي كانت سارية إثناء الحكم العثمانى(1) كما تمنح مكافأة قدرها عشرون قرش وكيس من القمح إلى كل من يسلم نفسه وبندقيته للسلطة الإيطالية[93] وتلقف المجاهدون النسخ التي ألقاها الطيران وأضرموا فيها النيران[94] وللتأكيد على هذه السياسة صدر في روما بتاريخ يوليو 1912م مرسوم ملكي أطلق بموجبه سراح الأسري المنفيين[95] وفي شهر نوفمبر من نفس السنة صدر مرسوم ملكي رقم 1205 نص على أحقية الأشخاص الذين تصدر ضدهم أحكام قضائية بالنفي التقدم بالتماس إلى وزارة العفو والعدل في روما[96] إلي الجزر الإيطالية ولم تحد دعوة الجنرال بريكولا الاستجابة المتوقعة بين أواسط المجاهدين وبعض

91- البوري، بنغازي في فترة الاستعمار الايطالي، ص98

92- الوثائق الفرنسية، المجموعة الثالثة ،ص74

93- بروشين،تاريخ ليبيا منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى عام 1969م، ت عماد الدين حاتم ،طرابلس ، مركز جهاد الليبن للدراسات التاريخية ،1988م ،ص 133

94- الوثائق الفرنسية ، المجموعة الثالثة ،ص 74

95- الوثائق الإيطالية ' المجموعة الأولى ن67

96- البوري، بنغازي في فترة الاستعمار الإيطالي،ص80.

الأعيان في المدن وذلك لعدة أسباب أهمها سياسة القمع التي أنسجتها السلطة الاستعمارية كأداة للحكم والسيطرة، إضافة إلي معارضتهم لمظاهر الطلينة التي بدأت واضحة في اتخاذ اللغة الإيطالية كلغة رسمية وإجبار السكان الوطنيين على كتابة طلباتهم الموجهة إلي الإدارة الاستعمارية باللغة الإيطالية، أثار لديهم الخوف إذ رأوا فيها خطراً على جنسيتهم ودينهم، إضافة إلي التعاون مع السلطة الإيطالية كونها دولة مسيحية تحارب الإسلام يسبب لهم حرجاً مع ذويهم ومجتمعهم وخاصة العلماء ومشايخ الزوايا لذا اختار العديد منهم الهجرة خارج البلاد

على البقاء تحت سلطة الإدارة الاستعمارية[97]وبعضهم استغل الإجراءات التي اتخذتها السلطة الاستعمارية بعد اتفاقية لوزان إذ رفعت جزئياً من القيود الإدارية المفروضة على السكان الوطنيين ومنها السماح لهم بمغادرة المدن والتحقوا بمعسكرات الجهاد مثل صالح بك المهدوى وحسين باشا بسيكري للمشاركة في المقاومة المسلحة[98] وبعضهم انخرط في النظام الإداري الذي طبقه أنور باشا وفق الهيكلية الإدارية العثمانية السابقة التي اعتادوا عليها أيام الإدارة العثمانية وقام بتعيين عدد منهم في مناصب القائم مقام منهم على سبيل المثال على باشا العبيدي الذي عين قائم مقام المرج، وبعضهم مديرو وأعضاء في المجلس الاستشاري ومأموري الضرائب وغيرها من الوظائف الهامة،[99] وأما المجموعة التي استجابت لدعوة التعاون مع الإدارة الاستعمارية فهي تنقسم إلي فئتين وفقاً لدوافعها وأسبابها، الأولي تتألف من الموظفين السابقين ورأوا بلادهم تشهد تغيرات مفاجئة في النواحي السياسية والعسكرية وجدوا أنفسهم من جرائها خاضعين طوعاً أو كرهاً لتسلط نظام سياسي وأسلوب حكم جديد يحمل مفاهيم سياسية تستند إلي القوة العسكرية، لم يكن

---

[97]- محمد بن عامر،ليونارد ابلتون، السياسة الايطالية التعليمية إزاء السكان الوطنيين ، ت عبد القادر مصطفي المحيشي ، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1999 ، ص56

[98]- عقيل محمد البربار،المقاومة الليبية ضد الغزو الإيطالي 1911-1932م مجلة البحوث التاريخية، ع الأول،السنة الثانية عشر،طرابلس،مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية،1990،ص ص-40.

[99]- عقيل محمد البربار،المقاومة الليبية ضد الغزو الإيطالي 1911-1932م مجلة البحوث التاريخية، ع الأول،السنة الثانية عشر،طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية،1990،ص ص-40.

من السهل ردعها مرغمين على التعامل معها خوفاً من أن تطالهم سياستها القمعية إلي جانب نمط حياتهم الاجتماعي مرتكز على حالة الاستقرار في المدن المعتمدة على الفلاحة والتجارة أو الحرفة ، وبإمكانهم من خلال وظائفهم تقديم خدمة لوطنهم وأهلهم كما كان آنفاً ، والأخرى لديها دوافع شخصية تحكمها الانتهازية حيث أثارت الإغراءات الإيطالية بالجاه والمال في أنفسهم الطمع والتطلع إلى اكتساب مراكز لم يتسنى لهم إحرازها من قبل[100]، وشُكلِتْ لجنتان إداريتان في كل من بنغازي ودرنة تتكونان من خمسة أعضاء من الأعيان والقضاة وبمكافأة سنوية قدرها ألف ليرة باعتبار أنهم ممثلون عن السكان الوطنيين في الإدارة الإيطالية[101] وتألف لجنة بنغازي من الأعيان منصور الكيخيا والسنوسي جبر وأحمد الجهانى وقاضي المدينة أما لجنة درنة تألفت من الشيخ سالم التلثي وأحمد أفندي البناني وفرجاني فندي دربي وإسماعيل جبريل إضافة محمد الخرش مفتي درنة[102] وبعد الإعلان عن اتفاقية أوشي لوزان أكتوبر 1912م تمكنت ايطاليا أن تفرض نفسها كقوة استعمارية جديدة في الشمال الأفريقي ومن ثم شرعت في اتخاذ عدة خطوات من شأنها تعزيز سلطاتها السياسية والإدارية في كل من طرابلس وبرقة، وبناءً عليه أسست وزارة المستعمرات في 20 نوفمبر 1912م بموجب مرسوم ملكي وعُين بارتوليني كأول وزير لها وتخضع لسلطاته المستعمرات الإيطالية ومنها ولايتي طرابلس وبرقة، عن طريق تنفيذ التشريعات والمراسيم الصادرة من السلطة الإيطالية، وبدأت الوزارة إدارتها بموجب النظام الإداري الذي صدر بمرسوم ملكي في 9 يناير 1913م رقم 39 بالمرسوم ملكي[103] وحدد الهيكلية التي يكون عليها نظام الإدارة في الولايتين التي أطلق عليهما اسم ليبيا، يكون على رأس كل منها والٍ يعينه الملك

---

[100]- عقيل محمد البدريار، المقاومة الليبية ضد الغزو الإيطالي 1911 - 1932م ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية 1990م، السنة الثانية عشر ، طرابلس ، ص ص 53 - 54.

[101]- الوثائق الإيطالية ن المجموعة الولى ن ص 71

[102]- المرجع نفسه ، ص ص 71، 78.

[103]- غراتسو ، المرجع السابق، ص125 .

وهو مسئولُ أمام وزير المستعمرات، وفقاً للمادة التاسعة من النظام أعطي للوالي صلاحيات سياسية وعسكرية وتشريعية وتفويضية باختصاصات السلطة المركزية في إصدار الأوامر واتخاذ القرارات، والتصرف في الأمور ذات الطبيعة المستعجلة ولا سيما ما يتعلق منها بالأمن الاستعماري، داخل الولاية، وتعيين المفوضين في الحالات الاستثنائية وتقييم الخدمات التي يقدمها المتعاونون وتقديرها، واغتنام الفرصة والاستفادة منها حسب الحاجة ويرأس الوالي مجموعة الموظفين الايطاليين المسئولين عن الإدارات الاستعمارية المختلفة سواء الذين تعينهم وزارة المستعمرات أو عن طريق أوامر ولائية[104] وقسمت الولاية إلي مناطق تحت حكم عسكري برئاسة مدير الإدارة السياسية والمدنية الذي أصبح وفقاً للنظام الجديد قائداً للقوات العسكرية بالولاية[105]، وحدد بشكل قانوني العلاقة بين الأعيان والمشايخ المتعاونين مع الإدارة المحلية الإيطالية حيث جاء في المادة الأولي من التشريع، تمنع السلطات القضائية من محاكمة الرؤساء المحليين[106] والمادة الثانية يحق للسلطة المحلية أن تتخذ الإجراءات اللازمة لعزل الزعيم المحلي في حالة اثبت انه عنصر غير جدير بالثقة التي وضعتها الحكومة في شخصه لأسباب ذات طابع سياسي[107] وأعيد تعيين الجنرال بريكولا والياً لولاية برقة[108]، وحددت السياسة التي تقوم بها وزارة المستعمرات بحق السكان الوطنيين وفقاً للمرسوم الذي أصدره ملك ايطاليا في ابريل 1913م رقم (313) والذي نص على ان السكان الوطنيين هم رعايا المملكة الإيطالية[109]، ذلك يعني تجريدهم من صفة المواطنة وعدم مساواتهم في الحقوق والواجبات مع العنصر الايطالي

---

[104]- بلدية طرابلس فى مائه عام ، طرابلس ،1970، 201

[105]- العرفاوي، المرجع السابق، ص382.

[106]- ابراهيم سالم الشريف، "من الوثائق" ، مجلة الوثائق والمخطوطات، العدد الخامس ، السنة الخامسة، طرابلس ، مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية،،1990 ، ص161.

[107]- الوثائق الايطالية، المجموعة السابعة عشر، ت خالد زكي ثابت، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، للدراسات التاريخية ،1912م، ص ص 112-113.

[108]- العرفاوي، المرجع السابق، ص382.

[109]- بلدية طرابلس في مائة عام، ، ص202.

الذي تسعى السلطة الإيطالية جاهدة على توطنيه في برقة ويعكس المرسوم السابق التفرقة العنصرية التي اتسم بها الاستعمار الأوروبي في أفريقيا وخاصة الفرنسي القائمة على التفوق العرقي والحضاري للرجل الأبيض وتمكينه من السيطرة والاستئثار بكل المزايا الإدارية والاقتصادية والاجتماعية[110] وعطفاً على ما سبق أطلقت وزارة المستعمرات على برنامجها السياسي والإداري الخاص بالسكان الوطنيين مصطلح إدارة المجتمع الإسلامي[111] وهذا يعنى أنهم جزء من التركيبة السكانية التي تجمع جاليات صغيرة العدد سواء المسيحيين واليهود أو الجاليات الإسلامية العربية ، وبدأ بريكولا في تنفيذ سياسته تجاه السكان الوطنيين القائمة على الاستقطاب والاستدراج باستغلال النتائج السياسية والعسكرية المتمخضة عن اتفاقية أوشي لوزان ، بالإعلان عن تطبيق أمر العفو الذي أصدره ملك ايطاليا عن الأفراد الذين ارتكبوا الجرائم السياسية والعسكرية في الفترة الماضية أو لنشر أفكار مضادة للاحتلال وأذن لهم بممارسة أنشطتهم الاقتصادية وبتصريح المرور من الدواخل إلي بنغازي وباقي المدن شرط عدم حمل أسلحتهم باستثناء المشايخ المعروفين لدي الحكومة وحدد لهم الوقت ابتداء من شروق الشمس إلي غروبها[112]، كما أعاد تشكيل اللجنة الإدارية لكل من بنغازي ودرنة من وفق الصلاحيات الممنوحة له آنفاً، وإعادة تشكيلها بهدف الالتفاف على المرسوم الذي أصدره الخليفة العثماني في ملحق اتفاقية أوشي لوزان، بتشكيل لجنة إدارية يشارك من خلالها أهالي البلاد بآرائهم ونصائحهم في إعداد القوانين والنظم الإدارية على وجه يوافق حالة البلاد وتقاليد سكانها في مرحلة التحول من الحكم العسكري إلى الحكم المدني[113]، والهدف الآخر لإضعاف سلطات ممثل السلطان

---

[110]- ر.ف ، بيشن، "أساليب السيطرة الأوروبية ومؤسساتها" ، افريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية، 1880-1935م، تاريخ افريقيا العام، المجلد السابع، ط2، بيروت، 1972،ص 320.

[111]- ابلتون، المرجع السابق ،ص50

[112]- البوري، بنغازي في فترة الاستعمار الايطالي، ص49.

[113]- الاشهب، المرجع السابق ، ص288

العثماني والشؤون الدينية في طرابلس ونائبه في برقة وأي دور يمكن أن يقوم به، وكانت الإدارة الاستعمارية ترغب في توجيه دور الأعيان والمشايخ واستغلال نفوذهم في استقطاب المشايخ والأعيان الملتفين حول السيد أحمد الشريف وإقناعهم بالاستسلام والخضوع للسلطة الاستعمارية والجدير بالذكر أن السيد أحمد الشريف أعلن رفضه لمعاهدة الصلح بقوله"**نحن والصلح على طرفي نقيض ولا نقبل صلحاً بأي وجه من الوجوه إذا كان ثمن الصلح تسليم البلاد إلي العدو**"[114]، وأيده مشايخ القبائل وتعززت المقاومة وأزدادت قوة تحت راية السنوسية[115]، وبعثت السلطة الاستعمارية بعض من أعضاء اللجنة الإدارية السياسية من اجل التفاوض مع السيد أحمد الشريف بشان مسألة اعترافه بالسيادة الإيطالية على برقة مقابل منحه الإدارة الذاتية على الدواخل تحت حماية الدولة الإيطالية وإعفاء أملاك الزوايا السنوسية من الضرائب وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية والتعهد بإدخال إجبارية تعليم القرآن الكريم في المدارس الحكومية التي أنشأتها الإدارة الإيطالية وعدم مصادرة الأملاك التابعة للطريقة السنوسية، ويترك له أمر ترشيح عدد من المشايخ ليشاركوا في إدارة برقة كأعضاء في المجالس الإدارية وتدفع لهم مهايا من خزينة الدولة الإيطالية كما عرضوا عليه مقترحاً مقدماً من ملك ايطاليا يقضي بإنشاء زاوية سنوسية كبيرة في بنغازي[116] وقوبلت تلك المقترحات بالرفض من قبل السيد احمد الشريف وحذر الأعيان والمشايخ من التعامل مع سلطة الاحتلال عبر مجلة المنار المصرية من خلال رسالة بعث بها مخاطباً إياهم "**إن ترك الجهاد خروج عن الدين وإذا كان القاعد عنه خارجاً عن الدين فكيف بمن يبايع الكفار بحطام الدنيا على قتال المسلمين**"[117] وان لم ينجح الايطاليون في

---

[114]- عبدالله ابراهيم ،أثار صلح لوزان على الجهاد،ص97

[115]- ابروشين ، تاريخ ليبيا منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى و1969م ،ص133.

[116]- كارلوا قوتي بور شيناري، العلاقات العربية الإيطالية 1902-1930م، مذكرات انريكو انسباتو ، ت عمر الباروني، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ،1980، ص ص171-175.

[117]- الوثائق الايطالية ع المجموعة الاولى ص63

إقناع السيد أحمد الشريف والمشايخ والأعيان من حوله إلا أنهم تمكنوا من استدراج بعض الشخصيات الهامة وبعض مشايخ القبائل وقبولهم الخضوع للسلطة الاستعمارية الإيطالية وجاء عدد منهم إلى مركز القيادة الإيطالية في بنغازي للتفاوض حول مسألة الاستسلام والخضوع للسلطة الاستعمارية وكان لذلك أثر سلبي على حركة المقاومة الوطنية بانسحاب بعض الفرق المسلحة استجابة لأوامر مشايخها المستسلمين وترتب على ذلك نجاح القوات الاستعمارية في احتلال معسكر بنينا[118] والتوغل جنوب شرق بنغازي واحتلال الكثير من المناطق واستحق أعضاء اللجان السياسية تكريماً من الإدارة الاستعمارية باعتبارهم عناصر مفيدة لسياستها، وأعطيت لهم مزايا شرفية ومنها جلوسهم إلى جانب الحاكم في الاحتفالات الرسمية[119] وسجلت لهم إنجازاتهم في شهادات رسمية قدمت إليهم ومنحت لهم أوسمة الاستحقاق والشجاعة مثل النجمة الإيطالية وألقاب مثل الكاولير Cavalire والكوماندانور Cmmandatore والكاولير Cavaliere اوفشالي Ovciale[120]، حامل وسام الشرف النجمة الإيطالية 4 وعلى الرغم من توسع النفوذ الاستعماري الايطالي في برقة إلي جنوب المراكز الساحلية بمساحة خمسين كيلو تقريباً (50 كم) وفرضها قدراً من السيطرة الإدارية على المدن وبعض المناطق المجاورة لها، إلا أنها أخفقت رغم مرور أربع سنوات على عملية الغزو العسكري في إن تجعل إقليم برقة إقليما ايطالياً نتيجة للنضال المسلح والأشكال الأخرى للمقاومة المتمثلة في النفور وعدم التعاون مع سلطة الاحتلال وانحياز معظم السكان الوطنيين للقوات العثمانية التي تربطهم بها صلة الدين وزادت المسالك القمعية التي اتبعتها سلطة الاحتلال وعدم تقدير الأعيان والمشايخ وفرض سياسة الطلينة من حالة النفور وتعبئة مشاعر البغضاء والكراهية ضدها والتحق، عدد من الأعيان

---

[118]- بازامة، المدينة الباسلة، ص160.

[119]- الوثائق الايطالية، المجموعة العاشرة، ت خالد زكي ثابت، طرابلس، مركز جهاد الليبيين 199 للدراسات التاريخية ،3، ص142.

[120]- خليفة محمد التليسي، ما بعد القرضابية، بيروت، دار الثقافة 1973، ص269.

والتجار والمواطنين بمعسكرات الجهاد بعد صلح اوشي لوزان[121] ولمعالجة الوضع السياسي كلفت الحكومة الإيطالية وزارة المستعمرات بقيادة الوزير برتوليني Bertolini لإعادة النظر في سياستها تجاه السكان الوطنيين ومعرفة الأسباب التي أدت إلي عدم الثقة والنفور من السلطة الاستعمارية ، وقام الوزير برتوليتي بوضع هيكلية إدارية جديدة تنشد من ورائها السلطة الإيطالية التخفيف من مظاهر الطلينه التي كانت سبباً رئيساً في عزوف السكان الوطنيين وعداوتهم للنظام الإداري الاستعماري وارتكز برنامجه على تعزيز التعاون بين السكان الوطنيين والايطاليين من أجل ترسيخ السيطرة الاستعمارية على السكان الوطنيين ويهدف أيضا إلى والالتفاف على السلطات الإدارية الممنوحة للقاضي شمس الدين باشا نائب السلطان العثماني للشئون الدينية في طرابلس ونائب القاضي في برقة يوسف بن شتوان[122] وفقاً لبنود معاهدة الصلح ،وكانت السلطة الاستعمارية تدرك النفوذ الذي يتمتع به القضاة في العهد العثماني من النواحي الدينية والاجتماعية إضافة إلى ممارستهم لمهام عليا في الإدارة العثمانية سواء في طرابلس أو برقه، وكان هدف وزارة المستعمرات توظيف الفئة الاجتماعية العليا والمؤهلة في مناصب إدارية لتمثيل مصالح الوطنيين وليسوا شركاء في المسئولية والسلطة، ليساهموا في استتباب الأمن وبناءً على ما سبق صدر نظام إداري جديد بمرسوم ملكي في 14 يناير 1914م ،نص على تعيين ولاة لولايتي طرابلس وبرقة من قادة الجيش واشتمل على تقسيم كل ولاية إلى مقاطعات وضواحي وأقاليم مدنية وريفية، والمقاطعات يتم تحديد مركزها وحدودها وتعيين حكامها بموجب مرسوم وزاري بناءً على اقتراح الوالي، أما فى الأقاليم المدنية والريفية يتم تعيينهم طبقاً لمرسوم

---

[121]- الوثائق الفرنسية، المجموعة الثالثة ن ص75

[122]- يوسف بن شتوان مثقفا من بنغازي وحكامه نائباً عنها في مجلس المبعوثات العثماني في استنبول .

ولائي[123]، وحاكم المقاطعة هو مسئول استعماري يدير نشاط المؤسسات المدمجة في الإدارة الإيطالية، ويعمل بمساعدة هيئة استشارية تسمي مجلس المقاطعة تضم عدد من الليبيين والايطاليين يمثلون سكان الضواحي والأقاليم التي تضمها المقاطعة ويتم تعيينهم كل ثلاث سنوات من قبل الوالي ، أما الضواحي يرأسها مفوض للضاحية من بين الأعيان أو المشايخ يعين من قبل الوالي وتتم مراقبته من رئيس الأمن الايطالي بالمنطقة وفي الحالات الاستثنائية يجوز للوالي بمقتضي المادة التاسعة من قانون 1913م أن يختار أحد المدنيين أو العسكريين الايطاليين مفوضاً للضاحية ويزاول المهام المسندة إليه تحت إشراف حاكم المقاطعة'أما الأقاليم المدنية تكون تحت إشراف مفوض الضاحية وتدار من قبل إدارة البلدية التابعة للقطاع، بينما تتولي شئون الاقاليم الريفية مأمور إقليمي يكلفه الوالي ولتلك التقسيمات مراكز إدارية تؤسس وفق قرار يصدر عن وزير المستعمرات باقتراح من الحاكم والمقاطعة تدار بواسطة القائمقام أما الناحية يديرها مدير تحت أشراف القائد العسكري[124]، كما حدد التشريع الجديد نظام إدارة البلديات وهي تتكون من العميد ومن مجلس يضم إيطاليين وليبيين ويتولى عميد البلدية مهامه بتعيين من الوالي في البلديات التي توجد بها مراكز السلطة كالقائم مقاميات وحكام المقاطعات في البلديات الأخرى،كما نص النظام الإداري على تعيين مستشارين للوالى من بين الأعيان والمشايخ على أن يخصص لهم راتب يتراوح ما بين 3600–6000 آلاف ليرة سنوياً[125]، وفي مجلس بنغازي كان الأعيان عثمان باشا العنيزى[126] وصالح المهدوى[127] وأهم ما يلاحظ على النظام الإداري أمران أولهما أنه جاء متوافقاً إلي حد كبير مع أشكال التنظيم الإداري العثماني

---

[123]- محمد مصطفى الشركسي،" أنظمة الحكم فى ليبيا أثناء العهد الإيطالى " ، مجلة الشهيد ، ع التاسع،طرابلس ،مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية ن1988م ،ص ص87._88

[124] -Alessandro Ausiella,lapoliti ca Italiana in libia,roma.1939.pp118-119

[125]- الوثائق الإيطالية، **المجموعة الرابعة والعشرون المجلد الأول** والثاني، ت خالد زكي ثابت، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1990م، ص176.

[126]- فرج نجم ، تراجم ومقالات ليبية ، القاهرة ، مكتبة الدعوة 2003م ، ص37.

[127] - إبراهيم المهدوي، المرجع السابق ، ص74

الذي كان معمولاً به في البلاد قبيل الغزو الإيطالي إلا أنه يختلف معه جوهرياً من حيث الآلية حيث أن النظام العثماني يقوم على قاعدة الانتخاب وليس التعيين في أغلب الوظائف التي تقلدها السكان الوطنيون في الإدارة العثمانية، وابرز ما يلاحظ على هذا النظام أن الوزير برتوليني حاول محاكاة النظام الإداري العثماني لأنه أسهم في تعزيز النفوذ العثماني في دواخل برقة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والأمر الثاني أن النظام الإداري الجديد الذي يراد به التخفيف من مظاهر الطلينة نجد تأثيرها واضحاً من خلال التسميات الإدارية الحضرية والريفية جاءت لتطابق جغرافية وتاريخ المملكة الإيطالية، إذ لا توجد سواءً في طرابلس أو برقة أقاليم حضارية وإنما مراكز حضارية سواء في السواحل أو الواحات ،ولم تكاد وزارة المستعمرات تعلن عنه وتصدر تعليماتها بخصوص تنفيذه في بنغازي حتى فوجئت بأحداث سياسية وعسكرية خطيرة اضطر معها الجنرال اميليو حاكم برقة إلى سحب حامياته من معظم المراكز التي احتلتها خلال عامي 1913-1914 وانحصر الوجود العسكري والسياسي الاستعماري في طبرق ودرنة في ثلاث مراكز فقط هي (سيدي كريم القرباع – عين مارة – مرتوبة) أما شحات (الزاوية البيضاء – الفائدية – زاوية ترت – سوسة) بينما المرج بها اربع حاميات فقط وهي (زاوية القصور – سيدي ابراهيم – سيدي دخيل – طلميثة) وفي بنغازي انحصر الوجود الاستعماري في عشر مراكز فقط (قمينس – سلوق – زاوية الطليمون – دريانة – المبني – توكرة – بنينا – الرجمة – الابيار – الشليظيمة) [128] وبالتالي ظلت تلك الوظائف الممنوحة للمتعاونين حبر على ورق نتيجة لتعطل تفعيل النظام الاداري الي عام 1917م بعد تشكيل أول حكومة مدنية

[128]- الوثائق الفرنسية، المجموعة الثانية، ترجمة خالد زكي ثابت ،طرابلس، مركز جهاد الليبيين ، 1996، ص ص191-192.

استعمارية في برقة كنتيجة سياسية لهدنة الزويتينة 1916 وابرام اتفاقية عكرمة[129] في مارس 1917م، وما ترتب عليها من إقرار للسلم والأمن ضمنت بموجبها السلطة الإيطالية بسط نفوذها السياسي والإداري على إقليم برقة باستثناء الواحات الداخلية التي منحت استقلالاً إدارياً (حكماً ذاتياً) برئاسة السيد إدريس السنوسي ومركز إدارته اجدابيا[130]، إن سياسة إيطاليا في هذه المرحلة كان يوجهها عامل الحاجة وليس الرغبة، لحاجتها لإقرار السلم في برقة ليتسنى لها الشروع في تنفيذ أهدافها الاستعمارية التي عجز المجهود الحربي عن تحقيقها حتى عام 1916م وكلف خزينة الدولة ما يعادل (80) ثمانون مليون جنيه استرليني[131]، وجاءت الإجراءات الأولية التي نفذت بها السلطة الاستعمارية الإيطالية، النظام الإداري في المدن مختلفة عنها في المناطق المحيطة بها وذلك راجع إلي أن الأولى تعد مراكز السلطة ويقطنها الإيطاليون رغم أن عددهم في بنغازي (أكبر مدن برقة) لا يتعدى 1800 إيطالي خلال العشر سنوات الأولي من الاحتلال حين أن عدد السكان الوطنيين فيها يبلغ 16.746 نسمة[132] لذا انحصرت الوظائف التي منحت لليبيين (كمستشارين للوالي ومختارون للمحلات) ومارست هيمنتها على تلك الوظائف حيث أنها لم تسمح إلا للذين رأت أنهم الأنسب لتوليها تحت معايير سلوكهم وماضيهم السياسي المرتبط بموقفهم من قضية الاحتلال. ويتبين لنا ذلك من خلال عملية تنصيبهم في 15 سبتمبر 1917م تم في مدينة بنغازي بحضور الجنرال موكاغاطا Mocaqatta كنائب عن الجنرال اميليو_ الذي عين حاكماً لطرابلس وبرقة بعد دمج الأخيرة إداريا وعسكرياً مع ولاية طرابلس من اجل ضمان وحدة العمل والهدف . حلف اليمين من طرف أعضاء اللجنة الاستشارية التي تم اختيار أعضائها

---

[129]- الوثائق الفرنسية، المجموعة الثانية، ترجمة خالد زكي ثابت ،طرابلس، مركز جهاد الليبيين ، 1996، ص ص191-192.

[130] -EVANS – PRITCHARD ,E,E. 'Italy and the Bedouin Cyrenaica African Affaris.Jornal Of Royal African Society London Macmilan and Colimited Tenyary.1941,pp.348.

[131]- بريتشارد، المرجع السابق ‘،ص235.

[132]- الديريكو تيجانى ،بنغازى فى العقد الثانى من القرن العشرين ،ت رؤف بن عامر، بنغازى ، مطابع االثورة،2003 م،ص160)

من بين أعيان بنغازي ودرنة وبلغ عددهم اثني عشر عضواً كانوا من أصحاب الأوسمة الإيطالية وبعضهم من الموظفين السابقين ويتمتعون بنفوذ بين السكان الوطنيين وهذه اللجنة لها أن تقرر ما يلزم بشان بعض الأمور المتصلة بالمصالح المحلية التي يرى الحاكم أن من المناسب استشارتهم فيها[133]، ومنحت للمستشارين استحقاقات مالية على شكل علاوة سنوية قدرها 6700 ليرة اثنين وعشرون و22 ليرة عن كل جلسة استشارية إضافة إلي علاوة يومية قيمتها خمسون 50 ليرة في حال اختيارهم عند تشكيل بعثة تمثيلية لبرقه في روما ' واختير من بينهم رئيسٌ مناوبٌ للجنة[134]، ونستنبط مما سبق أن الأسلوب الذي تم به اختيارهم وتعيينهم والمهام التي أعطيت لهم أنها كانت تضمن فعلياً بأنه لا يكون لهم تأثير يذكر على أسلوب السيطرة الإيطالية، ويتضح لنا هذا الأمر من الاحتجاج الذي قدموه لوزارة المستعمرات بشأن اشراكهم فعلياَ في الإدارة الايطالية على غرار اللجنة الاستشارية فى مصر التابعة للحكومة الانجليزية حيث تنفذ توصياتها ومقترحاتها بشأن الادارة المحلية[135].

كما نفذ المرسوم الملكي الصادر في أكتوبر 1916م والذي يقضي بتقسيم المدن والمناطق الخاضعة للإدارة الاستعمارية الإيطالية إلي محلات لكل منها مختار وأمام يتم انتخابهم واختيارهم من بين الأعيان والعلماء والفقهاء المقيمين بها حسب القواعد التي وضعت وهو أن يكون الشخص المنتخب من رعايا المملكة الإيطالية، وألا يقل عمره عن واحد وعشرين (21) سنة وملتزم بدفع الضرائب المباشرة بمقدار لا يقل من 15 ليرة سنوياً، ومدة انتخابه أربع سنوات يجوز تمديدها لمرة واحدة بإذن صادر من إدارة الشئون المدنية[136] وشكلت الإدارة الإيطالية لجنة

---

[133]- الوثائق الفرنسية، المجموعة الرابعة، ترجمة خالد زكي ثابت، طرابلس، مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية، 2002، ص419.

[134]- الوثائق الإيطالية ، المجموعة الرابعة ،ت خالد زكى ثابت ، طرابلس مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2002م ،ص419.

[135]- الوثائق الأيطالية المجموعة الثامنة عشر، ص509

[136]- بلدية طرابلس فى مائة عام ،ص212،213

مختصة في كل مدينة من الأعيان المتعاونين لاختيار مختارو المحلات وكان السيد عثمان العنيزى من بين أعضاء لحنة بنغازى[137]،ويمارس مختار المحلة الوظائف المتعارف عليها بالتقاليد والعادات المحلية مثل عقود الزواج أو الطلاق وشؤون الأمن شرط عدم تعارضها مع القوانين الإيطالية وحددت مسئولياته في إطار مساعدة سلطة الاحتلال في تعميم أوامرها بين سكان المحلة والإبلاغ عن الجرائم السياسية والجنائية والمخالفات التي تتعارض مع قواعد الصحة والنظافة العامة والمحافظة على المنشآت العامة، إضافة إلي أنه مسؤول عن تنفيذ الإجراءات الإدارية التي فرضتها سلطة الاحتلال على السكان الوطنيين ابتداءً من عام 1914م وتعد تطبيقاً لما جاء في المرسوم الملكي الايطالي بتاريخ 6 فبراير 1913 والذي نص على إنشاء سجل للأهالي الليبيين تابع لكل بلدية لتسجيل المواليد ودفن الموتى وحالات الزواج والطلاق أو تغيير عنوان السكن تسجل فيه كل المعلومات حول عدد السكان وأحوالهم[138] وتحرير علم وخبر بشأن إثبات ملكية عقار لتسجيله والتصديق عليه في دائرة الملكية تنفيذاً لما جاء في القانون العقاري لعام 1913م، كذلك من مهامه أيضا إصدار علم وخبر موجهة إلي الإدارة المدنية عن حالات الفقر الشديد التي يعاني منها سكان الحي وطلب المساعدة لهم وإعفائهم من رسوم التصديقات التي تعرضها الدوائر التي يتعامل معها السكان الوطنيون كالمحكمة الشرعية على سبيل المثال[139]، واستخراج علم وخبر موجه إلي المكتب السياسي العسكري بشأن إثبات حسن سيرة وسلوك تمنح للوطنيين المتقدمين للعمل في الدوائر الحكومية الإيطالية[140]، وأخيرا التعاون مع إدارة الخدمات الصحية في حملاتها التفتيشية للقضاء على الأوبئة التي تفشت بين سكان المدن

137- نجم ،المرجع السابق،ص66

138- بلدية طرابلس في مائة عام، ص ص 190-191

139- و،م،ش ،ب،مجلد تصديقات سنوات 1916_1917م

140- محمد يوسف العزابي ومحمد عبد الله المير، الحركة العمالية في ليبيا إبان الإحتلال الإيطالي، جـ2، طرابلس، د.د، 1983، ص11

خلال عامي 1914–1917 بسبب الأعمال الحربية والكوارث الطبيعية المصاحبة لها4[1]، ومما يلاحظ أن القواعد اللازمة لانتخاب مختار المحلة جاءت متطابقة إلي حد كبير مع ما كان سائداً قبل الغزو إلا أن مهامه ووظائفه زادت عما كانت عليه حيث أصبح شبه وكيل إداري في حيه وهذا راجع للاحتياجات الجديدة التي طرأت على السكان بفعل النظام الاستعماري.

وعين مجموعة من المتعاونين وأبناء المتعاونين ؛ السابقين الذين أظهروا ولاءهم للسلطة الإيطالية كمديرين ومستخدمين في النواحي التي يخضعون فيها لإشراف ومراقبة القائد العسكري للمنطقة[141].

ومن أهم المهام المستندة إليهم التعاون مع ممثلي السلطة الوطنية في المناطق الخاضعة للحكم الذاتي بقيادة السيد إدريس السنوسي من أجل ترسيخ الأمن وفض المنازعات بين القبائل والعمل على تحسين الأوضاع الصحية والمعيشية للسكان الوطنيين وخاصة في المناطق التي تضررت بفعل العمليات الحربية والقمعية التي اتبعها الجنرال اميليو خلال سنوات 1913–1914 م وما نتج عن الكوارث الطبيعية التي اجتاحت المنطقة خلال أعوام 1915–1916م تفشي مرض الطاعون والجدري وكذلك توالي سنوات الجفاف إضافة إلى الحفاظ على الأمن وتنظيم شؤون الإدارة وتيسير مهام المفتشين الصحيين والتعليميين ودعوة العائلات لإرسال ممثليها لاستلام الشعير للزراعة ومنح رخص مزاولة التجارة مع المدن[142].

وفى أول مايو1919 م أعلنت الحكومة الإيطالية عن صدور دستور برقة الذي جاء في شكل قانون أساسي حدد فيه الوضع السياسي والقانوني للسكان الوطنيين وآلية تنظيم علاقاتهم

---

4 [1] و.م.ش.ب ،مجلد تصديقات سنتي 1916-1917.

[141]-الوثائق الإيطالية ، المجموعة العاشرة، ص233.

[142]- الأشهب، المرجع السابق، ص ص 360،361

مع السلطة الحاكمةوفي 2 نوفمبر 1919م أقيم احتفال رسمي بمبنى بلدية بنغازي حضره مجموعة من الأعيان ومشايخ القبائل أعلن خلاله عن بنود القانون[143]

ومنها منح السكان الليبيين حق المواطنة والمساواة المطلقة أمام القانون ما بين الليبيين والإيطاليين في السلك الإداري في مجالس البلديات والانخراط في الوظائف المدنية والعسكرية شرط الحصول على الشهادات اللازمة كما تضمن القانون اعترافاً بسلطة مشايخ القبائل إذ هم الذين يديرون شؤون قبائلهم، ويكونون مسئولين أمام السلطة الإيطالية عن شئون الأمن في الأراضي القاطنة فيها قبائلهم بالإضافة إلي وظائفهم التي يمارسونها بمقتضي العرف والتقاليد الاجتماعية بشرط أن لا تتعارض مع القوانين الاستعمارية الإيطالية[144]ولأن الحقوق التي أقرت للسكان الوطنيين تتناقض مع الخصائص العامة للسياسة الاستعمارية الإيطالية، ويترتب على منحها تغييراً من شانه أن يعصف بكل أعمال الإدارة التي بينت على أساس الحكم المركزي والمباشر، فإن مواد الدستور تمت معالجتها من قبل المشرع الإيطالي الذي وضع النصوص المنفذة لها بشكل يكرس مفهوم السيادة ويحقق بسطها على المجتمع القبلي في برقة بتوظيف المزايا التي أقرها القانون للسكان الوطنيين كوسيلة توجهها لتحقيق الغاية المنشودة، وترجمت تلك المفاهيم الاستعمارية في النظام الإداري والسياسي ببرقه الصادر في 1919 وكان الغرض منه تنفيذ القانون حسب الاختيارات والأهداف الإيطالية ووضعه بصورة تضمن أن تكون السلطة الحقيقية في يد موظفي وزارة المستعمرات وعلى رأسهم الحاكم الذي منح بالإضافة إلي صلاحياته السابقة رئاسة المجلس الحكومي وله الحق في حل البرلمان ومجلس الإدارة ويأتي بعده الموظفون والعسكريون المكلفون بأمر ملوكي أو ولائي بالجلوس في مجلس الإدارة والبرلمان ولهم صوت

---

[143]- ش.و.خ، مجموعة الوثائق العربية ،وثائق عمر فائق شنيب ، الاسكندرية، نوفمبر، 1919م.، طرابلس ،مركز جهاد الليبين التاريخية

[144]- شكرى المرجع السابق،ص214_ 215

قراري.وفي النظام الإداري الجديد يرأس الوالي مجلس الإدارة الذي يتألف من عشرة أشخاص ثمانية منهم مقاعدهم انتخابية يختارهم مجلس النواب المحلي بموافقة الوالي وهم ستة من الأعيان المشايخ واثنان إيطاليان وعضوان آخران يعينهما الوالي[145]، ومن صلاحيات المجلس إبداء رأيه في مسألة الانتخابات وتخصيص الدوائر الانتخابية في المدن وفي أراضي القبائل وإعادة النظر في قرارات مشايخ القبائل الإدارية والقضائية إذا طعن فيها[146]، ومجلس النواب المحلي ينتخبه السكان، إلى جانب دوائر مدنية وعسكرية يعين رؤساؤها بأمر ملوكي، إضافة إلي أعضاء استحقاق يحق لهم الجلوس في البرلمان ولهم صوت قراري، ومدة الدورة الانتخابية لمجلس النواب أربع سنوات أما مجلس الحكومة ثلاث سنوات، ومن أولويات مهام مجلس النواب الموافقة على الضرائب وتقرير كيفية تنفيذها وتوزيعها وأوجه صرف الواردات الناشئة عنها، والقواعد المرشدة للخدمات المدنية[147].

وقسم النظام الإداري البلاد إلي ألوية وقضاءات ونواح ويرأس اللواء المتصرف والقضاء القائمقام ويتولوا مهامهم بأمر من وزير المستعمرات أما مدير الناحية يكلفه الوالى بعد أخذ رأي لجنة من مجلس النواب ولكل التقسيمات الادارية مجلس ينتخبه السكان المقيمون في تلك المراكز ومدته ثلاث سنوات[148]، وفي كل مركز من المتصرفيات التي أقيمت وهي متصرفية بنغازي – المرج – درنة – طبرق في مراكز من المقاطعات تابعة لها[149] يتم إنشاء بلدية تؤلف إدارتها من مجلس ينتخبه السكان كل ثلاث سنوات يسمي المجلس البلدي وله حق القرار في الأمور المتعلقة بالمصالح المحلية إذ لم تكن من اختصاص غيره ويتولي رئاسة البلدية العضو الذي حصل على

---

145 -Governo DEIA Cirena IA-Bollettion Ufficilale ANNOVI – 17 MACGIO 1919

146- البوري، بنغازي في فترة الاستعمار الإيطالي، ص82-83.

147- إبراهيم سالم الشريف،" من الوثائق "مجلة الوثائق والمخطوطات،ع الخامس، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية،1990م، ص270.

148- الزاوي، جهاد الأبطال، ص365-366.

149- بلدية طرابلس في مائة عام، ص200.

أكثر الأصوات شرط أن يعرف القراءة والكتابة ويطلق عليه اسم عميد البلدية كما كان سابقاً في العهد العثماني وهو المنفذ لقرارات المجلس، وتعين الحكومة في البلديات التي تكون بالمراكز الإدارية الكبرى ناظر لإجراء المراقبة على جميع شؤونها والتفتيش الإداري والمالي عليها[150].

وحدد القانون الإيطالي الشروط اللازمة لانتخاب مجلس البلدية، حيث انه من حق جميع سكان البلاد ليبيين وإيطاليين ممن بلغوا سن العشرين عاماً المشاركة في انتخاب المجلس، كما أن المتقدمين لترشيح أنفسهم يشترط عليهم بلوغ سن الثلاثين عاماً ولا يقبل ترشيحهم دون أن يكون قد مضي على إقامتهم بالبلد أكثر من خمس سنوات، والوالي هو من يحدد عدد الأعضاء للمجالس البلديات على أن يكون عددهم كحد أدني ستة أعضاء وثلاثين عضواً كحد أقصي ومدة انتخابهم ثلاث سنوات ويجوز تجديدها[151].

وأعطت الحكومة المركزية تفويضاً للوالي (الكونت جاكمودي مارتينو (GOVERNATORE GIACOMO DE MARTINO) [152]في إنشاء أول إدارة مدنية في برقة[153] فشرع في انتخابات المجلس البلدي بمتصرفية بنغازي باعتبارها مركز الولاية وبحكم الأغلبية العددية تولي منصب عميد البلدية أحد أعيان بنغازي وهو صالح المهدوي وسبق أن تولي وظائف مهمة في العهد العثماني كما أنه أحد أعضاء المجلس السياسي في عام 1914 م وحاصل على نجمة الشرف الإيطالية[154] كما عين بمرسوم ملكي وبناءً على ترشيح السيد الأمير إدريس السنوسي أكثر الأعيان نفوذاً في برقة عمر منصور الكيخيا مستشاراً خاصاً للوالي وبرتبة الضابط الأكبر (كاولير أوفشالي) حاملاً لوسام التاج الإيطالي وخصص له مرتب شهري

150- بلدية طرابلس في مائة عام، ص200.

151- المرجع نفسه،، ص203.

152- دي مارتينو هو عضو مجلس الشيوخ الإيطاليون في 1919 كأول حاكم مدني لولاية برقة.

153- ش،و،خ، جوليامو ناردوتشي، تاريخ استعمارية برقة، تر محمد الشركسي، مخطوط ، طرابلس مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ص92.

154- و،م ،ش،ب ‘سجل 1917-1919، .

ما قيمته 6000 ليرة إيطالي ومرتبات أفراد أسرته تتراوح ما بين 2000–3000 ليرة إيطالية[155].

وفي 1920/4/27 م شكل الوالي أول مجلس للحكومة وشارك فيه خمسة من السكان الوطنيين كان ثلاثة منهم من أعيان مدينة بنغازي واثنان من مشايخ القبائل[156] وفي أكتوبر 1920 عقد اتفاق الرجمه بين السيد إدريس السنوسي حاكم برقة الذي فتح الطريق أمام تشكيل البرلمان البرقاوي ووضعت فيه القواعد اللازمة للانتخاب بإجراء تعداد للسكان الوطنيين في برقة تقوم به لجنة مشتركة فيها ممثلون عن الإمارة وعن الإدارة الإيطالية وفقاً لنتائج تمنح كل منطقة وقبيلة الدوائر الانتخابية المناسبة لهاوأن يمثل النائب أربعة آلاف من منتخبيه[157] إلا أن سلطة الاحتلال رأت في ذلك انتقاصاً لسيادتها إذ انه يتيح للإمارة التدخل في شؤونها التنظيمية في المناطق الخاضعة لسلطتها، فقسمت البلاد إلي مناطق حضرية وهي بنغازي ، درنة ، طبرق ، المرج , شحات وقامت بتوزيع الدوائر الانتخابية بالكيفية التي تخدم بالدرجة الأولي أهدافها السياسية[158] ففي المراكز الحضرية الكبرى بنغازي ودرنة وطبرق أجريت الانتخابات على أساس التركيبة الاجتماعية وتقسيماتها، بينما في الدواخل تمت على أساس النظام القبلي واستغلت السلطة الإيطالية الانتخابات البرلمانية في تنفيذ سياستها التقليدية فرق تسد باستخدام صلاحياتها لكونها الجهة المسئولة عن تنفيذ القانون الأساسي والتشريعات المفصلة له حيث أتاحت لها تلك الصفة تنفيذ إستراتيجيتها وجعلت الجانب الليبي في وضع المتقبل واتضح ذلك في مسألة تعيين مجالس الشيوخ التي نصت عليها المادة (32) من الفصول الانتخابية المقررة في كيفية تعيين

---

[155]- الوثائق الإيطالية، المجموعة الثامنة عشر، ص225.

[156]- البوري، بنغازي في فترة الاستعمار الايطالي، ص83.

[157] -3GOVERNO DELA CIRENAICA- BOLLETTION UFFICIALE, BENGAZI- GENNAIO, 1924.ZS doc

[158]- الوثائق الإيطالية، المجموعة الثامنة عشر، ص220.

المجالس في القانون الأساسي وحددت المادتان الثامنة والتاسعة من القانون السياسي والإداري المختص ببرقة وظائفها واختصاصاتها وبحجة دواعي وصفت بأنها سياسية لم يتخذ أي إجراء بشأن انتخابات مجالس الشيوخ بدلاً عنها قامت بتقسيم القبائل الكبيرة (العبيدات – العواقير – الدرسة – البراعصة – الحاسة) إلي عائلات ولكل منها شيخ يتبع شيخ المشائخ الذي يرأس العائلات التي من أجزائها تتركب القبيلة وهو مسئول أمام مجلس حكومة برقة عن تنفيذ أوامر السلطة بين أفراد قبيلته وعن تشكيل وحدة مسلحة لحفظ الأمن والسلم في أراضيها[159] وفي المناطق الحدودية ما بين مراكز السلطة الإيطالية والسلطة الوطنية بإعطاء العائلات سلاح يعادل عشر رجالها القادرين على حملها ورؤساء العائلات سوف يعتبرون مسئولين عن تلك الأسلحة الموزعة باعتبارها وديعة واعترفت الإدارة الاستعمارية رسمياً بسلطات شيخ المشايخ ورؤساء العائلات التابعين لهم بمرسوم ولائي أصدره والي برقة وخصصت المزايا والرواتب المستحقة لهم[160] وبالتالي أصبحوا على لائحة الجهاز الإداري الاستعماري الإيطالي، وكان الهدف الأساسي للسلطة الإيطالية من تلك الإجراءات هو تطبيق سياسة فرق تسد حيث أنه بتعزيزها للنزعة الاستقلالية لدى القبائل فإنها تخدم هدفها التي تسعي الوصول إليه وهو تفتيت وحدة وتماسك المجتمع القبلي في برقة، وارتباطه بالسنوسية التي تبلورت في الكفاح المسلح الذي واجهته إيطاليا، كما أن بتنظيمها للقبائل إدارياً يسمح لها بالتسلل السلمي والتدخل في أدق شؤونها الأمر الذي يؤدي في المستقبل إلي إضعاف النفوذ السياسي للأمير إدريس السنوسي في برقة.

وأما الإجراءات الانتخابية تعاملت معها الحكومة الإيطالية من واقع دوافع سياسية محضة حيث مارست هيمنتها وسلطاتها فيما يتعلق بالتسجيل بالقوائم الانتخابية إذ يقترح على المرشح

[159]- ش .و.خ ،النشرة الرسمية لحكومة برقة، 1922م، طرابلس ،مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية.
[160]- بريتشارد ، المرجع السابق ،ص225

تقديم شهادة الإثبات صادرة عن مختار المحلة مصادق عليها من قبل المحكمة الشرعية وأما مرشحو القبائل فأنها تمنح لهم من الشهادات من قبل شيخ المشايخ[1]، كذلك بتحديد الدوائر الانتخابية فإن المستشارين الإيطاليين الذين جرت الانتخابات بأشرافهم اعترضوا منتحلين شتي الأعذار عند زيادة ممثلي بعض القبائل بينما اختلقوا المبررات لاستحداث دوائر انتخابية جديدة في قبائل نالت عدد الممثلين أكثر مما يحق لها، وكان يهدفون من جراء ذلك إلى ظهور منافسين جدد للمشايخ الذين يتمتعون بمكانة اجتماعية مرموقة وعملوا على انتخاب من هم أقل منهم شأناً، وهذا التفاوت والتباين في المعاملة أدي إلي تخلخل التوازن العددي بين ممثلي القبائل كما احتجت السلطة الإيطالية على انتخاب المجاهدين الذين أطلقت عليهم أسم النواب المنشقين وحيث أنها لم تستطيع الطعن في شرعيتهم الانتخابية جاءت بنواب آخرين عن نفس الدائرة مما تسبب فى ازدواجية ببعض الدوائر الانتخابية بدخول نائبين في البرلمان يمثلان نفس القبيلة[161]، وفي 30 أبريل 1921م افتتح البرلمان البرقاوي في بنغازي) مبنى يعرف بقصر الأعيان pulazzonobil بحضور ممثل ملك إيطاليا الدوق أوديني[162] ducadiudinp وكان عدد أعضائه خمسين نائباًمن بينهم ستة أعضاء عن مدينة بنغازي[163] واحد عن مدينة درنة[164]واشترك فيه نواب إيطاليون عن طريق الانتخاب والتعيين ومقعد واحد ممثل عن الجالية اليهودية في برقة[8]، وأنعقدت الجلسة البرلمانية الأولى برئاسة السيد عثمان العنيزى باعتباره اكبر الأعضاء سنا وفيها تم ترشيح النائب صفي الدين السنوسي كاول رئيس لمجلس النواب فى

---

[1] و. م.ش.ب،سجل مقاولات 1919-1921،

161- الوثائق الإيطالية المجموعة الثامنة عشرص342

162- بريتشارد ، المرجع السابق ،ص248

163- البورى ،بنغازى فى فترة الأستعمار الإيطالى ن ص88

164- مصطفى عبد العزيز الطرابلسى'درنة الزاهرة قديما وحديثا'درنة،جامعة درنة،1999م،ص194

أقليم برقة(6)(شكرى، السنوسية دين ودولة ،ص 223)والجدير بالذكر أن القانون الأساسي في برقة أدي إلي قيام نوع من الحياة البرلمانية التي تعتمد على ممثلين مختارين من القبائل وسكان المدن بالإضافة إلي عدد معين قامت السلطات الإيطالية باختيارهم كأعضاء فيه.

ويمكن القول أن إقليم برقة باستثناء المناطق الساحلية أو القرى المجاورة لها كان بين عامي 1917–1922 م تحت إدارة الحكم المحلي برئاسة الأمير إدريس السنوسي وعاصمة حكمه اجدابيا ثم نودي به أميراً لطرابلس وبرقة بعد إجماع أهل البلاد عليه في مؤتمر سرت الذي عقد في يناير 1922م وارتكزت مقرراته على توحيد البلاد بزعامة أمير مسلم لا يعزل إلا بحجة شرعية، الأمر الذي استثار الحكومة الإيطالية وقررت إعادة احتلال المنطقة الغربية وبدأت ما يعرف بحرب الاسترداد التي دشنها الكونت فولبي Volpi بإعادة احتلال مصراتة في 8 ابريل 1922[1] وإقامة منطقة عازلة تمنع توحيد الجهود بين الشرق والغرب الليبي، وتزامنت تلك الأحداث السياسية والحربية مع استيلاء الحزب الفاشستي على شؤون الحكم في ايطاليا و الزحف على روما في 23 أكتوبر 1922م وكانت لهم آراء استعمارية متطرفة انعكست على المشهد السياسي والعسكري في إقليم برقة (2)(محمد فرج'الأمة العربية على طريق توحيد الهدف،القاهرة ،دار الفكر العربى ، د ن ،ص232).

ثالثاً: تغير مسار السياسة الإيطالية بعد وصول االفاشست إلى االحكم

ارتكز برنامج الحكومة الفاشستية السياسي على إخضاع كافة السكان الوطنيين في برقة للسيادة الاستعمارية الفاشية خضوعاً تاماً دون قيد أو شرط، وأن يصاحب الانتشار العسكري السريع التدخل السياسي عن طريق نظام أداري تمارس من خلاله سلطانها في المنطقة بشكل مباشر ومطلق دون تمييز بين منطقة واقعة تحت السيطرة المباشرة وأخري تدار بواسطة الرؤساء

[1]محمد على ابوشارب، الحركة الوطنية 1922-1923م ، بحوث ودراسات في التاريخ الليبي 1911-1943، جـ2، ص220-222.

المحليين، إذ تحرص الفاشية من جانبها على عدم مشاركة أي طرف وطني في السلطة السياسية والإدارية ، لذا أعلنت رسمياً إلغاء نظام الإمارة وإلغاء كل المزايا والحقوق التي اعترفت بها الحكومة سابقاَ معه، كذلك تعطيل العمل بدستور برقة الصادر في أكتوبر 1919م وتفعيل بعض الإجراءات الناتجة عنه كونها توافق سياستها ، وإصدار أوامر وقرارات حكومية وولائية إلى حين صدور قانون فاشستي بديلاً عنه[165].

والعودة بالمنطقة الي الحكم الاستعماري العسكري القائم على نظام الإدارة المركزية المباشرة الذي كان معمولاً به في المرحلة الاستعمارية من 1911 الي 1915 م وذلك بعد إضفاء الروح الفاشستية عليه والمستمدة من الاتجاه العقائدي للنظرية الاستعمارية الفاشية المتمثلة في سياسة الهيبة التي ترتكز على استخدام القوة المشحونة بروح التعصب والنزعة العنصرية ويكون النظام الإداري الاستعماري الفاشيتي هو الأداة التي تنفذ بها تلك السياسة موضع التنفيذ من اجل تحقيق التالى:-

أولاً: إيجاد سيادة استعمارية واقعية وفعالة خاصة على المجال القبلي الذي لا يزال معظمه غير خاضع للسلطة الاستعمارية الإيطالية، بالعمل على إضعاف المقاومة الوطنية المسلحة بحرمانها من مصادر إمدادها عن طريق قطع كل بوادر التعايش التقليدي بين السكان الوطنيين والتي أطلق عليها الاستعمار ((ظاهرة التواطؤ بين الخاضعين لإدارة الاحتلال، وغير الخاضعين الذين أطلق عليهم المنشقين أو المتمردين رغم عدم خضوعهم سابقاً للسلطة الاستعمارية وهو ما يعد مخالفاَ للأعراف والقوانين الدولية من خلال استخدام أساليب سياسية وعسكرية تكون متناهية القسوة عامة الشمول تمثل ضغطاً يتزايد باضطراد على الخاضعين من أجل الوصول الي الفصل المحكم بين الطرفين.

---

[165]- بريتشارد، المرجع السابق، 169.

ثانياً:- أن يحقق السيطرة على المقدرات الاقتصادية وتوظيفها في خدمة الاستعمار الاستيطاني الذي رأت فيه الفاشية الوسيلة الوحيدة الناجعة لترسيخ الاحتلال الاستعماري وتدعيمه[166].

ثالثاً: توفير الظروف الملائمة التي تمكن العنصر الوطني من النمو في ظل حكمها المتحضر من وجهة نظرها وجعله جنس قابل للتقدم البطيء والمحدود في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بشكل يمكنه من التعاون مع السلطة الاستعمارية الحاكمة والمستوطنين الذين ترغب أن يصبحوا في المستقبل ارستقراطية حقيقية وقوية يحميها الجيش الاستعماري أمام السكان الوطنيين.

إن الحكومة الفاشية لا ترغب في أن تؤدي سياستها إلي دمج العنصر الوطني في النسيج الحضاري للشعب الإيطالي بل دمجه تدريجياً في النظم والقوانين الفاشية مع احتفاظهم بقوانينهم الشخصية ليكون أكثر انصياعاً وتجاوباً مع متطلبات الحكم الاستعماري الفاشستي، وسعت إلى أن يؤدي النظام الإداري بأسلوبه وممارساته إلى ترسيخ فكرة تفوق العنصر للايطالي عرقياً وحضارياً في أذهان الوطنيين من خلال عدم المساواة بين الجنسيين في الحقوق والواجبات سواء في المجالات المدنية أو العسكرية حتى يتعمق هذا الشعور في وجدانهم بمرور السنين، لهذا أعادت استخدام لفظ انديجينو على السكان الوطنيين الخاضعين لسلطاتها بعد أن منع تداوله رسمياً في 22 نوفمبر 1919م[167].

رابعاً: تفتيت وتقويض الهياكل التقليدية – السياسية – الاجتماعية في برقة بجميع أشكالها النفوذ السنوسي، مشايخ القبائل، وفئة الأعيان المشتملة على عناصر ثقافية – دينية – تجارية واجتماعية، سواء بالوسائل السلمية كالاستقطاب والاستدراج أو القمعية كالاعتقال والنفي والإعدام

---

[166]- انجلوديل بوكا، الايطاليون في ليبيا، ت محمود على التائب، جـ2، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1995م، ص ص25-26.

[167]- التليسي، ما بعد القرضابية، ص92.

،والحد من نفوذهم وسلطتهم على الأوساط المحلية واستبدالهم تدريجياً بفئة جديدة من الجيل الذي نشأ وترعرع في المرحلة الاستعمارية وتشربت الثقافة الإيطالية في المدارس الحكومية الاستعمارية بحيث تمارس من خلالها نفوذها ونشر أرائها وأفكارها.

واستهلت الحكومة الفاشية حكمها الاستعماري في برقة مطلع يناير 1923م بإعادة الحكم العسكري وإلغاء نظام الحكم المدني الذي كان قائماً بموجب القانون الأساسي واتفاقية الرجمه في أكتوبر 1920م، وكان اللواء بونجوفانيBongivanni أول حاكم عسكري فاشستي لولاية برقة، وباشر مهامه بتاريخ 30 يناير 1923م وتم تنصيبه بموجب قرار من وزير المستعمرات مصدقاً بمرسوم ملكي وبناءً على ترشيح من رئيس الحكومة الفاشية (بنيتو موسوليني B.MUSSOLINI) ذلك الحفاظ على سلامة وأمن النظام الاستعماري وتنفيذ السياسة الفاشية في الولاية، وأعطيت له صلاحيات واسعة فهو المسئول الأول عن الجهاز الإداري والقضائي والأمني إلي جانب اعتباره القائد الأعلى لجيش الاحتلال[168] doc Bo، ولأجل سد الفراغ القانوني الذي ترتب على تعطيل العمل بدستور 1919م وترك السكان الوطنيين دون قانون ينظم أوضاعهم السياسية والقانونية والاجتماعية في ظل الإدارة الاستعمارية الجديدة، تم تخويل بونجوفاني بسلطة تشريعية تسمح له بوضع الأوامر والقرارات الولائية المحلية وفقاً لحسه السياسي ولتقديره الشخصي لمواجهة المواقف أو الضرورات الإدارية والسياسية والاجتماعية المختلفة، ويساعد الحاكم في إدارة شئون الولاية الكاتب العام ، وينوب عنه في تسيير أمورها في حالة غيابه عنها ،وفيما يخص الأمور الحربية يساعده قائد القوات الاستعمارية في برقة بصفته مستشاراً للوالي ، ويتكون الجهاز الإداري من أربع إدارات رئيسية وهي:-

- نظارة الأمور الاقتصادية.

[168] -llettino ufficiale del coverno della cirenica 1923

- نظارة الأمور المتعلقة بالمستخدمين .
- نظارة دائرة المحاسبة[169].

وتمارس وزارة المستعمرات سلطاتها المباشرة على الإدارات المحلية عن طريق ممثليها من الموظفين الايطاليين العسكريين والمدنيين الذين تم انتقاؤهم من بين العناصر الفاشية أو الليبرالية التي لها خبرة في الشئون الاستعمارية وإيمانها بالأفكار الاستعمارية الفاشستية ومع بدء العمليات الحربية في ابريل 1923م وباحتلال اجدابيا مركز السلطة السياسية في برقه تحولت المقاومة إلى الجبل الأخضر بقيادة عمر المختار[170]، وضع بونجوفاني المناطق الخاضعة لسيادته في برقة تحت الحصار وفرض عليها قانون الطوارئ بما يمثله من تهديد وإرهاب واصدر تشريع خاص في مايو 1923م تحت رقم 485 يتيح للسلطة الحاكمة إنزال أشد العقوبات بالجرائم التي لها علاقة بتهديد سلامة الدولة والأمن العام، وإزاء نجاح المقاومة الوطنية المسلحة (حركة الجهاد) في التصدي لتوسع القوات الاستعمارية التي لم تحقق في أكتوبر 1923م سوى توسعاً في المنطقة الواقعة جنوب غرب بنغازي إلي اجدابيا، وتوغلاً محدوداً في منطقة المرج[171] الامر الذي اضطر معه الوالي بونجوفاني إلى إصدار مرسوم ولائي في 23 أكتوبر تحت رقم 1923/15، أعلن من خلاله عن إقامة نظام استثنائي يمثل أداة ضرورية من أدوات الحكم الفاشي في ولاية برقة ويُمكن للسلطة المحلية من مواجهة الحالات الخاصة دون اللجوء إلى الأحكام العرفية التي من شأنها التأثير على مظاهر الحياة السلمية، لاسيما في المناطق التي يسودها السلام ويقطنها الإيطاليون حيث تحرص إدارة الاحتلال على أن يمارسوا حياتهم

169- ش.و.خ، النشرة الرسمية لحكومة قطر برقة، 1923 طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ،م، ص4.

170- محمد الأخضر العيساوي، رفع الستار عما جاء في كتاب عمر المختار، القاهرة ، مطبعة الحجاز، 1936م،ص57.

171- انزو سانتاريللى وأخرون ‘عمر المختار وإعادة الإحتلال الفاشستى لليبيا ع ت عبد الرحمن العجيلى ‘ طرابلس ‘ مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية ‘ 1988 ، ص ص 123_ 124

وأنشطتهم دون أن يرهقوا بالمنازعات القائمة بينهم وبين السكان الوطنيين ودخل هذا النظام حيز التنفيذ بعد مصادقة وزارة المستعمرات عليه وإقرار محكمة الاستئناف الملكية بطرابلس بفعالية أحكامه[172] وبالتالي صار بمثابة أداة قانونية لحكم السكان الوطنيين واشتمل على أربع مجموعات مرئيسية من الأحكام:-

1. إحالة جملة الجرائم المتصلة بأمن الدولة والنظام العام إلى محكمة بنغازي العسكرية التي تتشكل في هيئة محكمة حرب وتصدر أحكامها على أساس القانون الجنائي الخاص بالجيش زمن الحرب.

2. تأكيد وإقرار مبدأ وإبعاد العناصر الخطرة والمشبوهة مع تقنين الأجراء بشكل محدد وتوسيع سلطات الوالي فيما يتعلق بحجز ومصادرة الممتلكات.

- يخول المفوضون الحكوميون في المناطق التابعة لهم بصلاحيات تمكنهم من أحكام قبضتهم بشكل أفضل وأقوى على السكان الوطنيين ولهذه الغاية يتم التأكيد على مبدأ المسؤولية الجماعية عن كل خسارة تلحق بالجيش الأستعمارى ، فأصبحت مجموعة النجوع والقرى عرضه لعقوبات صارمة ، وإجراءات أستثنائية تطبق فى حق أفرادها بشكل منظم وبمعزل عن العقوبات المنصوص عليها فى القانون الإيطالي

4. حماية ممثلي الدولة وموظفيها والذين يتعرضون ودون سوء نية أثناء أدائهم لمهامهم إلى ممارسات تستوجب المسألة الجنائية، وتكون الممارسة العملية لأحكام المرسوم السابق بحسب ما تقتضيه الظروف السياسية والحربية وطبقاً لمقتضيات كل حالة وملابساتها، حيث يطبق في المناطق التي تظل مسالمة للحكم المتسامح والأساليب الودية، أما المناطق التي ترفع السلاح في

---

[172]- ش ،و،خ . التقرير العام الذى أرسله الوالى بونجوفانى إلى وزارة المستعمرات فى روما عن أعماله فى برقة ،مايو 1924م ، طرابلس ، مركز جهاد الليبين

وجه السلطة الاستعمارية الإيطالية يعمل فيها بنظام الحزم والشدة، وعلى الرغم أن الوضع الاستعماري الفاشستي لم يتم إيضاحه وانتظامه بعد في برقة إلا أن الحاكم بونجوفاني وضع نظاماً إدارياً قسم بموجبه البلاد إلي عدة وحدات إدارية ، المقاطعة وهي المتصرفية ثم إلغاءها وتاتي بعدها الناحية ثم يتم تعيين حاكم الأجزاء الثلاثة ويسمي المتصرف أو المفوض السياسي وتحديد مركزه وحدوده الإدارية بموجب مرسوم صادر عن وزارة المستعمرات ووفق مقترحات الوالي وأنشأ بونجوفاني في برقة خمس مقاطعات وهي على التوالي من الغرب الي الشرق:-

1- مقاطعة العواقير ومركزها مدينة بنغازي، وتتبعها عدة مديريات هي سلوق – توكره – قمينس – الأبيار ،وأطلق أسم القبيلة على مترفية بنغازى لتحقيق هدف سياسي لتعزيز النتائج المترتبة على إحتلال أراضى هذه القبيلة المحيطة بمدينة بنغازى شرقا وغربا وإخضاع مايقارب العشرون ألف (20000)من أفرادها بالحديد والنار[173] .

2- مقاطعة المرج ومركزها المرج بها ناحيتين هما سيدي بوزيد – طلميثه .

3- مقاطعة شحات ومركزها مدينة شحات وتشمل بعض المديريات وهي البيضاء – سوسه – مراوه – سلنطة .

4- مقاطعة درنة ومركزها مدينة درنة وتتبعها مديرتي القبة وأم الرزم .

5- مقاطعة طبرق ومركزها مدينة طبرق وتتبعها البردي وعين الغزالة .

1. بالإضافة إلي منطقة اجدابيا العسكرية تضم مناطق العقيلة والبريقة والقطيفة ويرأسها قائد عسكري من الجيش الايطالي ومهمته إدارة الشؤون السياسية والمدنية التي تقتصر خدماتها على مدينة اجدابيا فقط وأما باقي المناطق الواقعة حولها تجري عليها الأحكام العسكرية[174]، وأما

---

[173]- المرجع نفسه ،ص 14

[174]- ش.وخ ، النشرة الرسمية لحكومة قطر برقة، رقم 9، نوفمبر 1923، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ،،ص ص7-8.

المقاطعات على رأس الجهاز الإداري منها المتصرف الذي يرشح من بين الضباط الفاشست ويوفد للعمل السياسي والمدني بالاعتماد على خبرته ودرايته بالشؤون الاستعمارية والتي اكتسبها من ممارسته لمهام سياسية أو حربية في إحدى المستعمرات الإيطالية وهو مسئولً أمام الوالي عن تنفيذ القوانين والأوامر والتعليمات الواردة إليه وحظيت وظيفة المتصرف بصلاحيات ومهام واسعة في النظام الإداري الفاشستي خلافاً لما كانت عليه في السابق اقتصرت على إصدار الإذن بصرف النفقات والأشراف على تحصيل الرسوم والضرائب، وفي هذه المرحلة يمثل الحاكم المحلي للمقاطعة حيث أعطيت له سلطات واسعة داخل حدود المتصرفية فى تطبيق العقوبات الواردة فى المرسوم الولائى لسنة 1923م وهى إجراءات خاصة استثنائية بمعزل عن العقوبات المنصوص عليها فى القانون الإيطالي لقمع ما تعتبره سلطة الاحتلال من جرائم ضد أمن السلطة الاستعمارية وسلامة قواتها كما أنه يعالج بشكل شخصي ودون الرجوع إلى السلطة المحلية المواقف الإدارية التي تواجهه ولم تصدر في شانها أوامر أو لوائح ولائية، إضافة إلى الأشراف على أنشطة البلديات وفروعها[175]والإدارة القضائية الخاصة بالمسلمين في المقاطعات التي لا توجد بها محكمة أهلية[176]، والمتصرف مسئول أيضا عن الأمن والاستقرار في متصرفيته بالتعاون مع قائد القطاع المسئول عن القوات العسكرية فيه وكل منهم يعمل من منطلق اختصاصاته إذ إن العمل السياسي للمتصرف هو دعم وترسيخ العمل العسكري حيث يقوم بالتغلغل السياسي من خلال مستشاريه من الوطنيين المتعاونين مع السلطة الاستعمارية في جميع تشكيلات العشائر والقبائل المختلفة في المنطقة المراد السيطرة عليها بما يحقق تفكيك تلاحم المقاومة ويؤدي الي التخفيف

[175]- ش.و.خ،ت.ب، طرابلس ، مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية ،مايو 1924م، 18-20

[176]- ش .و,.خ ، أمر ولاي صادر عن الجنرال بونجوفاني ، حكومة قطر برقة بنغازي، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ،أغسطس،1924.

من حدة المجهود الحربي والتقليل من مداه[177] ثم حماية المكتسبات الناتجة عن العمل الحربي وتعزيزها لتحقيق السيطرة والسيادة الفعلية عن طريق تنظيم المناطق المحتلة بإدخال الترتيبات السياسية والإدارية التي ترمي إلى إخضاع السكان الوطنيين للقوانين الإيطالية بشكل منظم و توطينهم داخل حدود المتصرفية وتنظيم شؤونهم،وتوفير الخدمات الاساسية لهم والمحافظة على العلاقة السلمية معهم، والعمل على مراقبتهم المراقبة الفعالة من خلال شرطة الكاربنييري وفرق الباندە[178] التابعة لإدارته وأعماله الإدارية تصبح ذات فعالية في المناطق التي يحظى فيها الوجود العسكري الاستعماري بمركز قوي ولم يكن ذلك متاحاً حتى 1931 سوى في المنطقة الواقعة ما بين متصرفتي العواقير والمرج، كما يساعد المتصرف القائم مقام ومدير الناحية التابعين له في عمليات تنظيم وتوطين السكان الوطنيين الخاضعين، وخلق الصعوبات أمام عمليات التعايش[179]إضافة إلى الأشراف على عملية مراسم اختيار شيوخ القبائل ونواب البرلمان[180]، وفي هذا التنظيم حلت الهيئات الاستشارية الجماعية وهي كانت المجال الوحيد أمام العناصر الوطنية من الأعيان والمشايخ للمشاركة في إدارة البلد إبان مرحلة الحكم المدني مثل مجلس الحكومة والمجالس الإدارية التابعة للمتصرفيات والشيوخ المسئولين عن انتخاب مجالس النواحي، وابقي على تنظيم القبائل على أساس تعيين شيوخ المشايخ، وشيوخ القبائل الفرعية التابعين لهم، سارياً المفعول لكونه يخدم السياسة العامة للفاشية والاستفادة منه بتوظيفه في سياسة فرق تسد باعتبار انه أداة استقطاب فعالة للمتطلعين للجاه والنفوذ إلا أن التطبيقات التي جرت بخصوصه

---

[177]- الفرجانى سالم الشريف، "مختارات من الوثائق"، مجلة الوثائق والمخطوطات ،ع السابع والثامن،1992 – 1993م،ص 118

[178]- الباندة هم المجندون غير النظاميون من الليبيون ويطلق .عليهم أسم راكبي الخيل ، وتم تجنيدهم واستخدامهم لأهداف سياسية.

[179]- الوثائق الايطالية، المجموعة الثامنة والعشرون، ت شمس الدين عرابي، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، 2000م، ص277.

[180]- ش.و.خ، النشرة الرسمية لحكومة قطر برقة، مرسوم بشأن انتخاب مجالس الشيوخ ومجالس النواحي، طرابلس، مركز جهاد الليبين،1923.

أثناء مرحلة الدستور ترتب عليها الاعتراف بشيوخ جدد تفتت لحمة القبيلة والعشيرة بأن صارت تشتمل على عدد من الأفراد أقل مما كانت عليه في الماضي وهي نتائج سياسية تسعي الحكومة الفاشية إلى تكريسها لتنفيذ برنامجها الرامي إلى تفكيك النظام القبلي في برقة[181] واعتبرت إدارة الاحتلال شيوخ المشايخ ، والمشايخ التابعين لهم موظفين في الإدارة الاستعمارية ويعملون تحت إدارة القائم قام أو المدير ويتقاضون مرتبات من إدارة المتصرفية التابعين لها مقابل أدائهم لمهامهم المتمثلة في مسؤوليتهم عن الحفاظ على الأمن والاستقرار في الأراضي التي تستقر بها قبائلهم والفروع التابعة لها والاهم من ذلك إن مسألة بقائه في هذا المنصب مرتبط بشكل مباشر بما يبذله من مجهودات تساند سلطة الاحتلال في مواجهة محاولات دعم الخاضعين للمجاهدين والتى تطلق عليها الإدارة الاستعمارية عملية التواطؤ[182]، كذلك من مظاهر دستور 1919م التى تم الإبقاء عليها مجلس البرلمان البرقاوي بعد أن اجري عليه بعض التعديلات لتوسيع هيمنة السلطة الاستعمارية عليه، حيث ضربت بكل القواعد الانتخابية عرض الحائط، في خلال الدورة الثانية للبرلمان إذ تم اختيار وتعيين رئيس البرلمان الأعضاء الوطنيين من قبل السلطة الاستعمارية المحلية لا عن طريق الانتخاب إضافة إلى تقليص عدد أعضاء البرلمان إلى أقل من خمسين نائباً من بينهم الممثلون الإيطاليون وممثل الجالية اليهودية[183] وانحصرت أعمالهم في المهام الاستشارية في التصديق على أعمال الرسميين الفاشست حيث صادق في جلسته في 21 مارس 1923 على الأحكام المتعلقة بممارسة حق الاجتماع وإنشاء الجمعيات في برقة[184]

---

[181]- بريتشارد، المرجع السابق، ص188.

[182]- بوكا، المرجع السابق، ص221.

[183]- ش.و.خ،ت.ب،.ص25.

[184]- ش.و.خ، مملكة ايطاليا، 1923،مرسوم ملكي رقم 1848بتاريخ29يوليو،اللائحة المنظمة لقواعد ممارسة حق الاجتماع وإنشاء الجمعيات في برقة، طرابلس ن مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية،ص945.

كذلك الأحكام المنظمة لقانون الصحافة في برقة[185] وكانت تلك أخر أعماله حيث استمر شكلياً إلى عام 1925 م حيث قام الجنرال مومبيللي Mombelli الحاكم الفاشستي الثاني لبرقه بإغلاقه وحول بناءه الجديد الذي انشأ في 1924 م إلى مقر للحزب الفاشستي ببرقه[186]، ومن خلال النظام الإداري شرع بونجوفاني بتنفيذ سياسة الفاشية التي ترمي إلى خلق تمييز بين الأجناس في برقة فكانت الوظائف الإدارية هي الجانب الذي برز فيه الامتياز الاستعماري للايطاليين حيث وضع الايطاليون في أعلى درجة السلم الوظيفي يتولي الوظائف القيادية ويليهم اليهود الذين أعطوا إمكانات أوسع مجالاً للتطور الاجتماعي من الليبيين إذ أسندت إليهم مهام الوساطة في المجالين السياسي والاقتصادي ومهام إدارية أخرى، أما الليبيون ليس لهم إلا الحرف اليدوية والرعي والزراعة الصغرى والمتجر الصغير[187]، وبناءً عليه فصل الموظفون الليبيون من جميع الوظائف الحكومية التي تولوا مهامها في مرحلة تطبيق دستور 1919م سواء في المدن او الدواخل[188]، وأنحصر دورهم فى الوظائف الاستشارية او الإدارية الصغرى مثل وظيفة السكرتارية في النواحي واختص بها الذين يتقنون اللغة الإيطالية، من أجل مساعدة مديري النواحي الايطاليين في التواصل مع السكان الوطنيين، وذلك راجع لعدم وجود جماعة دائمة من المستوطنين الايطاليين في الدواخل، والنتيجة هي احتكار الايطاليين واليهود[189] والنتيجة حرمان الليبين من كل فرص التوظيف التي يمكن أن تتاح للمتعلمين منهم سواء في الإدارة أو القطاعات الاقتصادية أو في مجالات اخرى ،وتم توحيد مستعمرتي طرابلس وبرقه في ولاية واحدة سنة

185- ش.و.خ، الجريدة الرسمية لمملكة ايطاليا مرسوم ملكي رقم 1244، طرابلس مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية 1923م

186- البورى، بنغازى فى فترة الاستعمار الإيطالى ،ص 193

187- بوكا، المرجع السابق، ص67.

188- البوري، بنغازي فترة الاستعمار الايطالي، ص193.

189- بريتشارد، المرجع السابق،ص242 .

1927م برئاسة المارشال بادوليو Marchal Badoqlio والٍ عليها[190] والجنرال سيشلياني G Siciliani نائباً له في برقه .

وفي سنة 1927 م أصدرت الحكومة الفاشية القانون رقم 1013 والمقرر للنظام السياسي والإداري والقضائي لولايتي طرابلس وبرقة وصدرت القواعد المتممة له في أغسطس 1928م، وهو يمثل القاعدة لجميع التشريعات الفاشية في ليبيا، وجاء بمثابة إقرار قانوني للنظم والتشريعات والإجراءات التي طبقها كل من الولاة الكونت فولبي في طرابلس والجنرال بونجوفاني في برقة وبموجب القانون الجديد قيدت سلطات الوالي التشريعية واقتصرت على إصدار اللوائح واتخاذ إجراءات ذات طبيعة مستعجلة تتعلق بالنظام والأمن العام أو بالصحة العمومية[191]، وبينما وسعت صلاحياته في مجال المسئولين عن الدوائر الحكومية ورؤساء الألوية والأقضية والنواحي، وتسمية أعضاء مجالس البلديات ومشايخ القبائل الرئيسية والفرعية دون أن يكون ملزماً بالاستماع إلى مجلس الحكومة الذي نص عليه القانون الجديد وهو مجلس ذو طبيعة استشارية وصلاحياته في هذا المجال محدودة تقتصر على إبداء رأيه فيما يخص مشروع الميزانية التخمينية والميزانية النهائية للولاية وكيفية فرض الجبايات ذات الصفة المحلية ويتألف المجلس المذكور من الكاتب العام ورئيس المحاسبة ومديري الدوائر الحكومية وحكام الألوية ومن أحد رجال القضاء الأعلى وأربعة من وزارة المستعمرات بعد استشارة الوالي ما عدا اثنين من المستوطنين ينتخبهما مجلس الشورى العمومية، وهو مجلس عام يقدم الشورى في حدود ضيقة، ومن اختصاصه النظر في مجموع المسائل التي يعرضها عليه الوالي لإبداء رأيه وتقديم مقترحاته وتخضع مسألة تحديد عدد أعضاءه وتعيينهم لقرار من وزير المستعمرات وهم من غير موظفي الحكومة ومأموريها، ويضم أعضاء ايطاليين وليبيين، والأعضاء الايطاليون يجري اختيارهم من بين الفلاحين و التجار

190- الشركسى ، أنظمة الحكم في ليبيا أثناء العهد الإيطالى ، ص 94

191_ غراستو، المرجع السابق،ص188

وأصحاب التجارة والصنائع الرفيعة وملاك الشركات الخاصة[192]، أما الليبيون يتم اختيارهم من بين الأعيان إذا كانوا من أهل الحضر ومن شيوخ القبائل إذ كانوا من أهل البادية والقرى، ومدة بقائهم بالمجلس سنتان وينتخب المجلس رئيسه من بين أعضائه وله الحق في عقد جلسة اعتيادية واحدة في السنة ولا يجوز اجتماعه في جلسات غير اعتيادية إلا بأمر رسمي صادر عن الوالي[193]، أن الهدف الأساسي من إيجاد تلك المجالس، كان من أجل إفساح المجال أمام المستوطنين الإيطاليين للاشتراك في تسيير شؤون البلاد.

وفي المادة العاشرة من القانون الإداري اعتبرت القوانين المدنية والتجارية وما يتعلق بأصول المرافعات المدنية والجنائية والجزاء العسكري المعمول بها في ايطاليا، سارية المفعول أيضاً في طرابلس وبرقة، كما تطبق قوانين الأشغال العمومية والصحة والأمن العام والجمرك والبريد والكهرباء في الحالات التي لم تقرر بشأنها أحكام خاصة لأجل طرابلس وبرقة[194]، وكان هدف الاستعمار الايطالي من وراء إقرار هذا القانون الإداري هو ربط كل من ولاية طرابلس وبرقة بإيطاليا (الوطن الأم) وتحقيق المنفعة الاجتماعية والاقتصادية للمستوطن الإيطالي، الذي تحرص الحكومة الفاشية على خلق بيئة مناسبة ومماثلة لبيئته في وطنه الأم خاصة بعد أن تحول اهتمامها بطرابلس وبرقة ،بعد زيارة موسوليني لطرابلس سنة 1926م من أرض للاستغلال الزراعي إلى أرض للاستيطان البشري[195] وكما تضمن القانون أيضاً منح الوطنية الإيطالية لليبيين وكان هدف الحكومة الفاشية من وراء ذلك استيعاب السكان الوطنيين في طرابلس وبرقة تدريجياً بمنحهم مواطنة ايطالية من الدرجة الأولي وأخرى من الدرجة الثانية، حيث نصت المادة

---

[192] -GOVERNO, DELLA TRIPOLTANIA. Bollettino ufficine , Tripoli L,agosto 1927 Anno xiv pp3-4 doc.

[193]- بوكا ، المرجع السابق، ص275.

[194]- ش.و.خ،نشرة الرسمية لحكومة قطر برقة، القانون الإداري لطرابلس وبرقة 1927م،طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ،

[195]- بروشين، تاريخ ليبيا منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى عام 1969م، ص333

التاسعة عشر من القانون المذكور أعلاه على منح الليبيين جنسية ايطالية ملكية وأخرى جنسية ايطالية ليبيةذات محتوى قانوني متدنٍ عن الأولى وبمقتضاها قسم السكان الوطنيين إلى فئتين[196].

الفئة الأولى تتألف من الذين يتحصلون على الجنسية الإيطالية الملكية بناءً على طلبهم ويحق لهم بموجبها التمتع بحقوق المواطنة الإيطالية الملكية والاستفادة من المزايا المادية والمعنوية الموجودة في المجتمع الايطالي وهي تقتصر على العناصر التي أثبتت جدارتها في العمل السياسي أو الحربي وأنعمت عليهم المملكة الإيطالية بوسام أو شعار شرف، حتى وان كانت في المرحلة الاستعمارية الليبرالية كذلك العناصر التي تعلمت في المدارس الإيطالية، على أن يكون المتقدم قد نجح في امتحان الترقية من الصف الثالث الابتدائي الايطالي على الأقل ويستثني من هذه الفئة من كان متزوجاً بأكثر من زوجة واحدة، أو وقع عليه حكم قضائي يترتب عليه ضياع حقوقه السياسية؛ وهذا يحمل في ذاته بشكل واضح أن الجنسية الإيطالية الملكية غير متناسبة مع حالة المسلم الليبي مادام هذا يعيش وفق أحكام الشرع الإسلامى[197].

أما **الفئة الثانية:** فهي تتألف من عامة المواطنين الليبيين ويطلق عليهم اسم المواطنين الايطاليين الليبيين وهذه المواطنة تسقط كافة الامتيازات والحقوق التي منحها لهم القانون الأساسي في عام 1919م ولا تضمن لهم سوى بعض الحقوق الأولية وهي المحافظة على أحوالهم الشخصية وفرائضهم الدينية، أما الحقوق المدنية والسياسية فاقتصرت على ضمان الحرية الشخصية فلا يجوز تقييدها إلا في الحالات الأمنية وبالطرق المنصوص عليها في القوانين المدنية والعسكرية الإيطالية ، إلي جانب حرمة المسكن و لا يجوز للسلطة السياسية والأمنية دخوله إلا بقوة القانون مع مراعاة العوائد المحلية، كذلك حرمة الملك إلا إذا وجب انتزاعه للمنفعة

[196]- بوكا، المرجع السابق، ص159.

[197] -doc.GOVERNO, DELLA TRIPOLTANIA. Bollettino ufficine , Tripoli L,agosto 1927

العامة مقابل دفع تعويض مناسب لمالكيه، أو وجب غير ذلك من المبررات المقررة في القوانين الجزائية وترتيبات البوليس، ومن ضمن الحقوق أيضاً الاشتراك في المسابقة إلى الوظائف المدنية والعسكرية داخل الولاية فقط حسب الشروط الخاصة بها، كذلك امتهان الصنائع الحديثة داخل حدود الولاية بشرط تقديم ما يلزم لذلك من الشهادات، نلاحظ مما سبق إنها حقوق مقيدة بمتطلبات المنفعة الاقتصادية للمستعمر حيث ترك القانون ثغرات يتم اختراقها وفقاً للاحتياجات والمصالح الاستعمارية، أن السلطة المحلية الاستعمارية في الولايات لم تكن ممارساتها الإدارية في الحياة العملية للسكان الوطنيين ملتزمة بشكل تام بتنفيذ بنود القانون وإنما الأمر كان رهن احتياجاتها وما يفرضه الواقع السياسي الأمني فعلى سبيل المثال إن المادة الرابعة والخمسين من القانون الإداري نصت على تقسيم الأهالي الرحل أو شبه الرحل من قطري طرابلس وبرقة حسب تركيبتهم منذ القدم إلى قبائل وعند اللزوم إلى فروع قبائل، كل قبيلة أو فرع قبيلة يقام عليها شيخ أو شيخ فرع قبيلة على الأصول القديمة الجارية فيها ويعينان بأمر الوالي، نجد أنه صدر في سنة 1929م قرار من الحاكم العام لطرابلس وبرقة الجنرال بادوليو، يسمح بصفة خاصة بتقسيم جماعات الرحل في برقة إلي قبائل، وقبائل فرعية وفقاً لما يراه الحاكم وبناءاً على مشورة المفوض الإقليمي[198]، ومن المرجح إن مجلس الشورى العمومية لم يظهر للوجود في هذه المرحلة بسبب أزمة عدم الثقة في العنصر الوطني من الناحية السياسية والأمنية

وعلى الرغم من أن القانون الإداري الجديد لم ينص على أشراك السكان الوطنيين في الإدارة الاستعمارية إلا أن تروتسىTeruzzi حاكم برقه 1927م اضطرت إلي الاستعانة بهم لضرورات سياسية ومالية حيث أن تعاونهم في الإدارة يساعد في الحصول على الأمن المنشود وقبول السكان الوطنيين التعاون مع الإدارة الاستعمارية مستشارين من الأعيان ومنهم الغراند أو

[198]- ر.ف بيشن،المرجع السابق، ص330

فشالي الشارف الغرياني والكاوليز أوفشالي أحمد البناني من مكانتهم وخبراتهم ومعرفتهم العميقة بالتركيبة الاجتماعية ليعملوا كوسطاء بين سلطة الاحتلال والسكان الوطنيين الي جانب استغلالهم في استدراج واستقطاب العناصر القبلية التي تساند المقاومة الوطنية نحو الحكومة الاستعمارية[1].وبالتالى متعاونيين مع الإدارة وليسوا شركاء فيها ولم يتسن للعنصر الوطنى سوى تولى الإدارات ذات الصبغة الدينية مثل المحاكم الشرعية حيث ترأس الشيخ محمد أحمد بن مسعود محكمة بنغازى عاصمة ولاية برقة وايضا أدارة الاوقاف تولى السيدأحمد اكويدير رئاسة الصندوق[199] كما ترأس الشيخ محمد بن منصور الوسيع بيت مال المسلمين وهو يتبع لبلدية بنغازى وتودع به الاموال الثابتة والمنقولة للغائبين او المفقودين وليس لديهم ورثة[200] .

وحتى يناير 1930 م لم تنجح الإجراءات السياسية والممارسات الحربية في إخماد حركة المقاومة الوطنية المسلحة بقيادة السيد عمر المختار حيث أثبتت الوقائع العسكرية عجز ايطاليا في تحقيق ذلك الهدف في هذه الأثناء قررت الحكومة المركزية في روما تعيين الجنرال رودلفوا غراتسياني Rodolfo Graziani القائد الحربي في المعارك التي خاضتها القوات الإيطالية في غرب وجنوب ليبيا على ولاية برقة واستمرت مدة حكمه إلى يناير 1934[201]. واستخدم سياسة قمعية ذات طابع دموي على درجة كبيرة من الرعب بحيث تستحيل معها الحياة المادية للسكان الوطنيين في برقة، الأمر الذي ترتب عليه تحول المنطقة بأسرها إلى معسكر للاعتقالات والترحيل القسرى ومصادرة الممتلكات الخاصة أو تلك العائدة إلي الوقف، إضافة إلي سلسلة

2[1]اتيليوتروتسي، برقة الخضراء، ت خليفة التليسي، طرابلس-تونس، الدار العربية للكتاب، 1991،ص152_153.

[199]- و،م،ش،ب، المجلد السابع ، حجج متنوعة 1925_1929م

[200]- و،م،ش،ب، المجلد الثانى، سجل المبايعات 1924_1925م

[201]- رودولفو غرانسياني، برقة الهادئة، ترجمة ابراهيم بن عامر،طرابلس، الدار الجماهيرية، ط4، 1948، ص176.

الإعدامات التي نفذت بموجب أحكام المحكمة العسكرية الطائرة[202] إذ بلغت خلال سنة واحدة 1930-1931م ما يقارب 12000 من الوطنيين أي بعدل إعدام ثلاثين (30) شخص يوميا(3)، كما استخدمت القوات العسكرية

الاستعمارية في ضرب السكان الوطنيين الأوزان الساحقة من المعدات الحربية الحديثة والأكثر من ذلك غاز الخردل الحارق القاتل، وأقام غراتسياني على حدود برقة مع مصر سياجاَ من الأسلاك الشائكة لخلق سد منيع في وجه الشريان الذي كان يمد المنطقة بالمؤن والعتاد بهدف تجويع المقاومة وإضعافها، وكانت المعتقلات الجماعية في معتقلات سلوق ،المقرون، البريقة والعقيلة تمثل أقسى الإجراءات القمعية التي استخدمها الجنرال غراسياني ضد السكان الوطنيين في برقة، وأشدها أثراً عليهم، حيث عاملت فيها السلطات الاستعمارية المعتقلين بشدة ووحشية لم تعهد حتى في محاكمات التفتيش الإسبانية، وإذا كان الألمان يحرقون معتقليهم في الأفران فإن الايطاليين كانوا يعمدون إلى حرق الليبيين في الشمس بالجوع والعطش[203]، ولا يخفى على النظرة التاريخية الواسعة أن مسلك إيطاليا الاستعمارية في ليبيا لم يسلم من الطابع الصليبي الذي ترك في نفوس القادة الايطاليين عقد دينية وقومية وعسكرية منذ طرد روما من الشمال الأفريقي على الفتوحات الإسلامية ومن جراء تلك السياسة أصبح السكان الوطنيون اما معتقلين أو مهجرين أو مهاجرين، وأما البقية الباقية عانت ضنكاً في العيش بسبب تلك الإجراءات الاستعمارية وما أدت إليه من انقراض الماشية وانعدام الغلات الزراعية ،وأدى ذلك إضافة لتجريدهم من السلاح إلى إضعاف الإرادة الوطنية في مجابهة سلطة الاحتلال، حيث لم يعد بإمكان المواطن الليبي الحصول على القوت الضروري للبقاء على قيد الحياة.

---

[202]- كنود هولمبو،،ترحال في الصحراء الليبية، د ت ،طرابلس، دار الفرجاني،1969م، ص 242

[203]- جريدة الفجر، المعتقلات، ع الثاني، السنة الثالثة ، مارس 1947، ص4.

إن العمليات العسكرية وما تبعها من عمل سياسي كان لهما الأثر الفعال في إضعاف المقاومة الوطنية المسلحة، وسيقت الفرق المسلحة الباقية التي أضحت متهالكة إلى زاوية في الأماكن النائية المقفرة، وفي سبتمبر 1931م توجت السلطة الاستعمارية نشاطاتها السياسية والعسكرية ضد حركة المقاومة الوطنية المسلحة بوضع كمين لزعيمها السيد عمر بن المختار وتمكنت من أسره[204]، بعد مرحلة طويلة من الكفاح المسلح تحدي فيها ايطاليا الفاشية وخاض ومعه المجاهدين ما يقارب أربعة وسبعون (74) معركة وحوالي 260 اشتباك ضد القوات الإيطالية، وأجريت له محاكمة صورية عاجلة أفضت إلي إصدار الحكم عليه بإعدامه شنقاً، نفذ يوم 16 سبتمبر 1931م، أمام معتقل سلوق على مشهد حوالي عشرين ألفاً من الوطنيين المعتقلين وكذلك القابعين في السجون السياسية بمدينة بنغازي، وحضر إلى جانب ممثلي السلطة الاستعمارية بعض الأعيان والمشايخ المحليين المتعاونين مع الإدارة الاستعمارية[205].

كان لاستشهاد السيد عمر بن المختار أثره الكبير على معنويات قادة أدوار الجهاد الوطني، الأمر الذي دعا السيد أحمد الشريف إلي محاولة إعادة بناء حركة الجهاد ومواصلة النضال المسلح ضد الاحتلال الاستعماري، فأرسل من محل إقامته بالمدينة المنورة في بلاد الحجاز بتكليف رسمي إلي السيد يوسف بورحيل لكي يتولى قيادة الأدوار، وفي المقابل أصدر غراتسياني اوامره المشددة إلي قواته العسكرية بإبادة الأقلية الملتفة حول قائد المقاومة ومعاونيه كل من الشيخ عبد الحميد العبار والكومندار عصمان الشامي، واستمر جنوده بالضغط عليها وسد كل سبل النجاة في وجهها ودفعها نحو الحدود الشرقية أي باتجاه الأسلاك الشائكة[206]، وعلى أثر اشتباك عنيف قرب الأسلاك الشائكة قتل السيد يوسف بورحيل وجرح عصمان الشامي

---

[204]- يوسف سالم البرغثي، المقاومة الوطنية المسلحة في الجبل الاخضر 1928-1931م، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين، 2001، ص ص273_274

[205]- الأشهب، المرجع السابق، ،ص136.

[206]- غراتسياني، برقة الهادئة، ص281.

وأخذ أسيراً، أما الشيخ عبد الحميد العبار فقد نجح ومعه ثلة من الفرسان في اجتياز الأسلاك الشائكة بجواده على الرغم من المطاردة الضارية من قبل الآليات الاستعمارية، وخلال ذلك الاشتباك أطلقت آخر رصاصة من جانب المقاومة الوطنية المسلحة ضد القوات الاستعمارية الإيطالية[207].

وبهذه النتيجة تسني للحكومة الاستعمارية الفاشية القضاء على المقاومة الوطنية المسلحة، تلك الحركة التحررية ذات الطابع الجهادي، والإمكانات البشرية والمادية المحدودة جداً، وهي في طبيعتها لم تكن تهدف إلي تصحيح النظام الاستعماري بل للإطاحة به وتحرير الأرض من ربقة الاستعمار الفاشستي.

[207]- ش.و.خ ، ملف الوثائق السياسية والمهاجرين، رقم 34- وثيقة رقم (52)ن طرابلس مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.

الفصل الثاني

مرتكزات السياسة الاقتصادية الإيطالية الفاشية في المنطقة

أولاً: التوسع في الخدمات

ثانياً: سياسة مصادرة الأراضي

أولاً: التوسع في الخدمات

منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر شهدت المراكز الحضارية في برقة إبان العهد العثماني الثاني وخاصة مدينة بنغازي باعتبار أنها عاصمة المتصرفية، تطوراً نسبياً في مجال الخدمات العامة بإنجاز بعض المشاريع الخدمية ذات الطابع الحضاري، وكانت عاملاً في نموها الحضري وتوسع النشاط الاقتصادي وبشكل خاص التجاري.وشكل ذلك دافعاً لاجتذاب المزيد من السكان نحوها، ويمكن القول إنها تمت بمبادرة من بعض الحكام العثمانيين الذين تولوا السلطة السياسية والإدارية والعسكرية في متصرفية بنغازي وأبرزهم رشيد باشا (1882-1885م- 1888-1893)وطاهر باشا (1893-1904) وبمساندة الأعيان والوجهاء حيث وجه أولئك المتصرفون اهتماماً خاصاً وبذلوا جهوداً كبيرة من أجل تحسين وضع المتصرفية بإدخال بعض الخدمات الحديثة في المجال الاقتصادي والإداري مستفيدين من إقرار السلطة العثمانية للتنظيمات الإدارية الحديثة في الولايات التابعة لها، وفي عام 1889 م أقيم أول رصيف داخلي صناعي (غير طبيعي) بميناء بنغازي، وبناء مبنى للجمارك والفندق البلدي للغلال والخضراوات والمنتجات الحيوانية والمحروقات، ومد خط صغير للسكة الحديد في عام 1901م يربط ما بين الميناء وأفران الجير بمنطقة الفويهات[208]، ورصف طريق بنغازي البركة مروراً بمنطقة سيدي حسين في 1911م وهي المنطقة التي تحط بها القوافل التجارية القادمة من الدواخل .

بعد الغزو مباشرة في نهاية أكتوبر اهتمت الحكومة الإيطالية بالخدمات العامة وأعطت الإذن للإدارة الاستعمارية العسكرية لبرقه بتنفيذ المشاريع العامة والخدمات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، كشق الطرق وبناء السكك الحديدية، وإنشاء المستشفيات والمدارس وإصلاح وتطوير المباني، ووجهت الإدارة العسكرية أعمالها الأولية إلى توفير الخدمات وفقاً للاحتياجات الضرورية وتصريف الأعمال المستعجلة، وانعكس تبعية الإدارة الاستعمارية في برقة خلال الفترة 1911-1912م لوزارة الحربية في روما على الأعمال التي بدأت الإدارة في تنفيذها سواء

[208] - بازامة، بنغازي عبر التاريخ، بنغازي، 1968م، دار ليبيا ، ص ص 310-312.

كان طابعها مدنياً أو عسكرياً حيث جاءت لغرض إشباع الاحتياجات المهمة للإدارة العسكرية[209] فهي عبارة عن مرافق للاستخدام الحربي وتساعد على التسيير الإدارى،واتجهت الإدارة العسكرية في البداية إلى تصريف الأعمال المستعجلة التي يتطلبها الوضع الأمني واحتياجات العمليات الحربية، مثل حفر الخنادق وإقامة المتاريس وإنشاء الاستحكامات والوسائل الدفاعية حول المدن بهدف تأمينها وحمايتها من الهجمات التي تنفذها فرق المجاهدين ضد الخطوط الأمامية للقوات الاستعمارية المتمرسة في المراكز الساحلية وإقامة الورش الخاصة بتصليح العربات والأسلحة، والمخازن والثكنات العسكرية، وبدأت الإدارة العسكرية في بناء أسوار حجرية حول مدن بنغازي ودرنة، وبلغ طول السور الذي شيد حول بنغازي 3700 متر بارتفاع أربعة أمتار وسمك متر واحد تتخلله عدة أبراج مزودة بالمدافع والرشاشات ويعتبر برج الفويهات أكبر تلك الأبراج، وبه عدة بوابات منها بوابة البركة وبوابة الصابري بجوار المستشفى الحكومي وبوابة طريق القوافل المؤدية إلى منطقة سيدي حسين[210] ، كما شرعت في بناء مبانٍ كمقار إدارية بديلة عن المباني الحكومية العثمانية التي هدم أغلبها من جراء عمليات قصف الأسطول الإيطالي، إضافة إلى ترميم وصيانة المستشفى الحكومي الذي أسس في العهد العثماني، وتزويده بالوسائل الطبية الحديثة، لمعالجة أفراد الجيش الإيطالي سواء الجرحى من أثر المعارك أو المصابين بداء الكوليرا الذي كان متفشياً في نابولي صيف 1911م وهو الميناء الذي انطلقت منه الحملة العسكرية الإيطالية الموجهة لغزو بنغازي في أكتوبر 1911م، وتفشى داء الكوليرا بين السكان الوطنيين في بنغازي ودرنة وطبرق نظراً لتزايد أعداد الجنود حيث بلغ عددهم 24 ألف منهم17 ألف في بنغازي والباقي موزعين بين درنة وطبرق وبقاؤهم محاصرين داخل المدن لمدة 18 شهراً احتكوا خلالها بشكل مباشر بالسكان الوطنين في الأسواق والفنادق، كما بدأت الأعمال الأولى للتنقيب عن مصادر المياه لحل أزمة الشرب التي نتجت عن سيطرة معسكرات المقاومة المسلحة على الآباروالعيون وتحويل

[209]- العرفاوي، المرجع السابق، ص ص 179-180.
[210]- البوري، بنغازي فترة الإستعمار الايطالي، ص ص 40_41

مسار العيون كعين زيانه إلى مناطق أخرى، مما اضطر الإدارة العسكرية إلى جلب مياه الشرب من إيطاليا لجنودها وموظفيها[211]، وجرت في هذه المرحلة أيضاً أعمال تعميق ميناء بنغازي وإقامة الرصيف الخارجي له وكذلك رصيف جليانه ، من أجل الاستعمال الحربي، وفي مجال الخدمات الاقتصادية العاجلة قامت الإدارة العسكرية بالتعاون مع عميد بلدية بنغازي السابق الحاج احمد الجهاني بتقديم المساعدة لأصحاب المخابز والمحلات المتضررة لإعادة فتحها من أجل تقديم الخبز والتموين للسكان الوطنيين حتى لا تحدث مجاعة تهدد الوجود الايطالي في المدينة[212]، وفي ذات الوقت تولت دائرة الأشغال العامة التابعة لوزارة الأشغال العامة في روما من منطلق صلاحياتها البدء في التخطيط للمشاريع المستقبلية التي تخدم الأهداف الاستعمارية الإيطالية، حيث أجريت بعض الدراسات الخاصة بالبحث عن مصادر المياه وأسفرت نتائجهاعن وجود المياه في منطقة القوارشة، وبناء عليه صدر مرسوم حكومي يحمل رقم 374 في مارس 1913م أسست بموجبه مصلحة المياه في برقة لتتولى الاهتمام بهذا المورد الحيوي، إضافة إلى عدد من المشروعات المستقبلية التي خطط لها من قبل المهندسين المختصين من الإيطاليين في مجال الموانئ وأخرى خاصة بالسكك الحديدية، ووضع خطط إسكانية لإنشاء أحياء سكنية للإيطاليين في بنغازي وأخرى صناعية وأحياء خاصة بالسكان الوطنيين، كذلك رسم شبكة قنوات المياه في الشوارع والحدائق والمباني العامة، واستحوذ الرأسمال الإيطالي الخاص الممول من الحكومة على عطاءات مشاريع البناء والترميم وإنشاء مؤسسات الطاقة الكهربائية ووضع حجر الأساس لمشروع السكك الحديدية الذي بدأت وفي مايو 1913م بداء العمل في المرحلة الأولى منه وهي محطة بنغازي[213] وهو مشروع خط بنغازي – درنة ، بينما أعطت الإدارة الاستعمارية العسكرية لصغار المقاولين الوطنيين أعمال البناء البسيطة وإزالة

---

[211]- مالتيزي ، المرجع السابق، ص ص 158-160.

[212]- البوري، بنغازي فترة الاستعمار الايطالي، ص ص37،73

[213]- غوليام ناردوتش، استيطان برقة قديماً وحديثاً، ت: ابراهيم أحمد المهدوي، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1999م، ص 178

الانقاض[214]، وبسبب أحداث الحرب العالمية الأولى وتأثيرها على الاقتصاد الايطالي أوقفت نشاطات الحكومة في مجال الخدمات والأعمال العامة، وتم استئنافها ابتداء من 1917م بعد عقد هدنة للسلام بموجب معاهدة عكرمة ،الحكومية ،وشرعت في تنفيذ الإنشاءات التي تقدم الخدمات في الجوانب الاقتصادية، التي كان من المقرر لدى الدوائر الاستعمارية أن تقع تكاليف إنجازها على كاهل الثروة المحلية في برقة عن طريق الضرائب المباشرة والرسوم والمصادرة إلا أن عدد من خضع من السكان الوطنيين للسلطة الاستعمارية هو بسيط جداً من ناحية العدد والمساحة وثروته محدودة إضافة إلى تعرضها للتدمير من جراء الحرب الأحوال المصاحبة لها لذلك عهد الوالي الجديد لبرقه في 1919م دي مارتينو وهو أول حاكم استعماري مدني للإقليم إلى فتح المنطقة أمام الشركات الرأسمالية ووجه الدعوة لرجال الأعمال الإيطاليين بزيارة برقه وأقام رحلة جماعية وتجول بهم في مختلف مناطق الإقليم وشجعهم على توظيف أموالهم في إقامة البنى التحتية للمشاريع الاقتصادية التي تولت الدولة عبء التخطيط لها وتشجيعهم على استثمار أموالهم بمنحهم العطاءات وتقديم التسهيلات الإدارية والمصرفية والإعفاءات الجمركية، ووجهت عملية الخدمات نحو المناطق الصالحة للاستيطان الزراعي مستقبلاً وهى التى تمتد شرقاً على طول الساحل حتى مدينة درنة، حيث وجرى التجهيز لها في المناطق التي تسيطر عليها السلطة واتخاذها كقواعد لتلك الخدمات واستخدامها كنقاط انطلاق للقيام بالمزيد من التوسع العسكري ونقل الجنود والمعدات الحربية وتزويد القوات الحربية بالتموين والمعلومات اللازمة، في مجال الطرق ودشن الوالي دي ماريتنو طريقين باتجاه الطول ما بين بنغازي – توكره ثم المرج وصممت للاتصال بمدينة درنة والربط بين الحاميات الإيطالية، وتم تعبيد طريق واحد باتجاه العرض يربط ما بين شحات وسوسه، وأنجز مد خط السكة الحديد بنغازي إلى بنينا ومن ثم إلى منطقة الرجمه، وبفضل الأبحاث التي أجريت في مجال التنقيب على المياه، أصبح من الممكن إصلاح العديد من الصهاريج

[214]- بازامه، المدينة الباسلة، ص 173

الرومانية القديمة، وبناء صهاريج جديدة خصوصاً في مناطق الأبيار – الصليعايه الخاصة بها ،وحفر عدة آبار وهي أعمال لها دور فعال في تطور أعمال التعمير الزراعي[215]، أما في مجال الأعمال البحرية فإن الاهتمامات التي أعطيت للإنشاءات قليلة وضئيلة واتسمت بكونها أعمال صيانة اعتيادية وطارئة، تضمنت أعمال تصليح وتحصين وتثبيت، وبلغت التكاليف الكلية لتلك الأعمال في 1919م مبلغاً وقدره 124,350 ليرة إيطالية استخدمت لبناء سور حول ميناء بنغازي وإصلاح وصيانة مبانٍ قائمة ؤومسبقاً وعمليات تنقيب عن أعشاب بحرية والطحالب في ميناء درنة والقيام بإزالتها لتهيئته من أجل وصول السفن إليه ، وبلغت التكاليف الإجمالية للأعمال البحرية في عام 1920م إجمالي 539,550 ليرة إيطالية تم صرفها على أعمال صيانة دورية في ميناء بنغازي ودرنة ومرسى طلميثه، وصرفت 147,600 ليرة إيطالية في عام 1921م من أجل إصلاح الأضرار التي تسبب فيها هيجان البحر وارتفاعه في ميناء درنة، إلى جانب إصلاح وتقوية الصخورالبحرية في ميناء بنغازي، وطبرق وأنفقت الحكومة في عام 1922 م مبلغاً وقدره 606000 ليرة إيطالية من أجل بناء سور يحيط بالساحة الموجودة في ميناء بنغازي والباقي صرفت في أعمال تنقيب عن أعشاب بحرية وطحالب في ميناء درنه[216] وأنشى مرفأ البردية بعد احتلالها عام 1916م ، وفي هذه المرحلة التي تعرف بالحكم الاستعماري المدني في برقة قامت الإدارة الاستعمارية بالتوسع في الخدمات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي في مدينة بنغازي لصالح المستوطن الإيطالي،بتحسين نوعية الحياة بإقامة مرافق وتسهيلات تساعد على جذب المستوطنيين ومن تلك الخدمات تطوير الجزء الجنوبي الغربي للمدينة الذي وقع عليه الاختيار كموقع سكني للإيطاليين (رجال الحكومة – الموظفين – التجار – العمال) فقاموا برصف بعض الشوارع وشيدت مجموعة من المساكن لسكن كبار الضباط والموظفين وشيدوا سكناً للوالي على البحر على الطراز الاستعماري

[215]- ناردوتش، تاريخ استعمار برقه، ص ص 51-53.

[216] -Anglelopiccioli (editare) la nuovaitalia di otre mare roma, Milano, 1933-1934, pp 1180-182.

الروماني، وأسهم الرأسمال التجاري والصناعي الإيطالي في تلك الخدمات وأقاموا مصيفاً على شاطئ جليانه خصص للإيطاليين فقط وفتحت أول دار عرض في تاريخ بنغازي أطلق عليها اسم قاعة إيطاليا، وافتتاح مسرح صغير يحمل اسم مسرح النهضة[217]، كما قامت دائرة الخدمة العامة بتنفيذ حملة من الخدمات في الأحياء التي يسكنها الإيطاليون ومنها توصيل الكهرباء وتوفير المياه عن طريق أنابيب تضخ إليها المياه من الآبار بواسطة مضخات كهربائية واستخدمت الإدارة الاستعمارية و المؤسسات والشركات الرأسمالية القوى العاملة الوطنية في العمل في تلك الخدمات حيث فتحت الباب أمامهم للشغل باعتبارها أيدي عاملة أقل تكلفة من استجلاب عمالة من إيطاليا بالنسبة للشركات الخاصة، باستغلال حاجتهم للعمل بسبب الأوضاع المعيشية الصعبة التي ألت إليها حياتهم لفقدانهم مصادر رزقهم سواء في النشاط الزراعي أو التجارة أو الحرفي بسبب الأعمال الحربية وانقطاع صلاتهم بالدواخل التي تقدم الموارد الأساسية لتلك المناشط لذلك كثرت البطالة بينهم وشاع التسول فيه واستخدموا في شبه سخرة مجانية بأجور متدنية لا تناسب غلاء المعيشة التي طرأ على حياتهم وعمل الرجال والنساء والأطفال في الأعمال التي تتطلب مجهودات يدوية كحمل الحجارة والماء في أعمال بناء الأسوار وشق الطرق وحفر الخنادق وبناء المباني، وأصبح الأطفال يشكلون قوى عاملة زاد عليها الطلب نظراً لكونهم يرضون بالأجور المنخفضة وعملوا كحمالين في توريد المياه إلى المدن ونقل البضائع في الموانئ والأسواق ومسح أحذية الجنود والضباط وحراسة خيولهم وتنظيفيها، وفرضت الإدارة الاستعمارية السخرة المجانية على المعتقلين في السجون السياسية والجنائية في المشروعات الاستيطانية في القوارشه والأبيار[218] إضافة إلى ترحيل مئات من الرجال وإجبارهم على العمل في مصانع السلاح بإيطاليا ليحلوا محل العمال الايطاليين الذي جندوا للمشاركة في أحداث الحرب العالمية الأولى في أوربا ، وواجهت تلك الأعمال والإنشاءات معارضة من قبل السكان الوطنيين الذين أقيمت على حساب أراضيهم وممتلكاتهم ومعارضتهم

[217]- ناردوتش،تاريخ استعمار برقة، ص 178.
[218]- البوري، بنغازي فترة الاستعمار الايطالي، ص ص 69-70.

للأهداف الاستعمارية وعبروا عن رفضهم بمهاجمة الفرق العسكرية التي تقوم بحراسة العمال والمعدات في مناطق سلوق – الرجمة- الأبيار- طلميثة- وشحات إضافة إلى تعطيب أعمده ومعدات الاتصالات الهاتفية والبرقية، ونسف أعمال السكك الحديدة التي ابتدأ العمل بها بين سلوق واجدابيا وتخريب أولى العمليات الاستيطانية في قرية القوارشة[219].

وانتهجت الفاشية سياسة ترمي إلى تحويل ليبيا إلى مستعمرة سكانية وأخذت على عاتقها بشكل مباشر إقامة الركائز الأساسية لإقامة المشروع الاستعماري لضمان الأمن وفرض السلطة السياسية والإدارية وإعداد البني التحتية اللازمة للمشروع[220] التي لا يقل أهمية عن النشاط العسكري لكونها مكملاً له وتسهم في تهدئة المستعمرة وتعد السنوات العشرالأولى من المرحلة الاستعمارية الفاشية في برقة القاعدة الأساسية نحو انجاز البني التحتية لغرض خدمة السياسة الاستيطانية .

وشرعت ببرنامج إعادة البناء يقصد تضميد الجراح التي أصابت المنطقة نتيجة العنف الذي صاحب عملية الاحتلال العسكري وأساليب فرض السيطرة الاستعمارية، حيث أخذت السلطة الفاشية مهمة التخطيط والإعداد للبنى التحتية من للأغراض العسكرية والسياسية والزراعية والتجارية – والهدف منها منح المستعمرة الوسائل المادية لنموها الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاستعمارية.

وبدأت الفاشية بتكملة المشاريع الأولى التي أقامتها الحكومة الاستعمارية الليبرالية في مجال شق الطرق ومد سكك الحديد وإصلاح وترميم الموانئ ومد خطوط البرق والهاتف وتشييد مباني المرافق العامة والتنقيب عن المياهباعتبارها من اهم جوانب الانتاج التسويق كما أنها تستجيب للمعايير العسكرية السياسية وتخدم دعائم الدفاع والحماية وتسهيل عملية التوسع والتغلغل السياسي وتساعد على التسيير الإداري وتنظيمه[221].

---

[219]- شكري، المرجع السابق، ص ص 133-134.

[220]- كلوديو سيجري، الشاطيء الرابع، ت: عبدالقادر مصطفى المحيشي، مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1987م، ص 90_91.

[221]- علي عطية عبدالسلام، "الأثار الاقتصادية للاستيطان الإيطالي لليبيا "، الاستيطان الإيطالي لليبيا 1911-1970 م ،تحرير إدريس الحرير ، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1984م، ص 148.

وكان التركيز في أعمال التنمية الاقتصادية في هذه المرحلة على إقامة الهياكل الأساسية للاقتصاد الاستعماري، وبالرغم من أن العملية السياسية والعسكرية استنفذت جل الميزانية المخصصة لمستعمرة برقة نتيجة الصعوبات التي لقيتها في فرض السيطرة وتأكيد الاحتلال فقد صاحبت حملات التوسع العسكري مشاريع إعداد البني التحتية في المناطق الساحلية المحتلة التي تسير فيها الأنظمة السياسية الإدارية الاستعمارية واتجهت الحكومة الاستعمارية الفاشية في الحصول على الموارد المالية إلى استخدام أشكال متعددة من النهب الاستعماري منها:

أن السيطرة الفاشية لم تعتمد نظرية الإخضاع الاستعمارية كنظام سياسي فقط بل طبقتها كنظام اقتصادي يهدف إلى إخضاع مصالح المستعمرة لصالح الدولة الأم واستغلال ثرواتها واحتكارها انطلاقاً من المبدأ الفاشستي (إن كل شيء للدولة وداخل الدولة ولا شيء خارج الدولة).

استغلال السكان الوطنين كقوة بشرية يقع على كاهلها إنجاز البني التحتية بدلاً عن الأيدي العاملة الإيطالية ، يقلل هذا الأمر من التكاليف والنفقات المالية ويجعله أكثر مردوداً.

فرض الغرامات الحربية بعد السيطرة على القرى والنجوع ، وتأخذ في شكل مصادرة سواء للثروة الزراعية أو الحيوانية ، وازدادت أشكال النهب خاصة مع اشتداد المقاومة المسلحة التي استمرت تكلف الحكومة الفاشية الرجال وملايين الليرات.

ومن أهم مرتكزات البني التحتية للاقتصاد الاستعماري مكتب الدراسات الذي كلف برئاسته الكولونيل أنريكو أوغسطينى Enrico Aqostini منذ تأسيسه عام 1921م و من أبرز مهامه جمع ونشر المعلومات المتعلقة بولاية برقة من الناحية الجغرافية والطبوغرافية والتحديدات الفلكية لعدة مواقع مخصصة للدراسات المتعلقة بالإمكانات الزراعية ومكن السلطة الاستعمارية من جمع كميات وافرة من المعلومات للمعرفة العلمية الدقيقة عن الإقليم وفق المعايير العلمية ووضع مصادرها

فكان وسيلة رئيسية لوضع مصادر برقة الأساسية موضع التقييم والاستغلال[222] وتتسم أعماله بإجراء الدراسات للمشاريع من حيث الجدوى الاقتصادية والمالية والفنية ووضع الخطط والمقترحات للشروع في عمليات تنفيذ المشاريع ومن أهم انجازاته إجراء عمل مسح طبوغرافي بتتبع أعمال الاستعمار الزراعي الروماني وطرق تجميع مياه الأمطار وتخزينها وسبل أنظمة الري التي كانت متبعة ولم يكن بوسع المكتب إجراءها ميدانياً لأن المناطق المستهدفة تقع تحت سيطرة المقاومة وبالتالي تمت عملية التتبع بالجو عن طريق الطائرات ، إضافة إلى افتتاح مكاتب الدراسات الزراعية ومحطات التجارب الزراعية في كل من بنغازي المرج ودرنة وتهدف إلي المعرفة الدقيقة للموارد الطبيعية وخاصة مصادر المياه وكمياتها والأسلوب الأمثل لاستغلالها والأخذ بالأساليب العلمية الحديثة كاستخدام الميكنة والطاقة الكهربائية[223].

وسعت الحكومة الفاشية إلى توفير الدعم من خلال مشاركة وتوظيف الرأسمال الايطالي التجاري والصناعي في تمويل وتنفيذ مشاريع البني التحتية وبذلت مجهودات من أجل جذب رؤوس الأموال واستقطابها وتوجهيها نحو الاستثمار في ولاية برقة بتشجيعها من خلال إعداد المخططات وتقديم التسهيلات في شكل إعفاءات جمركية وضريبية ودعم على هيئة قروض ومساعدات مالية[224].

وكرس الولاة الفاشست الذين تعاقبوا على حكم ولاية برقة في هذه المرحلة جهودهم لإقامة المرتكزات الأساسية للاقتصاد الاستعماري حيث صاحبت حملات التوسع العسكري مشاريع إعداد البني التحتية في المناطق التي تسير فيها الأنظمة السياسية والإدارية. ويعتبر عام 1924م البداية الفعلية لنشاط الاستعماري الداعم للاستيطان الزراعي البشري مثل توفير مصادر الري وإنجاز بعض المشاريع التي تساعد على تصريف الإنتاج وتخفيض التكاليف الخاصة بالنقل كالطرق وخطوط السكك الحديدية للربط بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك التي يوجد بها

---

[222]- ناردوتشي، تاريخ استعمار برقه ، ص ص 122-123.

[223]- ش.و.خ ،ت،ب، مايو 1924م، ص ص 44-45.

[224]- المرجع نفسه ص 47.

والموانئ في المدن الرئيسية والمرافئ البحرية الصغيرة، ونفذت في الرقعة الجغرافية التي تطبق فيها الأنظمة السياسية والإدارية الواقعة من قمينس غرب مدينة بنغازي وتزداد رحابة نحو الجنوب حتى تلتحم مع الشرق بمتصرفية المرج والحاميات الرئيسية فيها هي قمينس – سلوق- الشليظيمة- الرجمة- الأبيار – جردس العبيد- تاكنس – طلميثة، ثم تمتد الى شحات وسوسة[225]، وأنجزت خلال المرحلة من 1923- 1931م شبكة من الطرق الحيوية الغرض منها ربط مناطق الإنتاج الزراعي بالجبل الأخضر بعد القضاء على المقاومة بمراكز التسويق والتصدير في المدن الساحلية مثل بنغازي- درنة- سوسة – طبرق وشحات والمرج[226] وفي عام 1925م تم شق وتعبيد بالإسفلت طريق دريانة توكرة بطول 25 كم، بنغازي – قمينس بطول 55 خمسة وخمسون كيلومتر وربط قرية القوا رشة الاستيطانية الجديدة ببنغازي وقمينس بطريق يبلغ طوله 25 خمسة وعشرون كم، وبسبب العمليات الحربية في الجبل الأخضر تم إيقاف أعمال شق الطرق في متصرفية المرج والتي تهدف إلى ربط توكره بالمرج وتوكرة بطلميثة – سيدي دخيل، وفي شحات أنجزت اعمال اصلاح الطريق الرابط ما بين سوسة وشحات ووضعت دراسة لإنجاز طريق شحات – الصفصاف وفي درنة أنجزت أعمال شق وتعبيد طريق تربطها بمنطقة الفتايح والتعاقد على تنفيذ أعمال بناء طريق درنة – شحات[227].

وفي سنوات 1926-1927 م نفذت الكثير من الخطط التي وضعت في السنوات السابقة بشأن شق الطرق، حيث أنجز طريق بنغازي – المرج عن طريق توكرة كما بوشر العمل في شق طريق درنة – شحات إضافة إلى تنظيم بعض الطرق الترابية وتعبيد قسم كبير من طريق المرج المتجه شرقاً نحو شحات[228]،وأوقفت عمليات شق الطرق بسبب احتدام المعارك بين المقاومة المسلحة والقوات الاستعمارية الإيطالية في المنطقة الوسطى من الجبل الأخضر

---

[225]- تروتسي، المرجع السابق، ص 47.

[226]- غراتسياني ،برقة الهادئة ص 44 .

[227]- ش.و.خ ، ت ، ب، مايو 1924م، ص 66-67.

[228]- تروتسي ، المرجع السابق ، ص 374

وخاصة عقب معركة الرحيبة في 28 مارس 1927م[229]، واستأنفت عمليات مد الطرق في نهاية 1929م، نتيجة لتمكن القوات الإيطالية من الاستيلاء على كل المناطق المحيطة بالجبل الأخضر واحتلال واحات جالو واوجله واجخره ومرادة في مارس 1928م[230]، واستكمل الجنرال غراتسياني تنفيذ وتعبيد الطرق بالجبل الأخضر التي خطط لها في السنوات السابقة كجزء من برنامجه العسكري للحاجة الضرورية لإتمام السيطرة وترسيخها وربط الحاميات الإيطالية بعضها البعض وتسهيل نقل المعدات والجنود، وبلغ طول ما نفذ خلال سنوات 1930-1931م حوالي 236 كم، كما أجريت عدة أعمال ترميم وإصلاح، منها إصلاح طريق الباكور وطريق أجدابيا، النوفيلية وطريق قمينس كذلك تمهيد وتنظيم الكثير من الطرق الترابية القابلة للعبور والقائمة فعلا وقدر بنحو 200 كم[231]، وفي نهاية 1931م كان ما أنجزته الإدارة الإيطالية في برقه من الطرق 755 كم منها 393 كم ذات بنية صناعة من الحجر المختلط بالإسفلت وإجمالي التكلفة 705.000 ليرة[232] ونظمت الطرق وصارت تستخدم في الحركة اليومية وخاصة بين بنغازي المرج – شحات- درنة، وكانت لها نتائج سياسية وعسكرية حسنة[233]، بالنسبة للاستعمار الإيطالي تمثلت في سهولة وسرعة وصول الإمداد العسكري وربط تلك المناطق بمراكز السلطة الإدارية والتوغل منها إلى الدواخل، ، وبدأت أعمال استكمال خط السكة الحديد التي خطط لها، والتي يمتد من المرج الى درنة بمسافة 211 كم ويمر أبخصب البقاع تاكنس- مراوة- سلطنة – شحات – القبة- طريق أنور – وادي النقازة ثم درنة، والثاني خط بنغازي – سلوق – اجدابيا، والملاحظ أنها خططت على نفس الخط التجاري الأول الذي يربط ما بين برقة ومصر ويمر بأغلب الزوايا السنوسية، وفي عام 1924م أنجز خط الرجمة الأبيار بمسافة 59

---

[229]- عقيل البربار، حركة عمرالمختار في الجبل الأخضر، بحوث ودراسات في التاريخ الليبي، ط2، ص 303.

[230]- تروتسي، المرجع السابق، ص 254.

[231]- ش.و.خ ، التقرير العام الذي قدمه الجنرال غراتسيانى إلى وزارة المستعمرات في 1931م، طرابلس ،مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية،ص 40 .

[232]- أبو القاسم العرابي ، الطرق والنقل البري، طرابلس ،المنشاة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1981م،ص226.

[233]- ش.و.خ ، ت ، ب، مايو 1924م، ص 64.

كم[234] ، ثم أوقفت بسبب المعارك الحربية، وخلال عامي 1925-1926م تم استكمال الخط الحديدي الذي يربط بنغازي – الأبيار وطوله 60 كم وكذلك خط السكة الحديد الذي يربط بنغازي بمنطق سلوق وطوله 65 كم وفي عام 1927م أنجز خط الأبيار المرج بمسافة 48كم، وبعد عام 1928م أوقفت أعمال بناء السكك الحديدية في برقة نتيجة لظراوة المقاومة المسلحة بعد أن أنجزت المرحلة الأولى من مشروع الخط الحديدي بنغازي – درنة، وبلغ طوله 108كم، إضافة إلى البدء تنفيذ خط سكة حديد بنغازي – أجدابيا واستكماله إلى منطقة سلوق[235]، وانشئت بجوار السكك الحديدية حصون صغيرة تحميها دوريات الفرسان وبلغ عددها في 1928م سبعون (70) حصناًفعلى سبيل المثال لا الحصر خط سكة الحديد الذي يربط بنغازي بإجدابيا ومرسى الزويتينة يمر به قطار صغير ترعاه ثلاثة حصون وتحرسه دوريات من الفرسان[236]، كما تم بناء محطات على بعد 10 -15 كم منها النواقية – جردينا- سلوق ومباني محطات بنينا – الرجمة – قبر جيرة – أبي مريم- الأبيار – سيدي جبريل والمرج، وزودت بمباني كمقرات واستراحات للموظفين وأماكن للقاطرات وورش الإصلاح والصيانة ، وحفر الآبار لتزويدها بالماء عمل خزانات لضخ المياه عن طريق مضخات تسحب من أبار بنينا وبومريم ساعدت على ظهور زراعة مروية في تلك المناطق استغلها العمال والعسكريون الإيطاليون[237]، وأهم ما يلاحظ على الطرق التي شقت والسكك الحديدية التي تم إنشاؤها في هذه المرحلة هي عبارة عن خطوط طولية بمحاذاة الساحل ولكن الطريق الوحيد ا باتجاه العرض الذي يربط ما بين شحات وسوسة وذلك راجع لسببين الأول نتيجة ملموسة لفعالية المقاومة المسلحة ووقوفها عائقاً في وجه التوغل الإيطالي كان له دور في تعطيل سير إنجاز الطرق، والثاني إن السياسة الاستعمارية الإيطالية لا تهتم بتطوير وتنمية سوى المناطق التي تخدم السياسة الاستيطانية

---

[234]- المرجع نفسه ،ص ص64-65

[235]- ش،و،خ، ناردوتش، تاريخ استعمار برقة، ص 78.

[236]- انجلو يتشولي، ايطاليا ما وراء البحار، الجانب الاقتصادي، ت: شمس الدين عرابي، مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية، طرابس، 1993م، ص ص250_251

[237]- ش.و.خ ، ت ، ب، مايو 1924م، ص 58.

وبالتالي فإن مقاطعات أجدابيا وطبرق أقل انجازات للبنى الأساسية فعلى سبيل المثل في طبرق أنشئت طريق 1924م يربط ما بين طبرق والحصون الرومانية القديمة – انرسيتي- حصن ماركو التي تتخذها القوات الإيطالية مركز لها[238]، وفي مجال الخدمات البحرية وخاصة الموانئ لم يتم بذل مجهود كبير في قطاع الموانئ رغم ما تمثله من أهمية ضرورية في النشاط الاقتصادي وتسهم في تقليل تكاليف النقل والتصدير والاستيراد، نتيجة لسلسلة من الصعوبات كما أنها كانت بعيدة عن نشاط المقاومة الوطنية المسلحة، وذلك يرجع إلى العوائق التكاليف الباهظة التي تتطلبها مشاريع توسيع وتطوير الموانئ في برقة، فعلى سبيل المثال حددت أول دراسة أجريت لإجراء المسح اللازم لميناء بنغازي في ديسمبر 1912م كشفت النقاب عن أن أقل تقدير للميزانية لا يقل عن خمسة وعشرين (25) مليون ليرة إيطالية[239]، ولقد ترتب على ضعف دور ميناء بنغازي بسبب قلة عمقه وتوقف الشحن فيه عند تعرضه لهبوب الرياح الجنوبية الغربية زيادة نفقات الشحن والتفريع مما أثر على اقتصاد ولاية برقة وارتفاع نسبة المعيشة فيها عن ولاية طرابلس بمعدل 25%إلى 35%[240]، واقتصرت أعمال الحكومة الفاشية في هذه المرحلة على إعداد الدراسات والخطط اللازمة لتطوير وتوسيع ميناء بنغازي، وعمليات إصلاح وترميم الموانئ والمرافئ الصغيرة في برقة، وفي عام 1924م جرى احتفال مهيب بحضور وكيل وزارة الأشغال العامة في روما لوضع حجر الأساس في ميناء بنغازي وهو عبارة عن جلمود صخري كبير ألقي في البحر ورصدت له ميزانية بتكلفة وقدرهاتتراوح بين 34-43 مليون ليرة وهو في الأصل ثمرة قرض حصص لتنفيذ الأعمال يضاف إليه مبلغ وقدره 22 مليون ليرة سبق وأن رصدت للميناء لتصل قيمة المشروع إلى 65 مليون ليرة ، وبسبب عدم كفاية المبالغ المتوفرة بسبب اهتمام الحكومة الفاشية بالدرجة الأولى بالعمليات الحربية من اجل إخضاع كامل تراب برقة لسيطرتها، فإنه في عام 1927م أنشئت بعض التجهيزات اللازمة

---

[238]- ش.و.خ،ت.ب، ص 61.

[239]- مالتيزي، المرجع السابق، ص ص 450-451.

[240]- تروتسي، المرجع السابق، ص 272.

لمباشرة أعمال الميناء كإقامة حاجز كبير خارجي في شكل سد، وتمثلت الإنشاءات البحرية في هذه المرحلة في التالي:

في عام 1923م تم إنفاق مبلغ وقدره 885,800 ليرة من أجل أعمال حفر لتجديد قاع ميناء بنغازي وبناء جسر في ميناء درنة وساحل كورنيش له، كذلك صيانة المعبر الذي ينزل عليه الركاب في مرسى طلميثة والباقي أعمال صيانة مختلفة في ميناء بنغازي، وفي 1924م كان إجماليالإنفاق يقدر بحوالي 826,500 ليرة من أجل بناء جسر من الطوب والخرسانة المسلحة في شبه جزيرة جليانة، وإصلاح الخسائر التي نتجت عن طغيان أمواج البحر على ممشى ميناء بنغازي والجدار المجاور له، إضافة إلى إصلاح مكسر الأمواج لميناء درنة، أما في عام 1925م بلغ إجمالي الإنفاق 509,000 ليرة لإصلاحات وصيانة ميناء بنغازي، وتركيب فنار أوفانوس وضوء اخضر للإشارة إلى مكسر الأمواج في ميناء درنة، وإصلاح سوق بيع المنتجات البحرية (البنكينه) في ميناء درنة وصيانة معبر نزول الركاب في ميناء طبرق، وبناء معبر نزول من الجبس في مرسى طلميثة، وصرف في عام 1926م مبلغ وقدره 1,763,000 ليرة لاستكمال البنكينة التجارية في جليانة، وصيانة الأضرار التي تسببتها الأمواج لميناء درنة، وبناء طريق مؤدي لمعبر سوسة، وصيانة بنكينة سوسة، بينما بلغت المصاريف في سنة 1927م 324,125 ليرة من أجل إنشاءات بحرية مثل صيانة وتنظيم البنكينة الموجودة بين الإدارة البحرية لميناء بنغازي ومعبر مؤسسة بناء السفن وبناء جسر من الخشب يربط القرى السكنية لبنغازي برأس خليج جليانة وإجراء صيانة عادية واستثنائية وبناء جسر صغير أمام ساحة الضرائب لميناء بنغازي وبناء كتل حجرية صناعية ضرورية لحماية ميناء درنة وفي 1929م بدأت أعمال البناء للميناء الجديد في بنغازي وتم صرف مبلغ وقدره على الأعمال البحرية 4,506,125 ليرة منها أعمال صيانة بنكينة جليانة وتقوية الصخور الأمامية لميناء درنة وصيانة الطريق الموصول للبنكينة وصيانة معتادة وغير معتادة لمينائي بنغازي ومرسى سوسة وفي 1930م تم صرف مبلغ وقيمته 773750 ليرة جزء منها خصص لإعداد قطعة

الأرض المخصصة للميناء الجديد والباقي في أعمال صيانة كصيانة وإصلاح المعبر المقابل للإدارة البحرية للميناء. وتوسيع المعبر الخشبي في جليانة وصيانة معبر وصول الركاب في سوسة، وفي عام 1931م تم صرف مبلغ 12310000 ليرة من أجل توفير قطعة الأرض للميناء الجديد وأعمال صيانة وتقوية بنكينة ومعبر وصول الركاب في سوسة، وصيانة مختلفة لميناء بنغازي[241].

وكانت أكبر الإنجازات في هذه المرحلة في مجال المياه باعتباره العنصر الأساسي للتنمية حيث قام الجنرال تروتسى والي برقة 1926-1928م بتشكيل فرق خاصة للبحث عن المياه بقسم الأعمار التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية التي قسم الأعمار وزودها بحفارتين من نوع (بوناريفا) من أجل سبر الأغوار العميقة بحثاً عن طبقات المياه في المناطق الصالحة للزراعة، كما قامت دائرة الأشغال العامة بتحسين الأجهزة العاملة في مجال الري وأجرت أبحاثاً جديدة ومنظمة في مجال البحث عن مياه الشرب الزراعية.أما فيما يتعلق بعملية الأعمار الزراعي فإنه أجريت عمليات مسح جغرافي ودراسات ميدانية منظمة حول مصادر المياه الجوفية وطرق معالجة المشاكله التي تقف حائلاً دون استغلاله[242] تم في هذه المرحلة إصلاح الصهاريج الرومانية القديمة في منطقة المرج وسيدي ارحومه وأعطيت رخص لأصحاب المواشي بستفايتها[243].

وعملت تلك الفرق على استكشاف مصادر جديدة للمياه الباطنية الارتوازية المعروفة والمستغلة من قبل السكان الوطنيين، وتم اكتشاف مياه جوفية في المنطقة المجاورة لبنغازي في الرجمة ، الفويهات، القوارشة، الجخ والكويفية وهي مياه صالحة للري، واستغلت فعلياً لأعمال الزراعة بالري المستديم في الأراضي التابعة لسلطة الاحتلال في منطقة منخفضات بنغازي عن طريق إقامة شبكات توزيع متفرعة من المحطات وسحب المياه بواسطة المضخات الكهربائية كذلك نفذت أعمال لإصلاح وحفر للآبار العادية في المنطقة القريبة من سطح البحر في الساحل

[241] - ANGLO PICCIOLI,ibid, PP 1190-1193.

[242]- تروتسي، المرجع السابق، ص 289 .

[243]- الوثائق الإيطالية، المجموعة الحادية عشر ،ت المهدي عمر التريكي، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاؤيخية،2001م،ص 123 .

الممتد ما بين بنغازي طلميثة وبلغ عددها ألف (1000) متراً يتراوح عمقها ما بين خمسة إلى خمسة عشر (5-15) بئراً وفي المنطقة الواقعة بين المرج والجبل الأخضر أنجزت أعمال مائة وتسعة وعشرين (129) بئراً يتراوح عمقها ما بين 40 إلى 186 متراً إضافة إلى أنه شيدت عدد من الصهاريج وخزانات المياه وبلغ عددها اثني عشر في مناطق بنغازي- الأبيار- المرج وقدرتها الاستيعابية تتراوح بين (150-2000) متر مكعب من المياه وتعمل بآلة ضخ المياه[244]، وأجريت أيضاً محاولات للاستفادة من مياه الوديان، حيث استغلت المياه التي تصب في وادي درنة عن طريق إنشاء قنوات لتوجيهها نحو الأراضي الزراعية بنظام الري المستديم في منطقة الفتايح في الرقعة الخاضعة لسلطة الاحتلال، ودفع مياه الوادي إلى أعلى للاستفادة منها في توليد التيار الكهربائي لصالح القرى الاستيطانية المتوقع أنشاؤها في تلك المنطقة وفي مجال استغلال الآبار والصهاييج والخزانات التي أنشأها الاستعمار الروماني قديماً في برقة فإنه تم إصلاح صيانة بئر سيدي رحومة جنوب منطقة المرج وبعد احتلال واحات جالو وأوجله 1928م ضمن عمليات خط 29° شمالاً قامت السلطة الاستعمارية المحلية بحفر نحو ثلاثة وخمسون (53) بئراً في واحة أوجلة إضافة إلى مائة وثلاث وسبعين (173) بئراً ذات المياه العذبة التي كانت موجودة سابقاً ، كما تم مد شبكات المياه الى مدن بنغازي درنة من أجل تزويد الأحياء التي يسكنها الإيطاليون بالمياه، وأنشئت محطات توليد الطاقة الكهربائية في مراكز المتصرفيات الخمس[245].

وأما في مجال الاتصالات قامت السلطة الاستعمارية المحلية بمد خطوط الهواتف والتلغراف إضافة إلى إقامة محطات الراديو، كما أنه شيد في هذه المرحلة العديد من المباني العامة سواء العسكرية أو المدنية مثل الثكنات والحصون الحربية والمباني الإدارية مثل مبنى مقر والي برقة في بنغازي عاصمة الولاية ومباني خاصة بالمتصرفيات والمديريات والبلديات وفروعها والبدء في تنفيذ مبانٍ ذات طابع تجاري كالأسواق والفنادق إضافة إلى بعض المستشفيات والمدارس مثل

[244]- ناردوتش، استيطان برقة قديماً وحديثاً، ص ص 67-69 .تاريخ
[245]- ناردوتشى، تاريخ استعمار برقه، ص ص 158-159.

مدرسة الأمير ومدرسة كردوتشي في بنغازي في 1931م من أجل تقديم الخدمات الصحية والتعليمية للمستوطنين.

وتلك الإنشاءات كانت تقام وتشغل بمعرفة وإشراف الحكومة الفاشية والسلطة الإدارية في ولاية برقة حيث منحت العطاءات لأعمال البناء والتشييد إلى الوكالات الرسمية وغير الرسمية كالهيئات والمؤسسات الخاصة التي تحظى بمساندة ودعم الدولة لهاوساهمت تلك الأعمال في التحول الحضري الذي شهدته بعض المناطق في برقه مثل المرج – شحات – طبرق – اجدابيا باعتبارها مراكز للسلطة السياسية والإدارية بعد أن كانت مراكز للمديريات في العهد العثماني الثاني[246].

واستغلت السلطة الاستعمارية الأموال العامة في إنشاء تلك المشاريع كالأموال العائدة من الضرائب غير المباشرة المفروضة على السكان الوطنيين مثل ضريبة الدخل وضريبة الرخص التجارية وضريبة العقارات ورسوم استخراج اللاقبى، إضافة إلى الأموال المنقولة التي صادرتها من السكان الوطنيين وأهمها المواشي[247]، كما استغلت القوى العاملة الوطنية في أعمال تنفيذ الإنشاءات، إذ فتحت الإدارة الاستعمارية المحلية باب العمل بالأجر أمام الأيدي العاملة المحلية في أعمال شق الطرق وحفر الآبار والبناء من أجل الاقتصاد في المصاريف وكان العامل الليبي يتحصل على أجر يتراوح 7-10 ليرات بينما العامل الإيطالي يتقاضى 30 ليرة وجذب القوى العاملة الوطنية نحو الحكومة من شأنه إنيضعف قوة المقاومة الوطنية المسلحة وصرفهم عن المقاومة وتجنيدهم وتوفر مصادر رزق جديدة للوطنيين كبديل عن مصادر دخلهم الأساسي سواء في الزراعة أو الرعي وجذبهم نحو الاقتصاد النقدي من شأنه أن يخدم السياسة الاستعمارية الفاشية التي ترمي إلى تعويض الأسس والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع القبلي في برقة.

والجدير بالذكر أن البني التحتية التي أقامتها سلطة الاحتلال في هذه المرحلة ما بين 1923-1932 م تهدف إلى تمكين الإيطاليين في استيطان البلاد إلا أنه لطبيعة المرحلة وجهت بالدرجة الأولى نحو خدمة الأهداف العسكرية والإدارية من

---

[246]- **اللاقبى** مشروب حامض يستخرج من أشجار النخيل .

[247]- .و.خ،ت.ب،ص 34 .

أجل إخضاع البلاد تماماً للسيطرة الاستعمارية وتوطيد الحكم الاستعماري الفاشستي فيها، فإقامة المواصلات البحرية والبرية والسكك الحديدية هي جانب مهم من جوانب التسويق ونقل الصادرات وتساعد على ربط البلاد بإيطاليا فعلى سبيل المثال كان ميناء بنغازي يرتبط بميناء سيرا كوزا (CYRACUSE) بمواصلات بحرية أسبوعياً فى الوقت الذى كان فيه اتصال بنغازى بطرابلس كل 14يوما[248] ومن جهة أخرى تعمل على ربط المنطقة بعضها ببعض، وهذا جعل تحرك الجيش وآلياته ممكناً وسريعاً للقضاء على المقاومة أينما وجدت في أطراف البلاد، كما إن أغلب المباني العامة كانت لصالح الجيش والإدارة فهي مرافق تساعد على ترسيخ الاحتلال وتشديد قبضة الإدارة الاستعمارية ، والجدير بالذكر أن عملية إنجاز الخدمات وخاصة شق الطرق ومد خطوط السكك الحديدية واجهت معارضة من المقاومة المسلحة التي تعكس الوعي الوطني بالسياسة الإيطالية وأثارها السلبية على الكيان الوطني لذا وجهت لها الضربات من حين لأخر مما اضطر القائمين عليها إلى إيقافها في بعض الأحيان وتقليص ساعات العمل وهذا كان سبباً مباشر في تأخير إنجاز العديد من المشاريع الخدمية[249] ومن ناحية أخرى استفاد السكان الوطنيين الخاضعين لسلطة الاحتلال من الخدمات التي تقدمها تلك المشاريع منها على سبيل المثال ركوب القطار مجاناً سهل لهم التنقل ما بين بنغازي والمناطق المجاورة لها مثل جردينا ، سلوق ، بنينا ، الرجمه ،الآبيار إضافة إلى الطرق العمومية التي تربط بين العديد من المناطق الساحلية[250] وفي درنة الجسر الذي يربط بين ضفتي وادي درنة والغرض الأساسي كان لتسهيل نقل الجنود وآلياتهم سمحت السلطة الاستعمارية للسكان استخدام الرصيف المخصص للمشاة للتواصل بين طرفي المدينة التي كانت تقطع تماماً في فصل الشتاء لانغمارها بالمياه[251] .

---

[248]- بعيو،المرجع السابق، ص 24.

[249]- محمد على داهش، "عمرالمختار وحركة المقاومة الشعبية المسلحة ضد الاستعمار الإيطالى 1911_1931م" ،مهرجان الشهيد.عمر المختار، بنغازى ، جامعة قاريونس،1979م، ص27

[250]- ناردوتشى ، أأستعمار برقة، ص 158

[251]- الطرابلسى ، المرجع السابق، ص207

ثانياً : سياسة مصادرة الأراضي

منذ الأيام الأولى للغزو نفذت القيادة العسكرية نظرية الإخضاع الاستعمارية كنظام سياسي واقتصادي يرتكز على توظيف مصالح المستعمرة لصالح الدولة الأم واستغلال ثرواتها الاقتصادية والحق في تنميتها واحتكارها ووضع الانشطة الرئيسية في أيدي المستعمرين[252]. إذ قام الجنرال كانيفا **وال** طرابلس وبرقه باتخاذ بعض الإجراءات التنفيذية مثل منع المعاملات التجارية الخاصة بالأراضي وغيرها من العقارات، ومصادرة السلطات للبساتين والمزارع التي أهمل ملاكها أمر فلاحتها، وتتناقض هذه الإجراءات مع ما ورد في منشوره السياسي باحترام الملكية الخاصة، وبالمرسوم الملكي الصادر في 17 أكتوبر بالتأكيد رسمياً على التعهدات التي أعلنتها القيادة العسكرية في طرابلس[253]، وبعد احتلال بنغازي في 20 أكتوبر 1911م التزم الجنرال بريكولا بما أقره وال طرابلس، إضافة إلي أنه أعلن الأحكام العرفية، وتوجه بإعلان إلي المواطنين بتسليم أسلحتهم خلال مدة حددت أربع وعشرين ساعة ومن يضبط بحوزته السلاح بعدها يعاقب بالسجن ومصادرة أملاكه حيث قامت محكمة بنغازي الحربية بمحاكمة عدد من المواطنين لمخالفتهم الأمر المتعلق بحيازة السلاح وأصدرت ضدهم حكماً بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع مصادرة ممتلكاتهم لصالح الادخار الإيطالي على سبيل المثال لا الحصر على بن محمد مهنته فلاح حكمت عليه المحكمة الحربية في بنغازي 4 ديسمبر 1911م بعقوبة الحبس ثلاث سنوات ومصادرة جميع ممتلكاته والعوائد التابعة لها لصالح الادخار الإيطالي بسبب ضبط سلاح ناري في بيته أثناء عمليات التفتيش الدورية التي تقوم بها شرطة الكارابنييري، كما حكمت على .كل من محمد بن أحمد ، محمد بن عبد السلام ، محمد بن حامد راشد في فبراير 1912م

---

[252]- محمد محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي من القرن السادس عشر إلي عهد ديجول، القاهرة، د.م، 1960، ص ص19-24.

[253]- العرفاوي، المرجع السابق، ص270.

وجميعهم عمال بالسجن ثلاثين عاماً ومصادرة جميع ممتلكاتهم المنقولة والثابتة لتورطهم بمساندة الدولة العثمانية[254].

ويفيد بازامه بأن الإعلان كتب باللغة الإيطالية التي يجهلها السواد الأعظم من المواطنين[255] الأمر الذي يجعلنا نضع في الاعتبار ان الكثير من المواطنين في مدينة بنغازي تم معاقبتهم بتلك الأحكام نتيجة لعدم سماعهم ومعرفتهم بالإنذار بالإعلان .

ولم تكن حيازة السلاح هي التهمة الوحيدة التي استخدمت كوسيلة للحصول على الأرض بل تعددت التهم من الاشتراك الفعلي في المقاومة أو الاشتباه في دعمها إلى مناهضة الاحتلال والدعاية ضده، إضافة إلى عدم احترام عناصر الجيش أو الشرطة ومحاولة القضاء عليهم وعلى سبيل المثال اتهمت القيادة العسكرية في بنغازي بعض من المواطنين في منطقة سيدي حسين بإطلاق النار على عناصر الشرطة الايطاليين (الكارانبيري) وحكمت على تسعة منهم بالإعدام شنقاً بينما تم نفى أغلب سكان الحي الوطنيين إلي الجزر الايطالية مع مصادرة املاكهم[256].

ويعد قرار إيطاليا بضم ليبيا الذي أعلنت عنه في الخامس من نوفمبر 1911م البداية الفعلية لاغتصاب إيطاليا ممتلكات المواطنين الليبيين[257] على الرغم من أن القانون الدولي أقر أن الاحتلال العسكري لا ينقل السيادة بل تبقى من ضمن حقوق السلطة الحاكمة ولا تنتقل السيادة إلا بموجب معاهدة بالتنازل[258] وفي 25 فبراير من نفس العام صادق البرلمان الإيطالي على تحويل المرسوم إلى قانون تستمد منه القوانين والتشريعات واللوائح الإدارية التي تنفذ بموجبها السياسة الإيطالية وأول المراسيم الحكومية المستندة على ذلك القانون جاءت بشأن الممتلكات العقارية حيث أكد على قرار كانيفا الخاص يمنع شراء وبيع قطع الاراضي والحدائق والمحاجر

254- ش،و،خ, ملف الأحكام العسكرية، منطوق حكم ضد عدد من المواطنين في مدينة بنغازي لمخالفتهم لإعلان حيازة السلاح، 1911م-1913م.، طرابلس ، مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية.

255- بازامة، المدينة الباسلة، ص، ص94-95.

256- الوافي، المرجع السابق ، ص، ص96-98.

257- عبد المولي الحرير، "الابعاد الاقتصادية والسياسية والعسكرية لإجراءات الاستيطان الايطالية علي حركة الجهاد " الاستعمار الاستيطاني الايطالي في ليبيا،1984، ص93.

258- محي الدين عشماوي، حقوق المدنيين تحت الاحتلال، القاهرة، دار القلم، 1963م، ص ص460-461.

والمناجم ونقل الحقوق المرتبطة بها إلى حين صدور قانون إداري ينظم شؤون طرابلس وبرقة، وفي الوقت نفسه اعطي الحكام صلاحية الموافقة على نقل الملكية والتنازل عن حق عيني في حالات خاصة بصفة استثنائية كأفراد الجاليات الأجنبية الذين اضطروا لمغادرة البلد بعد الغزو، ومنح المرسوم السلطة العسكرية صلاحيات شراء وضم الأراضي والمحاجر والمناجم إلي أملاك الدولة لدواعي الصالح العام[259].

وعزز القرار الملكي الايطالي رقم 1009 الصادر في 2 مارس من نفس السنة اذ اعطي للحكام الحق في نزع اراضي المواطنين من اجل المنفعة العامة مقابل دفع تعويضات على أساس قيمة الارض في الفترة من 1907-1912 وهي ذات الفترة التي نشط فيها مصرف روما في بنغازي في عملية شراء الأراضي[260] على اعتبار أن أي زيادة تطرأ على قيمتها تكون بسبب الاصلاحات والتحسينات الاقتصادية التي استحدثها الاستعمار الايطالي وحدد السعر بخمسة وعشرين إلي ثلاثين ليرة للهكتار أي ما يعادل دولارين في ذلك الزمن[261].

وعللت السلطة الايطالية اتخاذ هذه الإجراءات بسبب الدمار الذي لحق بمكاتب الدفتر حقاني[262] في طرابلس وبنغازي أثناء الغزو بينما كان الهدف الحقيقي لها وضع كل ما يتعلق بالارض وملكيتها ضمن اختصاصات الإدارة الإيطالية وفق إطار قانونى جديد يخدم مصالحها وبالإعلان عن معاهدة أوشي لوزان 18 أكتوبر 1912م التي تنازلت بموجبها الدولة العثمانية عن ليبيا لايطاليا، أعطت إيطاليا لنفسها الحق القانوني والرسمي لفرض سيادتها على طرابلس وبرقة ومن هنا فإنها استولت على أملاك الميري العائدة للدولة العثمانية حسب القانون العثماني[263].

---

[259]- غراسستو، المرجع السابق ص115.

[260]- العرفاوي، المرجع السابق، ص، ص 383-385.

[261]- سيجري، المرجع السابق،ص82.

[262]- مؤسس عقارية خاصة بتسجيل وتوثيق العقارات وجباية الرسوم والضرائب والمفروضة عليها ، وافتتح أول مكتب في مدينة بنغازي عام 1864م بعد صدور قانون ا لأراضي العثمانى.

[263]- مختار بورنو، "أنظمة استغلال الاراضي في المحافظات الشرقية"، مجلة الرواد، العدد السادس، 1965، ص13.

أما فيما يتعلق بالملكية الخاصة تعهدت الحكومة الايطالية في المادة الرابعة من المعاهدة المذكورة بالعفو التام عن الذين اشتركوا في القتال وعدم إيذاء أي فرد فيما يخص شخصه واملاكه[264].

وبصدور أول قانون إداري لتنظيم شؤون البلاد في يناير 1913م، أصبحت كل من طرابلس وبرقة ولاية تتبع وزارة المستعمرات[265] وقسمت إلي مناطق خاضعة للحكم العسكري ومناطق مدنية، حددت جغرافيا داخل المدن لتُباشر فيها عمليات الاصلاح المدني بما فيها المشروعات الاقتصادية دعماً للإحتلال، إلا أنها واجهت عدة مصاعب أهمها ضراوة المقاومة الوطنية[266] التي تصدت للتوسع العسكري الايطالي فحتى ابريل عام 1913م كانت مساحة الاحتلال لا تتعدى خمسة عشر- عشرون كم جنوب المدن المحتلة وبالتالي فإن الأراضي الصالحة لإقامة مشروعات التنمية الزراعية لا تزال تحت سيطرة المواطنين[267].

لذلك رأت السلطة الإيطالية إصدار قانون عقاري يسمح بتملك الدولة للأراضي يتم عن طريقه نقلها بصورة قانونية لاتترتب عليها زيادة المعارضة لسلطة الاحتلال فأنكب القانونيون الايطاليون على دراسة قانون الأراضي العثماني المعمول به في كل من طرابلس وبرقة من أجل إيجاد أسس قانونية يرتكزون عليها في وضع مواد للقانون الجديد يعالج مسألة حصول الدولة الايطالية على الأراضي الزراعية ووجدوا في المواد المتعلقة بتصنيف الأراضي وفيما يتعلق بالحقوق المترتبة عليها حلاً لمشكلة ايطاليا في الحصول على الأراضي اللازمة لتنفيذ مشروعاتها الاستيطانية لأنها تقر هيمنة الدولة على الأراضى و في 26 يناير 1913م، صدر القانون العقاري الاستعماري ، أعقبته لائحة تنفيذية له بقرار وزاري بتاريخ 20 يوليو.

---

[264]- الوافي، المرجع السابق، ص209.

[265]- عبد المولي الحرير، المرجع السابق، ص1.

[266]- العرفاوي ، المرجع السابق ص ص 383-384.

[267]- وفقاً للمادة الثانية لقانون الأراضي العثماني الصادر في 1858م تم تصنيف الأراضي إلى ملك خاص وأراضي الوقف وأراضي أميرية وتشمل الأراضي الزراعية والغابات وتحتفظ الدولة بحق ملكيتها وتمنح للمواطن على سبيل الانتفاع مقابل ضريبة العشر للمزيد حول هذا الموضوع انظر محمد عبدالجواد ، ملكية الأراضي في ليبيا في العهود القديمة والعهد العثماني.

وجاء في مقدمته توضيح بشأن الهدف من إصداره وهو إثبات الملكيات العقارية والمحافظة على الحقوق المتصلة بها نظراً لهلاك وضياع الملكية وسنداتها من جراء الحرب واحتوى على مواد نصت على افتتاح مكاتب للشهر العقاري في أهم المراكز الإدارية وظيفتها التحقق في الملكيات العقارية وإثباتها ويعين رئيس المكتب بمرسوم صادر عن وزير المستعمرات، ويعتد في حالات إثبات الملكية بالوثائق العثمانية القطعية والمؤقتة الصادرة من مكاتب الدفترحاقاني، وحجج نقل الملكية الصادرة من القاضي الشرعي ، إضافة إلى عقود البيع والشراء المبرمة بشرط حيازة العقار واستبدال الطابو ببطاقات ملكية مكتوبة باللغتين العربية والايطالية، وجاءت الكيفية التي يتم بها التسجيل مشبعة بالتفاصيل من حيث تقسيم العقارات إلي أملاك حضرية وريفية وتحديد من لهم حقوق بها واثبات البيانات الشخصية المتعلقة بهم، مع وصف العقار والحقوق العينية المترتبة عليه وكل ما يستجد عليه من انتقال الملكية بسبب البيع او الوفاة[268]، كما وضح حلاً لطلبات التسجيل المقدمة قبل الغزو ولم يفصل بها بسبب أحداث الغزو الإيطالي باستئناف التحقيق فيها وفقاً للقانون العثماني الذي كان سارياً[269].

أما أصناف الأراضي فبقيت بنفس الصفات والتسميات الواردة في القانون العثماني[270] مع توسيع نطاق أراضي الميري بإضافة أراضي الموات لها والأراضي الخاصة أو الجماعية التي تصادر لدواعي المصلحة العامة، كما سمح باستغلال الأراضي المتروكة من قبل القبائل شرط إثبات سند الهبة أو بناءً على الشهادة الجماعية لأعضائها ويتم التسجيل باسم المجموعة وبيان عددها ونوع وحدود الاستغلال وينظر في المنازعات وفقاً للعرف .

جاء القانون الإيطالي متفقا مع النصوص القانونية العثمانية في تحديد اصناف الملكية والتأكيد على شرعية امتلاك الدولة للأراضي الزراعية والحد من التملك

---

[268] -Gennaro Mondaihlaqislazire colonial Italiana nel suo sviluppo storico nel suo stato 1881-1941 milano p ,p 141-142

[269] - جمعة محمود الزريقي،تحقيق الملكية في نظام السجل العقاري الليبي والمغربي ،طرابلس،مكتبة طرابلس العالمية 1995،ص35.

[270] - أراضي الملك االخاص، أراضى الوقف، العام والخاص، أراضى الميري، أراضي الموات وأخيراً الأراضي المتروكة.

الخاص عن طريق مؤسسة عقارية خاضعة لسياسة الدولة يديرها موظفوها واقتصر دور أهل البلد فيها على المشاركة في لجنة النظر في الاعتراضات والمنازعات.

ووضع القانون في طرابلس موضع التنفيذ فيما يخص ملكية الدولة بحيث تمكنت من ضم 9313 هكتارا من الأراضي الزراعية خلال سنة 1913م[271] أما في برقة واجهت السلطات الإيطالية صعوبة في الحصول على أراضي زراعية ذات ملكية عامة في المساحة المحتلة، خلال هذه الفترة ، لذلك وجهت القيادة العسكرية ببنغازي سلسلة من الهجمات لضرب المقاومة الوطنية الفعالة في بنينا ودرنة وطبرق، عبر محورين هما بنينا وطلميثة ابتداء من 3 أبريل 1913م[272] ليتسنى لها السيطرة على المنطقة الزراعية الواقعة جغرافيا بين هضبة الأبيار ودرنة باعتبارها منطقة جذب واستقرار للمستوطنين الإيطاليين، وأسفرت تلك العمليات عن تقدم الايطاليين في احتلال الاراضي المحاذية للساحل ما بين بنغازي وسوسة بينما تعثر زحفهم صوب الجبل الأخضر على اثر هزيمتهم في معركتي كريم القرباع والصفصاف من السنة نفسها[273].

كما لم تنجح المحاولات السياسية الاستعمارية الرامية إلى التغلغل عن طريق التفاوض مع السيد أحمد الشريف برفضه للإغراءات المقدمة له ؛ معبراً عن موقفه من الاحتلال برده على الوسطاء السياسيين "لن أفرط في الأرض ما مقداره مربط حصاني"[274].

ومن ناحية أخرى سعى الجنرال اميليو ، قائد العمليات العسكرية في المنطقة الواقعة غرب بنغازي إلى التوغل من خلال التفاوض مع مشايخ قبائل العواقير ولم تصادف محاولته النجاح لالتزامهم بنفس موقف السيد أحمد الشريف[275].

وبنهاية عام 1914م أحرز التوغل العسكري الإيطالي مكاسب باحتلال أراضي لمساحات تتراوح ما بين 50-60 كم نحو الجنوب من الساحل في الرقعة

---

271 - الهادي بو لقمة، "الاستعمار الاستيطاني الايطالي في ليبيا، 1911-1939م"، الاستعمار الاستيطاني الايطالي في ليبيا، 1911-1970م، طرابلس، مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية ،ص43.

272 - بازامه، المدينة الباسلة، ص61.

273 - عبد المولى الحرير، المرجع السابق، ص188.

274 - المرجع نفسه، ص ص118-119.

275 - الأشهب، المرجع السابق، ص145.

الممتدة من اجدابيا غرباً إلى درنة في الشرق[276]، ولم تنجح القوات الايطالية في محاولاتها التوغل أعمق من تلك المساحة لتصاعد حركة المقاومة المسلحة المتمركزة في مناطق في الوادي الفارغ جنوب اجدابيا والسفوح الجنوبية للجزء الأوسط من هضبة الجبل الأخضر إضافة إلى الدفنة بالبطنان وتسديدها ضربات مفاجئة ومتتالية ضد الحاميات الإيطالية على طول خطوط إمدادها[277] وقد استمرت منازلة القوات العسكرية الايطالية من قبل المجاهدين في عدة معارك حتى سبتمبر 1914م، ومن أهم تلك المعارك التي وقعت خلال تلك الفترة بين المجاهدين والطليان هي سلوق – ساونو – بيضافم خولان – عين ابوشمال – الصليبة – جردس الجراري – سيدي داوود، وكانت اشد وبالا على الايطاليين حيث أرغموا تحت ضغط المقاومة إلي إجلاء أغلب المراكز الحيوية التي احتلت في بداية عام 1914م[278] خاصة في برقة الغربية لارتباطها بالمقاومة المسلحة التي وجهت للطليان في منطقة القبلة[279].

لقد حاول الجنرال اميليو، الذي أصبح والياً لبرقه خلفا للجنرال بريكولا، إلي إقامة مشروعات استيطانية في المساحة المحتلة إلا أنه واجهته معضلة قلة الاراضي الأميرية بها لأن معظم الاراضي في هذا القطاع كانت ملكاً خاصاً لأصحابها أو وقفاً للزوايا السنوسية. لذا لجأ إلى سلب الأراضي اعتماداً على ركيزتين هما تفعيل قوانين المصادرة التي سلكها الجنرال ريكولا والمرسوم الملكي رقم 1099 وسخر المكتب السياسي ومحكمة بنغازي العسكرية لتنفيذ قراراته، وشرعت المحكمة العسكرية في بنغازي اصدار أحكامها منذ أكتوبر 1914 حيث قضت بنفي سبعة وعشرين من أعيان مدينة بنغازي ودرنه والحكم بمصادرة ممتلكاتهم الثابتة

---

276 - عبد المولي الحرير، المرجع السابق ص120.

277 - احمد عطية مدلل، المقاومة الليبية ضد الغزو الايطالي وتأثيرات الأوضاع الدولية عليها 1914-1915، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ص ص100 -102

278 - خليفة محمد التليسي، معجم معارك الجهاد الليبي 1911-1931، بيروت، دار الثقافة، 1973، ص ص99-200، 273-499.

279 - القبلة هى المناطق الهامة في ليبيا وتربط بين السهول والمناطق الجبلية في شمال طرابلس بالمناطق الجنوبية وتعيش فيه عدة قبائل منها أولاد يوسف والزنتان.

والمنقولة بتهمة التأمر على السلطة الإيطالية والتعاون مع المجاهدين[280] ثم الحكم بترحيل عدد من المواطنين ومشايخ قبائل العمارنة وهويدي عن أراضيهم بمنطقة الأبيار في أكتوبر عام 1914م، كما صادر أملاك اثني عشر زاوية سنوسية[281].

وبرر إميليو هذه الإجراءات في رسالة بعث بها إلى برتوليني وزير المستعمرات بأنها نفذت في حق المعارضين للسلطة والدين ويهددون منها ويضمرون العداوة للإنسان المسيحي ولا يعترفون بقانون غير القوة التي يجب أن تكون حازمة كرادع لهم[282].

هذا وقد انتقد عمر منصور الكيخيا عضو اللجنة الاستشارية في ولاية برقة في رسالته إلي وزير المستعمرات والمؤرخة في 15-1-1915م تلك التدابير ويصفها بالتصلب والصرامة، وابتعادها عن المصداقية لاعتمادها على البلاغات الواردة إلى المكتب السياسي دون التحقق من صحتها مما سببته في إلحاق أضرار مادية ومعنوية بالمواطنين القاطنين في المدن الخاضعة للسلطة الإيطالية، كما دعا الحكومة الإيطالية إلى تعديل سياستها القمعية تجاه المواطنين في برقة وعدم اتخاذ أية إجراءات من شانها تعميق الهوة بين السلطة والمواطنين وعرقلة مساعي السلام التي تجريها سلطات الاحتلال مع القيادات الوطنية في برقة عن طريق ممثليها من السياسيين مما يؤثر على سير المفاوضات[283].

وطالت الأحكام عدد من أعيان بنغازي الذين يعملون كمستشارين في المكتب السياسي وجهت إليهم تهمة الخيانة لإخفاقهم في إقناع مشايخ العواقير بإعلان ولائهم للحكومة الإيطالية وحكمت عليهم المحكمة العسكرية بالحبس لمدة خمس عشرة سنة ومصادرة ممتلكاتهم الثابتة والمنقولة مثل السنوسي جبر المغبوب ، محمد منصور الكيخيا، حسين باشا كويري، حسين باشا بسيكري وغيرهم وفي 15 مايو و30 يوليو من سنة 1915م أصدر الجنرال اميليو والي بولاية كل من طرابلس وبرقة

---

280 - الوثائق الايطالية المجموعة السادسة عشر، ت عمر الباروني طرابلس، مركز جهاد الليبيين، 1993، ص715.

281 - صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1970م، ص42.

282 - الوثائق الايطالية، المجموعة السادسة عشر، ص ص716-717.

283 - الوثائق الإيطالية المجموعة الثامنة عشر، ص66 .

مراسيم ولائية تقضي بحجز أملاك المجاهدين من أسمائهم بالعصا كما أصدر مرسوم آخر في 20 أكتوبر عام 1916م أمر فيه بحجز الأملاك العقارية المنسوبة لرعايا الدولة العثمانية غير القاطنين بطرابلس وبرقة وأموال المجاهدين العصا التاركين لبلادهم[284]، في الوقت الذي يحرم القانون الدولي على سلطة الاحتلال مصادرة أملاك الاشخاص غير القاطنين ببلادهم بل يتحتم عليها إدارتها والمحافظة عليها[285] وجاءت تلك الإجراءات في أشد مظاهرها عقب معركة القرضابية وما ترتب عليها من ضعف وضع إيطاليا سياسياً وعسكرياً في طرابلس وبرقة ووظفت للانتقام من حركة الجهاد بتجريد عناصرها من مقوماتها الاقتصادية والاجتماعية من خلال مصادرة الأملاك وخاصة الأراضي وحيازتها لصالح المستعمر الإيطالي ونفذت هذه التدابير على نطاق واسع بناء على اتهامات واردة من المكتب السياسي شملت الرجال والنساء بتهمة رفع السلاح او مساندة المقاومة بأي شكل من الأشكال وأصدرت المحاكم العسكرية أحكاماً بالسجن والتجريد من الممتلكات، وبتفحص بعض تلك القرارات نجد أنها استهدفت مصادرة الاراضي الزراعية في المقام الأول لكل المتهمين[286].

وشكلت تلك الإجراءات الأساس العملي لنقل معظم الأراضي الزراعية إلى ممتلكات الدولة كما شجعت السلطات الإيطالية أصحاب رؤوس الأموال على شراء الأراضي من المواطنين ومهدت لهم الطريق بصدور مرسوم ملكي أعلن فيه الإفراج عن عملية بيع وشراء الأراضي وأسست المكتب الزراعي في بنغازي للإشراف عليها[287] إلا أن وسيلة الشراء تمت في نطاق ضيق لسببين:-

الأول: أن المواطن الليبي في الأساس لا يقبل ببيع أرضه التي تّعد رمزاً لمكانته الاجتماعية وأساس حياته الاقتصادية ، وأن باع البعض جزء من أرضهم

---

[284] - ش.و.خ، ، ملف الأحكام العسكرية ، وثيقة رقم 2.ن طرابلس ن مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.

[285] - الزريقى، "القانون الدولي وحق الشعب الليبي في التعويض عن اضرار الاحتلال الايطالي"، الشهيد، ع الرابع، 1983، طرابلس، مركز جهاد الليبيين ، ص77.

[286] - ش.و.خ، قرارات المصادرة، ملف الأحكام العسكرية، 1915-1918م، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.

[287] - الشركسي، لمحات عن الاوضاع الاقتصادية في ليبيا إثناء العهد الايطالي، طرابلس، تونس،الدار العربية للكتاب، 1976، ص43.اعادة المرجع

تحت وطأة الظروف الاقتصادية القاسية التي عانت منها برقة بسبب إقفال ميناء السلوم التجاري وتوالي سنوات الجفاف طيلة الفترة من 1916 – 1918م.

الثاني: عدم ميل الرأسمالية الإيطالية لشراء الأراضي بسبب عدم توافر أهم ركائز الاستثمار وهو الأمن، وعلى الرغم من صدور تشريعات سيادية سنة 1917م تجيز للسلطة الشروع في منح الأراضي التي آلت إليها كامتيازات للمستثمرين بطريق الإيجار أو البيع على أقساط بهدف استصلاحها بواسطة الفلاحين الإيطاليين إلا أن الأراضي التي سلبت يقع معظمها في سهل بنغازي ؛ وهي منطقة لا تجذب المعمرين لطبيعتها الجغرافية لهذا اضطرت السلطة إلي الشروع في إنشاء مستوطنات تجريبية ذات طابع عسكري بجوار الحاميات وبدأ العمل فيها في مرحلة المفاوضات[288] التي جاءت في إطار سياسة الوفاق التي تبنتها الحكومة كمنهاج سياسي لإخضاع الليبيين إجبارهم على اعترافهم بالسيادة الإيطالية بالسبل الدبلوماسية، وتمخض عن المفاوضات هدوء الجبهة العسكرية واستتباب الأمن وإقامة سلطة مدنية على رأسها الوالي جياكومو دي مارتينيو مكنته من توجيه جهوده للتنظيمات الداخلية فشملت مباشرة إجراءات التسجيل العقاري للأملاك العامة والخاصة في الحيز الجغرافي الواقع في نطاق الإدارة المباشرة لسلطة الاحتلال[289].

ولا تخفى الغاية الأساسية من هذا البرنامج وهو سلب الأراضي بالسبل القانونية تجنباً لإثارة المشاعر الوطنية وعلى هذا الأساس باشرت مكاتب الأملاك في كل من بنغازي ودرنة في التحقيقات العقارية للأملاك العامة للمستعمرة (الأراضي الأميرية) والأملاك الخاصة في الحدود الإدارية التابعة لها على أساس القيود العثمانية السابقة[290] أسفرت عن تسجيل ثلاثمائة وستين هكتاراً

---

[288] - مصطفي المريمي، الاستيطان كفكرة استعمارية ومدى تطبيقها علي مناطق ليبيا الشرقية، رسالة ماجستير ، ص ص 38-39.

[288] ناردوشي، تاريخ استعمار برقة، ص52.

[289] - ناردوشي، تاريخ استعمار برقة، ص52.

[290]- Massim0 Colucci La PROPRIETA FondiariaCirenaic LA Cirenai Milano, 1923, P. 156

فقط(360)ه، كأملاك عامة شكلت الميري جزءً بسيطاً منها نظراً لقلتها، والباقي جاء بوسائل المصادرة والنزع للمصلحة العامة[291].

وبالرجوع إلى سجلات المبايعات المحفوظة في محكمة شمال ببنغازي نلاحظ أن إجراءات التسجيل للممتلكات الخاصة تم وفقاً للنظام الجديد وشرع تطبيقها ابتداء من عام 1916م* بناء على طلب يتقدم به صاحب العقار وارتبطت عملية توثيق البيع والشراء في المحكمة بضرورة إحضار سند يثبت الحصول على طلب التصديق الوارد من ديوان الأملاك[292] واستخرج فيما بعد السند القطعي واعتدت به المحاكم الشرعية على أساس أنه حجة للحقوق الثابتة في المبايعات أو في الفصل في قضايا الميراث وما في نحوها[293].

وبناءً على ما ورد في المادة الخامسة من اتفاقية عكرمة بضرورة إرجاع الممتلكات التي صادرتها السلطات من الزوايا السنوسية كلف مكتب درنة بإجراء تحقيقات للتأكد من أنها أوقاف عائدة لها، وعلى الرغم مما توافر للمكتب من مواد الإثبات بشأنها ومنها قرارات الحكومة العثمانية بشأن إعفاء الزوايا السنوسية من الضرائب[294] إلا أن التحقيقات انتهت إلى عدم توثيقها باسم الزوايا حتى يسهل مصادرتها أو نزعها عندما تسنح الظروف السياسية[295].

وفي هذه المرحلة التي اتسمت بالتفاوض السياسي بين السلطة الإيطالية والقوى الوطنية في برقة ظلت مسألة احترام الملكية المحور الأساسي في إبرام أي اتفاق مما حدا بالوال دي مارتيني إلى إصدار مرسوم ولائي في عام 1919م يحمل رقم 2672 يعلن فيه إلغاء الأوامر السابقة الخاصة بمصادرة الممتلكات، كما أكدت المادة الخامسة من القانون الأساسي الصادر في السنة نفسها على حرمة الملك ولا

---

[291] - الهادي بو لقمة ، الاستعمار الإيطالي في ليبيا 1911-1939م، ص61.

*أرسل كولوتشي (Colocci) مدير دائرة أملاك بنغازي رسالة الي محمد بن عامر قاضي المحكمة الشرعية يخبره عن بدء تسجيل العقارات وفقاً للقانون الايطالي.

[292] - و،م ،ش ،ب،بسجلات مبايعات 1916-1918م.

[293] - و.م.ش.ب،سجلات مبايعات 1919-1921م،.

[294] - الوثائق الايطالية، المجموعة السادسة عشر، ص244.

[295] - اللجنة الطرابلسية، الكتاب الابيض في وحدة طرابلس وبرقة، مصر، دار الأنوار للطباعة والنشر، د.ت، ص6.

يصح نزعه إلا لغرض المصلحة العامة بعد دفع تعويض قانوني، وإعادة ممتلكات السجناء الذين صدر بحقهم العفو الملكي في نوفمبر[296].

وصادقت الحكومة الإيطالية رسمياً في ميثاق الرجمة على التزامها باحترام الممتلكات في برقة سواء كانت خاصة أو مشاعة أو هبات ممنوحة للزوايا السنوسية[297] وبقيت مسألة تطبيق تلك المبادئ على أرض الواقع مقرونة بالغرض الأساسي للسلطة الإيطالية من سياسة التفاهم باتخاذها وسيلة تحقيق أهدافها وفرض سيادتها من خلال التغلغل، فعلى سبيل المثال تمكنت من التوغل جنوباً عن طريق المعسكرات المختلطة في أراضٍ لم تحتلها وهي: تاكنس – سلنطة – المخيلي – عكرمة وهي مناطق تتوفر بها مصادر المياه[298].

وسرعان ما تيقظ الحس الشعبي للمآرب الحقيقة لهذه السياسة، وتجلي في المقاومة السلبية بالعزوف عن التعامل مع الأطر الإيطالية، واتخاذ قرار شعبي من خلال مؤتمر عقد في اجدابيا انطوى على عدم الاعتراف بالإيطاليين إلا كتجار في المدن الساحلية[299]وتصاعدت المقاومة الميدانية بشن أعمال تخريبية للمنشآت الايطالية ادت إلي الاشتباك مع بعض الوحدات العسكرية في بعض مناطق الجبل الأخضر وغرب بنغازي ، وتأزم الوضع السياسي في برقة مع إصرار الجانب الوطني للسعي إلى توحيد الجهود بين طرابلس وبرقة[300]وواجه دي مارتينو هذه التطورات بالتخلي عن سياسة الوفاق وإعادة الأنماط التي تميز بها الحكم العسكري من خلال مرسوم ملكي صدر في عام 1921م تم بموجبه إطلاق العنان للمحاكم العسكرية في إصدار أحكامها ضد من وصفوا برفضهم ومعارضتهم للسياسة

---

296 - هويدي، الجمهورية الطرابلسية، ، طرابلس ، مركز هاد الليبيين للدراسات التاريخية ،2000،ص253.

297 - بريتشارد، المرجع السابق، ص253.

298 - الوثائق الايطالية المجموعة الأولى ص 311.

299 - محمود سعيد بغني، "حركة الجهاد الليبي، 1919-1921"، بحوث ودراسات في التاريخ الليبي، ص208.

300 - الزريقي، تحقيق الملكية في نظام السجل العقاري الليبي المغربي، ص 49.

الإيطالية ومعاقبتهم بالسجن ومصادرة ممتلكاتهم[301] فمثلاً صدر حكم بمصادرة 400 هكتار عائد ملكيتها لعائلة اللواطي بمنطقة سلوق[302].

كما صدرت الأحكام العقارية الجديدة بموجب المرسوم الملكي رقم (1207) في يوليو من نفس السنة وتحتوي على ثلاث مواد في العقارات ودوائر الأملاك والإثبات: جاءت بمثابة شرحاً وتفصيلاً لبنود التي نص فيها قانون (1913م) والأهم من ذلك توظيف النتائج والحلول التي توصلت إليها الدراسات القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي أعدها مجموعة من الباحثين[303] بتكليف من الحكومة.

وتوصلت إلى أن أفضل أنواع الأراضي التي تناسب المشاريع الاستيطانية هي الاراضي المتروكة والتي تشمل السهول الواسعة ذات الكثافة السكانية المنخفضة وتستغلها القبائل في زراعة الحبوب والرعي على اعتبار أنها ملكاً لإفرادها لاستغلالها منذ القدم، وهي تزيد عن احتياجاتهم البسيطة ولم يمنح قانون 1913م الدولة الحق القانوني في امتلاكها واخذها عنوة سيؤدي الي اثارة القبائل ضد السلطة ويمكن الحل في الغاء صفة المتروكة واستبدالها بالاراضي المشتركة التي تسمح الدولة باستغلالها من قبل الجماعات التي تنتمي لجد واحد أو لمنطقة واحدة على أساس المنفعة العامة أي إقرار ملكية الدولة وبالتالي يسهل نزعها وتوظيفها لصالح الاستيطان من خلال تقسيمها إلى ملكيات خاصة تمنح للمعمرين الايطاليين وبالتدريج تختفي فئة الاراضي القبلية[304].

وتزامن ظهور تلك التشريعات مع حدوث تغير حاسم في تاريخ الاستعمار الإيطالي في ليبيا كان مجيء الكونت فولبي (VOLPI)على رأس السلطة في طرابلس إيذاناً بأول إرهاصاته حيث أرسي أسس الأيدلوجية الاستعمارية التي

---

[301] - غراستو، المرجع السابق،ص187.

[302] - وثائق خاصة ،شهادة ملكية ارض (م ت، ع، 1975م) إدارة السجل العقاري بنغازي بتاريخ (1975/5/24م).

[303] - علي سبيل المثال الدراسة التي قام بها فريق عمل برئاسة الكابتن لوتشي والاخري التي أعدها الكولونيل اريك ودي اوغسطيني عن برقة.

[304] - doc Govern Della Cirenaica, NormePerLaccertamento Ela Conservazione Dei DiritiFondiari Nell TriplitanlaEnellaCirenaica, Tripoli, 1923, P 1-4.

سارت عليها الإمبريالية الفاشية فيما بعد، وارتكزت على إن كل شيء للدولة ولا شئ ضد الدولة ولا خارج كيانها، ونبذ سياسة التفاهم وفرض الخضوع الغير المشروط بالقوة وباستخدام أساليب وأدوات غاية في القمع والإرهاب ومثلت عملية سلب الاراضي الزراعية التي تطابق المعايير الاستيطانية من أهم مظاهرها الأساسية ارتكزت على النزع أو المصادرة من خلال ثلاثة قرارات سيادية استنبطت من القانون السابق وكانت بمثابة الأداة التي نفذ بها.

أولها صدر في 8 يوليو 1922م تحت رقم (660) ويعتبر كل الأراضي غير المستغلة زراعياً وغير المقام عليها مبانٍ تعود ملكيتها للدولة[305].

والثاني مؤرخ في 2 ابريل 1923م ورقمه (329) ويقضي بمصادرة الاراضي التي يمتلكها الأشخاص أو تنتفع بها القبائل وصدرت بحقهم إفادة من المكتب السياسي تؤكد مشاركتهم في المقاومة المسلحة (العصيان) أو الترويج له وأعطى للحاكم الحق في إضفاء صفة الميري عليها والتصرف فيها قبل الشروع في عمليات الإثبات العقاري[306].

والأخير كان في نوفمبر 1923م وتحمل رقم (3204) ومنح الوالي صلاحية نزع الأراضي الزراعية التي يهمل ملاكها استغلالها لثلاث سنوات متتالية دون غرسها بالأشجار ويتم النزع مقابل وقع تعويض تزيد قيمته بنسبة (100%) عن القيمة التي حددها مرسوم عام (1912م) [307].

لقد برهنت سياسة فولبي على فعاليتها لأنها وضعت حلاً عملياً وسريعاً للمصاعب النظرية التي عرقلت امتلاك الدولة للأراضي الزراعية في طرابلس ووصل مجموع الاراضي المستولى عليها في إقليم طرابلس خلال الفترة من 1923-1925م (58,087) هكتاراً أي خمسة ضعاف المتحصل عليها منذ بداية الغزو.

---

305 ـ التليسي، ما بعد القرضابية، ص ص96-97.

306 ـ رابطة الأدباء والكتاب الليبيين، قراءة في الوقائع الليبية طرابلس، د.د، د.ت، ص،-78.

307 ـ صالح الجابري، يوميات الجهاد الليبي في الصحافة التونسية، جـ2، تونس،طرابلس ،الدار العربية – 1988 ص ص607-608.

وميدانياً تم توزيع (31.538) هكتاراً على المستوطنين كامتيازات كبيرة عن طريق الشراء أو حفظ ملكيتها تحت نظام الإيجار ولصاحبها الحق في شرائها في أي وقت بنفس قيمتها التي حددت وقت المنح وإعفاؤها من الضريبة العقارية لمدة 25 سنة مع إجبارية زراعتها خلال مدة تتراوح ما بين (5-7) سنوات[308] وفي المقابل شُرد ملاكها الأصليون واضطروا للهجرة إلى المدن أو خارج البلاد لفقدانهم مصدر عيشهم وحتى البعض الذي قبل التعويض عجز عن شراء الأراضي نظراً للفارق الكبير ما بين قيمة التعويض وسعر الأرض الفعلي (500) ليرة في سنة 1923م.

وحتى يتسنى للاستعمار الفاشستي استغلال برقة على الوجه الأكمل ويضمن استقرار المستوطنين الإيطاليين بها كان لابد له من السيطرة على الأرض بوسائل أكثر فعالية ووحشية من ذي قبل، فشجع رئيس الحكومة الفاشية سياسة الغزو والتنمية وأعطي تفويضات للحكام العسكريين الذين تعاقبوا على حكم برقة بالتوسع في الاحتلال من خلال سلسلة من الحملات العسكرية واستعمال وسائل متعددة من الإرهاب والشدة بهدف احتلال الدولة للأراضي الزراعية خاصة في المنطقة الواقعة جغرافياً بين هضبة الابيار غرباً ودرنة شرقاً[309]، وهي الرقعة التي أثبتت الدراسات الميدانية التي أجريت في مرحلة الحكم الاستعماري المدني سفي برقة أكتوبر 1920م – يناير 1923م، بأنها منطقة جذب واستقرار، مثل الدراسة التي قام بها الكولونيل أنريكو اوغسطيني رئيس مكتب الدراسات بطلب من الوالي بونجوفاني في عام 1923م[310]، ولم تكن مسالة الحصول على الأرض بالقوة السلاح أمراً ميسوراً أمام تشبث أصحابها الأصليين الذين تربطهم بها علاقة اقتصادية ووجدانية شكل الدين الإطار العقائدي لها، لذا كانت مشكلة الأرض من أبرز مظاهر الصراع بين الاستعمار الإيطالي وحركة المقاومة الوطنية المسلحة بقيادة الشيخ عمر المختار والتي اندلعت مع بدء هجوم الوحدات العسكرية الفاشستية

---

308 - مارتن مور، الاستيطان الزراعي الايطالي في ليبيا، ت عبد القادر مصطفي المحيشي، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1989م، ص ص52-53.

309 - بولقمة ، " الاستيطان الإيطالي في ليبيا" ، بحوث ودراسات في التاريخ الليبي ، ص ص 384_385

310 - ش.و.خ.ت.ب، مايو 1924م ص 22

على معسكرات الادوار المختلطة في مارس 1923م[311]، لذلك نظمت السلطة الاستعمارية اشكال متعددة لإغتصاب الأراضي الزراعية ، منها تحديد الملك العام[312] وإثبات الملكية وأخرى بوسائل المصادرة والنزع وهو تجريد الاراضي من الملكية بطريقة تعسفية تحت ستار تقويض الأمن الاستعماري كأنها حجة قانونية وشكلت إجراءاتها الأساس العملي لسلب معظم الأراضي الزراعية من مَلاّكها الأصليين وتسجيلها كملك للدولة المستعمرة، وبرهنت عمليات النزع والمصادرة بشكل خاص على فعاليتها بهذا الخصوص، لأنها وضعت حلاً عملياً وسريعاً للمصاعب العسكرية والقانونية التي عرقلت امتلاك الدولة الاستعمارية للأراضي الزراعية في برقة، وضع حاكم برقة الجنرال بونجوفاني القواعد اللازمة لإجراءات المصادرة وتحديد الملك العام، فأصدر مرسوماً ولائياً بتاريخ 23 أكتوبر يقتضي توسيع سلطات الوالي فيما يتعلق بحجز ومصادرة ممتلكات كل من يقوم بعمل يؤدي إلى أضرار بأمن وسلامة سلطة الاحتلال والصحيح كل من يقاوم الاحتلال الاستعماري[313].وفي هذا الشأن قام بونجوفاني باعتقال ونفي الأعيان والمشايخ المتعاونين مع الإدارة الاستعمارية في مرحلة الدستورية بتهمة التأمر والخيانة ومصادرة ممتلكاتهم[314].

كما أنه استخدم القانون العقاري الصادر في 1921م لأنه يوفر الحجة القانونية لاغتصاب الدولة للأراضي القبلية حيث نص على أن الأراضي الواقعة في السهول الواسعة ذات الكثافة السكانية المنخفضة الواقعة في حيازة الجماعات القبلية وتستغلها في الزراعة والرعي على أساس أنها ملك لها منذ القدم، وتعتبر حيازتها لها غير قانونية، لأنها ملك للدولة وتسمح فقط باستغلالها للجماعات القبلية التي تنتمي لجد واحد أو لمنطقة واحدة على أساس حق الانتفاع، أما الأراضي التي لا تستغلها القبائل أطلق عليها اسم المتروكة تسهيلاً لاستغلالها في المشروع

311 - الاشهب، المرجع السابق، ص 165.

312 - ش.و.خ.ت.ب، مايو 1924م ،ص 22

313 - ش.و.خ ، نشرة سياسية رقم 4 ، فبراير 1924م، حكومة مصر برقة إدارة الشؤون السياسية والمدنية،طرابلس ، مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية .

314 - سجلات المحاكم العسكرية ت أحمد عامر خيليليص، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1988، ص 34.

الاستيطاني وبرر القانون سرقتها ذلك بحكم انه من الضار بالمصلحة العامة أن تظل أراضٍ واسعة متروكة دون استغلال زراعي ومن العدل أن تستولي عليها الدولة لكي تمنحها لآخرين يزرعونها (أي المستوطنون) [315].

ومن أجل الحصول على الأراضي الزراعية بتلك الكيفية قام الجنرال بيونجفاني بإعادة تنظيم دوائر الملكية العقارية في بنغازي ودرنة وطبرق وعين على رأسها عناصر إيطالية تنتمي إلى الحزب الفاشستي ودعم تلك الدوائر بالإمكانيات المادية والفنية اللازمة ووسع من نطاق عملياتها بافتتاح فروع لها في متصرفيات المرج وشحات، وانطلقت التحقيقات العقارية في تلك المناطق واضعة في الاعتبار أن الملكية الخاصة تقتصر على الأراضي التي استصلحها أصحابها وغرسوا فيها الأشجار وأقاموا فيها المباني وحفروا الآبار وفي حيازتهم وثائق رسمية تفيد بملكيتهم لها مثل الطابو العثماني الصادر من مكاتب الدفترحاقاني السابق أو حجج نقل الملكية الصادرة من القاضي الشرعي أو عقود البيع والشراء المصادق عليها في المحكمة الشرعية بشرط حيازة العقار[316]، أما عداها من الأراضي الزراعية التي يصل إليها بكافة التحقيقات العقارية تسجل باسم سلطة الاحتلال ويسمح باستعمالها على أساس الانتفاع فقط، وبلغت مساحة الأراضي المستولى عليها خلال 1923- 1924م ستمائة وثلاثين (630) هكتاراً[317]، وحتى نهاية 1926م لم تكن الأرض التي تمت حيازتها كافية كما أن كثيراً منها كانت خارج نطاق المناطق التي تخضع للتخطيط الاقتصادي، الي جانب الإخفاقات العسكرية في مجال التوسع حيث واجهت قوات الجنرال تروتسي هزيمة نكراء في معركة الرحيبة مارس 1927 م[318].

لهذا الجأ تروتسي إلى البحث عن طرق جديدة لحل مشكلة الأراضي الزراعية فعمل على إعادة تنظيم مكاتب الأملاك المنتشرة في المتصرفيات وحرص على ضمان الواجهة القانونية لها فكلف عدداً من القضاة الإيطاليين بإدارتها، وقدم لها

---

315 - و.ك.ق، نص القانون العقاري، بنغازي ط ه ، 1921 .

316 - و،ك، ق ، الفانون العقارى 1921م ،ص 38 - 39

317 - أ بولقمة،"الاستيطان الايطالى فى ليبيا"،بحوث ودراسات فى التاريخ الليبى،ص384

318 - البر غثي ، المقاومة الوطنية في الجبل الأخضر ، ص91.

الدعم المالي واستبدل نظام التوثيق المنعزل للعقارات بتحديد الاوضاع القانونية المباشرة وغير المباشرة للاراضي على أساس وحدة المنطقة المستهدفة بقصد تسهيل استغلالها، وكلف مكتب بنغازي باجراء التحقيقات في الأراضي الواقعة في منطقة سلوق – توكرة – الابيار – الصليعاية التي معظمها في الأصل ملكية جماعة لقبيلة العواقير التي تقطن تلك المناطق وباشرت إجراءات الإثبات بناءً على إعلان صادر عن المكتب العقاري يطلب فيه من السكان الوطنيين إلى تسجيل الأراضي مصحوبين بوثائق الاثبات في بحر أحد عشر يوماً من تاريخ الإعلان الذي ينشر في دائرة الاملاك او في المحاكم الشرعية بالمراكز الحضرية وعند انقضاء المهلة المحددة يعتبر لدي المكتب العقاري جميع الأراضي غير المسجلة ملك للدولة الاستعمارية[319].

ولم يكتف الاستعمار بالأشكال السابقة بل استخدم شكلاً جديداً عرف بسياسة تحديد ملكية القبائل بحجة أن عدم تحديد ملكية كل قبيلة على وجه الدقة هو من أهم أسباب إثارة النزاع والمشكلات، بينما العكس هو الصحيح إذ كانت وسيلة لخلق النزاعات و الحزازات بين القبائل على قطع كبيرة من الأراضي بسبب تعذر إثباتها، وكلما تأزم الأمر تتدخل لجنة التحقيقات المكلفة وتنقلها إلى أملاك الدولة فضاً للنزاع القائم وتقدمها أبخس الأثمان إلى المعمرين الإيطاليين ونتيجة أعمال التحقيقات التي أنجزتها دائرة الأملاك في بنغازي خلال عامي 1926-1927م نقل ملكية مقاطعات بأكملها من أجود الراضي في سهل بنغازي وهضبة الأبيار الي ملكية الدولة الاستعمارية فكانت (600) هكتار في منطقة الصليعاية (1500) هكتار في توكرة[320]، وهي أراضٍ مشتركة تعود ملكيتها لعشائر العواقير التي تعيش في تلك المناطق وتستغلها في نشاطها الزراعي والرعوي، ويتم نقل ملكيتها إما لعدم حضور أصحابها بسبب عدم معرفتهم بالإعلان أو عدم التمكن من قراءته هذا إذا صادف وجودهم في مكان الإعلان أو لتعذر إقامة الدليل على ملكيتها ومن أين

---

319 - ش،و.خ ،التقرير الصادر عن دائرة أملاك بنغازي لسنة 1928 ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ،ص 1

320 - ش،و،خ ، التقرير الصادر عن دائرة املاك بنغازى 1928م ،ص ص 2 -3.

لأصحابها إن يقيموا الدليل على ملكيتها في غياب الإثباتات القانونية أو ليس الإثبات في العرف القبلي يرتكز على الشهادة الشفهية، كما استخدمت إجراءات نزع الملكية تحت ادعاء المصلحة العامة وهي كانت في جوهرها مصادرة غير مباشرة لأراضي السكان الوطنيين حيث كلف حاكم برقة الجنرال تروتسي كُلاً من القاضي كارنورولي (Carnoroli) والقاضي فانتونني (Fantoni) العاملين بدائرة الأملاك في بنغازي بإعداد الصيغة القانونية من أجل إضفاء الشرعية على عملية نزع السلطة لأراضي الوطنيين لصالح المنفعة العامة، وتم إقرارها بموجب مرسومين ولائيين صدر الأول في أكتوبر والثاني في نوفمبر خلال عام 1928م ويحق بموجبها للإدارة الاستعمارية نزع الأراضي المشتركة الصالحة للاستعمار على أساس أنها ملك سلطة الاحتلال بحق السيادة ويكون الإجراء القانوني فيه أن النزع عن حق الانتفاع وليس الملكية. والثاني أقر للحاكم نزع الملكيات الخاصة لصالح المنفعة العامة[321]، استناداً إلى الرسوم الملكي رقم (1009) المؤرخ في مارس الذي يعطي الحق للحكام الاستعماريين في نزع أملاك الوطنيين الثابتة مقابل دفع تعويض مالي على أساس قيمة الأراضي خلال سنوات 1907-1912، باعتبار أن أي زيادة تطرأ على قيمتها تكون بسبب الإصلاحات والتحسينات التي استحدثها الاستعمار الإيطالي في البلاد وحدد قيمة التعويض من (25 إلى 30 ليرة) للهكتار، وبناءً على ما سبق نفذت دائرة أملاك بنغازي الإجراءات المتعلقة بنزع الملكية بتحديد الأراضي المراد نزعها وإعداد قوائم بأسماء أصحابها ووضع كلمة المنتفع أمام أسماء المالكين سواء أن كانت حصص أو ملكية فردية، وبهذه الكيفية نزع المكتب في سنة 1928م نحو (20.000 هكتار) من الأراضي الزراعية لحساب مصلحة الاستعمار منها (13.794 هكتاراً) في منطقة القوا رشة[322].

ويتبين لنا من خلال قراءة مرسوم والي برقة الجنرال تروتسي رقم (449) المؤرخ في يونيو 1928م الذي تقرر بمقتضاه نزع ملكية قطع الأراضي الزراعية في منطقة قافيز بالقوارشة أن أغلب الملاك رفضوا استلام التعويض، حيث نصت

[321] - تروتسى ، نفس المرجع السابق ، ص 287 – 288.

[322] - doc I.L Governo Della ItalinoGirenaicaBenqasiLuglio, 1928. Anno: PP.33 – 34.

المادة الثانية من الرسوم أنه على الحاكم الذي تم تكليفه بنزع الملكيات تقرير قيمة التعويضات المرفوضة حسب نص المرسوم الملكي لسنة 1912م[323]، وبحسب الإجراءات الاستعمارية فإن التعويضات التي رفض أصحابها استلامها تحول إلى صندوق التوفير كوديعة لاستثمارها لصالح مالك الأراضي والواقع أنه تم توظيف عوائد تلك الأموال في خدمة المشروع الاستيطاني[324]، ومن المرجح أنه من بين أسباب الرفض الفارق الكبير بين قيمة التعويض وسعر الأراضي الفعلي الذي يقدر -7 ليرات للمتر ويتضح لنا ذلك من حجج بيع الأراضي المسجلة بمحكمة بنغازي الشرعية على سبيل المثال تم في 1927م بيع أرض حراثه في محلة سيدي داوود مساحتها 300 متر بمبلغ وقدره 1800 ليرة كما بيع أرضى معده للبناء بمساحة 100 متر بمبلغ وقدره 700 ليرة بمعني أنه 7 ليرات للمتر الواحد[325] إضافة إلى أن الإدارة الاستعمارية كانت تتماطل في عملية دفع التعويض ، ويتضح من الاطلاع على عينة من التوكيلات الشرعية التي أجراها أصحابها في محكمة بنغازي الشرعية من أجل تعيين من ينوب عنهم في مطالبة الإدارة الاستعمارية بدفع قيمة التعويض المستحقة لهم والمثبتة في إيصالات رسمية منذ عدة سنوات[326] ويقدر مجموع الأراضي المستولى عليها خلال الفترة 1927 -1929 م (34.142 هكتاراً) [327] منها (300 هكتارا) فقط جاءت عن طريق الشراء وهي تقع في منطقتي المرج والفتايح بدرنة واضطرت السلطة الاستعمارية إلى السماح للمعمرين الإيطاليين بشرائها نتيجة للموقف القانوني لمدير مكتب الأملاك بالمرج القاضي سافاريزي (Savarize) الذي رفض نقل أراضي القبائل إلى ملكية الدولة وفقاً للإجراءات السابقة معتبراً أن تلك الأراضي هي ملك لها حسب الشريعة الإسلامية

---

323 - وثائق خاصة ،قرارات نزع ملكية صادر عن مدير الشؤون المدنية والسياسية بولاية برقة ، بتاريخ مارس 1928م.

324 - بتشولي ، المرجع السابق ، ص 213.

325 - و.م.ش.ب، السجل الرابع مقاولات،1927-1929م وثيقة رقم 21، وثيقة رقم 204.

326 - د.م.ش ب ، سجل مقاولات 1920 – 1923.

327- Douglas.LJohnsoin. Gabal al akhdar.Ctrenqlca the university of Chicaco 1973,P192.

ولا يمكن لسلطة الاحتلال الحصول عليها إلا عن طريق الشراء[328]، وبناءً عليه قامت شركة الاستيطان الإيطالي – العربي عن طريق المكتب الزراعي بشراء أراضٍ بمساحة (83.217 هكتار) من أصحابها في مناطق المرج وسهل الفتايح بدرنة[329]، ولم تحقق تلك العملية نجاحاً في مجال الحصول على الأراضي الزراعية لأن المواطنون الليبي في الأساس لا يقبل بيع أرضه التي تعتبر رمزاً لمكانته الاجتماعية وأساس حياته الاقتصادية والقلة الذين باعوا أراضيهم في الغالب أنها لم تكن في الأصل ملكاً لهم وإنما اشتروها للمتاجرة بها خاصة وأنها كانت النشاط التجاري الذي وجد فيه الوطنين مجالاً للعمل بعد سيطرة الاستعمار على مختلف أنواع النشاط التجاري الأخرى.

وأما عمليات المصادرة المباشرة التي استهدفت الأراضي الزراعية في المقام الأول كانت تجري تصاعدياً على يد الحكام الاستعماريين مومنيللي وتروتسي وسيشلياني وهي من تداعيات النتائج السلبية للتقدم العسكري الاستعماري في الجبل الاخضر[330]، وعجز الحكومة الفاشية على القضاء على المقاومة الوطنية المسلحة التي وجهت ضربات موجعة للقوات العسكرية الاستعمارية والتحمت معها في عدة معارك أجبرتها في كثير من الاحيان على التقهقر فكانت كل هزيمة تستلزم الانتقام لهيبة الجيش الفاشستي في شكل حملات تطهيرية واسعة النطاق لملاحقة فرق المجاهدين ومعاقبة المتعاونين مع المقاومة المسلحة بأي شكل وشملت القرى والنجوع الخاضعة لسلطة الاحتلال ومصادرة ممتلكات الوطنيين الثابتة المنقولة، كما تمت المصادرة عن طريق قرارات ولائية وأحكام صادرة عن المحكمة العسكرية في بنغازي طبقت في حق السكان الوطنيين سواء داخل البلاد أو المهاجرين إلى مصر وبلاد الشام وبررت الإدارة الاستعمارية مصادرتها للأراضي الخاصة بهم بأنها ملكً للمعارضين لسلطة الاحتلال وهم يهددون أمنها بتعاونهم ودعمهم للمقاومة المسلحة ذلك الإجراء يمثل عقاباً رادعاً لهم وفي المرحلة ما بين

---

328 - أبولقمة ،الاستيطان الإيطالي في ليبيا 1911 – 1939 الاستعمار الاستيطاني في ليبيا ،ص61

329 - ش.و.خ ،أوامر ومراسيم ولائية تتعلق بأوجه الحياة الاقتصادية في طرابلس وبرقة ، 1926 – 1928نطرابلس ، مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية.

330 - جان ديبوا، الاستعمار الإيطالي لليبيا ، هاشم حيدر ، ليبيا ، دار ليبيا للنشر والتوزيع ، 1968، ص72.

1924-1926 م تمت مصادرة (6850 هكتار)[331] وحصلت أكبر إجراءات المصادرة في عهد الجنرال غراتسياني خلال عامي 1930 – 1931 م التي جاءت كنتيجة للإجراءات الإرهابية التي سلكها إزاء تصاعد المقاومة الوطنية المسلحة بهدف القضاء عليها وتمثلت الأحكام القضائية التي أصدرتها المحكمة الطائرة ومصادرة أراضي الوقف العائدة إلى الزوايا السنوسية وأيضاً مصادرة أراضي القبائل التي تم ترحيلها إلى المعتقدات الجماعية في سلوق والمقرون والبريقة والعقيلة[332]، في مطلع عام 1932م تقدمت ملكية الدولة للأراضي الزراعية فوصلت الي (129790) ووضعت الحكومة الاستعمارية يدها على كل الأراضي الخصبة في برقه وسجلت كملكية عامة للدولة وفقاً لإثباتات القانون الاستعماري العقاري الذي صدر في 1931 م، وتم منحها لشركة التعمير (ENTE) الانتي من أجل إعدادها للمهاجرين الإيطاليين[333].

331 - ش،و،خ ، التقرير العقاري الصادر عن دائرة الأملاك في بنغازي لسنة 1928م.
332 - أ بوكا ، المرجع السابق ، ص127.
333 - أبولقمة ، الإستيطان الإيطالي في ليبيا 1911 -1939 ، ص63.

السنة	مساحة الأرض
1924-1923	630 هـ
1926-1923	6.855 هـ
1928-1927	34.142 هـ
1931-1929	129.770 هـ

جدول يوضح مساحة الأرض المستولي عليها

خلال 1923م – 1931 م

الكيفية التي تم الحصول بها على الأراضي

مساحة الأرض	الأحقية
9124	حق طبيعي
46441	عن طريق المصادرة
68225	مصادرة أراضي الأوقاف
6000	نزع ملكية
129790	إجمالي المساحة بالهكتار

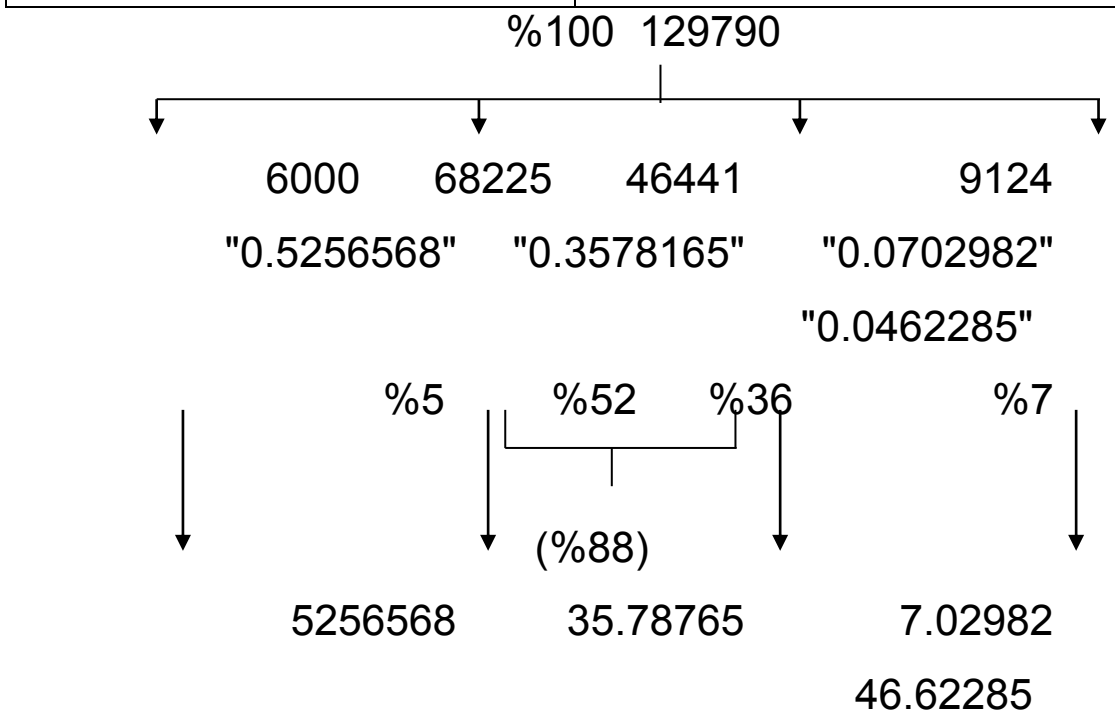

جدول يوضح نسبة الوسائل التي من خلالها تم الاستيلاء على الأراضي[334]

جدول من عمل الباحث

1- أبولقمة "الاستيطان الإيطالي لليبيا 1911 - 1943م" ، ص 63

الفصل الثالث

أوجه النشاط الاقتصادي

1. الزراعة وتربية الحيوانات
2. التجارة والمعاملات المالية
3. الصناعة

الزراعة وتربية الحيوانات:

1 – الزراعة. 1. الزراعة

لقد كان تأثير الغزو العسكري واضحاً وملموساً علي الزراعة أدى إلي تدهورها نتيجة لما أحدثه القصف المدفعي من قبل الأسطول الإيطالي حيث ألحق دماراً كبيراً في الحقول والبساتين والجناين المحيطة بالمدن الساحلية واستمر قصفها وتدميرها حتى عام 1913م بذريعة أنها تستخدم في تخزين وتهريب الأسلحة إلي معسكرات الجهاد[335] وساهمت ايضاً الاجراءات القمعية التي نفذها الجنرال بريكولا ضد السكان الوطنيين في بنغازي ، درنة ، طبرق في تدهور الزراعة المروية حيث حال قانون الطوارئ دون اهتمام المزارعين من السكان الوطنيين أو الجاليات العربية المقيمة في تلك المدن بمزارعهم فعدم السماح لهم بالخروج من المدن حرمهم من الذهاب إلي بساتينهم وممارسة نشاطهم اليومي، وبالتالي لم يتمكنوا من جني محاصيلهم خاصة التمور لأن الغزو وقع في شهر أكتوبر وهو موسم جنيها ، في الوقت الذي منحت فيه الأذن للمزارعين المالطيين واليونانيين في بنغازي لممارسة نشاطهم الزراعي تحت حماية عناصر من الجيش الإيطالي وعارضت المقأومة المسلحة هذه السياسة العنصرية فكان بعض عناصرها يتسللون إلي داخل البساتين ويقومون بأسر أولئك المزارعين واقتيادهم الي معسكر الجهاد[336]ومن الأسباب الأخرى التي كان لها دور في تدهور الزراعة المروية وضع السلطات الاستعمارية يدها علي مصادر الري (آبار المياه والجوابي) الموجودة في المناطق التي تخضع لسيطرتها، وصادرت في مدينة بنغازي خمسة وأربعون (45) بئراً، من آبار الفويهات وهي آبار يستخدمها السكان

[335]- بازامة، المدينة الباسلة، ص ص77،170.
[336]- تيجانى، المرجع السابق،310

الوطنيين في الشرب وري البساتين[337]، كما أن سياسة الحصار التي استخدمته المقأومة المسلحة للتضييق علي القوات الإيطالية ومنها تحويل مسار مجاري مياه العيون التي تسيطر عليها المقأومة مثل عين بومنصور في درنة[338]وعين زيانة في بنغازي[339]، وبالرغم من أنها نجحت في خلق أزمة مياه الشرب للعدو مما أضطر القيادة العسكرية الإيطالية إلي استجلاب المياه المعدنية من إيطاليا لتلبية احتياجات جنودها[340] إلا أنها تسببت في جفاف البساتين والجناين التي تسقي منها، ودارت عدة معارك خلال عامي 1911–1912م بين الجيش الإيطالي والمقأومة المسلحة حول مصادر المياه مثل معركة الفويهات والسلأوي قرب مدينة بنغازي وسيدي عبد الله بدرنة والناظورة في طبرق[341]، ونجم تدهور الزراعة تردي الأوضاع الاقتصادية وظهرت مشكلة نقص المواد الغذائية وارتفعت أسعارها وانتشرت المضاربات المالية بإيعاز من مصرف روما ومن أجل التخفيف من وطأة آثار الغزو والخوف من تفشي المجاعة بين السكان الأمر الذي ستكون آثاره وخيمة علي الوجود الاستعماري في المنطقة المحتلة، أعلن الجنرال كانيفا عن إقامة برنامج اقتصادي يهدف إلي تقديم إعانات زراعية للفلاحين تساعدهم علي العودة إلي بساتينهم واستئناف نشاطهم الزراعي وتضمن الإعلان كذلك التهديد بمصادرة المزارع والبساتين في حال تقاعس أصحابها وعدم تنفيذهم الأوامر[342] ولم يكن مشروع كانيفا سوى وعود دعائية كتلك التي ساقها في منشوره الذي أعلنه في اكتوبر 1911م، واقتصرت الاجراءات التي قامت الإدارة الاستعمارية لمعالجة أزمة نقص المواد الغذائية علي فتح مراكز لتوزيع دقيق الفارينا بمساعدة عميد بلدية بنغازي في العهد العثماني الحاج أحمد الجهاني الذي

337- المرجع نفسه، ص112.

338- الطرابلسى، المرجع السابق، ص233

339- يوسف سالم البرغثي، معركة السلاوي، طرابلس، مركز جهاد الليبيين ، 1990م، ص ص 36_37

340- الوثائق الأمريكية، المجموعة الأولي، ترجمة شمس الدين عرابي، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، 1989م، ص91.

341- ارحومه ،المرجع السابق، ص ص65-66.

342- الوثائق الأمريكية، المجموعة الأولي، ص ص91-92.

بذل مجهودات كبيرة لإنقاذ سكان مدينة بنغازي من شبح المجاعة[343]، وساعد عدد من أصحاب الدكاكين علي فتحها وتوفير بعض السلع لهم ، واستغلت السلطة الاستعمارية الازمة وقامت بتصريف الدقيق الذي استورده مصرف روما للقوات الايطالية وأثبتت وحدة التفتيش الصحي أنه غير مطابق للمعايير الصحية[344] وأخذت الأوضاع الاقتصادية في تدهور مستمر من جراء الأضرار التي لحقت بالزراعة وتوقف المزارعين عن ومزأولتها نتيجة للدمار الذي لحق ببساتينهم وعجزهم عن إصلاحها وفقدان أحد المقومات الأساسية إلا وهو الماء ، إلي جانب الإجراءات التعسفية من قبل الإدارة الاستعمارية بفرض قيود إدارية علي عملية الخروج من اسوار المدن، ويصف مجموعة من الفلاحين المغاربة في مدينة بنغازي الحالة التي وصلت إليها الزراعة حول المدينة وما سببته من مشاكل اقتصادية من خلال عريضة الشكوى التي تقدموا بها إلي القنصل الفرنسي في بنغازي عام 1912م علي اعتبار انهم رعايا دولة فرنسا وجاء في العريضة أن بساتينهم دمرت وتعرضت للخراب المتعمد ولم يسمح لهم حتى بجلب ما تبقي من مواشيهم ومحاصيلهم وأصبحت الحياة لا تطاق نظراً لنقص المواد الغذائية وارتفاع اسعارها بشكل فاحش[345] كما زاد في معاناة السكان حدوث الغزو في موعد الزراعة الموسمية التي كان يمارسها السكان في المدن المجأورة منها بالتعأون مع القبائل القاطنة فيها، وفي الموسم اللاحق اكتوبر 1912م استحال عليهم الخروج كعادتهم السنوية للحرث في مواعيدها لموسمين متتالين حيث طبيعة الإقليم تستوجب العناية الشديدة بهذه المواعيد فأراضي الحراثة اتخذتها المقأومة المسلحة قواعد لمعسكراتها وتحولت الي اراضي تدور فيها المعارك، وازدادت فاقة السكان نظراً

---

[343]- البوري، بنغازي في فترة الأستعمار الايطالي، ص37.

[344]- فرانشيسكو مالجيري، الحرب الليبية الإيطالية ،ت وهبى البورى،ليبيا - تونس ن الدار العربية للكتاب،1978م، 203-204

[345]- حداد مصطفى "موقف الجزائر من الغزو الإيطالي"، مجلة الشهيد ،ع المزدوج السابع والثامن طرابلس مركز جهاد الليبيين 1987م، ص ص72-73.

لما كان يمثله الشعير والقمح من قيمة غذائية كبيرة بينهم، وكان لهذا الأمر اثاراً بالغة الخطورة حيث تفاقمت مشكلة تدبير التموين للسكان مع الازدياد المضطرد في عدد جنود الاحتلال وتكدسهم داخل المدن مما تسبب في حدوث مجاعة، خلال عامي 1912م – 1913 (1) بازامة ،المدينة الباسلة،ص77، لدرجة ان النسوة في بنغازي كن يتسللن خارج المدينة ويقمن بتقليب بقايا مطامير القمح والشعير علي أمل أن يجدن ما يسد رمق الأطفال كما أن المتسوق يضنيه كثرة التجول في الأسواق دون أن يجد ما يشتريه من الخضروات والحبوب[346] وبعد صلح لوزان توجه بريكولا بمنشور على سكان بنغازي جاء فيه :-

" يا أهالي بنغازي وملحقاتها ان يوم عقد الصلح هو نهار عفو وسرور ولهذا نبشركم بأن جلالة الملك المعظم ..... قد امر بعفو تام لأهالي بنغازي وملحقاته..... وأذن بالخدمة اذا كانوا شغالين بالتجارة ان كانوا تجار وللحرث ان كانوا مزارعين"[347] قام الجنرال بريكولا بتشكيل لجان اضرار حرب يشارك فيها اعضاء اللجنة السياسية من الوطنيين مهمتها تقديم التعويضات إلي الفلاحين في شكل قروض زراعية لمساعدتهم علي إصلاح مزارعهم وبساتينهم، إلا أن استمرار المعارك حتى ابريل 1913م حال دون تنفيذ أي برنامج من شأنه إحياء النشاط الزراعي في الوقت الذي بقيت الزراعة التي تمارسها القبائل بعيدة عن التأثير المباشر للغزو الاستعماري واستمرت تمارس بطرقها ووسائلها التقليدية ، فالحرب لم تؤد إلى الإخلال بهيكل الحياة الاقتصادية التي تعودت عليها القبائل في برقة فالتنظيم الحربي لمعسكرات الجهاد التي أسسها العثمانيون بتعأون المجاهدين ببرقه تميزت بتنظيم مرن ارتكز علي التنأوب حيث اتاح هذا النظام للمسلحين العودة إلي نجوعهم وقراهم لقضاء فترات من الراحة تمكنهم من الانصراف الي

[346]- حليمة عمر باشا الكخيا، رواية شفوية، أجرتها الباحثة، بنغازي 2005م.
[347]- البوري، بنغازي في فترة الاستعمار الايطالي ص44.

ممارسة الزراعة و لغياب أرباب الاسر قامت المرأة بدورهم واضطلعت هي بالمهام التي يقوم بها الرجال في زمن السلم من حرث وحصاد وجر الحيوانات والبذار وتخزين المحصول بعد أن كان دورها في السابق يقتصر علي تقديم الإعاشة للحراثة أو الحصادة، وأتت أعوام 1912–1913 م بمحاصيل جيدة وأن انخفضت كمية حصة الجماعات والأفراد من المحصول لأن ادارة المعسكرات هي من تقوم بتقسيم الحصص وإعطاء المتطوعين من خارج تلك المناطق وأخذ ضريبة العشر من المحصول لإمداد المقأومة المسلحة[348] وعلي الرغم أن المؤرخ محمد بازامة يرجع ما يسمي بخراب دور بيننا (احتلال بنينا ابريل 1913م) الي العامل الاقتصادي باعتبار ان الهجوم الذي قامت به القوات الايطالية تزامن مع موسم الحصاد وقلة عدد المحاربين في المعسكر لانشغالهم بحصاد المحصول(2) بازامة ،المدينة الباسلة ،ص78) إلا أن الأمر يرجع إلي عوامل سياسية وعسكرية أهمها تداعيات صلح أوشى لوزان وما ترتب عليه من توتر العلاقات بين المجاهدين والضباط الاتراك الي جانب سياسة فرق تسد التي انتهجتها الادارة الاستعمارية باستقطاب بعض الأعيان والمشايخ كان لها دور في خروج بعض الفرق المسلحة التي استجاب زعمائها لدعوة الاستسلام للسلطة الاستعمارية والتعأون معها، إضافة إلى الاستراتيجية الجديدة التي اتبعتها القوات الايطالية و بفتح عدة جبهات في آن واحد يقصف المناطق الساحلية بمدفعية الأسطول واضطر الكثير من المتطوعين المسلحين الي الانسحاب للدفاع عن مناطقهم[349] وبعد احتلال بنينا في ابريل 1913م وجهت القيادة العسكرية الاستعمارية حملة عسكرية هدفها احتلال الاراضي الزراعية في مناطق سهل الأبيار والمرج لكونها مناطق تخدم الاستيطان الزراعي وأمام ضرأوة المقأومة المسلحة وشدتها لجأ القادة

[348]- البرغثي، موسوعة روايات الجهاد، رقم 22، ج 2 ، طرابلس مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، ص 72 .

[349]- الوثائق الإيطالية المجموعة الأولى ص343-344.

العسكريون الجنرال بريكولا وأميليو الي استخدام سياسة الارض المحروقة فكانت تحرق وتخرب بشكل منظم الاراضي الزراعية والمحاصيل[350] وتسمم الآبار وتقصف الفلاحين بنيران المدفعية خلال قيامهم بعمليات الحرث أو الحصاد وتمكنت القوات الاستعمارية خلال اعوام 1913-1914 من ضم المزيد من الاراضي وتوغل السيطرة الاستعمارية في الدواخل بعمق 50 كم2 عن ساحل البحر وهي (سواني عصمان، قاريونس، بنينا، القوا رشة، الكويفية، الرجمة، بومريم، الابيار، المرج، قمينس، سلوق، زأوية الطليمون، الزويتينة ، جردينا ، دريانة، المبني، برسس، توكرة ، طلميثة، الحنية، عين مارة ، شحات، سلنطة، القيقب، سوسة، الشليطمية، الخروبة، زأوية القصور، الزأوية البيضاء، مرتوبة ، زأوية ترت ، زأوية الفايدية ، زأوية أم شخنب، العرقوب، الطبجي، الفتايح، المدور، وادي الناظورة) [351]وفي عام 1914م تم إعطاء أول نظام للخدمات الزراعية الخاصة بالمستوطنين الإيطاليين حيث اصدرت السلطة الاستعمارية مرسوماً خاصاً بالأراضى الزراعية يسمح للولاة في طرابلس وبرقة بمنح الاراضي الأميرية للإيطاليين الذين يرغبون الحصول عليها واستثمارها بموجب عقد تأجير ويدفع أقساطاً لمدة تسعون سنة (90) سنة وتعود ملكيتها للدولة[352]، ولم ينفذ هذا المرسوم في برقة بسبب الاضطرابات الامنية التي شهدتها المنطقة في 1915م وظروف الحرب العالمية الأولي وفي عام 1917م حأول الجنرال اميليو حاكم برقة تطبيق الاستيطان العسكري بتوجيه الجنود في الحاميات العسكرية إلي زرع الاراضي المحيطة بها ، بالشعير والقمح وكان الهدف توفير الغذاء للجنود حيث واجهت القيادة العسكرية صعوبة في إمداد الحاميات بالتموين لعدم ترابطها وتعرض قوافل الإمداد لهجمات المقأومة المسلحة، وتم توزيع البذور والآلات الحديثة على لمستوطنات العسكرية وشهد إقليم برقة

350- محمد رجب الزائدي ، الغزو الإيطالي لليبيا ، بنغازي ، مطابع الثورة ، 1983م ، ص 38 .

351- الأشهب ،المرجع السابق ، ص 22 ، ص 23 .

352- عبد المالك خلف التميمي الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، الكويت ، المجلس الوطني للأداب والفنون ، د . ت ، ص70.

لأول مرة في تاريخه ظهور الجرارات والحاصدات البخارية والكهربائية ولم تلق هذه التجربة النجاح بسبب انحباس الامطار عن برقة لسنوات متتالية (1915 – 1916–1917 م) إضافة غزو أسراب الجراد علي الزرع[353]، واستمرت السلطة الاستعمارية في استغلال المزارعين الوطنيين حيث أصدر والي طرابلس وبرقة الجنرال اميليو قراراً مفادها ان كل القمح من حصاد عام 1918م يجب وضعه تحت أمرة الحكومة وان كل من يتلف زرعاً يعاقب بالسجن ودفع غرامة مالية، ولجأ الفلاحين إلي إخفاء محاصيلهم في الكهوف لحمايتها من المصادرة وكان القادة العسكريون في المناطق يقومون بعمليات تفتيش مفاجئ للقرى والنجوع ومصادرة المحاصيل التي يجدونها، فعلي سبيل المثال أمر قائد منطقة شحات فرق من جنوده بالتفتيش المفاجئ للكهوف الواقعة قرب منطقة الصفصاف وأسفرت عن مصادرة حوالي ألفين 2000 قنطاراً من الشعير في عام 1918م2045337[354] في الوقت الذي منحت فيها السلطة الاستعمارية الأرض التي تحصلت عليها بوسائل النزع والمصادرة في السهول الواقعة بين بنغازي والابيار والمرج ومساحتها لا تتعدي ثلاثمائة وستون هكتار (360) هـ كامتيازات للرأسمالية الايطالية بأثمان بخسة بموجب عقد سنوي أو دفع نصف قيمتها ولا يتغير سعر الأرض باستثمارها، وإعطاءهم قروض طويلة الأجل وإعفاء ما يستورد من المعدات والآلات من الضرائب[355] وبدأت عمليات الاستيطان الزراعي في إقليم برقة في الفترة من 1919–1922م واضطلع بها القطاع الخاص بتشجيع من السلطة السياسية التي كان علي رأسها الوالي مارتينو وكانت أول الشركات الاستيطانية شركة الاتحاد الاستعماري العربي الايطالي وشركة وتوسكانا للأعمال الاستعمارية وأجريت محأولات لزراعة العنب في القوارشة والزيتون في قمينس وسلوق وزرعت الحبوب في

353- ش،و،خ، ناردوتشي تاريخ إستعمار برقة ، ص 69

354 - هويدي، "الفاشية كحركة عنصرية من خلال أعمالها في ليبيا"، مجلة الشهيد ، ع السابع والثامن ص97.

355 - ديبوا، المرجع السابق ،ص 72 .

المنطقة الواقعة بين الابيار والمرج، وأسست السلطة الاستعمارية مكتب للخدمات الزراعية في برقة لتقديم الخدمات للمستوطنين الايطاليين ومقره مدينة بنغازي وألحق به مكتبة ومتحف للمنتجات وقسم للبحوث العلمية ومرصد للأرصاد الجوى الموارد واتسمت الزراعة الايطالية في هذه المرحلة بالطابع الموسمي الذي يتعارض مع المشروع الاستعماري المرتكز علي الزراعة المروية فالأرض المتوفرة قليلة الامطار والمياه وتتعرض لهبوب الرياح الجنوبية الغربية (القبلي) وارتكزت علي زراعة حبوب الشعير والقمح لقدرتها علي التعايش مع هذه البيئة[356] وواجهت عملية الاستيطان مشكلة عدم الأمن في 1922م فكانت أعمالهم تقام تحت حراسة الجيش الاستعماري خوفاً من هجمات المقأومة المسلحة الأمر الذي جعل ساعات العمل أقل من المطلوب[357].

ارتكزت السياسة الزراعية للاستعمار الفاشستي في هذه المرحلة على توجيه أعمال التنمية والتطوير الزراعي باستخدام التقنية الزراعية الحديثة آنذاك نحو الأراضي الزراعية التابعة للدولة فقط ولصالح المستعمرين الإيطاليين، وجعلها أراضي للوطن الايطالى زاخرة بأهم المنتجات كالحبوب– الزيتون– العنب– الفحم، لتحقيق الاكتفاء للوطن الأم الذي يعاني نقصاً شديداً في تلك الحاصلات الهامة للصناعة الغذائية التحويلية، ولتحرره من اعتماده على البلاد الأخرى للحصول عليها.

بينما قامت سياستها تجاه الزراعة المحلية للسكان الوطنيين على عدم خلق تشريعات تزيد من ارتباطهم بالأراضي، والعمل على حصر دورهم بالإنتاج في أضيق نطاق ممكن بعدم تشجيعهم على مبدأ الحاصلات التجارية الصناعية والتوسع في استخدام المكينة الحديثة.

356 - بتشولي، المرجع السابق، ص ص554-555.
357 - ش،و،خ،ناردوتشي، تاريخ استعمار برقه ص63.

ولم تهتم سلطة الاحتلال بتنمية المنتجات الزراعية الخاصة بالوطنيين بحاصلات التمور لما تمثله من مورد اقتصادي مهم، إذ أنها على رأس سلع التصدير التي تميزت بها برقة، فوضعت التشريعات اللازمة لأحكام تصديرها والمحافظة عليها، حيث أصدر في 1926م مرسوم ولائي نص على تحديد مدة استخراج اللاقبي من 20 مارس حتى 31 أكتوبر[358]وبعد احتلال واحات جالو أوجلة أصدر الجنرال تروتسي قراراً في 30 مايو 1928م نص على إيقاف أي تصريح لاستخراج اللاقبي في برقة[359].

وشجعت الحكومة الاستعمارية الفاشية أعمال التطوير الزراعي في الأراضي العائدة إليها بواسطة الأفراد أو الشركات الخاصة الذين يملكون رأس المال الكافي لتطوير تلك الأراضي وفقاً لأسس ومعايير بإشراف السلطة السياسية والإدارية[360].

وفي هذه المرحلة أعطيت الأفضلية للامتيازات الكبيرة ذات الطابع الرأسمالي الصناعي دون الالتزام بالتوطين.

وتركزت الأعمال الزراعية في المنطقة الواقعة في سهل بنغازي من توكرة والسطح المنخفض من الأبيار حتى المرج وفي واحة درنة وتحديداً في سهل الفتايح إلى جانب منطقتي القوراشة وسلوق جنوب غرب بنغازي، وهي جميعا مناطق تقع بالقرب من مراكز السلطة والأمن التسويق، ويتوفر فيها الأمن، وقدمت الحكومة الفاشستية الدعم الكافي لإقامة تلك المشاريع ابتداء من منح الأراضي، التي كان المسؤول عنها قسم الأعمار التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية سواء إلى الشركات أو الأفراد بأسعار بخسة تمثلت في (50 ليرة) للهكتار الواحد للمزارع التي تتراوح مساحتها ما بين (100) إلى (500) هكتار، وتزرع زراعة مكثفة، وأما المزارع التي تزرع

358 - ش،و،خ، ناردوتشى ، تاريخ استعمار برقة ، ص ص67_68

359 - تروتسى المرجع السابق ، ص 122.

360 - ش، و، خ. ت.ب ، ص 88.

بالحبوب وعلف الماشية والأشجار وتقدر مساحتها ما بين (500) ، (3500) هكتار ثمنها لا يتعدى (20) إلى (30) ليرة[361]وشهد النوع الأخير من المزارع اتساعاً ما بين عامي 1927-1928. واقترن ذلك بازدياد حصيلة الأراضي العائدة للدولة عن طريق أعمال النزع ووضع اليد التي قام بها المكتب العقاري في بنغازي بالتحقيق في أراضي القبائل القاطنة في منطقة سهل بنغازي وهضبة الأبيار[362]، وشكلت العمليات الزراعية الضخمة حوالي 80% من مساحة الأراضي المستثمرة حتى بداية عام 1932م والتي تقدر مساحتها (16,714 هكتار) وهي تقع في مناطق سهل بنغازي- سلوق- قمينس- توكرة- المرج- درنة- طبرق، حيث بلغت مساحة أراضي الامتيازات حوالي (14,576 هكتاراً) منحت بعد انتزاع ملكيتها إلى أقلية من الإيطاليين عرفت بالمعمرين، بينما لم تتعد مساحة الملكيات الصغيرة (2138 هكتاراً) تركزت في سهل بنغازي[363].

ومن مظاهر الدعم الحكومي تدخل الحكومة الفاشستية بصورة قانونية في تأسيس هيأت التسليف الزراعي والمؤسسات التي تقدم الخدمات الزراعية من أجل تقديم الدعم المالي للمستثمرين الإيطاليين في شكل قروض، ومن بين المؤسسات التي أنشئت بدعم من الحكومة الفاشية صندوق التوفير وهو مؤسسة حكومة استثمارية من الدخل العائد من بيع الأراضي والمحاصيل الزراعية تم افتتاحها في ولاية برقة عام 1925م،بموجب مرسوم ولائي رقم (1149/ 45) [364]، تنفيذاً للأمر الملكي الصادر في عام 1924م والذي أعطى بموجبه الإذن لوالي برقة بتأسيس هيئة تدعم المشروع الاستيطاني الزراعي بتقديم المال اللازم من خلال القروض بفوائد

---

361 - بتشولي،ايطاليا ماوراء البحار،الجانب الاقتصادى ص288

362 - المرجع نفسه ، ص 127.

363- La Cirenica,Di Gimmercio Industia ed Acricoltura della civenaica Nenqazi 1928 A.VI. pp 128 – 129.

364 - ناردوتشى،استيطان برقة قديماً وحديثاً ، ص 50

محددة وأسلوب مريح في سداد الأقساط لإقامة أولى المزارع المروية[365]، وأعطيت الأولوية للمساندة وتقديم يد العون إلى صغار المزارعين والأخذ بيدهم من أجل مواجهة النفقات التي تتطلبها المزروعات حتى يصلوا إلى مرحلة الإنتاج خاصة المنتجات التي يستغرق نموها زمناً يتراوح من 5- 10 سنوات كأشجار العنب- الزيتون- اللوز، وجاء الدعم في هيئة قروض موسمية تسدد على خمس سنوات لشراء الآلات والبذور والحيوانات وإقامة التحسينات الزراعية اللازمة، وقروض طويلة الأجل وهي نوعان، الأول ومدته (15) عاماً والثاني (30) عام وفائدتها لا تزيد عن (6%) من قيمة القرض مخصصة لإقامة المنشآت باهضة التكاليف كالآبار- المنازل- الإسطبلات[366].

ووسعت الدولة دعمها المادي سنة 1928م عن طريق اشتراكها برأس المال لتطوير الأراضي الزراعية العائدة إلى ملكيتها، وجاء ذلك من خلال التشريعات التي أصدرتها الحكومة الفاشية في يونيو 1928م وإبريل 1929م بهدف تشجيع الإيطاليين للاستيطان في طرابلس وبرقة، وبموجبها أخذت الحكومة الاستعمارية الفاشية على عاتقها تكوين المراكز الزراعية في مستوطنات القوارشة، الأبيار، الصليعاية وإعداد استصلاح الأراضي لتوطين المزارعين الإيطاليين ، فقررت منح القروض الضخمة بنظام سداد على مدار خمس عشرة (15) سنة وإسقاط الفائدة عنها، وإعفاء تام من أي نوع من الضرائب، إلى جانب الإسهام بنسبة (30%) من قيمة شراء الآلات المختلفة و(50%) من تكاليف الآبار والخزانات و(30%) من تكاليف المباني السكنية، كذلك إعفاءات جمركية عن توريد المعدات الزراعية المختلفة والمواد الخاصة باحتياجات المستوطنين ومواد البناء، إضافة إلى إقرار تخفيضات في تكاليف النقل في السكك الحديدية،

[365]- La cirenaica, pp 130-132.

[366] - يتشولي، المرجع السابق ، ص96.

سواء لتسويق المنتجات أو لكافة المواد التي يحتاجها الإيطاليون في منشآتهم الزراعية[367]. كما قامت السلطة الاستعمارية المحلية بمنح الشركات الإيطالية الرأسمالية والمعمرين الإيطاليين امتيازات في الإنشاءات مقابل أن تصرف جزءاً من الأرباح على إصلاحات زراعية ، كما عملت الإدارة الاستعمارية في برقة على تحديد نشاط مكتب الخدمات الزراعية الذي أنشئ في برقة سنة 1921م ومقره الرئيسي في مدينة بنغازي، وألحقت به محطة زراعية تجريبية من أجل معرفة أنسب المزروعات التي تلائم التربة والبيئة الزراعية في برقة، وسعت إلى توسيع نشاطه وخدماته بأن افتتحت له فروعاً في كل من مراكز متصرفيات المرج– شحات– درنة، إلا أنها اضطرت إلى إقفالها بسبب الأضرار التي ألحقتها ضربات المقأومة المسلحة بالمحطات التجريبية التابعة لها .

وتعددت الخدمات التي قدمها مكتب الخدمات الزراعية في بنغازي للمزارعين الإيطاليين كتوزيع شتلات الأشجار المثمرة، وكان التركيز على شتلات الزيتون والكرم والموز والتوت كمنتجات للتصدير، إضافة إلى بذور الخضروات لتغطية السوق المحلي، كذلك تقديم المواد الضرورية لمكافحة الآفات التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية وإعطاء التوجيهات اللازمة في مجال الإرشاد الزراعي[368]، بالإضافة إلى منح علأوات تحفيزية للمزارعين عن إتباعهم للطرق الفنية الحديثة في الزراعة والجوائز التشجيعية عن عدد الأشجار التي تم زراعتها والتنمية التي أدخلوها على مصادر المياه[369]، وساهمت أيضاً الجمعية الزراعية التعأونية التي أسست خلال سنة 1928م في كل من مدينة بنغازي ودرنة بدعم مالي من صندوق التوفير من أجل دعم المزارعين الاستعماريين عن طريق توفير السماد والبذور والشتلات وتأجير الآلات الزراعية بثمن رمزي خاصة الحاصدات متعددة الاستخدام المرتفعة الأثمان، وتوفير الوقود والزيوت اللازمة

367 - ش،و،خ،ناردوتشى ، استعمار برقة ، ص ص65_66

368 - ش،و،خ، ناردوتشى، تاريخ استعمار برقة ، ص 68

369 - ش،ب،خ ، قرار الكاتب العام لحكومة قطر برقة بشأن منح جوائز تحفيزية للمزارعين 1922م. طرابلس،مركز

للآلات الزراعية، إضافة إلى الإشراف على عمليات حرث وحصاد المحاصيل ودرس الحبوب بطريقة آلية، وتجميع الإنتاج لحساب المساهمين، ومن الخدمات التي قدمتها تلك الجمعيات للمزارعين الإيطاليين إقامة الدورات التعليمة من أجل تدريبهم على استخدام الميكنة في حقولهم الزراعية[370]، وأخيراً شمل الدعم الحكومي الاستعماري أيضاً النشاط الزراعي الذي كانت تشرف عليه السلطة الاستعمارية المحلية بشكل مباشر مثل المستوطنات العسكرية للمليشيا الفاشست في منطقة توكرة والمليطانية، حيث زودت إدارة الاحتلال تلك المليشيا بالبذور والآلات لزراعة لحبوب بجوار الحصون الحربية على غرار ما فعله الجنرال الفرنسي G,Bigio بيجو في الجزائر عندما طلب من جنوده أن يصبحوا جنوداً وفلاحين يحاربون شعب الجزائر، ويفلحون أرضه هذا بالإضافة إلى مستوطنات مصلحة السجون في البركة- الفويهات- الكويفية، والغرض من زراعتها تدريب المساجين الإيطاليين المحكوم عليهم في قضايا جنائية على الزراعة وإعدادهم كمستوطنين في المستقبل[371].

لقد كانت تلك الامتيازات والجوائز على حساب المزارعين الوطنيين، حيث تركزت السياسة الزراعية نحوهم بالإبقاء على الطابع التقليدي للزراعة المحلية في المناطق الساحلية على الرغم من نجاح الزراعة فيها إلا أن إنتاجها يرتبط بالسهل الساحلي الضيق ذي الكثافة السكانية المرتفعة التي تحد من التوسع الاستعماري، وبالتالي فهي خارج برنامج التنمية الخاصة بالاستيطان الزراعي[372]، واقتصرت مشاركة الوطنيين في الزراعة الاستعمارية على أنهم بشرية لاستغلالها وليسوا كمنافسين في نوعية الإنتاج، فلم تكن تشجعهم وتدعمهم من أجل زراعة الحاصلات التجارية التي توفر القاعدة الأساسية لاقتصاد التصدير، وإنما اقتصر تحفيزها لهم

370- La Cirenaica .pp.92-93

371 - ناردوتشى ، استعمار برقة ، ص ص 157 – 128.

372 - سيجري ، المرجع السابق ، ص191.

على إنتاج الخضروات والبقوليات لتغطية احتياجات السوق المحلي ليساهموا في تكميل الاقتصاد الاستعماري من خلال نظامهم التقليدي بإنتاج المواد الأساسية للغذاء.

وجاء التشجيع في شكل جوائز نقدية متواضعة للغاية تقدمها دائرة الزراعة في بنغازي والتي من ضمن اختصاصاتها التفتيش على الأعمال المنجزة في مجال الزراعة والإصلاحات وبموجبها تمنح جوائز للمزارعين الذين يفلحون مزارعهم محاريث موافقة للأصول الفنية التي تحددها الدائرة وكانت الجائزة الأولى قيمتها (70 فرنكاً) عن كل هكتار يصلح بواسطة محاريث تقطرها آلة بخارية والثانية (40 فرانكاً) إذ كانت تجرها دابة، كما تعطى جائزة وقدرها (10 فرنكات) لكل هكتار تجري عملية قلع الأعشاب المضرة بالمحاصيل. واقتصر منح تلك الجوائز على المزارعين الذين يتصرفون بالأراضي بموجب حجه شرعية أو سند ملكية رسمي أو عقد ممارسة أو مقأولة استئجار أو يثبت بأنه منتفع بالأراضي لمدة لا تقل عن (5) سنوات[373]، وفي المقابل بلغت الجوائز الممنوحة للمزارعين الاستعماريين الإيطاليين الاتي (200) إلى (300) ليرة لكل هكتار يغرس بأشجار العنب، و (400) ليرة يغرس بأشجار الزيتون، و (500) ليرة عن كل هكتار تزرع فيه أشجار الفواكه[374].

كما أقيمت للفلاحين الوطنين دورات قصيرة في المنشآت الزراعية التابعة للسلطة الاستعمارية المحلية لتدريبهم على المهام الزراعية التي لا تقوم بها المكينة تتطلب اليد العاملة، مثل قلب الأراضي، وغرس الأشجار، إضافة إلى عملية رش الحقول بالمبيدات الحشرية، بينما المزارعون الإيطاليون يتم تدربهم على إدارة المزارع والملكيات الصغيرة[375].

---

[373] - ش، و، خ ، النشرة الرسمية لحكومة قطر برقة ، 1922.

[374]- La Circencacia PP 140-142.

[375] - ش،و،خ، ناردوتش ، استعمار برقة ، ص159.

والامتياز الذي هو دون المسأواة بكثير مع الاستعماريين الإيطاليين استحقه فقط أصحاب الأملاك الزراعية والكبيرة في مدينة بنغازي والمساهمين في الجمعية الزراعية التعأونية بدفع اشتراكات إجبارية سنوية وفي سنة 1928م كان مسجلا بها أربعة ملاك وطنيين فقط، ومنهم من كان يعمل في الجهاز الإداري الاستعماري كمستشار سياسي للسلطة الاستعمارية المحلية، أو في وظيفة السكريتاريا، أو مدير ناحية التابعيين للمتصرفيات، واستفادوا من الخدمات التي تقدمها الجمعية للمساهمين، والتطورات التي حصلت في مجال الري كمقابل للاشتراكات الإجبارية السنوية ولكنهم استثنوا من الخدمات التي جاءت تطبيقاً لقراري مارس 1928م وأبريل 1928 باعتبار أنها كانت حكراً على المستوطنين الإيطاليين[376].

وعلى الرغم مِمَّا قدمته الحكومة الاستعمارية الفاشية من اهتمام ودعم وتوفير الخبرات من أجل تشجيع أصحاب رؤوس الأموال في إيطاليا للاستثمار الزراعي في برقة لم يستثمر غير قدر محدود من الرأسمالي الإيطالي نظراً لعدم توفر الأمن، فالرأسمالي الخاص كان يخشي الدخول في هذه المشاريع خوفاً من أن تذهب الأموال دون طائل، وذلك القدر البسيط كثيراً منهم لم يهتم بتعمير الأرض التي منحت له بقدر الحصول على الامتيازات المالية المعنوية المقررة في 1928م والتي شرعت السلطة الاستعمارية بمنحها في برقة خلال سنة 1930م والبعض الذي استثمر ماله في الزراعة اهتموا بمصالحهم الخاصة وقاموا بتطويرها وفقاً لأسس رابحة، وبالتالي لم تستطع السلطة الاستعمارية أن تفرض عليهم سياستها الزراعية، حيث لم تنفذ الشركات من التعهد إلا قلة خاصة فيما يتعلق بالزراعة المكثفة وتوطين العائلات الإيطالية[377].

376- La CIrenaic .PP.92-93.

377 - دبيوا، المرجع السابق ، ص 162.

كانت السمة المميزة للزراعة في المزارع الاستعمارية هي من الزراعة البعلية ولا سيما في الامتيازات الكبيرة، حيث عمل أصحابها على توجيه الإنتاج الزراعي إلى تصدير الحاصلات التجارية اللازمة للسوق الإيطالية وعلى رأسها الحبوب وخاصة القمح من النوع الصلب والشعير.

كانت الحبوب أكثر المنتجات الزراعية شيوعاً نظراً لما تحققه من مردود اقتصادي حتى في الملكيات الصغيرة التي استخدمت فيها الزراعة المروية، كما فضل المستوطنون الإيطاليون وخاصة أصحاب الامتيازات الكبيرة زراعة أشجار الزيتون واللوز، لأنها تتحمل الجفاف واحتمالات التسويق مشجعة حيث سيجد اللوز خاصة لاستعمالاته في الحلويات أسواقاً جيدة دائماً، وكذلك عنب المائدة والنبيذ، وهي في نمطها تعتبر زراعة من النوع الصناعي واستثماراً مالياً مضموناً[378].

حتى سنة 1927م زرع المستعمرون ما يقارب (15.848) شجرة فواكه و(206.000) شتلة من عنب النبيذ و(302.500) شتلة من عنب المائدة، وزرع بعضها في قرية القوارشة بأسلوب المغارسة من قبل المستوطنين الإيطاليين الذي وطنتهم شركة الاتحاد الاستيطاني الإيطالي- العربي (UNIONE COLONIALE ITALO-ARABA)، في امتياز مصرف روما السابق[379] يلغى) وكان جزء فقط من تلك الأشجار التي غرست قد دخلت في مرحلة الإنتاج وعلى رأسها اشجار الموز التي زرعت في سهل الفتايح، وبلغت (27.000) شجرة أنتجت في سنة 1930م (14.000) عرجون بعد أن كان في السابق (3,000) عرجون(1)، كما اهتموا بزراعة البقوليات مثل العدس- الحمص- الفول- الحلبة، وكذلك بعض الخضروات والفواكه،

[378] - ناردوتش ، إستيطان برقة قديماً وحديثاً ، ص ص 112 –113

[379]- La cirenanic , pp.143-144

كالطماطم والبطيخ من أجل منافسة زراعة الوطنين، وبلغ إنتاج البقوليات خلال هذه المرحلة التالي:-

السنة	المساحة	الإنتاج
1922- 1927م	19 هكتاراً	113 قنطاراً
1927- 1928م	37 هكتاراً	272 قنطاراً
1928- 1929م	75 هكتاراً	806 قناطير
1929- 1930	71 هكتاراً	390 قنطاراً
1930- 1931م	42 هكتاراً	208 قناطير (2) Douqlas L.Johnsoin, P195

وشكلت الحبوب نحو (90%) من إجمالي الإنتاج الزراعي في المزارع الاستعمارية وحتى عام 1927م كانت كميات إنتاج القمح والشعير جيدة، وجاء أفضل إنتاج للحبوب 1926م خاصة في الامتيازات الزراعية الواقعة في مناطق الأبيار- الصليعاية - سيدي بوزيد، وبلغ إنتاج القمح من النوع الصلب (858- 34) قنطاراً الشعير نحو (450- 465) قنطاراً والشوفان (176) قنطاراً) وخلال الموسم الزراعي 1927- 1928م انخفض إنتاج الحبوب بسبب قلة المطر، الأمر الذي ترتب عليه إصدار أمرٍ ولائي من الجنرال تروتسي يقضي بمنع تصدير القمح والشعير خارج ولاية برقة[380] وكان تسويق الإنتاج يشكل مشكلة كبيرة للمزارعين الإيطاليين بسبب عدم توفر الأمن وقلة الطرق المعبدة، فكان على المستوطن لكي يسوق إنتاجه

380 - شعبة الوثائق والمحفوظات ، النشرة الرسمية لحكومة قطر برقة ، مرسوم الوالي ايتليوتروتسي بشأن تصديق القمح والشعير 1928م

أن يلحق دائماً بقوافل الجيش[381] ،و بسبب التركيز على زراعة الحبوب سعى أصحاب الامتيازات الكبيرة في الأبيار– الصليعاية– المرج– إلى استخدام العمالة المحلية التي كان تدفعها الحاجة بفعل الإجراءات الاستعمارية ومنها فقدان الأرض إلي العمل في المزارع الاستعمارية الإيطالية. وكبديل عن استعمال وسائل الإنتاج الغالية الثمن رغم ما قدمته السلطة الاستعمارية من تسهيلات، كذلك الاستفادة من خبرتهم في الزراعة المحلية، وبالتالي سارت الزراعة في الملكيات الاستعمارية وفقاً للنظم المحلية، وليس فقط وفق خطط التطوير وأنظمة المحاصيل واستخدام التقنية، حيث استخدمت فيها النظم المحلية في الزراعة مثل نظام الرباع حيث يمنح العامل (¼)المحصول مقابل حرثه وحصاده للمحصول، ويعطي (1/3) إذ تمت الزراعة بطريقة الري والنصف إذا قدم العامل البذار إلى جانب الجهد الذي يبذله[382] .

الزراعة لدى السكان الوطنيين الخاضعين للسلطة الاستعمارية الإيطالية:ـ

كان تدهور الزراعة المحلية للسكان الوطنين في المناطق الخاضعة هو السمة السياسية لاقتصاد الحرب الذي ساد في المرحلة من 1923– 1932م، ومن الأسباب الرئيسية التي أدت ذلك إلى سياسة التوطين التي طبقتها الإدارة الاستعمارية المحلية حيال السكان الوطنيين بإجبارهم على العيش في مساحات محددة داخل الحدود الإدارية للمتصرفيات من أجل تشديد إجراءات العزل بين الخاضعين والمجاهدين، كما كان الهدف من تلك السياسة الحد من الملكية الزراعية للسكان الوطنيين وحرمانهم من موارد بديلة للدخل النقدي بهدف ربطهم بالاقتصاد الاستعماري النقدي[383]، وخصصت مساحات للزراعة قسمت كحصص بين الوطنيين لممارسة نشاطهم الزراعي مما تنتج عنه تدهور وضعهم الاقتصادي بتناقص مستوى دخل الفرد، وكانت إدارة

381- سيجري، المرجع السابق ، ص ص 191 - 195.
382- المرجع نفسه، ص 160.
383- بوكا، المرجع السابق ، ص 183.

المتصرفيات تشجعهم على الزراعة الموسمية فقدمت لهم وخاصة في سنين الجفاف ولمواجهة الطوارئ المساعدات في مواسم الحرث وعن طريق فروع البلديات ببذور القمح والشعير والبقوليات إلى جانب الدواب اللازمة للحرث، وهي سياسة ذات هدف سياسي واقتصادي مزدوج، فالسياسي بهدف دعم الأمن والاستقرار في المتصرفيات والاقتصادي حتمته الضرورة الناجمة عن صعوبة توزيع المواد الغذائية على الحاميات العسكرية الإيطالية نتيجة لعدم ترابط الحاميات وتعرض قوافل التموين لهجمات المقأومة الوطنية، وكانت تلك المساحات الزراعية تتناقص بإطِّراد مع تزايد القمع وتعدد أساليبه بهدف توفير الحد الأعلى من الأمن لإقامة المشروع الاستيطاني.

فعلي سبيل المثال لالحصر: نجد أنه في سنة 1923م كانت المساحة المزروعة من القمح 12,560 هكتار، بينما نحد أن الشعير قد تم زراعة 11,5680 هكتار شعير[384].

و في عام 1924م تم زراعة 10,435 هكتار قمح، بينما نجد أن الشعير تم زراعة 9,641 هكتار شعير[385].

ونتج عن ذلك تناقص منتجات القمح والشعير الخاصة بالسكان الوطنيين الخاضعين، فيما كان إنتاج القمح والشعير خلال موسم 22– 1923م 800 ألف قنطار في موسم 23– 1924م 440 ألف قنطار فقط[386]، ازداد وضع الزراعة الموسمية في تلك المناطق سوءاً مع تهجير القبائل ووضعهم في مسيجات أمنية بالقرب من السواحل حول المرج– طلميثة– شحات– درنة–

---

[384]- ش. وث.خ، ت، ب، ، مايو 1924م ، ص ص 22 -23

[385]- المرجع نفسه ، ص ص 23_24.

[386]- البرغثي ، موسوعة روايات الجهاد الليبي رقم 22 ، طرابلس – مركز جهاد الليبيين ، 1990، ص ص23-24.

طبرق، حيث أدى ذلك الأمر إلى إخلاء مساحات كبيرة، وتركت أغلب أراضي برقة دون زراعة موسمية خلال عام 1930م[387] .

[387]- البرغثي ، موسوعة روايات الجهاد الليبي رقم 22 ، طرابلس – مركز جهاد الليبيين ، 1990، ص ص23-24.

الزراعة لدى غير الخاضعين للسلطة الإيطالية:

على الرغم من أن القبائل التي التحقت بالأدوار ظلت خارج تأثير السياسة الاستعمارية بشكل مباشر إلا أن زراعتها كانت في تدهور مستمر، حيث فرض عليها خوض غمار حرب فتاكة ليس مع القوات العسكرية فحسب، بل مع الظروف التي أحاطت بها بفعل النظام الاستعماري والكوارث المصاحبة له، حيث تسبب استمرار القصف المدفعي والجوي في آن، صارت الحياة الطبيعية غير ممكنة في تلك البقاع، إضافة إلى أنه نتج عن تدفق المتطوعين من أبناء القبائل إلى حركة الجهاد تناقص القوة العاملة في مجال الزراعة والرعي الأمر الذي استدعى خروج النساء والأطفال إلى الحقول، مع تزايد العمليات الحربية نزحت تلك القبائل عن أراضيها الغنية بالتربة الزراعية ومصادر المياه إلى الأراضي المقفرة المتاخمة للمنطقة الصحرأوية مثل: مناطق البلط والسروال والشعفة جنوب الجبل الأخضر ومنطقة وادي الفارع جنوب اجدابيا، وعلى قلة إنتاجها مارسوا بها الزراعة الموسمية من أجل قوتهم ولتوفير قوت المقأومة والأمر الذي قلل من مصادر دخل الفرد فبدلاً من نصيبه الشخصي في الحصاد صار يأخذ حصة تقررها له الإدارة الخاصة بالتموين والتابعة لرئاسة الأدوار[388].

ومن العوامل التي كان لها دور كبير في تدهور الزراعة المحلية في تلك المناطق اتباع السلطة الاستعمارية سياسة الأرض المحروقة بهدف تحطيم اقتصاد غير الخاضعين بالقضاء على زراعتهم وثروتهم الحيوانية من أجل قهرهم وإجبارهم على الاستسلام الذي يرفضونه، وتم التركيز على تنفيذ تلك السياسة في مواسم الزراعة بتوجيه حملات تمشيطية تنفذها القوات البرية الميكانيكية وتساندها الطائرات الحربية للقيام بعمليات استكشافية متواصلة للحقول ومخازن الحبوب.

388- البرغثي، موسوعة الجهاد الليبي، رقم 22 ، ص ص 25، 37، 133.

وعلى سبيل المثال لا الحصر نظم الجنرال مومبيللي حاكم برقة (1924م- 1926م) حملات تطهيرية وجهت نحو المنطقة الوسطى من الجبل الأخضر بهدف منع الأهالي من الحرث في هذا الموسم، وتفعيلاً للأثر الناتج عن أحكام السيطرة على الحدود الشرقية التي تمخضت عن اتفاقية تخطيط الحدود بين مصر وإيطاليا في سنة 1925م، وقد ألحقت هذه السياسة القمعية أضراراً بالغة بالثروة الزراعية للأهالي نتيجة حرق محاصيل القمح والشعير فور نموها وإتلاف وتدمير مخازن الحبوب سواء تلك المدفونة في باطن الأرض أو تلك المودعة بالكهوف[389]، كما أن المصادرة الرسمية للحبوب كانت من أشكال الاستغلال الاقتصادي التي استخدمتها الفاشية لصالح أهدافها السياسية، وكان أشدها خلال عامي 1930- 1931م، عندما جند غراتسياني خلايا خاصة من المجندين المحليين من لديهم معرفة بمخابئ الشعير والقمح التي تركها الأهالي المهجّرون إلى المعتقلات وراءهم في الجبل الأخضر من أجل تموين الأدوار، بهدف القضاء على كل احتياطات الحبوب على ضآلتها لتجويع المقأومة[390]، وقد تسببت سياسة الاستغلال والتدمير في نقص حاد في الأغذية، وتفشي المجاعة التي اشتدت وطأتها خلال سنوات 1928- 1929 نتيجة توالي سنوات الجفاف فكان لها آثارٌ سلبية على حركة المقأومة الوطنية المسلحة، الأمر الذي اضطرها إلى الاستجابة للمبادرة السياسية التي أطلقتها السلطة الاستعمارية المحلية في برقة من أجل إجراء المفأوضات السياسية بينها وبين القيادة الوطنية في الجبل الأخضر واجدابيا التي انتهت بعقد هدنة سيدي رحومة و ترتبت عليها توقف العمليات الحربية لبضعه أشهر[391]، كما أن السيطرة الاستعمارية على الأراضي الغنية بالتربة الزراعية ومصادر المياه في الجبل الأخضر والواحات إضافة إلى استخدام سياسة الأرض

389- ش. و.خ ، إدارة الشؤون السياسية والمدنية ، نشرة سياسية رقم 4 يونيه 1926م.
390- البرغثي ، موسوعة روايات الجهاد ، رقم 22 ، ص 17، 24، 39، 199.
391- بوكا، المرجع السابق ، ص ص 240 – 241.

المحروقة حرم حركة الجهاد من عنصر الاستمرار لأن ما يجبى من أموال العشر من الحبوب والماشية بحسب القواعد الشرعية تمثل العمود الفقري الذي تستند عليه المقأومة والشريان الحيوي الذي يغذيها[392]

الثروة الحيوانية:ـ

لقد تعرضت الثروة الحيوانية العائدة للسكان الوطنيين في هذه المرحلة الاستعمارية إلى التدمير والنهب بصورة أشد عنفا عما كانت عليه الحال في السابق، ولم تهتم السلطة الاستعمارية بتنظيم سرقة تلك الثروة قانوناً بل كانت تسلب كغنائم حرب الإبادة التي شنتها على السكان الوطنيين، وفي الغرامات التي تفرض بعد تحقيق الاحتلال، وأيضا عن طريق المصادرة التي وجهت للذين يمولون الأدوار بالماشية.

وتوضح الوسائل التي استخدمتها السلطة الاستعمارية الفاشستية مدى إصرارها على سلب وإبادة الثروة الحيوانية وهو ما عكس الأهداف السياسية الرامية إلى تقويض أسس المجتمع القبلي بالتدمير المتقن للأنماط الاقتصادية المرتبطة به وعلى رأسها الثروة الحيوانية لما لها من تأثير مباشر على نمط حياتهم وثقافتهم، فالأغنام والإبل والأبقار ثم يليها الخيل والماعز تمثل ثروة يمتلكها سكان برقة من الرحل أو شبه الرحل[393].

كما أن تربيتها والإشراف على إدارتها وتسويقها هي أساس نشاطهم الاقتصادي، إضافة إلى أن مكانة الفرد في القبيلة اجتماعيا أو اقتصاديا تقدر بما يملكه من ثروة حيوانية، وتقوم على تموين السكان بالمواد الغذائية ويوفر إنتاجها الملبس، وتعتمد عليها وسائل الإنتاج والنقل سواء

---

[392]- برتيشارد ، المرجع السابق ، ص 181. (2) المرجع ، نفسه

[393]- أحمد خليل أبو أصبع ، إنتاج الحيوانات في البلاد العربية ، المملكة الليبية المتحدة ، نظارة المعارف ، ص141.

لسكان المدن أو البادية، إضافة إلى أنها ركيزة الحياة الاقتصادية في المنطقة إذ أن تكاثرها ينعش الحياة الاقتصادية فهي مصادر لموارد تجارية في البلاد كما أنها مجالاً للعمل لأن رعايتها تتطلب جهداً وعملاً يومياً على مدار السنة[394].

ومن الأسباب الرئيسية في تناقص وإبادة الثروة الحيوانية سلسلة التدابير السياسية المتعلقة بإجراءات العزل والتطويق التي تستهدف قطع سبل التعايش بين الخاضعين وغير الخاضعين، كذلك تصاعد مصادرة الأراضي القبلية أدت إلى تفويض أسس الرعي. إن مسألة تخصيص مواقع معينة للرحل وأشباه الرحل لإقامة مضاربهم فيها تتناقص مع نمط حياتهم وأساليب الرعي لديهم القائمة على حرية التنقل والترحال التي كانوا يتمتعون بها في السابق ليس داخل حدود الأراضي التابعة للقبيلة صاحبة الأرض الحقيقية فحسب، وإنما كثيرا ما يتركون تلك الأراضي ويتوغلون في الدواخل سعيا وراء المرعى من أجل تنمية حيواناتهم، وقد يصل بهم الأمر إلى الابتعاد مسار عشرات الأيام داخل الأراضي القصية بحثا عن الكلأ والماء، وتتنوع طريقة الرعي من مكان إلى آخر، نجد أنه في مناطق سهل بنغازي– المرج– الجبل الأخضر وكذلك سهل درنة هو أن قطعان الماشية طول موسم الخريف وفصل الشتاء ترعى في مناطق السهول الساحلية القريبة من شاطئ البحر وبعد جفاف الأعشاب على أثر تعرضها لهبوب رياح القبلي الساخنة تصعد القطعان نحو المناطق المرتفعة عن سطح البحر حيث لاتزال المراعي خضراء ورطبة لأجل التنقل في فصل الصيف حيث الأماكن التي تتوافر فيها الماء مثل العيون والينابيع والوديان[395]، ولم يعد ذلك متاحاً في ظل التدابير الإدارية الاستعمارية، حيث إنه كلما توسعت رقعة الاحتلال اجبر الخاضعون على التوطن بالقرب من الحاميات العسكرية بهدف إخضاعهم

394- بريتشارد ، المرجع السابق ، ص ص217 – 218.
395- ش،و،خ، ناردوتشي، تاريخ استعمار برقة ، ص 169.

لرقابة شديدة وصارمة، وعززت هذه السياسة في سنة 1927م بإقامة حصون عسكرية بلغت في 1928م نحو ثمانين حصناً (80) تقع عند الحدود الجنوبية الإدارية لمتصرفيات برقة[396]، وفرضت على الخاضعين الانتقال والنزول على الخطوط الأمامية للحاميات العسكرية واعتبارها خطاً فاصلاً وواضحاً بين الخاضعين، وغير الخاضعين ويعتبر كل فرد أو كل رأس من الماشية يوجد جنوب ذلك الخط هدفا مشروعاً للطائرات، والآليات الحربية الاستعمارية[397]، وتم تسليم 2500 بندقية لفرق الباندة التابعة لإدارة المتصرفيات من أجل حراسة المراعي والماشية، كما قامت الإدارة الاستعمارية بتزويد المعاطن والجوابي بالمياه عن طريق المضخات الكهربائية وسحب المياه من العيون والصهاريج التي أنشأتها الحكومة الاستعمارية، وفتح الباب أمام الرعاة لسقاية حيواناتهم تعزيزاً لخضوعهم وإدخالهم بصورة أكبر في نطاق الرقابة الإدارية والأمنية الاستعمارية، ومن أجل توفير احتياجات جنود الحاميات من المنتجات الحيوانية[398].

وأخضعت حركة الخروج للمراعي إلى نظام التصاريح الأمنية بحيث تحدد فيها الوجهة المقصودة والفترة الزمنية، ويرافق الرعاة في تنقلاتهم شرطة الكاربنييري فهي بمثابة شرطة متحركة لها قوة القانون، إذْ تعاقب كل من تجأوز قطيعه حدود المنطقة المسموح بها للرعي إمّا بدفع الغرامات المقررة، أو مصادرة مواشيهم، ومع تزايد الضغط على عمليات رعي المواشي إذا لم يسمح للخاضعين برعي مواشيهم في المناطق البعيدة، ولا في المنطقة الخصبة التي صارت ملكاً للسلطة الاستعمارية انفجر وبصورة علنية تذمرٌ بين القبائل الخاضعة في 1928 عبرت عنه بالهجرة بمواشيها إلى مصر[399]، مما ترتب عليه نقل جزء من الجهاز البحري والجوي إلى متصرفية البطنان لمنع النازحين بمواشيهم من الوصول إلى الحدود المصرية إذْ أن تزايد عدد

396- ش.و.خ ، نشرة سياسية رقم 2 أبريل 1926م ، طرابلس ،مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية ،ص 4.
397- ش.و.خ ، نشرة سياسية رقم 2 أبريل 1926م ، طرابلس ،مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية ،ص 4.
398- جورجو روشا، عمر المختار وإعادة الاحتلال الفاشستى لليبيا، ص117.
399- تروتسى ، المرجع السابق ، ص 161.

الليبيين المهاجرين إلى مصر له معانٍ سياسية تؤثر على الموقف الاستعماري للحكومة الفاشية، ولم تنجح تلك التدابير الصارمة في إحكام المراقبة الاستعمارية على المراعي، حيث أن أعمال المراقبة المستمرة تكلف السلطة جهداً ومالاً كثيراً، بما أن موسم الجفاف الذي تعرضت له برقة خلال سنوات 1927- 1928- 1929 سبب في صعوبة مراقبة القبائل التي استغلت هذه الحاجة في إمداد أدوار الجهاد[400]، ومن أجل تخفيف عبء المصاريف عن كاهل السلطة الاستعمارية المحلية ووضع نجوع الخاضعين تحت المراقبة الدائمة، قرر الجنرال غراتسياني إقامة منتجعات الخاضعين وما يخصها من خدمات الشرطة بحيث تم تجميع منتجعات كل قبيلة في مكان واحد ومنطقة رعوية واحدة أحيطت بسياج مزدوج من الأسلاك الشائكة قد تتغير تمشيا مع الحاجة للمرعى وحسب الفصول، وكلف بحراستها المجندون الليبيون في سلك الشرطة (الزابطية) [401]وأدت تلك الإجراءات الإدارية إلى تضاءل الماشية بسبب عدم توفير المرعي الكافي، كما أن الرعي في أماكن محدودة نتج عنه هلاك الحيوانات بعد أن قل الكلأ من كثرة الرعي في مكان واحد دون تجدد مراعي أخرى[402].

كان من الأسباب المباشرة التي أدت إلى تناقص الثورة الحيوانية، إتباع سلطة الاحتلال المسؤولية الجماعية تجاه السكان الخاضعين، وهي جزء من حملات الإبادة التي جعل منها النظام الفاشستي السياسة الرسمية التي تطبق بتوجيه وانتظام في شكل حملات تطهيرية باستخدام وحدات خفيفة وسريعة الحركة تجوب مختلف المناطق المحتلة، وتداهم القرى والنجوع، تتزايد فعاليتها باطّراد للتأثير على حيوية المقأومة بضرب قاعدتها الشعبية التي تزودها بالرجال

400- بوكا، المرجع السابق ، ص277.
401- ، و،خ، ت، غ ، ص 19.
402- الشيخ السنوسي الغزالي ، حكايتي في قلب ماجري، مخطوط ، ص ص 22- 24.

والمواشي وأهم أهداف هذه الحملات سلب وإتلاف أكبر عدد ممكن من المواشي[403] إلى جانب النشاط الحربي المحموم الذي يهدف إلى القضاء على المقأومة المسلحة بإتباع أسلوب الحرب المشتتة التي أطلق عليها أو ما يسمى المجاهدون بحرب التهشيم[404] وإن كانت لم تؤثر في التنظيم السياسي للمقأومة، كما أنها لم تحقق مكتسبات جديدة للقوات الاستعمارية، إذ تلقي ضرباتها المدنيين وثروتهم الحيوانية بصورة أكبر من اشتباكها مع الأدوار، ومما يؤكد ذلك الرسالة التي وجهها الجنرال بادوليو الحاكم العام لليبيا إلى نائبه في برقة الجنرال غراستياني بتاريخ يونيو 1930م.

((وإذا ما راجعتم سعادتكم وقائع تاريخ جميع العمليات لتبين لكم أننا كنا نستولي غالبا على قطعان الماشية دون أن تسدد ضربات قاسية للعدو.....)).

ولقد حصدت عمليات القصف العشوائي التي يقوم بها سلاح الطيران برمي القنابل والغازات السامة والحارقة عشرات الآلاف من الماشية، حيث وجهت لضرب المواشي التي تسرح في المراعي خاصة في مناطق السهول الواسعة والسهول الخالية من الاشجار وتتبع قطعان الماشية التي يسوقها الرعاة بحثا عن المراعي ومطاردة قوافل تجارة الماشية والترصد لها عند نقاط المرور بين برقة ومصر [405]، كما أن الضربات العسكرية كانت تتم بشكل مكثف في مواسم الرعي وتدعم بعمليات التحري السياسي للمتصرفين من أجل منع غير الخاضعين من إرسال قطعانهم لترعى مع مواشي الخاضعين[406].

403- البرغثي ، المعتقلات الفاسستية بليبيا، ص41.،48_49

404- غراتسياني ، المرجع السابق ، ص83.

405- أنريك ساليرنو ، حرب الإبادة في ليبيا ، ت.علي الصادق حسنين، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والإعلان ، 1984م، ص 70

406- ش، و، خ ، حكومة برقة إدارة الشؤون السياسية والمدنية، نشرة سياسية رقم 3 مايو 1926م، طرابلس ، مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية

ولقد تبين من عمليات حصر الثروة الحيوانية الذي أجرته سلطة الاحتلال عند ترحيل القبائل إلى المعتقلات أن عدد المواشي التي كانت بحوزة القبائل عند ترحيلها 600.000 ألف رأس صادرت منها السلطة الاستعمارية أعداداً كبيرة منها، وكما أعدمت المواشي التي لم تقدر على السير نتيجة بالهزال الذي أصابها من جراء قلة الكلأ والماء، حيث سكب الجنود الإيرترتون البنزين وأضرموا فيها النيران حتى لا تنتفع بها المقأومة الوطنية، وخسرت القبائل أثناء عمليات الترحيل نصف ثروتها الحيوانية تقريباً حيث بلغ مجموع المواشي التي دخلت مع أصحابها إلى المعتقلات 314.300 رأس ومن الوسائل التي أدت إلى هلاك المواشي بالحملة حرمانها من السقاية، سد الآبار بالإسمنت المسلح أو إلقاء المواد السامة بها[407]

نوع الماشية	عدد الرؤوس
الماعز	270,000
البقر	4,700
الإبل	39,600[408]

وتبين لنا من خلال الإحصاءات الرسمية الانخفاض الكبير الذي تعرضت له الثروة الحيوانية خلال هذه المرحلة.

السنة	أغنام	ماعز	إبل	بقر	خيول	الحمير
1910م	713,000	540,000	83,300	23,580	27,055	8,600
1926م	550,000	470,000	75,000	15,000	4,000	

[407]- البرغثي ، موسوعة روايات الجهاد ، رقم 22 ، ط1 ، ص63.

1930م	270,000	–	39,000	4,700		(409)

ومن أسباب النقص في الفترة ما بين عامي 1910 – 1926 م أن الكثيرون الذين هاجروا من برقة إلى مصر عقب الغزو الإيطالي اصطحبوا مواشيهم معهم وعند رجوعهم خاصة بعد عام 1919م أجبرتهم الحكومة الأنجلو مصرية على ترك ربع مواشيهم لصالحها

أي الذي فقدته حوالي 285.700 ألف رأس وخلال سنة فقط (أي في سنة 1931م) تناقص عددها إلى (84.00 ألف فقط)، منها:

نوع الماشية	عدد الرؤوس
الضأن والماعز	67,000
البقر	1,800
الإبل	16,000 (410)

ويرصد لنا الشعر الشعبي ما تعرضت له الثروة الحيوانية للمعتقلين من إبادة بسبب الإجراءات الاستعمارية الفاشستية، وتأثير ذلك على حياتهم الاقتصادية والاجتماعية.

حيث يصف الشاعر جلغاف بو شعراية ما آل إليه حال أصحاب المواشي في معتقل سلوق فيقول: –

409 - المرجع نفسه،ص115

410- البرغثي ، المعتقلات الفاشستية بليبيا، ص 114.

محابيس في نقطة سلوق أبقينا

لا نعجة ولا ناقة تحوش علينا

في نقطة سلوق قعدنا

بالفأس نخدموا والدهر ما ساعدنا[411]

وكان لعملية الإفقار والسلب التي تعرضت لها الثروة الحيوانية (خلال المرحلة 1923-1930م) تأثير واضح على الوضع الاقتصادي العام في ولاية برقة، وتبين ذلك من مرسوم ولائي مؤرخ في 6 نوفمبر 1926م يحظر ذبح الأنثى من الأبقار التي تقل عمرها عن 7 سنوات[412] كما أصدر الجنرال تروتسى في عام 1928م مرسوما ولائنا يقضي بمنع تصدير المواشي إلى خارج ولاية برقة[413].

كما كانت آثارها فادحة على حركة المقأومة الوطنية، حيث كانت الماشية تمثل نسبة 90% من إجمالي الأعشار التي تحصل عليها، من غير الخاضعين أو الخاضعين وحتى المتعأونين مع سلطة الاحتلال سواء أكانوا مستشارين وموظفين رسميين، أو من المجندين النظاميين وغير النظاميين في الجيش أو سلك الشرطة، والتي استمرت جبايتها على الرغم من الأعمال القمعية التي مارستها السلطة الاستعمارية ضد الخاضعين المهتمون بدفع الأعشار لأدوار الجهاد.

411 - البرغثي ، موسوعة روايات الجهاد ، رقم 22 ، ج1، ص ص 63 – 64.

412 - ناردوتشى، استيطان برقة قديماً وحديثاً ، ص102

413 - ش، و، خ ، مرسوم والي برقة الجنرال تروتسى بشأن تصدير الثروة الحيوانية 1928م،طرابلس ن مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية

حيث تناقص حجم الأعشار تدريجياً مع تزايد عمليات السلب والقتل الاستعماري الذي تعرضت له الثروة الحيوانية ثم صارت بعد عام 1928م أغلب الأعشار تجبي نقديا وليست عينية[414] الأمر الذي يدل على أنه كان مصدرها التجار والموظفون والمجندون الذين يقبضون مرتباتهم من الخزينة الاستعمارية، ومن غير أن تؤثر فيهم الدعاية التي بثتها السلطة الاستعمارية عبر جريدة بريد برقة بأن الشيخ عمر المختار يستغل أموال العشر لحسابه وحساب إتباعه[415]، في إشارة إستراتيجية الغزو التي تقوم بها فرق المجاهدين التي كان منها الغزوات المموهة التي تخفي عمليات تبادل المواشي والحبوب بين المجاهدين والخاضعين للتسلط الاستعماري، وأخرى موجهة لسلب مواشي المستوطنين وكل الذين يساعدون النشاط السياسي والعسكري الاستعماري من الوطنيين[416].

لقد استغلت الإدارة الاستعمارية المحلية في برقة المواشي التي سلبتها من السكان الوطنين لصالح سياستها الاستعمارية الاستيطانية بحيث تمت مصادرتها وتصديرها إلى إيطاليا ومصر وبريطانيا لحساب الحكومة الاستعمارية المحلية في برقة، وكانت العوائد توظف في الإنفاق على المشاريع الحكومية، حيث أنشئت في هذه المرحلة عدد من المرافق بتمويل ذاتي من الإدارة المحلية دون أن تسهم فيه الحكومة المركزية بروما، فعلي سبيل المثال لا الحصر كاتدرائية بنغازي التي تم بناؤها من إيرادات بلدية بنغازي، واستثمارات صندوق التوفير والتي تشكل مصادرة الأموال المنقولة الخاصة بالوطنيين جزءاً كبيراً من إيراداتها.

ومنحت عدد من المواشي المصادرة أو المسلوبة إلى المستوطنين من أجل استثمارها لمساندة لنشاطهم الزراعي الذي يمارسونه، فقامت الجمعية الزراعية في بنغازي بتزويد كل عائلة

414 - بريتشارد ، المرجع السابق ، 214-2015

415- ش، و، خ، ت. غ، ص ص 40 -41.

416 - البرغثي ، موسوعة روايات الجهاد ، رقم 22 ، ج2، ص 63.

في قرية القوا رشة مجموعة من الضأن والأبقار المدرة للبن إلى المستوطنين، كما خصصت شركة الاستيطان الإيطالي– العربي بالقوارشة مزرعة للمواشي لإنتاج الحليب من أجل تغطية احتياجات المستوطنين.

و قامت بدفع مكافأة تبلغ 400 ليرة وقد تصل إلى 1000 ليرة عن كل رأس من البقر أو الغنم قد يربيه المستوطن أجل الإنتاج.

وكانت تدفع الحكومة 30% من قيمة ما يستورده المستوطن من أجل تربية الحيوانات المنزلية ودودة القز والنحل، ويضاف إلى الثمن المصاريف اللازمة لوصول المواد إلى بنغازي إلى جانب حصولهم مجاناً على المطهرات وفحول الحيوانات[417].

وبلغ عدد رؤوس الماشية العائدة للمستوطنين كالتالي: [418] يلغى

نوع الماشية	عدد الرؤوس
بقر	1125
أغنام	7017
خنازير	681
خيول	(4)370

التجارة والمعاملات المالية:

[417] - ناردوتشى ، استيطان برقة قديماً وحديثاً، ص 102-103.
[418] - ش،ونخ، نارودتشى، تاريخ استعمار برقة ، ص 159.

عندما أعلنت إيطاليا الحرب علي ولاية طرابلس ومتصرفية بنغازي في سبتمبر 1911م، حأولت السلطة العثمانية أن ثنيها عن قرارها وقدمت إعلان رسمي للممثل الإيطالي في القسطنطينية تعترف فيه الدولة العثمانية بمصالح إيطاليا الاقتصادية ويشكل خاص التجارية وذلك بمنحها امتيازات في كل من طرابلس وبنغازي ولما كانت إيطاليا لا ترغب في المشاركة المتكافئة التي تضمن لها وضعاً اقتصادياً متميزاً بل احتكارا للتجارة[419] رفضت العرض العثماني[420] رغم أن رجال الأعمال الايطاليون الذين دعموا الحملة العسكرية يهدفون في الأساس إلى استثمار أموالهم في البلاد حق يهدف إحياء التجارة الدولية عبر الصحراء خاصة وأنهم جزء من الرأسمالية الأوربية التى مولت الحروب الاستعمارية التي اندلعت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من أجل التجارة والسيطرة والاستيلاء علي الثروات الإفريقية ومنذ الايام الأولي للغزو العسكري تعرضت المحلات والمخازن التجارية للهدم والحرق حيث طالها القصف المدفعي من البحرى و دمرت وحرقت المحال التجارية بأهم سوق تجاري في مدينة بنغازي و المقابل للبحر ونتيجة للأحكام العرقية التي أقرها الجنرال بريكولا، فأمر بإغلاق المتاجر داخل المدن منذ 1911/11/27م من الساعة الثالثة بعد الظهر[421] يلغى وشهدت الأسواق التجارية الرئيسية في المدن ركوداً تاماً بسبب الاجراءات القمعية التي اتخذها الجنرال بريكولا حيث نصبت المشانق علي أبواب الأسواق الشعبية في بنغازي[422] وفي السوق البلدي في درنة ظلت منصوبة حتى عام 1914م[423] وازداد تردى .أحوال الأسواق بسبب الحصار وإكتظاظ المدن بالآلاف من الجنود الإيطاليين والصوماليين والإرتريين واضطرارهم للاحتماء بأسوار المدن

419 - البوري بنغازي في فترة الاستعمار الإيطالي ص40
420 - بازامة، المدينة الباسلة، ص142.
421 - بازامة، المدينة الباسلة ص ص 168 -169) (2) الطرابلسي، درنة الزاهرة، ص55.
422 - الزائدي، المرجع السابق، ص192.
423 - بازامة المدينة الباسلة ، ص171 .

نتيجة لفعالية المقأومة المسلحة وأقاموا في المعسكرات والورش والمخازن وتحولت الميادين التي يستخدمها السكان كأسواق شعبية يومية أو اسبوعية الي مواقع عسكرية حيث نصبت بها القيادة العسكرية مخيمات للجنود وقام التجار بالاعتراض علي السياسة التعسفية للإدارة الاستعمارية إزاء السكان الوطنيين فعلي سبيل المثال أغلق تجار سوق منطقة سيدي حسين حوانيتهم احتجاجاً علي إقدام سلطة الاحتلال بشنق تسعة من سكان الحي وعلي رأسهم إمام الجامع، وظلت حوانيتهم مغلقة لمدة اسبوع دون ان تعيرهم الإدارة الاستعمارية أي اهتمام لخوفها بأن تستخدم ذلك الاسلوب مستقبلاً كوسيلة ضغط ضدها[424] ، كما أن الظروف التي أوجدها الغزو العسكري خلقت مصاعب كبيرة منها انقطاع العلاقات التجارية بين الدواخل والمدن الساحلية التي توجد بها الأسواق التجارية الأكثر أهمية ببرقه القائمة علي تبادل السلع بنظام المقايضة، وتسبب هذا الأمر في نضوب السلع الأولية للغذاء مثل الشعير والقمح ،اللحوم، الحطب، الصوف، السمن، الحليب بسبب عدم وصولها إلي التجار، وواجه التجار في المدن صعوبات كبيرة إذ لم يعد في وسعهم مبادلة المنتجات الزراعية والحيوانية بالبضائع الصناعية والسلع المستوردة عبر البحر وظهرت أزمة تموين السكان وجنود الحملة العسكرية مما أدي إلي ازدياد اسعار المواد الغذائية وانتشرت المضاربات[425] التجارية، وانكمش دور التاجر التقليدي حيث ان أسلوب التعامل مع زبائنه من أهل الدواخل قائم على البيع بالآجل المحدود بالمطيرة والحولي في فصل الربيع والصوف بعد موسم جز الأغنام، وفقد التاجر دينه الذي في ذمة الزبون كما فقد زبونه الهام للسنوات التالية، بفقد الصلة ما بين سكان المدن الخاضعين للإدارة الاستعمارية وسكان الدواخل الذين لا زالوا خارج سيطرة الإدارة الاستعمارية الإيطالية[426]، ومع فرض الحكم الاستعماري بالقوة واحتكار

---

424 - الوثائق الايطالية المجموعة الاولي ص 2

425 - الوثائق الايطالية المجموعة الاولي ص 25

426 - البربار، المقاومة الوطنية ضد الغزو الإيطالي ص25.

التجارة البحرية وانقطاع التجارة الداخلية توقف مجال من أهم مجالات الاقتصاد في برقة، حيث حل الكساد بالتجارة وأصبح الإفلاس يهدد كل ذي مال موظف فيها، حيث قامت ديناميكية النشاط التجاري عبر الصحراء علي التمويل من تجار كبار من السكان الوطنيين وآخرين أجانب (العرب والأوروبيون) للقوافل الضخمة، التي تذهب بها إلي أقاليم كانم وغرب بلاد السودان الأوسط محملة بالسلع والبضائع الأوروبية ثم تستوفي أثمانها ونسب أرباحها بما تعود محملة به من المنتجات الإفريقية وكانت طريق بنغازي–وادي الطريق الباقي الوحيد عقب تراجع تجارة القوافل عبر الصحراء ومن جراء الغزو انقطعت الصلة بين ماتمثله من رأس مال موظف بين الممول وصاحب المال والخاسر هو صاحب المال[427] وعلي سبيل المثال قام السيد احمد الشريف عن طريق تجار من مصر بإرسال رسائل عبر البريد البحري إلي تجار في مدينة بنغازي وهم محمد المزغني ومحمد بن علي الزردومي وبطلب منهم إرسال ثمن ريش النعام الذي حملته القوافل إلي بنغازي لتصديره إلي أوروبا[428] وبسبب تلك الأوضاع والممارسات القمعية فضل غالبية التجار الهجرة إلي الخارج ومنهم من تركها إلي غير رجعة وخاصة الأجانب من حملة الجنسية الفرنسية وأغلبهم المغاربة وهاجروا إلي سوريا وتركيا[429] والإسكندرية لأنها تقع في طريق الحج إلي بيت الله الحرام وتذرعوا بالسفر لأداء فريضة الحج[430] ولكثرة هجرة التجار أصدر بريكولا قراراً بأمر من رئيس حكومة إيطاليا يقضي بمنع سفر التجار إلي حين صدور تعليمات جديدة[431] ومنهم غير من نشاطه في ووظف رأس ماله في بيع وشراء وتأجير العقارات لكونها أصبحت أكثر رواجاً مع توافد الايطاليين وحاجتهم للعقارات[432]، وآخرين التحقوا

427 - البوري ، بنغازي في فترة الاستعمار الإيطالي ص101.
428 - البوري ، بنغازي في فترة الاستعمار الإيطالي ص101.
429 - البوري ، بنغازي في فترة الاستعمار الإيطالي ص101.
430 - البوري ، بنغازي في فترة الاستعمار الإيطالي ص101.
431 - بازامة ،المدينة الباسلة،ص176
432 - المرجع نفسه، ص177.

بمعسكرات الجهاد خاصة بعد عقد اتفاقية أوشى لوزان لمواجهة التوسع الاستعماري وسيطرته علي أشكال الاقتصاد واحتكار التجارة الخارجية وفرض القيود علي التجارة الداخلية وقدموا الدعم للمقأومة المسلحة[433]، وتحول بعض التجار الي موظفين في الإدارة الاستعمارية كممثلين عن السكان الوطنيين في اللجان الاستشارية وتولي بعضهم وظائف السكرتارية لمعرفتهم اللغة الإيطالية كوسطاء بين الإدارة الاستعمارية والسكان الوطنيين وتبدل وضعهم المادي وصاروا يتضمرون من تردي حالهم الاقتصادي وأصبحوا في شدة الضيق واضطروا لبيع ممتلكاتهم لأن المرتبات التي تدفعها لهم الحكومة لا تكفي لمواجهة احتياجاتهم بسبب توقف تجارتهم كما ان الحكومة الاستعمارية فرضت عليهم البقاء تحت تصرفها دائماً والعمل لمصلحتها ولا يمكنهم التحرك من مكان لآخر دون أخذ الأذن من السلطات المختصة وفي المقابل تحولت معسكرات الجهاد إلي مراكز نشطة عامرة بالأسواق والمبادلات التجارية حيث صارت تلك الاسواق الاماكن الرئيسية لبيع وتبادل المنتجات[434]، ونظم انور باشا باعتباره مسئولا عن الشؤون العسكرية والإدارية في المعسكرات، أمور التجارة، لتلبية احتياجات المنطقة الخاضعة لنفوذه، ولما كانت التجارة مع المدن منقطعة تماماً وتوقف، تم إنشاء أسواق جديدة والاستعانة بعملاء متخصصين يعملون في التجارة ويملكون المال الكافي للاحتفاظ بأسعار عالية لتصدير المواد الخام كالحبوب، المواشي، الصوف، العسل السمن، وعالج أنور باشا مسألة نقص العملة النقدية، بإصدار صكوك ورقية كتب عليها أرقامها باللغتين العربية والتركية وممهورة بخاتمه الشخصي[435]، وربطت معسكرات الجهاد بالطريق التجاري الأول الذي لا يبعد، عن ساحل البحر أكثر من خمسين (50) كم2 ويسير بمحاذاة الساحل ويمتد الي الحدود المصرية، والطريق الثاني الذي يبعد مسافة

---

433 - البوري، بنغازي في فترة الاستعمار الايطالي، ص122.

434 - المرجع نفسه، ص141.

435 - أوغلو ، المرجع السابق، ص ص67-68 .

ابعد في الدواخل ماراً بواحات جالو ،أوجلى، الجغبوب، سيوه، ويستمر حتى ضفاف النيل، وتتوفر به ينابيع الماء بعد كل خمسة وعشرون (25) كم[436]، وشهدت دواخل برقة حركة تجارية وتدأولاً كبيراً للأموال الذين يقودون الجمال مكان كل واحد منهم يتقاض ثلاث (3) ليرات في اليوم وباندلاع الحرب صاروا يتقاضون ثمان (8) ليرات يومياً من إدارة المعسكرات، مما شجع هذه الفئة على الإقبال للعمل[437]، وشهدت التجارة مع مصر رواجاً ملحوظاً فالسلع الواردة منها إلي برقة وصل إجمالي قيمتها إلي خمسة وعشرون ألف (25.000) جنيه عثماني شهرياً، وفرضت الضرائب علي تلك السلع قدرها خمسة وعشرين في المائة (25%) علي المواد الغذائية وخمسون في المائة (50%) علي سلع أخري كالسكر والشاي والملابس وبلغ ما تم تحصيله من الضرائب مبلغ وقدره ثمانية آلاف وخمسمائة جنيه عثماني (8.500) وبلغت قيمة الضرائب التي فرضها انور باشا علي تصدير الإبل وما في حكمها أكثر من الفين وخمسمائة دنيه عثماني (2500) وبلغ الإجمالي المتحصل من تلك الضرائب أحد عشر الف جنيه عثماني (11.000) [438] وبعد عقد الصلح بين إيطاليا والحكومة العثمانية 1912م، استمرت تجارة دواخل برقة مع سوق السلوم في مصر تحت نظر السلطات الإنجليزية بمصر، وكان تمويل المشتريات وعلي رأسها السلاح والذخائر والملابس والسلع كالسكر والشاي والأرز يتم من حصيلة الزكاة في الاعشار والغنائم والرسوم الجمركية التي فرضها السيد أحمد الشريف علي الحيوانات والبضائع التي يأتون بها من السودان الغربي[439] وفي هذه الفترة وخاصة بعد القضاء علي دور بنينا استعادت المدن الساحلية بعض نشاطها التجاري وخاصة بعد ان سمح الجنرال بريكولا بإستئناف

436 - الحرير المرجع السابق ، ص43 .
437 - اوغلو ، المرجع السابق،ص ص68_69
438 - الشركسي ، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي ، ، ص ص 12-15 . (4) تيجاني ، المرجع السابق ، ص 160
439 - الشركسي ، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي ، ، ص ص 12-15 . (4) تيجاني ، المرجع السابق ، ص 160

التجارة بين المدن والدواخل وسمح للسكان في المدن والمناطق التي خضعت حديثاً للسيطرة الاستعمارية بتبادل السلع علي ما كان يجري سابقاً، وقام السيد أحمد الجهاني عضو المجلس البلدي الجديد بمساعدة بعض التجار علي فتح محلاتهم وتقديم المساعدات ووردت المحاصيل الزراعية والمواشي ومنتجاتها، الامر الذي سمح بقيام بعض عمليات التصدير والاستيراد للسلع الضرورية مثل الدقيق والأقمشة والقدر الأكبر من عمليات الاستيراد كانت موجهة لتلبية احتياجات الجيش الاستعماري الذي أخذت أعداده تتزايد بشكل مضطرد وخاصة المجندين الأفارقة[440] واحتكر الرأسمال الايطالي التجارة وخاصة تجارة السلاح وسيطرتهم علي التصدير والاستيراد وازدادت ارباح البنوك الايطالية الممولة من فئة البرجوازية الإيطالية ومنها بنك دي روما حيث أزداد رأسماله حتى وصل إلي مائتي مليون ليرة في سنة 1912م، بعد ان كان 100 مليون ليرة في 1910م حيث كان ربح المصرف التجاري الايطالي في السنة المالية 1911-1912م بربح صافي وقدره 145.138.696 ليرة ايطالية وبانكو دي روما بربح صافي وقدره 149.476.599 ليرة ايطالية وبعد عام 1912 م ترك مصرف روما النشاطات الصناعية والتجارية التي دامت لخمس سنوات من افتتاح أول فرع له في برقة 1907م وركز أعماله في العمليات المصرفية[441]، وانتشرت المتاجر ومحلات البقالة الصغيرة التي يمتلكها تجار ايطاليون في المدن المحتلة وخاصة بنغازي التي بلغ عدد الايطاليون فيها 1800 إيطالي منهم 200 فقط موظف والباقي تجار وعمال حرفيين[442]، ومنذ السنوات الأولي للسيطرة الاستعمارية الايطالية بدأت مظاهر تغيير معالم الاقتصاد التقليدي.

440- الحرير،المرجع السابق،ص

441- البورى،بنغازى فى فترة الأستعمار الإيطالى ص

442- تيجاني ، المرجع السابق ، ص 122.

فظهر في هذه الفترة من نشاط الاقتصاد الحديث القائم علي النقود[443]، ومن أثار الغزو الاستعماري علي التجارة الخارجية تغير الميزان التجاري تمثل فما حدوث عدم توازن بين الصادرات والواردات حصل ازدياد كبير جداً في استيراد البضائع وتدهور أكبر في التصدير بسبب توقف المعاملات التجارية مع الدواخل وخاصة تجارة القوافل[444] وفي الفترة من أكتوبر 1911م ابريل 1913م تم استيراد بضائع إلي بنغازي تقدر بمبلغ وقدره 14.169.420 مليون ليرة إيطالية مقابل تصدير بضائع بقيمة 349.272 ألف ليرة إيطالية وكانت أعلي نسبة استيراد من إيطاليا 8.786.650 وبهذه النسبة قفزت إيطاليا الي المرتبة الأولي علي قائمة الدول المستورد منها بعد ان كان قيمة ما يستورد منها الي طرابلس وبرقة في 1910 م 3200.000 ليرة ثم تليها النمسا وأصبحت بريطانيا في المرتبة الثامنة بعد أن كانت في المرتبة الأولي ثم تليها مصر ومالطا، وبلغ قيمة ما استورد منها في 1911م – 1912م 564،221 ليرة، ومثلت الاسلحة والمعدات العسكرية نسبة كبيرة في الواردات اضافة الي باقي السلع مثل السكر ، الحليب المبستر ، والمعقم ، المنسوجات والنبيذ ومواد البناء والحيوانات كالأبقار وازدادت نسبة الواردات نظراً لازدياد احتياجات القوات العسكرية للسلاح والتموين بسبب الحصار الذي فرضته المقأومة المسلحة حول مراكز السيطرة الاستعمارية (3) باخموفتشس، المرجع السابق ، ص ص 186_187 ، ، وكانت قيمة الصادرات أقل بكثير عما كانت عليه قبل الغزو اذ بلغت قيمة البضائع المصدرة من ميناء بنغازي الميناء الرئيسي للمتصرفية بنغازي خلال عامي 1900 – 1905 م ما بين خمسة ملايين الي عشرة ملايين وكانت قيمة الصادرات دائماً تزيد عن قيمة الواردات بحوالي خمسة ملايين ليرة، وسجل عام 1908م حدوث فائض من الايرادات عن المصروفات في متصرفية بنغازي بمبلغ وقدره 465 – 785 وبلغت ايرادات الضرائب المقررة

[443]- بازامة، المدينة الباسلة،ص 141
[444]- تيجانى، المرجع السابق ص 124

علي الواردات والصادرات بمبلغ وقدره 350 ألف لير (4)فرانشيسكو كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني ت خليفة التليسي، طرابلس دار الفرجاني، 1969م، ص76.وفي مايو 1913م ازدادت قيمة الصادرات الي 1.277.572ليرة اي بزيادة وقدرها 928.298 وكانت اكبر قيمة منها عن صادرات المواشي ومنتجاتها إذ بلغت نحو 1.248.469 ليرة (5) ياخموفتشس، المرجع السابق، ص 189/ وهي ذات السنة التي شهدت توغل القوات الايطالية في المناطق المحاذية للساحل بنحو 50 كم^2 متر، وقيام الجنرال إميليو بعمليات انتقامية ضد القرى والنجوع ومصادرة المواشي (1) والجدول التالي يوضح قيمة كل صنف من الحيوانات ومنتجاتها والدولة المصدرة إليها:-

النـوع	القيمـة	الدولـة المصدر إليها
مواشي[445]	364.580	مصر
جلود	363.348	فرنسا – كريت – اليونان
صوف	363.348	فرنسا
خيول	59.600	إيطاليا – مالطا – اليونان
إبل	29.500	مصر
سمن	18.615	خانيا – جزيرة كريت[446]

المجموع 1.248.469 قيمة صادرات الحيوانات

[445]-الوثائق الفرنسية، المجموعة الثالثة، ت خالد زكي ثابت، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، 1996م، ص ص 187-188. (2) المواشي يقصد بها الأغنام وهي الأكثر عدداً لأن المناطق التي خضعت للسيطرة الاستعمارية في 1913م تشتهر بتربية الاغنام .

[446]- ياخموفتشي ، المرجع السابق ، ص72.

والباقي 0.029.103 قيمة البضائع الأخرى.

وفي مرحلة الحرب العالمية الأولي شهدت برقة تدهوراً اقتصادياً بسبب انحباس الامطار وتوالي سنوات الجفاف لعدة اعوام 1915 – 1916 – 1917 م، والأمر الآخر الحصار الاقتصادي الذي فرضته دول الحلفاء (إيطاليا – بريطانيا) علي دواخل برقة نتيجة لمشاركة السيد احمد الشريف والقوات التابعة له في الهجوم علي القوات الانجليزية في مصر من جهة الغرب وتضمن الاتفاق الإنجليزي – الايطالي علي منع دخول البضائع التموينية الي دواخل برقة سواء من جهة السلوم أو من جهة المدن الساحلية التي تقع في قبضة السيطرة الاستعمارية، وكان الهدف السياسي لبريطانيا وإيطاليا ينطوي علي دفع الوطنيين في برقة الي الجلوس علي طأولة المفأوضات والوصول الي عقد اتفاق سلام بالشروط الايطالية والإنجليزية[447]، ونتيجة لسياسة الحصار الاقتصادي والظروف المناخية تعرض سكان برقة لمجاعة وتفشت بينهم الأوبئة والأمراض حتى انه سمي عام 1917م محلياً بعام الشر ونقصت تدأول العملة الورقية لدرجة أنهم كانوا يبتاعون احتياجاتهم مقابل سندات يقدمها السيد أحمد الشريف علي نفسه نتيجة لانقطاع الخط التجاري مع مصر الذي يعتبر الشريان الرئيسي المغذي للمقأومة الوطنية المسلحة في برقة وانقطع مع بداية دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولي ، ومهاجمة السيد أحمد الشريف على اثارها القوات الانجليزية في الحدود الغربية لمصر وكان لذلك نتائج سلبية علي المقأومة المسلحة والسكان الوطنيين في برقه حيث كانت التبرعات المالية لصالح القضية الليبية وعملية التبادل التجاري تجري بصورة اعتيادية عبر الحدود بين برقة ومصر، ونتيجة للظروف المعيشية القاسية التي آل إليها حال السكان الوطنيين وافقت القوى الوطنية بقيادة السيد ادريس السنوسي، على عرض الصلح الذي تقدمت به بريطانيا وإيطاليا في 1916م، وبدأت المفأوضات بين

[447]- هويدي ، الحركة الوطنية في شرق ليبيا خلال الحرب العالمية الأولى ، ص 158 .

الاطراف الثلاثة في أواخر عام 1916م في منطقة الزويتينة[448]، وفي هذه الأثناء شددت الادارة الاستعمارية من حالة الحصار علي الاسواق في المدن لمنع ارسال التموين الي الدواخل بهدف التأثير علي سير المفأوضات وقبول الصلح بالشروط الايطالية ونصت المادة الرابعة من الاتفاق مع الانجليز علي فتح طريق التجارى بين مصر وبرقة علي ان تكون طريق الاسكندرية – السلوم هي الطريق الوحيد التي يسمح فيه بكميات محدودة من البضائع الي برقة وتتخذ السلوم سوقاً للتجارة، وكان غرض السلطات الانجليزية مراقبة التجارة مع برقة وضمان عدم تسرب منها الي اعداء بريطانيا وحلفائها[449].

أما فيما يخص الاتفاق مع الايطاليين في هدنة الزويتينة اتفق منها الطرفان علي وقف إطلاق النار، فإنها نصت أيضاً علي عودة التبادل التجاري بين اجزاء برقة الخاضعة لسيطرة الاحتلال الايطالي والأخرى الواقعة داخل نفوذ الحكومة السنوسية في اجدابيا وتم فتح الاسواق التجارية في السواحل أمام سكان الدواخل للتخفيف من وطأة المجاعة، مقابل التوصل إلى إطلاق سراح الأسرى الايطاليين[450]، وفي اتفاقية عكرمة 1917م، حددت الطرق التجارية التي يتم فيها التبادل التجاري بين الساحل والدواخل في ثلاث مراكز فقط هي بنغازي ، درنة ،طبرق ويمكن للتجار وسكان الدواخل المتاجرة بكل حرية فيهن شرط ان لا يحملوا السلاح ويسمح لكافة التجار والعاملين بالتجارة بحرية الارتحال والتنقل في المناطق التي حددت سابقاً، وتعفي البضائع المستوردة للسنوسيين وطلابهم من الجمارك عدا تجارة السلاح، وبدا الاتفاق السياسي يعكس أثاره الإيجابية علي الوضع الاقتصادى في برقة حيث افتتحت الأسواق بالمناطق الساحلية مما سهل استئناف روابط التبادل التجاري مع سكان الدواخل، ومنذ 1917م بدأت تعمل بشكل جيد بعض

448- بريتشارد المرجع السابق ، ص 233

449- الوثائق الإيطالية المجموعة الأولى، 172.

450- بريتشارد المرجع السابق،ص159

الاسواق في بنغازي ، درنة ، طبرق وافتتحت اسواق المرج وشحات والحنية واجدابيا وتستعد بعض المناطق الاخري مثل قمينس وسلوق لتنشيط الحركة التجارية[451]، وتحكم هذه الاسواق بقواعد خاصة اذ يوجد بها وكلاء من الايطاليين والسكان الوطنيين من بينهم مشايخ لأهم القبائل كالعبيدات والبراعصة ، الدرسة والحاسة لمراقبة الاسواق وفرضت السلطات الايطالية مراقبة صارمة علي الواردات والصادرات حتى تضمن ان لا تتسرب الي مناطق لم يشملها الاتفاق وانتعش التبادل التجاري بين المناطق الداخلية والحاميات الايطالية القريبة منها، بتصريح من امر المنطقة العسكرية يسمح فيه بمرور حركة التجارة سواء التوريد أوالتصدير وكانت هناك تعليمات مشددة لغرض رقابة صارمة مع المناطق التابعة لسلطة السيد ادريس السنوسي وكانت تمنح رخص تصدير المواشي والحبوب من المراكز الادارية الايطالية بتوجيه من مشائخ القبائل أو مشايخ الزوايا السنوسية، وشددت الادارة الايطالية في عملية منح الرخص في الوقت الذي كانت السلطات الانجليزية في السلوم تمنح الرخص وفقاً للتصريحات الصادرة عن الحكومة السنوسية بكثير من التساهل لجذب اكبر عدد ممكن من الاغنام والأبقار الي سوق السلوم وكانت تمنح الرخص ايضاً لشراء البضائع لموردي المواشي[452] وتم التأكيد في معاهدة الرجمة في 1920م علي احياء التجارة مع الدواخل حتى تأتي الارزاق والبضائع الي مناطق الجبل الاخضر والواحات الداخلية فلا تتعرض المنطقة لأخطار المجاعة علي نحو ما حدث سابقاً، حيث تعهدت الحكومة الايطالية في الفقرة الثانية من المادة التاسعة عشر انه تطبيقاً للمبادئ الحرة الواردة في القانون الأساسي تكون التجارة حرة في كل البلاد حتى الي اقصى الدواخل والعكس بالعكس، وتعهد الإدارة الايطالية في برقة بمساعدة المبادلات التجارية باحسن وجه بإجراء ما يستفيد منه تجار القوافل من الخدمات العامة والإنشاءات الصالحة، ويتعهد الأمير ادريس السنوسي من

[451] - الوثائق الإيطالية،المرجع السابق، ص190

[452] - الوثائق الايطالية، المجموعة االأولى، ص194-195.

جهته باستعمال نفوذه في إقناع السكان الوطنيين بان لا يقفوا ضد مد الطرق والسكك الحديدية وخطوط البريد والأوتومبيلات والسيارات والتلغرافات والتليفونات وهي اشغال تساعد في تزويج التجارة لكونها تعرضت للتخريب من قبل الوطنيين لانهم رأوا فيها وسائل تساعد علي التوغل الاستعماري في اراضيهم فقاموا بإحراق الجص وقطع خطوط الاتصالات الهاتفية والبرقية[2]، يحق للأمير تحصيل كما تحصل الجمرك عن البضائع التجارية في مناطق نفوذه وجبايه ضريبة العشر عن الحيوانات والحبوب للزوايا فقط[453]، وأتاحت الادارة الاستعمارية وفقاً للمادة الرابعة من اتفاقية الرجمة، للتجار الوطنيين في مناطق الدواخل الحصول علي رخص امتياز لإقامة مشاريع تجارية أو اعمال اصلاحية في ولاية برقة بعد اخذ راي الامير ادريس السنوسي، وان كل ارباب مشروع يزيد راس ماله عن خمسمائة 500 فرنك لهم أن يقيموا اكتتاباً عاماً لا يقل عن ربع راس المال ويترك مفتوحاً لمدة ستة اشهر لمن يريد الاشتراك معهم في المشروع[454] والتزمت السلطة الايطالية في الفصل التاسع من القانون الاساسي ان لا تفرض علي ولاية برقة ضرائب حكومية مباشرة ، إلا إذا عمت جميع سكانه ووافق عليها مجلس النواب، الذي له ان يقرر كيفية تنفيذها علي من جعلت عليه تلك الضرائب وأليه توزيعها ولا تصرف الواردات الناشئة عنها إلا في فيما يخص مصالح برقة[455]، وكانت السلطة الاستعمارية تسعى إلى احياء التجارة مع الدواخل، لتتخذها دروب للتسلل السياسي في اراضي المستعمرة التي ، لا تزال جهاتها الداخلية خارج السيطرة الاستعمارية، كما كانت تهدف الي ان ترث خطوط القوافل التجارية المتجهة صوب واداي وان تعمل علي تنميتها وتوسيعها والمحافظة علي أمن المرور من خلالها، حيث لازالت تجارة الرقيق من وادي الي برقة مستمرة حتى 1921 بطريقة التهريب عبر واحة الكفرة.

---

453 - برتشارد، المرجع السابق، ص259.

454 - شكري، المرجع السابق، ص211- 213. هوامش الصفحة التاية

455 - بريتشارد، المرجع السابقنص159

كذلك سعت الي استخدام العلاقات التجارية كوسيلة سياسية من اجل استقطاب الفئة القبلية العليا المشايخ – مشائخ المشايخ وشيوخ الزوايا السنوسية الي فلكها الاقتصادي والتجاري ، بحيث تنتابهم الرفاهية وتثبط عزيمتهم القتالية ومن ثم يرتبطون بأرض الشمال ويستقرون فيها وبذلك يخضعون للنظام السياسي والإداري الاستعماري الإيطالي ولقد كانت القوي الوطنية في دواخل برقة علي دراية ووعي بالأهداف الحقيقية للسلطة الايطالية من وراء تقديم الخدمات الاقتصادية وفتح الأسواق ونستنبط هذا الامر من خلال الحوار الذي دار بين الشيخ عبد السلام الكزه والسيد عثمان العنيزى وهو احد الأعيان الممثلين للسلطة الايطالية للتحأور مع القوى الوطنية الرافضة للسيادة الاستعمارية، وجاء فيه التالي :-

إن خبر تحرير الرهائن وتنزيل العائلات في سهل درنة وإعادة فتح الاسواق في الظاهر مساندة العائلات التي تعرضت للجوع نظراً لقلة الموارد إلا أنه كان غرض الحكومة سياسياً[456].

ولذلك اجتمع نحو مائة شيخ من مشايخ برقة في مدينة اجدابيا عاصمة الإمارة السنوسية في 1922 وقرروا فيه انهم لا يقبلون بالإيطاليين إلا في المدن الساحلية علي أن يقتصر عملهم هناك علي التجارة فقط[457].

وبعد مجئ الفاشست لم يطرأ تغير كبير على التجارة حيث ارتكزت السياسة الاستعمارية في المجال التجاري على احتكار واستغلال النشاط التجاري في برقة من خلال وسيلتين هما، السيطرة على السوق الداخلي، وتصدير الأموال الإيطالية إلى برقة من أجل أن يصبح الرأسماليون مع المستوطنين طبقة حاكمة مشتركة تسيطر على كل شيء في البلاد، وعلى خلاف سياستها في الجانب الزراعي أفسحت الحكومة الفاشية المجال للرأسمالية الإيطالية الفاشية لتكون

[456]- الوثائق الايطالية، المجموعة الخامسة والعشرون، ت خالد زكي ثابت ، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، ص ص 212-214.
[457]- شكري المرجع السابق، ص197.

لها السيطرة على النشاط التجاري في كل من طرابلس وبرقة تحت إدارة الدولة المباشرة، وعلى الرغم من أن ذلك يعد متناقضاً مع أيديولوجيتها الاشتراكية إلا أنها جاءت نتيجة اعتماد موسوليني على كبار ملاك الأراضي والصناعيين في دعم النظام الفاشستي لتوظيف أموالهم في خدمة أهدافه السياسية، وذلك بسبب حالة العجز والاضطراب التي يعاني منها الاقتصاد الإيطالي نتيجة للحرب العالمية الأولى[458]، وفي المقابل ساند الرأسماليون الإيطاليون النظام الفاشستي كوسيلة لسحق الحركات الإصلاحية الزراعية والعمالية الاشتراكية، والتي تهدد مصالحهم في إيطاليا وحتى في ظل السيطرة الاستعمارية الفاشية تدفقت رؤوس الأموال الإيطالية إلى ليبيا. وكانت الصفة الغالبة لهذه الرأسمال بأنها صغيرة وذلك عائد لأسباب تتعلق بالوضع الاستعماري في برقة حيث لم يكن الوضع السياسي والأمني مستقراً وأخرى خاصة بالمصالح والأهداف الرأسمالية، حيث كان أصحاب تلك الرسمايل يرغبون في استثمار أموالهم في التجارة العالمية من خلال الاستفادة من موقع ليبيا في التبادل التجاري بين مواطن إنتاج في وسط وجنوب القارة الأفريقية ومراكز الصناعة في أوربا على الاستثمار في داخل ليبيا لأن طبيعة الاقتصاد المحلي المرتكز في معظمه على الإنتاج الجماعي، ويقوم بسد احتياجاته الزراعية والصناعية أي أنه بالاقتصاد الصالح للاستغلال الرأسمالي لأنه لا يحقق إنتاجاً تجارياً موجه للسوق الخارجي[459].

ولجذب الرأسمالي الإيطالي للاستثمار في برقة قامت الحكومة الفاشستية بدعم المبادرات الرأسمالية في المجال التجاري. حيث أنفقت رؤوس الأموال في الأعمال الخاصة بخدمة الاحتكارات والاستغلال الرأسمالي فأسست مؤسسات كان الجانب الأساسي من عملها هو

458 - الشركسي ، لمحة عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي ، ص ص 66 – 67.
459 - سيجري، المرجع السابق ، ص 133.

المساهمة في تعزيز سيطرة الرأسمال الإيطالي على كل أنواع النشاط التجاري، وتقديم الدعم المادي والمعنوي للمؤسسات والشركات الإيطالية ذات الطابع التجاري والصناعي والزراعي.

وأسهمت في منحها امتيازات، وكان على رأس تلك المؤسسات الحكومية. ومن المؤسسات الحكومية غرفة التجارة والزراعة التي أسست برقة في إبريل 1921م وتمثل دورها في تسهيل إجراءات الشركات والمحلات التجارية والمصانع ومنح رخص مزأولة النشاط التجاري والصناعي، وتقديم الإعلانات والجوائز للشركات والتجار والأرباب المصانع الصغيرة ودفع التعويضات لهم في حالة تعرض منشآتهم للإضرار من جراء الحرائق أو الفيضانات، ومن وظائفها كذلك تنظيم العلاقات التجارية بين التجار الإيطاليين والعملاء المحليين من المسلمين، واليهود وفض المنازعات التجارية بين تلك الأطراف.

كما أن الوكالة العامة للتأمينات الجماعية التي افتتحت في مدينة بنغازي منذ سبتمبر 1921م كان من أهم اختصاصاتها تقديم المشاركات التمويلية للمبادرات التي عرضها تجاري أو صناعي أو زراعي التي يقوم بها الإيطاليون[460].

صندوق التوفير، والوظيفة الرئيسية له تتمثل في المعاملات المتعلقة بالتسليف، ووضعت الحكومة تحت تصرفه أموال بلغت (6,284 مليون ليرة) [461] ويمارس عمله عن طريق إيداع الأموال الخاصة لولاية برقة مثل الأموال العامة للبلديات وميناء البردية، كما حصل على عطاء قبض الضرائب على برقة وكان هدفه استغلال الرأسمال المحلي في استثمارات لصالح الأهداف الاستعمارية لدعم المشاريع التجارية والصناعية والزراعية حتى الصغيرة منها وأن كان للعمليات الزراعية النصيب الأكبر في القروض الممنوحة فأنه منحت قروضاً لأغراض الإنشاءات العقارية

460- La CIrenaica.PP 112.

461 - ناردوتشى، استيطان برقة قديماً وحديثاً ، ص172

والتحسين بلغت في عام 1925 (582,30 ليرة) [462]ووصلت في عام 1931م إلى (300.10450 ليرة) ثلاثة ملايين وعشرة آلاف وأربعمائة وخمسين ليرة، وكان القائم بهذا النشاط فروع الصندوق التي أخذت مع الوقت تنتشر وتزداد أهمية مع الازدياد الفعلي لفرص العمل في مختلف المقاطعات الإدارية فكانت المرج– درنة– البيضاء– سوسة– طبرق– الباردیا وإجدبيا وبالتالي أخذ النشاط التجاري للصندوق يتزايد وكان صافي المبالغ الموظفة في ديسمبر 1928م 14770,15592 ليرة[463]، وقدم الرأسمال المتمثل في البنوك التجارية الكبيرة الجزء الأكبر من الاستثمار الخاص في برقة وهي فروع من البنوك التجارية في إيطاليا مثل بنك روما– دي أيتاليا– بنك نابولي وبنك سيشيلنا، وكلها كان لها عدة فروع في برقة، وقامت بخدمة المستثمرين الإيطاليين من خلال الأعمال المصرفية، فهي من أقوى عوامل تغلغل الرأسمال الإيطالي للبلاد[464]، الذي لم يكن هناك عائق يقف في سبيله، فالتدأول النقدي يتم بوحدات الليرة الإيطالية منذ عام 1912م[465].

ولأحكام ربط البلاد بإيطاليا الفاشية تجارياً ومالياً نص المرسوم الملكي رقم (13) والمؤرخ في 30 يوليو 1926م على سريان النظام المالي والأحكام المعمول بها في المملكة المتعلقة بتدأول الأوراق المالية للدولة وللمصارف في كل من طرابلس وبرقة[466]، وهذا أعطى للإدارة الاقتصادية التابعة للسلطة الاستعمارية في برقة الحق في التصرف بالعملات الخاصة بها واستثمارها بما يتفق ومصالح الاستعمار، كما أنه سهل تسرب الرأس المال الإيطالي عبر تلك

462- La Cyrenaica .PP.155.

463 - ناردوتش، استيطان برقة قديماً وحديثاً ، ص ص 173 – 175.

464- ش،و،خ، استعمار برقة ، ص 172.

465- جمال الطيب عبدالمالك ، تطور المصارف في ليبيا، بنغازي ، دار الإيل للنشر والتوزيع ، 2005 ، ص23.

466- عبد الرحيم محمد النعاس ، ظهور تطور النقود والمصارف في ليبيا ، طرابلس ، الدار الجماهيريةللنشر والتوزيع والأعلان ، 1986م، ص 63

البنوك التجارية، كما تركزت الحركة المصرفية في عمليات منح القروض للقطاع الخاص وعن طريق تقديم التسهيلات الائتمانية مارست تلك البنوك سيطرتها على أنواع النشاط التجاري بتزويد الأفراد والمؤسسات للأموال أما بالمشاركة برأس المال أو دفع جزء منه مما اتاح للمستثمرين استخدام رأس مال جديد إلى رأس المال الأصلي للمشروع[467].

وكان لمصرف روما رائد المصارف الإيطالية في برقة النصيب الأكبر في منح القروض العقارية المقدمة لهيأت البناء والإنشاءات، حيث اختص بالأعمال المصرفية وترك الاستثمارات ذات الطابع الصناعي والزراعي والتجاري التي كان يمتلكها في برقة مثل امتيازاته في مجال الملاحة والكهرباء وتجارة الإسفنج ومنحها إلى عدة شركات إيطالية[468]، تنازل أيضاً عن امتيازه في مستوطنة القوا رشة إلى شركة الاتحاد الاستيطاني الإيطالي العربي (Uniono Colonide Italy –Arabic) التي اختصت بإقامة القوى الزراعية وتنمية الغابات والصيد البحري في برقة. أصدرت وزارة المستعمرات مرسوماً بتاريخ: 27 أكتوبر 1923م بقضي بتوسيع صلاحيات الولاة الاستعماريين في كل من طرابلس وبرقة في مجال الامتيازات حيث يرجع لهم الأمر في الموافقة على المشاريع وعقود الإيجار والتوريد والنقل والشراء التي تبلغ قيمتها (400000 ليرة) وكذلك مشاريع البناء التي لا تتجأوز تكاليفها (250000 ليرة) إما كافة المشاريع والعقود وعمليات البناء التي تزيد قيمتها على الأرقام المذكورة أعلاه فهي من اختصاص وزارة المستعمرات في روما[469]

---

[467]- بتشولي، المرجع السابق ، ص ص 43-44.

[468]- ش،وخ، ناردوتشى، استعمار برقة ، ص ص 175 -177.

[469]- ش، و، خ ، مراسيم وأوامر تجارية وصناعية وزراعية وأوجه الحياة الاقتصادية في طرابلس وبرقة 22-1924م

ومنحت أيضا لهم صلاحيات بشأن فتح الامتيازات في الموارد الاقتصادية وأعطى والي برقة صلاحية إدخال التعديلات التي يراها على النظام القائم والخاص باحتكار الملح والتبغ[470].

وكانت مصلحة الاحتكارات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية في الولاية، هي المسئولة وبشكل مباشر عن منح الامتيازات للشركات والمستثمرين الإيطاليين، فسيطرت الاحتكار الاستعمارية على التجارة والنقل والائتمان ومنشأ هذه الاحتكارات هي البنوك والشركات الإيطالية بعضها شركات عائدة للدولة وأغلبها تتبع الرأسمال الإيطالي وهي فروع للشركات في إيطاليا، ولقد تعددت الامتيازات بحسب طبيعتها وأغراضها، منها على سبيل المثال امتياز استعمال مساحات معينة من المياه البحرية في أغراض صيد الأسماك واستخراج الإسفنج وامتياز استخراج الملح ثم جمع عشرة آلاف في بنغازي[471]، ومنحت احتكاراً لشركة التبغ الإيطالية وهي شركة شبه حكومية أنشئت في 1927م لتنمية صناعة التبغ في إيطاليا، واحتكرت أيضاً تجارة الفحم النباتي والحطب وتحكم التجار الإيطاليون في أسعار هذه السلعة الاستهلاكية المهمة للسكان الوطنيين، فتم بيعها بأسعار مرتفعة إذ يبلغ سعر القنطار الواحد من الفحم النباتي (100 ليرة) وأما الحطب كان سعره (28 ليرة) للقنطار، ولقد الحق الاستغلال السيئ لخشب الغابات من جانب المتعهدين الإيطاليين، الذين انحصر اهتمامهم في الكسب السريع أضراراً بالغة بالغابات في برقة[472] كذلك منح احتكار جمع الكلأ والأعلاف النباتية التي تنشأ تلقائياً للتجار الإيطاليين وخلال عام 1929م جمع حوالي (63293 ألف قنطار) اشترت الإدارة العسكرية معظمها.

---

[470]- ش، و، خ، الجريدة الرسمية لمملكة إيطاليا ، مرسوم بتاريخ أغسطس 1923م يقضي بمنح والي برقة صلاحيات امتيازات لغرض الصيد البحري.

[471]- ش،و، خ ، الجريدة الرسمية ، مرسوم ملكي 1923م بتخويل والي برقة منح امتيازات احتكار الملح.

[472]- ناردوتشى، استعمار برقة ، ص ص 180-181.

كما منحت دائرة الأشغال العامة عطاءات البناء وتخطيط وشق الطرق ومد سكك الحديد إلى عدة شركات إيطالية، وأعطيت تجارة الصادرات والواردات احتكاراً إلى عدة شركات تجارية إيطالية وكان من الطبيعي أن توجه هذه الاستثمارات الوجهة التي تتفق والمصالح الاستعمارية والتي تبقي البلد تستورد المصنوعات الإيطالية تصدر المواد الخام اللازمة للصناعة الإيطالية، حيث جاء المرسوم الملكي رقم (216) المؤرخ في، 7 يناير 1926م يؤكد على إعطاء الأفضلية للمنتجات الإيطالية عند قيام الإدارات التابعة للدولة والمؤسسات الخاصة والخاضعة لرقابة الدولة بعمليات التوريد. وعملت السلطة الاستعمارية على الاحتفاظ بأسعار الصادرات المحلية في مستوى منخفض من خلال الاستغلال والعمل بنظام الوحدة الجمركية مع البلد الأم المعمول به منذ 1915م، وبموجبها لا تخضع الصادرات إلى إيطاليا للتعريفة الجمركية وهذا الأمر أكدت عليه الحكومة الفاشستية في قانون 1927م بأن تكون سارية المفعول في طرابلس وبرقة ومنح للولاة صلاحية إدخال التعديلات وفق رؤيتهم بحث الضرورات العملية، أما باقي الصادرات والواردات من والي برقة تخضع للتسعيرة الجمركية الجديدة والتي تم تطبيقها بموجب مرسوم ملكي يحمل رقم (1582) بتاريخ: 14 يونيو 1923 واستثنيت فيه الاحتياجات الخاصة بالإدارتين المدنية العسكرية أو الأمتعة والسيارات والكتب وقطع الأثاث الخاصة بالمستوطنين الإيطاليين الذين يتنقلون إلى المستعمرة وكذلك معدات المهن والحرف ومعدات صيد الأسماك والإسفنج التي يستخدمها المستوطنون، بينما تخضع التجارة بين ولايتي طرابلس وبرقة للرسوم الجمركية[473]

وضعت الحكومة الاستعمارية المحلية في برقة الإجراءات التنظيمية الخاصة بعملية التصدير، كإخضاع السلع المعدة للتصدير مثل الصوف– القمع– المواشي لنظام الفحص والتفتيش، بتعيين خبراء من قبل غرفة التجارة في برقة لكل من مرافئ بنغازي– درنة– طلميثة–

[473]- ش،و، خ، مراسيم وأوامر تجارية وصناعية وزراعية وأوجه الحياة الاقتصادية عن برقة 1926-1928.

سوسة– درنة وطبرق للمعاينة السلع وإصدار شهادات بسلامتها واعطى للسلطات الجمركية صلاحية مباشرة الفحص للتأكد من شهادة الخبراء وختم الضمان ومنع تصدير أي بضاعة غير مصحوبة بتلك الضمانات وخارج تلك المرافئ، ويعاقب كل من يخالف هذه الإجراءات بغرامة مالية تتراوح ما بين (50– 500 ليرة) ولعبت شركات التصدير والاستيراد الإيطالية دوراً هاماً في التجارة حيث سيطرت على استيراد المواد الغذائية والغزل والمنتجات القطنية وتصدير الصوف والحبوب والإسفنج والمواشي.

وكانت نسبة كبيرة من واردات برقة تلبي احتياجات الجيش والمستوطنين الإيطاليين منها الأسلحة– الآلات– الدقيق– زيت الزيتون– المياه الغازية– النبيذ.... الخ،

أهم الصادرات الحبوب– الفحم– المواشي ومنتجاتها تمثل المصدر المباشر لدخل الولاية[474] وجزء كبير من الصادرات هي عبارة عن موارد صادرتها السلطات الاستعمارية من أصحابها واعتبرتها كغنائم حرب، وقامت بالمتاجرة بها وخاصة المواشي فعلى سبيل المثال المواشي التي صادرتها السلطة الإيطالية من سكان البطنان عند ترحيلهم إلى المعتقلات قامت بتصدير ثلاث بواخر من ملك الأغنام والماعز إلى إيطاليا عبر ميناء طبرق[475]، وخلال عامي (1930– 1931م) أعطيت الأولوية لتصدير الحاصلات التجارية التي بدأت تنتجها الامتيازات الإيطالية خاصة في سهل المرج كتشجيع للمستعمرين الإيطاليين حيث صدرت السلطة الاستعمارية المحلية 1930م ما يقارب (3127) قنطار من القمح الصلب إلى إيطاليا في سنة (1931) 6 آلاف قنطار إلى إيطاليا و (966 قنطار) إلى طرابلس[476].

---

474 -La Cyrenaica PP 201-304.

475- ش، و،خ ، الجريدة الرسمية لحكومة برقة ، مرسوم والي برقة الجنرال تروتسي بشأن تصدير الثروة الحيوانية ، 1928م.

476- ش،و، خ، ت،غ، 1930-1913م، ص 22

وتحظى الشركات الاحتكارية بأسعار مفضلة بالنسبة للكهرباء والنقل على قيم الرسم المقرر، فعلى سبيل المثال أصدر والي برقة الجنرال تروتسي في 25 إبريل 1928م مرسوماً نص على منح تجار ومصدري التبن تخفيضات تعريفات النقل على السكك الحديد لنقل كميات كبيرة من التبن على السكك الحديد من محطات الداخلية إلى محطة بنغازي خلال موسم التبن تصل إلى (10%) من القيمة المقررة[477]، ولأن عملية تصدير المنتجات المحلية في برقة واستيراد المصنوعات الإيطالية تحتاج إلى من يشتريها من مختلف أنحاء البلاد ويقوم بنقلها عدد كبير من تجارة الجملة والقطاعي من الإيطاليين، إضافة إلى متعهدي النقل بسبب عدم امتداد السكك الحديد في كل المناطق الخاضعة للسيطرة الاستعمارية. وسيطر التجار الإيطاليون على السوق المحلية واشتغل اليهود بالسلع التجارية البسيطة وازداد دور التاجر الوطني انكماشاً، وأغرق السوق المحلي بالمنتجات الإيطالية. وكانت الشركات التي استقرت في برقة أكثر من حاجة المنطقة وصادفتها ضعف القوة الشرائية للسكان الوطنيين بسبب تدهور وضعهم الاقتصادي بفعل النظام الاستعماري، فواجهت ضيقاً ماليّاً أسمهت المؤسسات المصرفية بصرف اعتمادات وإعانات مالية للتجار والمقأولين بضمان مالي كلما تم تحقيق ربح[478].

في الوقت الذي أنكرت ذلك على التجار الليبيين حيث كانت تقام القضايا ضدهم في المحاكم لتسديد ديونهم[479].

وأكدت تلك الرساميل قانون سيطرة الرأسمالية الذي يؤدي إلى تركيز ملكيتها في أيدي قليلة من كبار المستثمرين واستغلال جماهير السكان بزيادة أهمية الفروق في الأسعار بين المنتجات الإيطالية المباعة والمنتوجات التي تشتريها إيطاليا من برقة، نتيجة احتكار النقل البحري من قبل

477- ش،و،خ، النشرة الرسمية لحكومة برقة ، مرسوم الجنرال تروتسي الخاص بمنح مزايا للتجار الإيطاليين .

478- تيجاني، المرجع السابق ، ص ص 93 -94.

479- البوري ، بنغازي في فترة الاستعمار الإيطالي، ص

شركات بحرية إيطالية ويتضح لنا ذلك من خلال تتبع حركة ميناء بنغازي ودرنة شهر مايو 1924م ثلاث سفن فقط لا تحمل العلم الإيطالي من عدد مائتين وخمسين سفينة[480].

وخلال سنة 1926م دخلت إلى ميناء بنغازي والمرافئ الأخرى 315 سفينة إيطالية عدد سبع سفن فقط أجنبية، وتحكمت تلك الشركات في الأسعار سواء الواردات أو الصادرات رفعاً أو انخفاضا طبقا للاحتياجات الاستعمارية، واستغلت في ذلك ضعف دور ميناء بنغازي في التجارة العالمية واستخدامها لميناء طرابلس في عمليات الشحن والتفريغ مما ترتب عليه غلاء المعيشة في برقة أكثر من طرابلس بنسبة (25% – 35%)[481].

وخلال هذه المرحلة من الاستعمار الفاشستي انخفض مجموع التجارة في ليبيا إلى (30%) حيث أن الإجراءات القمعية التي سلكتها السلطة الاستعمارية من تدمير للثورة الزراعية والحيوانية أنقصت حجم التبادل التجاري، وبلغ مجموع الصادرات (18%) من الواردات، وقد زادت فيه الواردات على قيمة الصادرات، وهذا جعل حساب المدفوعات للتجارة الوطنية مدينا باستمرار مما ترتب عليه عجز ميزانية ليبيا التجارية في الوقت الذي تصاعدت فيه ميزانية البلاد خلال خمس سنوات، حيث كان خلال السنة المالية 1920– 1921م ما مجموعه (182,3 مليون ليرة) وصلت في عام 1925م إلى (400 مليون ليرة) أغلبها مصاريف اقتضتها التكاليف الباهظة للعمل العسكري وتشير الميزانية العامة لليبيا خلال عامي (1930– 1931م) على أنها لا تستطيع أن تنتج إلا حوالي (25%) من تكاليفها وهذا يجعل إيطاليا تتحمل جزءا كبيراً من هذا العبء المالي الهائل[482].

480- ش،و،خ ، النشرة الرسمية لحكومة برقة ، إدارة الشؤون الإدارية والمالية ، أخبار اقتصادية عن ولاية برقة مايو 1924م.

481- استيطان برقة قديماً وحديثاً ، ص 77 ، 80.

482- ش،و،خ ،ناردوتشى ، استعمار برقة ، ص ص 181 – 182.

السنة	الواردة	الصادرة
1922م	76049886	9773563
1923م	70811245	17608774
1924م	135829936	20467922
1925م	202190603	38868849
1926م	159767765	20950800
1927م	178238195	14109000
1928م	260943200	24896151
1929م	138228280	21253975
1930م	151652000	21248275 [483]

وزادت احتكار إيطاليا التجارة في طرابلس وبرقة بالنسبة إلى سائر البلدان الرأسمالية، حيث أصبحت إيطالية العميلة الأولى في قائمة التعامل التجاري بعد أن كانت في عام 1910م في المرتبة الرابعة بعد بريطانيا وفرنسا وتركيا، فصارت في 1913م البلاد التالية في النشاط التجاري أقل منها بحوالي (40%)[484] ، وفي المرحلة الفاشية صارت (60%) من ورادات ليبيا كانت من إيطاليا[485].

حيث إن إجمالي واردات برقة خلال عام 1922م (760,449886) كان منه (508,58035) من إيطاليا، والصادرات في نفس السنة (977,3563) نسبة إيطاليا (299,2153)، وفي عام

483- بازامه ، برقة بلد وشعب ، مجلة ليبيا ، ص 1.
484- ياخمو فتشس ، المرجع السابق ، ص 23.
485- ش،و،خ ناردوتشى ، استعمار برقة ، ص 182.

1925م (202,190603) حصة إيطاليا كانت (153,031536) أما الصادرات (388,68849)، وكان نصيب إيطاليا (130,69676) [486].

[486]- محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية ، بنغازي ، جامعة قاريونس ، 1990، ص380.

الصناعة:ـ

إن طبيعة السوق المحلية ضيقة جداً ومتناثرة إلى حد بعيد، كذلك انعدام الموارد المحلية للمواد الأولية والوقود وعدم اهتمام السلطة السياسية في العهد العثماني، كلها كانت عوامل تحول دون تنمية الصناعة في برقة، وخلال مرحلة الحكم العثماني لم تكن توجد في برقة سوى الصناعات القائمة علي المنتجات المحلية منها صناعة المنسوجات عن طريق النول وصناعة الحصر وصناعة الذهب والفضة، وفي الغالب كان الصاغه يهود، إضافة إلي صناعة السلال والأحذية، وتلك الصناعات كان اساسها المنتجات المحلية الزراعية والحيوانية، وتقع مراكز الصناعة في برقة في مدن بنغازي ودرنة ويدير أغلبها افراد الجاليات الأجنبية واليهود[487].

لقد ترتب على الغزو الاستعماري للمدن في برقة منذ 1911م إلحاق ضرر كبير بالصناعات الوطنية القائمة على الشق الحرفي التي كانت مجال عمل العامة، وتقوم بسد احتياجات السكان في حياتهم اليومية مثل صناعة الأحذية والفخار وأدوات الطهي وأدوات الإنتاج الزراعي والأسلحة[488]، وصناعة المجوهرات المحلية والمنسوجات التي تدار بواسطة النول لصناعة الملابس والسجاد والأردية إضافة إلى صناعة الحصر[489]، كما يتراجع نشاط الكثير من المهن مثل مهنة الحدادة التي كانت منتشرة في مدينتي بنغازي والمرج بوجه خاص[490]، وحالة الحصار وسياسية سلب الأراضي وما ارتبط بها من حملات إبادة شملت الناس والحيوانات على المواد الأولية اللازمة للصناعة الحرفية كالصوف والجلد وغيرها، فأخذت تلك المواد التي يستعملها الصناع والحرفيون في النقصان والغلاء ثم الاختفاء من السوق، وتسبب ذلك في توقف

---

[487]- البنك الدولي، التنمية الاقتصادية في ليبيا، ص21.

[488]- ارحومة، المرجع السابق ، ص ص37-38.

[489]- عبد العزيز الصويعي، فن صناعة الصحافة في ليبيا، طرابلس، المنشأة العامةوالنشر والتوزيع والإعلان، ص50.

[490]- زينب زهري ، روايات الجهاد الليبي، موسوعة رقم 34، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، للدراسات التاريخية، 1993، ص202.

نشاط الكثيرين منهم، وخاصة صناعة المنسوجات حيث توقفت الأنوال بسبب توقف وصول الصوف من الدواخل[491].

كما أن تحويل البلاد إلى سوق للمنتجات الصناعية الإيطالية وإغراق السوق المحلية أدى إلى توسع المنافسة الإيطالية ضد هذه الصناعات المحلية، وسعت السلطة الاستعمارية إلى تحكم الصناعات الوطنية الناشئة عن طريق نظام الاحتكار بتشجيع الشركات الصناعية الإيطالية لإقامة مشاريع لها في برقة، وذلك على الرغم من أن الصناعة لم تكن الهدف الأساسي في برنامج النظام الفاشستي للتنمية، حيث أعطيت الأولوية لقطاعات الاستيطاني وما يتطلبه من احتياجات وتركز دور السلطة في سن القوانين والأنظمة التي تتلاءم مع طبيعة الوضع القائم ومتطلبات التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي يخدم سياستها، واقتصر دورها على محأولة خلق المناخ المناسب لدفع الصناعة وتطويرها من المظهر الحرفي إلى المظهر الآلي الحديث عن طريق احتكار الإيطاليين لها.

واشتمل التشجيع الحكومي الاستعماري على الإعفاء من ضريبة الدخل التي فرضتها الإدارة الاستعمارية في كل من طرابلس وبرقة اعتباراً من يوليو سنة 1923م بموجب مرسوم ملكي على كل دخل مستمد من فوائد رؤوس الأموال أو من الصناعات أو التجارة أو المهن الحرة والصناعات اليدوية التي تقدر بـ (10%) من صافي الدخول، ونصت المادة الرابعة من هذا المرسوم على إعفاء بعض الدخل العائد من منشآت صناعية جديدة لمدة عشر سنين ابتداء من التاريخ الفعلي لمزأولة المنشأة الصناعية لنشاطها، ويجوز أن يمتد هذا الإعفاء لمدة خمسة عشر (15) عاماً لتلك المنشآت التي تستخدم اقل من مائة (100) عامل يكون ثلثهم من

[491]- شكري غانم، الاقتصاد الليبي قبل النفط، طرابلس، الهيئة العامة للبحث العلمي، د.ت، ص ص9-11.

الإيطاليين[492]، كما نظمت المادة الأولى من المرسوم الملكي رقم (21– 2884) والمؤرخ في: 1927/3/10م والخاص بمنح امتيازات زراعية وصناعية للمستوطنين، على أن تدفع الحكومة الاستعمارية نحو (20– 30%) من قيمة ما ستورده المستوطن آلات وأدوات من أجل الصناعة الزراعية.

وهناك أيضاً الدعم المالي والمتمثل في التمويلات التي منحها صندوق التوفير ببرقه من أجل إقامة مبان ذات طابع صناعي فوق أرض حكومية أو بلدية، وإضافة إلى القروض الائتمانية التي أعطاها لأصحاب المشاريع الصناعية وخاصة في مجال الصناعة البحرية فظهرت الصناعات الحديثة على شكل مصانع تجمعت في مناطق متفرقة، وهي تتبع الرأسمال الإيطالي التي حصل على امتيازاتها من إدارة الصناعة الخاصة بمنح الامتيازات لإقامة المشاريع الصناعية في برقة ، وكانت الصناعات التحويلية هي أولى الصناعات التي أنشأتها الاحتكارات الإيطالية في برقة حيث شجعها رخص الأيدي العاملة والرغبة في توفير مصاريف النقل أن تنشئ أنوعاً محدودة من الصناعات تلك التي تتوافر مواردها الأولية وأسواق استهلاكها في برقة، ولا تتعارض مع المنتجات الصناعية الإيطالية.

ومن تلك الصناعات صناعة الأحذية والنسيج ومواد البناء والنبيذ وطحن الحبوب وأعمال التجارة ومواد البناء إلى جانب الصناعات اليومية، واقتصرت في هذه المرحلة على تحويل أول المنتجات البحرية كالإسفنج قبل تصديرها إلى البلدان الصناعية في أوروبا[493].

وبعض الصناعات وخاصة في مدينة بنغازي ظهرت في عهد الإدارة المدنية واضطلع بها الرأسمال الايطالي، علي سبيل المثال أنشأ اتساجيرو ولاموجاليكا مصنع المكرونة مجهزاً بأسلوب

---

[492]- ابراهيم بشير الغويل ومحمود ابو السعود، ضريبة الدخل في القانون الليبي، طرابلس ، المطبعة الليبية 1962م، ص ص93-94.

[493] -La Cyrenaica, pp 63.

عصري وباستخدام آلات جديدة، كما قام انطونيو بومباردا Antonio bombarda بتشغيل مصنع لحياكة الملابس مجهزاً بآلات الحياكة العصرية، ويعمل بالكهرباء وأيضاً روسي Rossi ولاشروتس Lastrossi أقاما مدبغة للجلود بمنطقة الفويهات، وافتتح دي سونتيل محطات لتوليد الكهرباء والنور لمدينة بنغازي ومنشآتها، وشيد الكافاليري فأوديتو طاحونة تعمل بالكهرباء لطحن الشعير والقمح المنتج محلياً وأنشأ ديمنأور De Manore tonini وتونيتي شركة للأعلاف[494].

[494] -Ibidi, 67-68.

الفصل الرابع

الأوضاع الاجتماعية

أولاً : السياسة الإيطالية إزاء السكان الوطنيين

ثانياً: التغيرات الديموغرافية والظواهر الاجتماعية

ثالثاً : الأوضاع الصحية والتعليمية

أولاً: السياسة الإيطالية إزاء السكان الوطنيين:

لقد ترتب على الغزو العسكري الاستعماري الإيطالي لبرقة في أكتوبر 1911 م احتلال المدن الرئيسية وهي بنغازي – درنة وطبرق وأصبح السكان الوطنيون فيها خاضعين لإدارة إستعمارية ذات طابع عسكري تمثل السلطة المركزية في روما وأطلقت وزارة المستعمرات على السياسة الاستعمارية إزاء السكان الوطنيين مصطلح Non Confidenza Con Indigini [495]، وهو مفهوم استعماري يميز بوضوح بين العنصر الإيطالي وأبناء البلد الأصليين، وقابلت الإدارة العسكرية المعارضة الوطنية التي جاءت كرد فعل عنيف ضد الغزو الاستعماري الإيطالي بتوجيه الترسانة الحربية ضدهم واستعمال أساليب قمعية بهدف إخضاعهم والسيطرة عليهم وتحقيق أهدافها الاستعمارية، وكابد من جرائها السكان الوطنيين سواء الذين خضعوا للسيطرة الاستعمارية بعد العمليات الحربية التي دارت ما بين 1911–1915م أو الذين ظلت مناطقهم خارج السيطرة الاستعمارية حتى القضاء على المقاومة الوطنية المسلحة 1931م بعد استشهاد المجاهد عمر المختار ، أعباءً اقتصادية واجتماعية انعكست آثارها على أنماط حياتهم الاجتماعية، ومن أبرز مظاهر تلك الآثار تناقص عدد سكان برقة خلال المرحلة 1911 – 1922 م إما بسبب الحرب مباشرة أو الأحداث المصاحبة لها ، ولمعرفة نسبة النقص في فترة العشر سنوات اعتمدنا على التقرير السكاني الذي أجرته الدولة العثمانية في 1911/7/3 م وهو إحصاء رسمي، ورغم عدم شموله لمناطق الواحات إلا أنه شهد له بالدقة، واعتمد عليه بشكل كبير في هذا الجانب، وكذلك الإحصاء الذي أعده الضابط الإيطالي انريكو اوغسطيني بتكليف من السلطة الإيطالية، ونشرت نتائجه في عام 1922 م وهو أيضاً يفتقد للشمولية بالنظر إلى أن معظم مناطق برقة لازالت خارج دائرة السيطرة الإستعمارية إلا أن إجراءه في ظروف سياسية

[495] - ابلتون، المرجع السابق، ص28.

وأمنية مناسبة نتيجة لتوقف العمليات الحربية بعد اتفاق السلام في عكرمة مكن أوغسطيني من عمل إحصاء للكثير من المناطق:-

1- إحصاء الدولة العثمانية في 1911/7/3 م قدر عدد السكان (198.345) نسمة.

2- إحصاء انريكو أوغسطيني 1922م (185.400) نسمة[496]

ويكون الفارق في عدد السكان 12.945 نسمة .

ومن الطبيعي أن يزيد عدد السكان لا أن ينقص إلا أنه نظراً للمستجدات السياسية والعسكرية التي شهدتها برقة إبتداءً من أكتوبر 1911 م فكانت سبباً في هذا النقص والعائد إلى عدة عوامل منها طبيعة الحرب التي خاضها القوات العسكرية الاستعمارية الإيطالية، وانتهاجها لسياسة قمعية دموية خلال سنوات من 1911م – 1915 م تسببت في خسائر بشرية عالية لا يمكننا تحديد العدد الإجمالي للشهداء إلا أنه يكفي الاستدلال ببعض المعارك للوصول إلى تلك الحقيقة والجدير بالذكر أن الخسائر البشرية لم يكن إلا القليل منها بسبب المواجهات الفعلية في ميادين المعارك والباقي نتيجة القصف العشوائي المكثف على المدن والقرى سواء عن طريق مدافع الأسطول البحري الإيطالي او المدافع والرشاشات التي تستخدمها القوات البرية للإستعمار الإيطالي الأمر الذي يوضح أن الاستعمار الإيطالي لم يكن يستهدف المسلحين فقط وإنما المجتمع بأكمله نساؤه وشيوخه وأطفاله، فعلى سبيل المثال لا الحصر وجهت بوارج الإسطول مدفعيتها نحو مدينة درنة منذ 15 أكتوبر 1911م حيث قصفت لثلاثة أيام متوالية وبنغازي ليومين 20/19 أكتوبر 1911م[497] ويصف أحد الكتاب الإيطاليين المحدثين كيفية المقاومة والاحتلال "...

---

496 - ابو لقمة، دراسات ليبية، بنغازي، ص ص 67-68.

497 - الحسناوي، "الاساليب الحربية في حركة الجهاد الليبي"، بحوث ودراسات في الجهاد الليبي، ويصف أحد 1) الحسناوي، "الاساليب الحربية في حركة الجهاد الليبي"، بحوث ودراسات في الجهاد الليبي، 2) ص343.

أما درنة كانت قد قاومت ثلاثة أيام من الخامس عشر إلى الثامن عشر، أما احتلال بنغازي فقد تطلب معركة ميدانية عنيفة هي المعركة الأولى من نوعها في هذه الحرب ودارت بواسطة إنزال مكثف إلى الشاطئ من جانبنا تحت نيران عنيفة من جانب العدو"[498] وطوال تلك الأيام صعدت قيادة الأسطول من عمليات القصف الذي كان بصورة كثيفة وعشوائية إذ لم يستهدف التكنات العسكرية وخنادق وخطوط المقاومة بل تعدها إلى الأحياء السكنية الخاصة بالسكان الوطنيين و رجال الحكومة التركية والجاليات اليهودية والأجنبية، إضافة إلى المساجد ودور العبادة المسيحية واليهودية، وكذلك المقار الإدارية والأسواق والمدارس بهدف إرهاب المدنيين ودفعهم إلى الضغط على عناصر المقاومة المسلحة حتى تتخلى عن خيار المقاومة إنقاذاً لأرواح السكان وحماية ممتلكاتهم، حيث أمر قائد الحملة الجنرال بريكولا الأميرال اوبري قائد الأسطول الإيطالي يقصف المدينة من البحر قصفاً عشوائياً حتى يتم دكها أو يستسلم أهلهاوترك القصف آثاراً مدمرة[499]، إذ تحولت المدن وخاصة بنغازي إلى جحيم أختلط فيه الأنوار الكاشفة المنبعثة من بوارج الأسطول ودوي المدافع والتفجيرات بأصوات المستغيثين والمنكوبين، ومات وجرح المئات من سكانها[500] وهم أول ضحايا العدوان الاستعماري الإيطالي بفعل آلته الحربية التي استمرت تفتك بالسكان الوطنيين في برقة لأكثر من عشرين عاماً كردة فعل على موقفهم الرافض لعملية الإحتلال الإيطالي لأرضهم، ويرصد لنا أحد شهود العيان وهو الأب جيروني أحد رهبان البعثة الكوثوليكية في بنغازي الوضع المأساوي الذي بات فيه سكان المدينة في اليوم الأول لعمليات قصف الأسطول الإيطالي بقوله:- "**: كان السائر في الطرقات في تلك الليلة تعترضه أشلاء ممزقة على الأرض أو أشباح بشرية ممدة على الأرض تستغيث**

---

498 - يوسف سالم البرغثي وسالم الكبتي، معركة جليانة، بنغازي، مطابع الثورة، 1990م، ص41

499 - غريفيتش، تاريخ الحرب الليبية الايطالية، جـ1، ت عماد الدين حاتم، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، 1996م، ص ص81_82

500 - بازامة، ص124.العدوان، ص124.

وتطلب المساعدة"[501] وتقدر بعض المصادر عدد الضحايا في اليوم لأول للقصف 19/أكتوبر 1911م وتفيد المصادرالتركية أن عدد شهداء المعركة من المجاهدين سبعين شهيد[502]بينما تذكر المصادر الإيطالية أن عددهم بلغ مائتين 200 شهيداً[503] ، وأدى إصرار المجاهدين على تحرير المدن المحتلة وتخليص أهلها من براثن سيطرة المستعمر الإيطالي إلى اندفاعهم والاشتباك مع العدو قرب وسائل دفاعه الحربية، وكذلك اقتحام الفرق الفدائية للحصون، والأسلاك الشائكة لأن يقعوا هدفاً سهلاً لنيران المجنزرات الإيطالية كالأفخاخ والألغام الكهربائية ورشاشات المدافع البرية ومدافع وأبراج الحصون فعلى سبيل المثال لا الحصر وفي تاريخ 1911/11/12 م قامت فرقة من بيت إبراهيم إحدى عشائر قبيلة العواقير والتابعة لمعسكر بنينا وبالتسلل ليلاً إلى داخل الحصون المحيطة بمدينة بنغازي والاختباء في منخفض هوي الزردة ريثما تصل باقي الفرق الأخرى في الصباح حسب الخطة الحربية المتفق علىها مع قيادة المعسكر لتنفيذ عملية تحرير بنغازي إلا أنه تم إكتشافهم مع بزوغ الفجر وتم قصفهم برشاشات المدافع المنصوبة على أبراج الحصون، وكان عدد أفراد تلك الفرقة خمسمائة مجاهد أبيدوا بالكامل إلا سبعة أفراد نجوا من المذبحة بسبب تكدس الجثث فوقهم[504] استشهد على أثر معركة النخلتين التي دارت رحاها في 12 مارس 1912 قرب منطقة الهواري في بنغازي – نحو ألف شهيد (1000) كانوا ضحايا المدافع التي أطلقت ما مجموعه 1500 قذيفة في ذلك اليوم[505]وعدد ألف ومائة شهيد (1100) عقب معركة القرقف (قصراللبن) بدرنة[506]، والعديد من العمليات الفدائية التي نفذتها فرق المجاهدين بالتسلل في جنح الظلام إلى داخل الاستحكامات العسكرية الإيطالية من أجل التزود

501 - البوري، بنغازي في فترة الاستعمار الايطالي، ص53.
502 - ارحومة، المرجع السابق، ص96.
503 - بازامة ، العدوان ،ص 125
504 - البرغثي، موسوعة روايات الجهاد، رقم 23، الجزء الاول، ص ص127-128.
505 - المرجع نفسه، ص116.
506 - الطرابلسي، المرجع السابق، ص47.

بالذخيرة وتعطيب وسائل الدفاع المتعددة، ورغم نجاح الكثير من تلك العمليات بتحقيق الهدف منها إلا أنه كان هناك كثير من الضحايا نتيجة لاكتشافهم من قبل العدو بواسطة الأنوار الكاشفة، ومن أبرز هذه العمليات، عملية اقتحام حصن الفويهات التي نفذتها مجموعة فدائية من المجاهدين أبيدت جميعها من جراء قصف مدفعية الحصون الجانبية[507]، وفي درنة اقتحمت مجموعة من المجاهدين بمعسكر سيدي منصور التحصينات التي أقامها الإيطاليون حول مدينة سيدي عبد الله فحصدتهم رشاشات الحصون واستشهد تسعون (90) مجاهداً، كما هاجمت إحدى فرق البراعصة التابعة لمعسكر سيدي منصور بدرنة وعددها سبعة عشر (17) مجاهداً الحصن الإيطالي في باب شيحة واستشهد كامل أفرادها بمجرد تسلقهم لجدران الحصن[508]، ونتيجة لكثرة الخسائر البشرية بين صفوف المجاهدين أصدر المجاهد أحمد الشريف السنوسي بياناً حثهم فيه على عدم مهاجمة الإيطاليين في حصونهم وجاء فيه "**لا تهجموا على العدو في حصونه فإذا خرجوا عليكم قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزيهم وينصركم عليهم**"[509] ، وكان لتلك العمليات تأثيراتها السلبية على معنويات الجنود الاستعماريون الذين أصبحوا قابعين داخل أسوار المدن، مما أسهم في ارتفاع حالات الفرار من الجندية، فوجهت القيادة العسكرية الحاكمة اتهامات للسكان الوطنيون في المناطق المحتلة بالخيانة وطعن القوات من الخلف، كما حدث عقب الهجوم المظفر الذي قام به المجاهدون على ثكنة البركة العسكرية يوم 3 ديسمبر 1911م وتطور إلى معركة دامية شارك فيها السكان الوطنيين وقتل فيها المئات من القوات الإيطالية بين ضباط وجنود ، فأمر بريكولا جنوده بجمع السكان الوطنيين في ساحات المدينة ونكل بهم العساكر قتلاً وبقراً للبطون[510] وجاء رد فعل القيادة العسكرية في درنة على أثر هزيمتهم في

---

507 - مالتيزي، المرجع السابق، ص223.
508 - المرجع السابق، ص42.
509 - المرجع نفسه، ص42.
510 - مالتيزى، المرجع السابق، ص297.

معركة الزبط عنيفاً حيث فقدوا ما يقارب أربعمائة قتيل وسقط حوالي خمسمائة 500 جريح، أمرت الجنود الإيطاليون الانتقام من سكان المدينة وتكلوا بهم قتلاً وسلباً وتدميراً لممتلكاتهم[511]، وعلى أثر النجاح الذي حققه المجاهدون في هجومهم على مخازن الأسلحة والذخائر في منطقة السلماني بمدينة بنغازي صب بريكولا جامّ غضبه على قرية الكويفية التي يرابط بالقرب منها دور للمجاهدين وأمطرتها قطع الأسطول البحري بقنابل مدفعيتها الثقيلة والبعيدة المدى[512]، وبلغت حالة الخوف والتوجس لدى الجنود الإيطاليين درجة كبيرة فقاموا بقصف أي خيال يقترب من التحصينات أدى إلى قتل العديد من الوطنيين الذي ساقهم قدرهم إلى ممارسة أنشطتهم اليومية بجوار الأبراج الإيطالية كالفلاحين والرعاة[513]، وعندما تولي الجنرال اميليو الحكم في ولاية برقة في نهاية عام 1913 لجأ إلى استخدام تكتيك او سياسة الأرض المحروقة فكانت تخرب منظم القرى والنجوع المأهولة بسبب تردد المجاهدين عليها، والانتقام الدموي لمجرد الهزائم التي منيت بها قواته في حملاته التوسعية خلال الفترة من 1913 – 1914م وهو ما يعرف في القانون الدولي بالعقاب الجماعي المسلط على المدنيين، وحيثما نزلت القوات الإيطالية واجهت مقاومة عنيفة وخاضت عدة معارك لم تكن مواقعها بعيدة عن مرمي مدافع الأسطول والحصون، تستخدم فيها بطاريات مدافع الميدان والمدافع الجبلية بشكل فعال، وكانت البداية في الهجوم على دور المجاهدين في بنينا (دور بنينا) إذ نسفت القرية بمدفعية الميدان حتى استوت مبانيها بالأرض وأضرم المجندون الإرتريون النيران في بيوت الشعر وأكواخ القش[514]، ونتيجة للهزيمة المتتالية التي منيت بها الحملة العسكرية على الجبل الأخضر عقب ثلاث معارك هي أكريم القرباع – الطنجي والصفصاف خلال مايو ويوليو 1913 م ثم معركة تاكنس التي قتل فيها الجنرال

511 - محمد سيد كيلاني، الغزو الإيطالى على ليبيا والمقالات التي كتبت فى الصحف المصرية مابين 1911_1917م القاهرة ،دار الفرجانى ، 1996م، 216.
512 - ارحومة، المقاومة الليبية التركية، ص222.
513 - كيلاني، المرجع السابق، ص217.
514 - ياخموفتش، المرجع السابق، ص181.

توريللي، ومعركة المعيزيل التي فقدت فيها القوات الاستعمارية عدد من الضباط والجنود، نفذ قادة القوات الإيطالية بأمر من الجنرال اميليو حملات تطهيرية ضد سكان القرى والنجوع وأخذوا يفتكون بالنساء والأطفال وحرقوا المحاصيل ومخازن الغلال، وسمحوا لجنودهم بتصويب المدافع نحو الدور والخيام الأهلة والمهجورة وقصفها من مسافات قريبة وتدميرها على رأس كل من بداخلها، وعلى سبيل المثال لا الحصر، بعد معارك كريم القرباع والطبجي وتاكنس أمر الجنرال سالزا بتدمير قرية عين مارة التي تقع قرب درنة بواسطة المدفعية، كما قام الجنرال تاسوني بعد هزيمته في الصفصاف بعملية إرهابية ضد سكان زاوية الفايدية وراح ضحيتها حوالي مائة وخمسين من سكانها، وفي 29 يوليو 1913م أرسل الجنرال اميليو حملة تأديبية ضد زواية أسقفه انتقاماً منهم لمساندتهم للمجاهدين ودمرت على أثرها الزاوية تدميراً شاملاً وأحرقت النجوع التي حولها واسفرت عن استشهاد ما يقارب مائة وسبعة وخمسون من سكانها[515]، ولقد استشرت سياسة حاكم ولاية برقة الجنرال اميليو القمعية بعد سلسلة من المعارك والاشتباكات التي قادها في جنوب بنغازي عام 1915 م مثل معارك الخزر والحسين والتي نتج عنها تقهقر قواته نتيجة لضراوة المقاومة الوطنية، وانسحابها من عدد من المواقع التي احتلها في 1914 م وأهمها اجدابيا، وتوجه على أثرها بمنشور إلى قادة الجيش الإيطالي في برقة يحثهم فيه على الضرب بدون هوادة على أيدي الخونة ومن يعمل بصفة مباشرة أو غير مباشرة ضد الأمن الاستعماري واستقرار السلطة الإيطالية، وشكلت فرق عسكرية صغيرة وخفيفة الحركة لا تتوقف عن التجوال في جميع أنحاء المناطق المحتلة مهمتها ضرب وتخريب وحرق المواقع الأهلة بالسكان بهدف تغطية تردي الوضع العسكري والسياسي الاستعماري الإيطالي في برقة وأينما حلت تلك الفرق أحدثت دماراً مروعاً في النجوع والقرى التي مرت بها القوات الإيطالية أثناء تراجعها إلى المراكز

[515] - الوثائق الامريكية، المجموعة الثانية، ص ص401-405.

الساحلية، وكانت تتناثر أشلاء جثث السكان في تلك المناطق مختلطة بالصخور بعد دكها بكرات الديناميت[516].

وكان لإعلان الجنرال بريكولا الأحكام العرفية في برقة بتاريخ 21 اكتوبر 1911م كأداة للسيطرة والحكم آثاراً بالغة على السكان الوطنيين، إذ توجه بإعلانات في مدن بنغازي ودرنة ثم طبرق إلى السكان الوطنيين بضرورة تسليم أسلحتهم إلى فرق التفتيش المكلفة من قبله وذلك خلال مدة اقصاها أربعٌ وعشرون ساعة[517]، وتطبيقاً للأوامر أنطلقت فرق الكارابنيري تداهم البيوت والمتاجر والمزارع بحثاً عن السلاح والذخائر سواء أكان نارياً أو معدنيا ولم يتورعوا عن إخراج النساء والأطفال والشيوخ وإيقافهم صفاً واحداً في ساحات البيوت وبعثروا الأثاث ومخازن التموين، وقاموا بعمليات سطو ونهب للحلي والنقود، ونفذوا حكم الأعدام الفوري بالرصاص من دون اللجوء إلى السلطة القضائية ضد كل من حاول المقاومة والدفاع عن ممتلكاته[518]، ونتيجة لهذا الإجراء الإرهابي سارع عدد كبير من السكان الوطنيين بالمدن المحتلة إلى تسليم أسلحتهم وذخائرهم إلى السلطة الاستعمارية الإيطالية، وظلت دوريات الكارابنيري التي أعطى لها بريكولا صلاحية القانون لحماية السلطة الاستعمارية مستمرة في بحثها عن الأسلحة والذخائر، وكانت تنفذ أحكامها العاجلة بإعدام كل ممن أخفي لديه السلاح، أياً كان نوعه وكان عدد من الضحايا من بين السكان الوطنيين الذين رجعوا إلى المدن بعد نزوحهم عنها أيام القصف ولا يعلمون بتلك الأوامر الولائية[519]، كما نفذ حكم الإعدام دون محاكمة رمياً بالرصاص في حق أربعين شاباً من مدينة بنغازي جندوا قسراً وامتنعوا عن المشاركة في القتال ضد ابناء وطنهم[520]، وبموجب قرار إعلان السيادة في 5 نوفمبر 1911م اعتبرت الحكومة الاستعمارية الإيطالية بأن كل السكان

516- كيلاني، المرجع السابق، ص286.
517- بازامة، المدينة الباسلة، ص109.
518- الطرابلسي، المرجع السابق، ص155.
519- ابراهيم سالم الشريف، المرجع السابق، ص70.
520- عماد الدين حاتم، المصادر النمساوية والتاريخ لحركة الجهاد، الشهيد، ع الثالث، 1982م، ص341.

الوطنيين هم بمثابة رعايا المملكة الإيطالية وتعاملت مع ومقاومتهم المسلحة للغزو الاستعماري الإيطالي ورفضهم الخضوع للسلطة السياسية الاستعمارية على انها تمرد وخيانة وجريمة جنائية ضد الدولة صاحبة السيادة على البلاد، ووفقاً لهذا المفهوم وضعتهم السلطة الاستعمارية تحت طائلة أحكام القانون الجزائي الخاص بالجيش الملكي الإيطالي وفوضت القادة العسكريون باستخدامها وفقاً للصلاحيات والمزايا التي تمنح للقائد العام في حالة الطوارئ[521]وإستناداً على ذلك اصدر الجنرال يريكولا قائد السلطة السياسية والعسكرية في برقة قراراً في وديسمبر 1911م نص على تشكيل محاكم حربية خاصة تقام في مدينتي بنغازي ودرنة وان تتم عقوبة الإعدام المقررة على السكان الوطنيين الذين يعرضون على تلك المحاكم الاعدام شنقاً بواسطة الحبل، وتحتفظ القيادة العسكرية بحق تحديد تاريخ تنفيذ الحكم بعد صدوره وبكل حزم ودون تهاون، وكان أول إنعقاد لها في بنغازي[522]وعرض علىها تسعة من رجال حي سيدي حسين بينهم إمام جامع الشين بتهمة إطلاق النار على أفراد شرطة الكارابنيري اثناء قيامهم بجولة تفتيشية في الحي[523]، وصدر عليهم حكماً بالإعدام نفذ في اليوم التالي للمحاكمة، حيث علقوا على المشانق التي أنشئت في السوق البلدي، ثم أصدرت أحكامها ضد ثمانية من السكان الوطنيين وتفاوت الأحكام بإعدام أربعة منهم وحكمت بالسجن لمدة عشرين سنة على شخص واحد وآخر بخمسة عشر عاماً وبرئت ساحة اثنين من المتهمين، وبذات الكيفية السابقة نفذ حكم الإعدام في حق الأربعة أشخاص وتركت جثامينهم تتأرجح على أعواد المشانق من الصباح إلى الساعة الثانية عشرة ظهراً بغية إرهاب باقي السكان الوطنيين والحط من كرامتهم حيث تحمل الجثامين في قارب والرمي بها في البحر على بعد ميلين طعاماً للأسماك[524]أما في مدينة درنة شكلت المحكمة

521- عماد الدين حاتم، المصادر النمساوية والتاريخ لحركة الجهاد، ص342.
522- بازامة، المدينة الباسلة، ص104.
523- عماد الدين حاتم، المصدر السابق، ص342.
524- البوري، بنغازي في فترة الاستعمار الايطالي، ص341.

الحربية الخاصة وكانت أول إجراءاتها الحكم على ثلاثة من السكان الوطنيين اتهموا بإخفاء مجموعة من البنادق والذخائر واصدرت أحكامها على أثنين منهم بإعدامهم على المشنقة التي نصبت على باب السوق في منطقة سيدي بحيري قرب البحر،[525] ولاضفاء الصبغة الدينية على الاجراءات الاستعمارية كان الرهبان المسيحيون يحضرون وقائع المحاكم الاستثنائية و مراسم الإعدام مرتدين الصلبان في أعناقهم الأمر الذي أسهم في تأجج العاطفة الدينية للسكان الوطنيين وزاد من نفورهم ورفضهم لسلطة الاحتلال، واستمرت عمليات الإعدام خارج أروقة المحكمة الحربية بموجب القرارات التي أقرت في أكتوبر 1911م ولازالت سارية المفعول ضد من يقبض عليهم والسلاح في أيديهم أو يعثر عليه في بيوتهم او حقولهم[526]، نفذت أيضاً في حق المجاهدين الذي يقعون أسري في ايدي جنود قوات الاحتلال الإيطالي، أثناء محاولاتهم إختراق الحصون أو التسلل إلى مخازن الأسلحة والذخائر، الأمر الذي يعد إنتهاكاً لحقوق الأسري المكفولة في المواثيق الدولية ومنها ما ورد في الفصل الثاني من اتفاقية لاهاي الثانية لعام 1899[527]، وعلى إثر الإخفاق المتكرر التي منيت بها المحاولات العسكرية التوسعية حول مدن بنغازي، درنة وطبرق ضاعفت السلطة الاستعمارية الإيطالية في برقة من تدابيرها القمعية ووسعت من عمليات التفتيش الأمني لتأكيد وجودها وترسيخ سلطتها في أذهان السكان الوطنيين، واقتيد الكثير من المواطنين إلى السجون التي أقيمت في البداية داخل القلاع العثمانية القديمة في انتظار تقديمهم للمحاكم الحربية، ونظراً لازدياد أعداد المعتقلين من السكان الوطنيين أنشأت السلطة المحلية سجون جديدة لاستيعابهم، وتم بناء سجن عسكري بالقرب من منارة سيدي خريبيش عرف ببرج شويليك، ووصل عدد المساجين داخله في أغسطس 1912م اثنين وستة

525- بازامة، المدينة الباسلة، ص ص104-105.

526- الطرابلسي، المرجع السابق، ص256.

527- فرانسيس ماكولا، الغزاة، ن عبدالحميد شقلوف ، طرابلس، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1979، ص215.

وخمسون سجين، بينما كان عددهم ثلاثين سجين فقط خلال عام 1911م في معتقل داخل القلعة العثمانية القديمة المواجهةللميناء[528]

وهؤلاء السجناء معظمهم من المدنيين على مختلف فئاتهم منهم التجار والعمال والقصابين والحمالين والفلاحين،كانوا ضحايا لتقارير أعدها مخبرو البوليس التابعون للمكتب السياسي والإدارة الاستعمارية الإيطالية ببرقة، وملئت بهم أزقة وشوارع وميادين المدن، وخلال السنة الأولى من إنشاء المحكمة الحربية الخاصة في بنغازي حاكمت مائة وسبعة وستين شخصاً بتهم ذات طابع سياسي، منها خمسة وتسعون حالة سرقة بالإكراه أي الاعتداء على مخازن الإمداد الحربي والإعاشة التابعة للجيش الاستعماري الإيطالي واثنان وأربعون تهم مساعدة المقاومة المسلحة، وأحد عشر آخرين حيازة سلاح، وثمانية وجهت إلىهم تهمة الخيانة، وعشرون لقيامهم بأعمال عدائية ضد سلطة الاحتلال، بالإضافة إلى إصدار أحكام على واحد وستين فرداً عن تهم اعتداء على الممتلكات العامة والخاصة التي استحوذت عليها السلطة الاستعمارية، وأربعة حالات احتيال[529]، وتراوحت أحكام السجن وفقاً لنوع التهمة، فعلى سبيل المثال مخالفة الأوامر المتعلقة بحظر التجول وتوجيه الإهانة لجنود وضباط القوات الاستعمارية الإيطالية والخروج خارج أسوار المدن دون أذن مرخص من المكتب السياسي تتراوح مدة سجنهم ما بين عشرة أيام عدة أشهر، ومن أحكام أخرى من ثلاث سنوات إلى ثلاثين سنة، مع مصادرة جميع ممتلكاتهم المنقولة والثابتة ومصادرة أسلحتهم وتحملهم كافة المصاريف، لمخالفة الإعلان لحذر حمل السلاح، محاولة قتل جنود جيش الاحتلال، أو لمجرد الاشتباه بهم في تقديم المساعدة للمجاهدين، واكتشاف امتلاكه للسلاح خلال عمليات التفتيش الدورية التي يقوم بها عناصر

---

[528]- علي ضوي، "مكونات جريمة الدولة في نفي آلاف الليبيين وسجنهم بايطاليا علي ضوء القانون الدولي"، مجلة الانصاف، السنة الثانية، العدد الثاني، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، 1989م، ص98.

[529]- تيجاني، المرجع السابق، ص208.

شرطة الكاراتيري ممتلكات على السكان الوطنيين[530]، ومثل أمام المحكمة الحربية الخاصة في بنغازي ودرنة الأعيان والمشائخ الذين تعاونوا مع الإدارة الاستعمارية الإيطالية كمستشارين في المجالس السياسية أو اللجان الاستشارية على الرغم من أن المادة الحادية عشرة 11 من التشريعات الاستعمارية الصادرة في 9 يناير 1913م تمنحهم الحصانة الرسمية بمنع السلطات القضائية من محاكمة الرؤساء المحليين المتعاونين مع سلطة الاحتلال[531]، إلا أن حكومة برقة حملتهم قصورها السياسي والعسكري وأمر المكتب السياسي والعسكري شرطة الكارانبيري بمداهمة بيوت اعضاء اللجان الاستشارية وغيرهم من كبار التجار والملاك في بنغازي ودرنة[532]وعددهم سبعة وعشرون شخصية، واعتقلوا في السجون السياسية بدرنة وبنغازي[533] وعرضوا على المحكمة في محاكمة جماعية بتهمة الخيانة وصدرت في حقهم أحكام تراوحت ما بين السبع إلى ثلاثين سنة، مع مصادرة ممتلكاتهم الثابتة والمنقولة، فعلى سبيل المثال لا الحصر حكمت المحكمة الحربية في بنغازي على السنوسي جبر المغبوب، وهو من سكان مدينة بنغازي وصاحب أملاك بعقوبة الحبس لمدة خمسة عشر عاماً، وأقرت ايضاً مصادرة جميع ممتلكاته الثابتة والمنقولة والتي هي تحت الحجز القضائي والمذكور تابع للمكتب السياسي بصفة مستشار لجيش الاحتلال في برقة حيث تم انتدابه مع وجهاء آخرين من بنغازي وبتكليف مؤرخ في 1913/5/19م إلى منطقة سلوق وضواحيها لإقناع مشائخ العواقير بإعلان ولاءهم للحكومة الإيطالية ولكنهم قاموا بعكس ما كلفوا به[534]، كما حملتهم فشلهما في إخضاع سكان برقة وعدم قدرة قواتها العسكرية على احتلال المزيد من الأراضي الأمر الذي نال من سمعتها الاستعمارية

---

[530]- المرجع نفسه، ص208.

[531]- ش،و،خ، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، سجلات المحاكم العسكرية في برقة 1911-1917.

[532]- ابراهيم سالم الشريف، المرجع السابق، ص ص160-161.

[533]- وهبي البوري، نفس المرجع السابق، ص344.

[534]- ش.و.خ، سجل المحاكم العسكرية الايطالية، الجزء الخاص ببرقة، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.

دولياً، كما أراد من وراء تلك السياسة التأثير في المجتمع بفصم العلاقات الاجتماعية وتدمير الهيكل الاجتماعي الذي على رأسه الأعيان والمشائخ لما لهم من احترام وتقدير لدى العامة فهم من يسير شؤونهم الإدارية والاجتماعية في مرحلة الحكم العثماني وفي 1913/12/24م، تم تفكيك المشانق مع إبقاء عمليات الإعدام بالرصاص سارية المفعول، حيث أصدر الجنرال اميليو أوامره المشددة بصفته حاكماً عسكرياً لبرقة بأن يحال كل من يتهم بالتواطؤ مع المجاهدين أو التعامل مع الغواصات الألمانية خلال الحرب العالمية الأولى إلى السلطات القضائية الحربية لينال جزاءه[535] وأصدر نائبه فيما بعد في برقة الجنرال موكاغاتا سنة 1916 م مجموعة من الأوامر الذي تحذر حيازة السلاح دون ترخيص وتهريب المواد الغذائية إلى دواخل برقة ومعاقبة كل من يخالف تلك الأوامر بالسجن ومحاكمته أمام المحكمة الحربية الخاصة[536]، وبعد الإعلان عن صدور القانون الأساسي لبرقة سنة 1919 م وما يتبعه من قيام حكم مدني في المناطق الخاضعة للنفوذ الاستعماري الإيطالي، عطل العمل بالأحكام العرفية بشكل مؤقت وكل الاجراءات التي تمت بموجبه، وتم إطلاقها من جديد وفقاً للوضع الأمني في المستعمرة وتم التأكيد عليها في الأمر الملوكي الصادر في مايو 1919 م تمت رقم 886 وكذلك المؤرخ في 25 مارس 1923 م رقم 872 والتي حددت وفقاً لها سلطات الوالي وحدود مسؤولياته في حفظ الأمن في حالة السلم والحرب وكان من ضمنها إعطاؤه الحرية في إطلاق الأحكام العرفية وفقاً لتقديره الشخصى للوضع العام وبعد أخذ الأذن من قبل ناظر المستعمرات الإيطالية في روما[537]، وفي كثير من الأحيان استبدلت البعض من الأحكام أصدرتها المحكمة الحربية ضد السكان الوطنيين بالنفي[538] إلى السجون الإيطالية والكثير منها إلى سجون الجزر الإيطالية*

---

[535]- البوري، بنغازي في فترة الاستعمار الايطالي، ص241.
[536]- الوثائق الايطالية ،المجموعة السادسة عشر، ص463
[537]- ابراهيم سالم الشريف، الرجع السابق، ص79.
[538]- المرجع نفسه، ص80.

التي يسجن فيها المجرمون وأصحاب السوابق الجنائية من الإيطاليين، ويعد النفي الجماعي من اقصي أنواع التدابير القمعية التي تعرض لها السكان الوطنيون في المرحلة الاستعمارية وقد اقتضت عمليات النفي بالاستمرارية والشمول حيث تعرض لها مختلف فئات وشرائح السكان الوطنيين سواء كانوا محاربين أو مدنيين مخترقة بذلك أحكام القانون الدولي الذي يحرم إنزال أي عقوبة جماعية بالسكان المدنيين في حالة الحرب وفقاً للمادة (50) من اتفاقية لاهاي الثانية 1899م[539]وكانت اشدها وطأة وأبلغها تأثيراً على السكان الوطنيين خلال سنوات 1911 – 1915 م، من حيث تناقص عددهم، قد تمت عمليات النفي في برقة بقرار صادر عن الحاكم العسكري الجنرال بربكولا في 23 اكتوبر 1911م حيث قام بعد معركة جليانة مباشرة بنفي ما يقارب أربعمائة (400) أسير حرب وموظف حكومي بينهم أتراك ومنهم من السكان الوطنيين، إلى سجون جزيرة نابولي على متن الباخرة النيل[540]، ومنذ ذلك التاريخ تواصلت عمليات النفي وتطورت مع تطور الأحداث العسكرية والأمنية، حيث أدت الضربات المتواصلة التي وجهتها المقاومة المسلحة ضد قوات الاحتلال في بنغازي – درنة – طبرق إلى الانتقام من السكان الوطنيين كرهائن لانتمائهم الاجتماعي والديني، أذ تم النفي بقرارات صادرة عن بريكولا تحت عدة مسميات، متمردون – مبعدون – مشتبه فيهم – عاطلون عن العمل ، متواطئون مع المقاومة المسلحة، وتم ترحيلهم على شكل أفواج بلغت ما قبل معاهدة أو شي لوزان واحداً وعشرين مرخ تتراوح أعدادها ما بين خمسين – أربعمائة شخص (50–400) يتهم رجال – اطفال – نساء

---

* أنفرد الاستعمار الإيطالي بهذه الظاهرة في تاريخه الاستعماري حيث اقتصرت عمليات النفي التي مارستها الدول الاستعمارية سواء في أفريقيا أو الوطن العربي علي زعماء الحركات الوطنية والعناصر الفعالة في النضال السياسي والحربي فعلي سبيل المثال ثامت بريطانيا بنفي الزعيم سعد زغلول ونفت فرنسا كل من الأمير عبد القادر الجزائري من الجزائر وعبد الكريم الخطابي من المغرب وعدد من قادة التحرر في افريقيا أمثال ساموري توري.

[539]- علي ضوي ، المرجع السابق، ص96.

[540]- ارحومة، المرجع السابق، ص121.

وشيوخ وبمختلف الأعمار من عشر سنوات (10) إلى تسعين (90) سنة[541] إلى جزر نابولي – غاييطا – أوستيكا – بوترا – سيراكوزا وتؤكد التقارير الأولى لرئيس لجنة أسري الحرب إلى قدمها إلى وزير الداخلية الإيطالي عقب زيارته للسجون التي أودع المنفيين بأن الذين أبعدوا خلال 1911–1912م قد رحلوا بطريقة عشوائية كانت من السرعة لدرجة عدم احصاءهم أو تزويدهم ببطاقات تحتوي على بياناتهم الشخصية أو الإشارة إلى نوع التهمة أو جهة إصدار الحكم عليهم وكانوا خليطاً من الأثرياء والتجار والبقالين والفلاحين والمتسولين والعاطلين عن العمل والعجزة والمرضي إلى جانب الشيوخ والنساء والأطفال[542]وكان بينهم عدد من سكان الواحات وابناء القبائل الذين جاء بعضهم إلى المدن للإلتحاق بمعسكرات التدريب التي أسست في إطار الاستعداد التبعي للدفاع عن البلاد والذي يدافع قُبيل الغزو، والآخرون لغرض التجارة، خاصة وأن توقيت الغزو تزامن مع موسم التمور[543] وخلال سنتي 1913 – 1914 م ازدادت عمليات النفي مع عمليات التوسع العسكري الإيطالي في الدواخل، وكانت أكثر شمولية بحيث طالت ابناء المناطق والقرى التي تم احتلالها وقدموا إلى المحاكم الحربية الخاصة بتهمة الخيانة ومساندة المقاومة المسلحة وصدرت ضدهم أحكام بالسجن تتفاوت بين خمس (5) _ثلاثين (30) عاماً أجبروا على قضاءها في سجون الجزر الإيطالية، وكان بينهم المشائخ والأعيان الذين قرر الجنرال إميليو نفيهم وكذلك إبعاد خمسين عائلة (50) من مدن برقة إلى إيطاليا ومصر ومن ضمنها أسرة مستشار السلطة الاستعمارية في برقة منصور الكيخيا[544]، كما تم تطبيق إجراء النفي ضد عشرين أسرة من سكان بنغازي وطرابلس على أثر احتجاج السكان الوطنيين على قرار الوالي في 1914 م بمنع السفر إلى الحجاز لأداء فريضة الحج بحجة الخوف عليهم من مرض

---

[541]- المنفيون الليبيون الي الجزر الايطالية، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1989م، ص58.

[542]- ش.و.خ، كشوف باسماء المقبوض عليهم بالجزر الايطالية، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.

[543]- الوثائق الفرنسية، المجموعة الثانية، ص312.

[544]- الوثائق الايطالية، المجموعة الاولي، ص213.

الطاعون المتفشى هناك والواقع أن الحكومة الاستعمارية الإيطالية كانت تخشي من تأثير الدعاية العثمانية التي تهدف إلى إثارة مشاعر المسلمين ضد الحلفاء أعداء الخلافة الاسلامية العثمانية، ورغم أنه لدواعي سياسية صدرت عنهم قرارات عفو من قبل ملك إيطاليا عمونايئل الثالث بعد لوزان 1912 م، وفي 1916 م في اتفاق الزويتينة مقابل الإفراج عن مائتين اسير ايطإلى لدي المجاهدين وفي 1919 م عقب صدور القانون الأساسي[545] ولكن لم يرجع إلا القليل منهم إلى أرض الوطن بسسبب وفاة المئات منهم سواء اثناء ترحيلهم حيث تم تكديسهم كعلب السردين في السفن التي تنقلهم ومات كثير منهم قبل أن يصلوا إلى الجزر الإيطالية ورميت جثثهم في مياه البحر، إضافة إلى أنهم عاشوا في تلك الجزر في ظروف معيشية قاسية من حيث الإقامة والمأكل والملبس والعناية الصحية أدت إلى تدهور أوضاعهم الصحية، وتفشت بينهم الأمراض الفتاكة كالسل الرئوي وداء الكوليرا الذي أدى إلى موت المئات منهم[546]، ولم تكن الهجرة الخارجية بأقل أهمية من الأسباب السابقة التي تسببت في نقص عدد السكان وتغلب أحوالهم الاجتماعية وهي نتاج ضغوط سياسية وعسكرية واقتصادية وتعتبر من وسائل التعبير عن رفض الاحتلال واحتجاجاً على قسوة الحكم الاستعماري وفظاعته، وشهدت السنة الأولى من الإحتلال الاستعماري الإيطالي هجرة منظمة إلى كل من مصر – تركيا – سويسرا – إسبانيا بموافقة السلطة الاستعمارية التي منحت المهاجرين جوازات سفر تثبت انهم رعايا المملكة الإيطالية وهاجروا عبر سفن شركات الملاحة الإيطالية وكذلك السفن التركية، التي كانت تصل إلى موانئ بنغازي ودرنة بين الحين والآخر[547]، وكانت الفئات المهاجرة من ضمن أصحاب المزايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية إبان الحكم العثماني ووجدوا أنفسهم أمام ظروف سياسية

---

[545]- ش.و.خ، قوائم باسماء معتقلون تم الافراج عنهم، سجن فافيتا من يناير 1916 الي يناير 1919م.
[546]- المنفيون الليبيون الي الجزر الايطالية،ص69.
[547]- الوثائق الايطالية، المجموعة الاولي، ص215.

جديدة تختلف عما كانت عليه في السابق، وتلك كانت أولي الفئات الاجتماعية التي هاجرت بعد الغزو مباشرة بدافع الخوف على مكانها ومصالحها الحيوية حيث خلق تطبيق قانون الطوارئ لديهم إحساساً بالافتقار إلى الامن والاستقرار وولد لديهم شعوراً باليأس، ومن بينهم التجار بسبب تدهور وضعهم الاقتصادي الذي تسبب فيه احتكار المنفذين من أصحاب رؤوس الأموال النشاط التجاري ومنح السلطة الحاكمة الطائفة اليهوديةامتيازات اقتصادية تقديراً لموقعهم الايجابي من قضية الاحتلال الايطإلى، كما أن الغزو نتج عنه توقف تجارتهم مع الوكالات الأوروبية بسبب الحصار الذي فرضه الأسطول الإيطالي على السواحل منذ سبتمبر 1911 [548]، كذلك انقطعت اتصالاتهم التجارية مع الدواخل، بسبب تطويق معسكرات الجهاد للقوات العسكرية الإيطالية التي باتت من جرائها محاصرة في المدن، وتقييد السلطات الاستعمارية فيما بعد للعلاقات التجارية مع الدواخل إلى جانب فرض ضرائب مباشرة على فئة التجار[549]، كما شملت الهجرة العلماء والمعلمين بسبب فرض سياسة الطلينة من خلال اعتبار اللغة الإيطالية اللغة الرسمية في الإدارة والتعليم، وما قامت به الإدارة الاستعمارية من وضع يدها على أموال الأوقاف ومصادرة املاك الزوايا السنوسية في المدن والمناطق المحتلة، كما ضمت الهجرة الموظفين الحكوميين الذين تم الاستغناء عن خدماتهم في المؤسسات التي كانوا يديرونها ويسيرون شؤونها، وشملت أيضاً مجموعات من الفلاحين الذين دمرت مزارعهم من جراء الغزو أو تم مصادرتها من قبل الادارة الاستعمارية، وشكلت الهجرة في هذه المرحلة المبكرة من الغزو الإيطالي ظاهرة أحرجت موقف إيطاليا أمام الدول الاستعمارية خاصة بريطانيا وفرنسا مما دعا الوالي بريكولا إلى استصدار أمراً ولائياً في نهاية عام 1912 م يقضي بمنع السكان الوطنيين في المدن من مغادرتها لأي جهة كانت، إلا أن الهجرة إلى مصر استمرت خلال عامي 1913 – 1914 م مع تقدم القوات

[548]- الوثائق الايطالية، المجموعة الثامنة عشر، الجزء الاول، ص259.
[549] - الوثائق الايطالية، المجموعة الثامنة عشر، الجزء الاول، ص259.

الإيطالية في الدواخل، نتيجة للأعمال القمعية والتنكيل بالسكان الوطنيين عقب كل خيبة تمنى بها القوات الاستعمارية، وخاصة بعد اضطرار الجنرال اميليو من سحب قواته من معظم الأراضي التي تم السيطرة عليها خلال 1913 – 1914 م وعلى رأسها مدينة إجدابيا[550]، فقد المئات المأوى بعد أن دمرت وأحرقت بيوتهم وحقولهم وسلبت مواشيهم وكان أغلب المهاجرين من النساء والأطفال والشيوخ إذ نزحوا إلى الحدود المصرية على هيئة افواج مشردة ومشتتة تعبر المسارب الضيقة في الصحراء أملاً في النجاة بأرواحهم من الصلف الاستعماري، ولم تتوقف هجرة سكان الدواخل إلا عند نشوب الحرب العالمية الأولى وتحديداً في نهاية 1915 م بعد أن منعت السلطات المصرية والإنجليزية الدخول إلى مصر منعاً باتاً حتى على المصريين والإنجليز إلى أن تضع الحرب أوزارها[551]، ويعتبر فرض التجنيد الإجباري من بين الظروف التي استحدث على السكان الوطنيين من جراء فرض الحكم الاستعماري علىهم وكانت واقعاً للمئات منهم للهجرة خارج بلادهم وتعد إحدي أبرز الممارسات القمعية التي جاءت متناقضة مع الوعود التي بذلها المسؤولون الاستعماريون الإيطاليون للسكان الوطنيين والتي جاءت في مناشيرهم الموجهة إلىهم والداعية لهم للخضوع للسيطرة الاستعمارية، بعدم فرص إجبارية التجنيد علىهم وكذلك الضرائب المباشرة، وإن كانت مسألة فرض التجنيد الإجباري لم تأتِ في شكل قرارات رسمية وجاءت كرد فعل استثنائي، حيث قام الجنرال بريكولا بتجنيد عدد من شباب مدينة بنغازي وشكل منهم كتيبة أطلق عليها اسم كتيبة مرتزقة أوباش الليبيين، وبعث بهم إلى الموت في الخطوط الأمامية للجبهات الحربية، ولضمان عدم خيانتهم احتجز أطفالهم ونساءهم وأمهاتهم كرهائن تحت الحراسة المشددة من قبل قواته في المعسكرات التي أقيمت خصيصاً لهم وإبلاغ المجند أن الإعدام الفوري هو مصير اسرته بالكامل في حالة خيانته وإعدامه هو في حال تقاعس عن أداء الخدمة، وتم

---

[550]- الوثائق الايطالية، المجموعة الاولي، ص ص320 – 321.

[551]- الوثائق الفرنسية ، المجموعة الثانية ، ص ص 304 - 305.

إعدام أربعين مجنداً في مدينة بنغازي عند رفضهم تنفيذ الأوامر الصادرة إليهم من القيادات الحربية بمواجهة أبناء جلدتهم ودينهم[552]، بالإضافة إلى أن النظام الاستعماري الإيطالي استخدم دعاية سوداء وإغراء مشبوه لاستدراج من ضاقت بهم سبل العيش نتيجة لاحتكار المستوطن الإيطالي والعنصر اليهودي للوظائف الإدارية والمناشط الاقتصادية واستغلت وضعهم المادي وحالتهم النفسية لكونهم عاطلين عن العمل، وأسست منهم فصائل غير نظامية كمتطوعين لخدمة الأغراض الاستعمارية أطلق علىهم أسم فصائل الباندة، تحت قيادة ضباط إيطاليين[553]، وتم تجنيدهم بواسطة عملاء يعملون لمصالح المكتب السياسي العسكري كمجندين وجواسيس، وعلى سبيل المثال هناك شخص في مدينة بنغازي مركز ولاية برقة، شخص يدعي "محمد ابراهيم" من أصل كردي كان يعمل في السابق مع الإدارة العثمانية، أخذ على كاهله مهمة تجنيد الشباب للفصائل غير النظامية "الباندة"، إلا أن عمليات التنجيد كانت تجري ببطء شديد لعدم إقبال الشباب علىها بسبب الموقف العدائي الذي أتخذوه حيال الإدارة الاستعمارية، وبالتالي لم ينجع ذلك العميل سوى في تجنيد ثلاثين شخص (30) خلال عام 1912م ، ويعد أولئك المجندون غير النظاميين النواة الأولى للباندة في برقة، ارتفع عددهم إلى ستين (60) مجنداً ومخبراً، وفي العام 1914م، صدر مرسوم ولائي نص على تجنيد باندة راكبي الخيل، وبلغ عدد الذين جندوا ما بين 200 مواطن من سكان المناطق الخاضعة للإدارة الاستعمارية، وشكلت منهم فرقتين الأولى: سميت باندة مارولیني والثانية ديناكرسبي، نسبة إلى أسماء الضباط الذين يقودونها، في واقحمتهم القيادة العسكرية الاستعمارية في عمليات قتالية ضد المجاهدين، والهجوم على القوافل التجارية التابعة للأدوار الجهاد التي أسسها السيد أحمد الشريف في[554]1913، وفي كثير من الأوقات

---

[552]- محمد مصطفي بازامة، المدينة الباسلة، ص186.

[553]- غراستو، المرجع السابق، ص ص174-175.

[554]- ش.و.خ، مركز الجهاد، ملف البحوث والمقالات ، رقم 47، اخبار عن باندة برقة، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ص ص1-3.

تمرد أولئك المجندون ضد المظالم الاستعمارية التي لم يكونوا بمنجىً منها، وتمردهم بوجه عام ضد وضعهم في مقدمة القوات الاستعمارية عند اشتباكها مع فرق المجاهدين، وتهدف السلطة الاستعمارية من وراء ذلك شرخاً في التركيبة الاجتماعية سواء بين سكان المدن والقبائل أو بين القبائل بعضها مع بعض، ومن أسباب تمردهم ايضاً تدني أجورهم وسياسة التميز العنصري المقيتة بينهم وبين الجنود الإيطاليون، وفر الكثير من الجندية، ومن قبضت علىه السلطة الاستعمارية قدم للمحاكم الحربية الخاصة وحكم على كثير منهم بالإعدام ومن نجا منهم التحق بأدوار الجهاد[555]، وكنتيجة لتلك الاحوال والظروف المعيشية التي آلت إلىها الأوضاع الاجتماعية للسكان الوطنيين في ظل السيطرة الاستعمارية الإيطالية تفرق شمل الاسرة إما بصورة مؤقتة أو دائمة، وكما اضطربت الأوضاع العائلية ومصالحها وكان مصير الأبناء اليتامى سواء من الأولاد أو الفتيات الشوارع يواجهون حياة التشرد وحالة البؤس ولجأوا إلى التسول واستغلهم الإيطاليون الذين استوطنوا في بنغازي ودرنة وطبرق كخدم منازل لهم فعملوا في بيوت الموظفين منهم والمدرسين والتجار واصحاب المهن والحرف، وصاروا يعاملون كرقيق يحق لرب العمل نقلهم لأي جهة يذهب إليها[556]وافتتحت البعثات التبشيرية بالتعاون مع الإدارة الاستعمارية عدد من الملاجئ لايواء المشردين من جراء الحرب والأعمال القمعية حيث أنشئت في بنغازي ثلاث ملاجئ للأيتام في أحياء البركة – رأس اعبيدة والقوارشة وتحت ستار حمايتهم من التشرد والفقر، جرى تعليمهم بعض الحرف والمهن على يد الرهبان[557]وكانت تهدف السياسة الاستعمارية من وراء مساهمتها في إيواءهم خلق نشيءٍ مؤيد للاستعمار الإيطالي ولا يؤثر فيهم الانتماء الاجتماعي والديني لمجتمعهم وانما انتماؤهم لإيطاليا وعملت على تعليمهم وتدريبهم على الحياة

555- ش.و.خ، سجلات المحاكم العسكرية، الجزء الخاص ببرقة، 1913-
556- البوري، بنغازي في فترة الاستعمار الإيطالي، ص71.
557- ناردوتشي، استعمار برقة، ص60.

العسكرية ليكونوا جنوداً لإيطاليا تستخدمهم في حروبها التوسيعية، وتعرضت العديد من الفتيات الصغيرات اللاتي أصبحن بدون عائل ولا حماية اجتماعية للاستقطاب من قبل محلات الفاحشة التي أذن الجنرال بريكولا بفتحها في المدن ومنحت في عام 1912م أربعة بيوت رخص لهن بممارسة البغاء في بنغازي وجيء بمومسات من أوروبا، بهدف الترفيه والتخفيف عن جنود الحملة الذين كثرت بينهم الشكوى وحالات الفرار والانتحار من جراء شعورهم بالمهانة والإحباط لخسائرهم امام قوات المجاهدين، وكانت ظاهرة خطيرة على المجتمع المسلم في برقة[558]، فتصدى لها السكان الوطنيون وقاموا بمبادرات أهلية برعاية الأعيان والأئمة والقضاة ومختاري المحلات من أجل حماية الأولاد والبنات الذين قتلوا أهلهم على يد السلطات الاستعمارية أو تعرضوا للتشرد بسبب فقدانهم لمن يعولهم فقاموا بإنشاء ملاجئ للأيتام لحمايتهم من التشرد والفساد الأخلاقي، وافتتحت تلك الملاجئ من الصدقات والتبرعات وريع الأوقاف ويشرف عليها قاضي المحكمة الشرعية في المدينة أو يتولى الأشراف عليها وخصصت بعضها للبنات اللواتي لا عائل لهن، كما احتج السكان الوطنيون على مسألة سفر البنات والأولاد مع مخدوميهم إلى إيطاليا أو أي مكان آخر يذهبون إليه، مما اضطر إدارة الشؤون المدنية والسياسية إلى إصدار قرارٍ يقضي بمنع سفرهم دون أخذ الإذن من ذويهم وتحرير أذن شرعي بالخصوص صادر عن المحكمة الشرعية[559].

ثانياً: التغيرات الديمغرافية والظواهر الاجتماعية

لقد انعكست معالم السياسة الجديدة المتطرفة على السكان الخاضعين للإدارة الاستعمارية الفاشستية وباتوا من جرائها أكثر عرضة للتسلط والهيمنة والاستغلال أشد من ذي قبل، حيث طبق رؤساء السلطة التنفيذية في الجهاز الإداري سواء رئيس نظارة الشؤون المدنية والسياسية في

---

[558]- مالتيزي، نفس المرجع السابق، ص362.

[559]- و.م.ش.ب، سجل المقاولات، 1916-1918، المجلد الاول.

بنغازي أو المتصرفين في متصرفيات المرج، شحات، العواقير، ودرنة، طبرق إلى جانب قائد المنطقة العسكرية بإجدابيا، الاتجاهات السياسية الفاشية، إذ كانت فكرة الغلو في التطرف والتسلط على السكان الوطنيين هي المسيطرة على التنظيم بأسره[560]، نظراً لعدم وجود قانون خاص يحدد صلاحياتهم، ويقنن سلطاتهم إزاء السكان الوطنيين، فكان المفوض السياسي يستمد سلطاته من التفويض الصادر عن حاكم برقة وفقاً لمرسوم أكتوبر 1923م، الذي يمنحه صلاحيات غير محددة بشأن كل ما يتعلق بفرض الولاء والطاعة، وحماية أمن الدولة ومواصلاتها[561]، واستعملوا الجوسسة والقمع كأساليب لبسط نفوذهم وأحكام قبضتهم على الخاضعين في المناطق التابعة لهم بالاستعانة بفرق الجيش والبوليس[562]، تلك هي الخصائص الأساسية للإدارة الاستعمارية الفاشية في هذه المرحلة سواء في المراكز الحضرية أو المناطق البدوية، فلقد فرضت الرقابة على أوجه الحياة في المدن وامكانيات التجول بداخلها، رغم أنه لم يصدر قانون أو مرسوم بحظر التجول، كما خضعت البرقيات والرسائل الشخصية إلى مراقبة شديدة بالاضافة إلى انتشار المخبرين في الأماكن العامة كالأسواق والمقاهي والمساجد، حتى صارت البيئة من الفتور بسبب الشك والريبة لدرجة أن أصبحت الزيارات الاجتماعية الليلية موضوعاً للتأويل والتفسيرات الأمنية أو السياسية وتعرض أصحابها وخاصة الأعيان للملاحقة البوليسية[563]، كما أعيد العمل بنظام التصاريح الأمنية أذ فرض على كل مواطن يرغب في الدخول أو الخروج من المدن مراجعة الدائرة السياسية والأمنية بالمتصرفية، من أجل الحصول على إذن رسمي[564].

560- تروتسي، المرجع السابق، ص97.
561- ش.و.ج، و.ت، ص28.
562- المرجع نفسه، ص30.
563- تروتسي، المرجع السابق، ص 53.
564- ش.و.خ، وثيقة رقم 12، النشرة الاخبارية الدورية رقم 7 الصادرة عن إدارة الشئون السياسية والمدنية برقة، طرابلس، مركز الجهاد الليبي، ص2.

وفي يوليو 1923م ظهر قانون استعماري يضع قيوداً على حق ممارسة التجمع العام في مدن برقة فكان أول قانون صادق علىه برلمان برقة في جلسته الأولى والأخيرة خلال الحكم الاستعماري الفاشي، بحيث لا يتم عقد أي تجمع عام دون أن يسبقه إشعار خطي يقدمه ثلاثة أشخاص على الأقل ويتمتعون بالحقوق السياسية والمدنية إلى السلطة السياسية في المنطقة التي يزمع عقد التجمع فيها مع بيان تاريخ وساعة عقده والغرض منه[565]، ويجوز الشروع في التجمع بعد مرور أربع وعشرين ساعة من تقديم أو الاشعار الكتابي المذكور، وذلك في حالة عدم صدور بلاغ بالمنع إلى مقدمي الطلب، ويعاقب المخالفون بالحبس لمدة عشرة أيام وبغرامة مالية تبلغ مائة ليرة[566]. وازدادت حدة القمع ضد الحريات في عهد نائب الوالي غراتسياني، إذ قام بإصدار أمراً ولائياً يقضي بمنع الاجتماعات لأكثر من ثلاثة اشخاص في أي مكان، إلا بإذن من الشرطة السياسية (الكارابنيري)، كما تضمن المرسوم الحكم بالسجن لمدة خمس سنوات، ضد كل من توجه إليه تهمة القذف في حق الحكومة الفاشية أو زعيمها موسوليني[567]، ومن أبرز مظاهر التطرف الذي مارسته السلطة الإدارية ضد السكان الوطنيين ،معاقبة المدنيين الذين يقصرون في تحية ذوي الرتب أو المناصب من الإيطاليين مهما كانت درجته ، أو في تحية العلم الإيطالي أثناء رفعه أو إنزاله، بعقوبات تأديبية تتدرج ما بين الجلد والسجن[568]، وفرض على الموظفين الحكوميين الوطنيين وكذلك العمال وتلاميذ المدارس الحكومية الإيطالية، إعطاء التحية للجنود الإيطإليين والمجندين الليبيين والتابعين للمليشيات الفاشية، خلال الاحتفالات التي يقيمها المتصرفون في مراكز القطاعات، إحياء للأعياد الوطنية الإيطالية مثل يوم مولد روماً في أبريل

---

[565]- .ك.م.ق، مرسوم ملكي رقم 848 ، بتاريخ 29 يوليو 1923 م، الجريدة الرسمية لمملكة ايطاليا ، ص945.

[566]- المرجع نفسه، ص946.

[567]- البوري، مجتمع بنغازي في النصف الاول من القرن العشرين ، الجماهيرية العظمى، مجلس الثقافة العام ،2008، ص165.

[568]- بوكا، المرجع السابق، ص287.

من كل سنة[569] وذكرى الزحف الفاشي على روما في 23 أكتوبر يوم الاستعمار، وكان المتصرفون يحرصون على إقامتها بأقصي التمجيد والرسميات كوسيلة للتعبير عن سلطة الحكومة والتأثير النفسي على السكان الوطنيين، وأيضاً مُنع السكان الوطنيون في المراكز الحضرية بنغازي، المرج، شحات، سوسة، درنة وطبرق إلى جانب منطقة إجدابيا العسكرية من حيازة أي سلاح قاطع أو ناري مهما كان نوعه إلا ماكان من ذوات الشفرة، ولا مندوحة عنه لإجراء الحرفة، أو الصنعة أو لقضاء الحوائج البيتية الضرورية[570]، واستثني الموظفون الوطنيون ويمثلهم في هذه المرحلة كل من مستشارو الوإلى للشئون المحلية، أو أعضاء لجنة الابعاد المختصة بالنظر في طلبات النظر في قرارت النفي والتماس العفو لدى السلطة الإيطالية وأعضاء البرلمان ومختار المحلة ورؤساء البلديات في حالة وجودهم، وفق قواعد وشروط مشددة، كما يسمح للتجار المرافقين للقوافل التجارية والفلاحين والمسافرين الذين سبق وأن سلموا أسلحتهم إلى السلطة بحمل السلاح في حال موافقة المكتب السياسي، وبعد تقديم الإثباتات اللازمة شرط تسليمها لأقرب نقطة بوليس بعد تأدية مصالحهم، بينما يتمتع الموظفون الإيطاليون والمستوطنين الطليان سواء في المدن أو الأرياف بتسهيلات خاصة تجيز لهم حمل السلاح من أي نوعٍ كان[571] أن تطبيق سياسة تقييد الحريات كان لها أثارٌ سلبية على اقتصاديات الوطنيين وأحوالهم الشخصية، كذلك معاملة السلطة الإدارية لهم على أساس التفرقة العنصرية سواء في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية الأمر الذي أنعكس سلبياً على علاقتهم بالإدارة الإيطالية، فاتسمت العلاقة بازدياد النفور والخوف بدرجة اكثر مما كانت عليه وبوجه خاص ما قبل المرحلة الدستورية، وبرزت في إظهار جفاءهم إزاء المسؤولين الاستعمارين، واستقبالهم السلبي للإجراءات

---

[569]- ش.و.ج ،حكومة برقة إدارة الشؤون المدنية والسياسية سنة 1926، نشرة سياسية رقم 5، ص ص8-9.
[570]- المرجع نفسه، ص7.
[571]- المرجع نفسه، ص ص7-8.

المدنية ذات الطابع الرسمي، إذ كثيراً ما كانت تلقي اللوائح والأنظمة المدنية عند تطبيقها بالتهرب والرفض مثل التدابير الوقائية الصحية التي تتخذها البلديات، والعزوف عن التبليغ بحالات المواليد والوفيات إلى مختار المحلة المطالب بها امام إدارة البلدية[572]، وامتناع الأغلبية عن إرسال أولادهم إلى الملحقات التعليمية بالمدارس الحكومية الإيطالية[573]، ومن جراء ذلك أصبحت السلطة التنفيذية تلقي بالتبعية عليهم وتعاقبهم على مشاعرهم الداخلية في الشق الخاص بإحترام مظاهر سيادتها وتنفيذ الإجراءات التي تخدم أهدافها بينما ما يخص مصالح السكان الوطنيين فإنها لم تحرص على تطبيقها وتقيدهم بها، أما خارج المراكز الحضرية فإن النظام الإداري وظف بالدرجة الأولى من أجل مساندة القوات العسكرية في التغلب على المقاومة الوطنية المسلحة، وتركز السلطة الإدارية فيها على الدور الذي تقوم به الأسلحة العسكرية الإيطالية، وفرضت القوة السياسية للمتصرفين التي تدعمها القوة العكسرية على التركيبة الاجتماعية القبلية في دواخل برقة أن تكييف بشكل إجباري مع المستجدات المترتبة على التنظيم الإداري، حيث خضعت الكثير من العشائر والقبائل في اقليم برقة خضوعاً اضطرارياً وإجبارياً خلال الفترة من 1929 – 1929 ، فالقبائل التي تعيش حياة شبه مستقرة في المناطق المحاذية للسواحل وتتميز معظمها بأنها قبائل غنية بمواشيها ، خضعت سليماً إلى السلطة السياسية الاستعمارية، بحكم الضرورة وليس بدافع شعور التعاطف، من أجل تلبية احتياجاتها الضرورية، واعتادت على الحياة شبه المستقرة منذ 1917 وانضوت تحت سلطة الإدارة الاستعمارية المدنية آنذاك اضطرت إلى تلبية الدعوة التي وجهها الحاكم بونجوفاني إلى القبائل، من أجل الانضواء سلمياً تحت مظلة الحكم الفاشي مقابل السماح لها بالعيش في أراضيها المتوفرة بالمياه والمراعي خاصةً وان النيابيع والآبار وممرات عبور الأغنام نحو المراعي أصبحت تحت السيطرة المباشرة

572- بلدية طرابلس في مائة عام، ص193.
573- إيلتون، المرجع السابق، ص79.

للحاميات العسكرية – الإيطالية، بينما خضعت القبائل التي تعيش في الدواخل تحت تهديد الحديد والنار، إذ وضعتها القوة العسكرية للاستعمار الإيطاليين خيارين لا ثالث لهما الخضوع أو الإبادة، فعلى سبيل المثال لا الحصر خضعت عشائر العواقير القاطنة جنوب غرب بنغازي إلى الحكم الاستعماري الإيطالي خلال عام 1924 نتيجة لتواصل الضغط العسكري عليها دون إنقطاع من مارس 1923م وحتى مايو 1924، بهدف حملها على الاستسلام[574]،بإلقاء الغازات السامة والحارقة على منتجعاتها، ومداهمة الارتال العسكرية لها[575]، وبإحتلال المناطق التي تمثل قلب أراضيها اضطرت إلى الخضوع، بعد أن فقدت عدداً كبيراً من أفرادها[576]، حتى كانت الآليات الميكانيكية الحربية تسير أثناء زحفها على إجدابيا فوق جثامين شهداء تلك العشائر كما أجبرت قبائل البراعصة – العبيد – وبعض من عشائر العواقيرالتى تقطن المرتفعات الغربية للجبل الأخضر، على الخضوع بعد أن انتقلت إلى العيش مع بدء العمليات الحربية فوق الجبل الأخضر – إلى جنوب خط جردس العبيد – مراوه، بغية التخلص من نفوذ السلطة الإيطالية[577]، إذ أنه بسبب ما لحق بها من إصابات خطيرة من جراء العمليات التطهيرية التي نفذتها ضدها الفرق العسكرية والبوليسية بين 1925–1928 [578] وإستخدام سياسة الأرض المحروقة، حيث عمدت إلى تسميم الآبار وردم الصهاريج بالاسمنت[579]، وإضرام النيران في الحقول وكهوف الغلال، والاستيلاء المستمر على الثروة الحيوانية، الأمر الذي جعل من تلك الاراضي بيئة غير صالحة للحياة وتربية المواشي[580]، ومنعها القصف الجوي من العودة إلى

574- ش.و.خ ،وثيقة رقم 40، حكومة برقة ادارة الشؤون المدنية والسياسية ، نشرة سياسية رقم 9، 1924،طرابلس، مركز جهاد الليبيين ص4.

575- بوكا، المرجع السابق، ص65

576- ش.و.خ ، وثيقة رقم 19، النشرة الاخبارية الدورية رقم 8، 1923م،مركز جهاد الليبيين، ص2.

577- ش.و.خ، وثيقة رقم 37، حكومة برقة إدارة الشئون السياسية والمدنية،النشرة الاخبارية السياسية رقم 11.

578 - تروتسي، ص38.

579- عائشة عبد الرحمن عريش، روايات الجهاد الليبي، رقم 7، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، 1987، ص28.

580- ش.و.خ ،حكومة برقة إدارة الشئون المدنية والسياسية 1926، نشرة سياسية رقم 4، ص17..

اراضيها التقليدية فوق الجبل ودفعها سلاح الطيران الحربي نحو الجنوب، فباتت تلك الجماعات مبعثرة في مختلف الأنحاء، يلاحقها الجفاف ويعتريها الاضطراب[581]، واضطرت المجموعات وخاصةً تلك التي لا تمتلك وسائط النقل الكافية للهجرة نحو الواحات الجنوبية أو الهجرة باتجاه مصر[582]، فوجدت نفسها مرغمة بحكم الضرورة على التوجه بما تبقى لها من مواشي وحيوانات نحو الشمال إلى المناطق التي تتوفر فيها المراعي حتى في فصل الصيف وهي المناطق الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية الإيطالية[583]، وخلال عامي 1928 – 1929 م تعرضت العشائر القاطنة جنوب إجدابيا من قبائل المغاربة – الزوية – الفواخر إلى حرب كيماوية مكثفة لإخضاعهم ترتب علىها إرغام معظمها على الدخول في طاعة السلطة الاستعمارية[584]، لقد ترتب على عمليات الاستسلام والإخضاع انقسام المجتمع القبلي في دواخل برقة إلى قسمين، جزء تعرض للخضوع بطريقة مباشرة لسلطة خارجية هي سلطة الإدارة الاستعمارية الإيطالية، أطلق علىهم اسم الخاضعين وشهدت أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية عدة تبدلات وتغيرات، والجزء الآخر بقي خارج دائرة النفوذ الاستعماري لعدة سنوات، ورغم ذلك تعرضت أنماط حياته إلى اضطرابات نتيجة العمليات الحربية.

لقد طبق المتصرفون ، في متصرفيات العواقير،المرج، شحات، درنة، طبرق على القبائل التي خضعت لسلطاتهم التدابير الإدارية الرامية إلى إعادة تنظيمها في داخل حدودهم الإدارية، بالسعي إلى توطين القبائل من خلال إجبارها على الإقامة في مساحات معينة يحددها المتصرفون[585] قد تتغير مع الحاجة للمرعي والماء وحسب الفصول، وفقاً للحالة السياسية

---

[581]- المرجع السابق، ص18..

[582]- البرغثي، موسوعة روايات الجهاد ، رقم 23، الجزء الاول، طرابلس، مركز الجهاد الليبي، 1990م، ص44.

[583]- ش.و.خ ، نشرة سياسية رقم 4، ص 18.

[584]- بوكا، المرجع السابق، ص67.

[585]- ش.و.خ، وثيقة رقم 36، منشور يوجنفاتي إلي أهالي الجبل الاخضر، بنغازي، يناير 1924.

والأمنية في المنطقة، وتحت المراقبة المستمرة من قبل دوريات الباندة وشرطة الكاراينيري المكلفة بتتبع أحوال الخاضعين عن طريق تفقد النجوع وتفتيشها وإعداد التقارير السياسية الدورية عنهم[586]، ومن إجراءات التنظيم أيضاً اختيار أفراد القبائل وبحضور المتصرفين، شيوخ العشائر وشيخ مشائخ، وكذلك نوابهم في برلمان برقة الذي استمر العمل به حتى 1925م لإختيارهم في الدورة الانتخابية البرلمانيةالأخيرة وبناءً على ترشيح المتصرف لهم، ويقومون بالتوقيع على المضابط التي تعدها لهم الإدارة كوثيقة رسمية تدل على خضوعهم وطاعتهم للسلطة الفاشية الاستعمارية[587]، كما يقوم المتصرفون والضباط الحكوميون تساندهم وحدات عسكرية بعمل التحريات السياسية لمنع الخاضعين بقوة السلاح في مع السكان الخاضعين سابقاً، بهدف تطبيق العقوبات التأديبية المقرره علىهم بمقتضي النظام وتشمل الغرامات الجماعية عن طريق مصادرة الآلاف من رؤوس الماشية[588]، وأخذ عدد من العناصر المهمة في القبيلة كرهائن لدى السلطة السياسية إلى حين نزع كامل الأسلحة الموجودة بحوزة أفرادها والبرهان على عدم مخالفة التنظيمات، وكانت أسوء عمليات الرهن تلك التي تمت بأمر نائب الوالي الجنرال غراتسياني، في مايوم 1930م عندما احتجز أكثر من مائة شيخ عشيرة وشيخ مشائخ في سجن قلعة بنينا بهدف حمل المقاومة على إلقاء سلاحها وترتب على تلك الاجراءات الزام القبائل، التي اعتادت حياة التنقل بحرية والعيش أينما يطيب لها بشكل لا تقييده أي سلطة سوى سلطة الأعراف والتقاليد القبلية الاجتماعية ، على العيش في مساحات محددة ومطوقة بالاستخبارات ولا يسمح لها بالتنقل إلاّ بعد أخذ موافقة المتصرف شخصياً وصدرت سنة 1925م تعليمات صارمة من الحكومة الفاشية في روما بخصوص تنظيم وتوطين المجموعات العرقية التابعة للمتصرفيات، وإجبارها

---

[586]- ش.و.خ، حكومة برقة إدارة الشئون المدنية والسياسية نشرة سياسية رقم 6، ص2.

[587]- ش.و.خ ، وثيقة رقم 38، حكومة برقة إدارة الشؤون المدنية والسياسية ، نسخة رقم 5، 1924، ص ص3-4

[588]- ش.و.خ، ص ص38-39 .

على التوطن في أراضيها التقليدية وكلف المتصرفون بتنفيذ الأوامر بصورة عاجلة[589]، ولهذا الغرض أنشئت الحكومة الاستعمارية المحلية في برقة عدة حصون عسكرية بلغ مجموعها في سنة 1929م، ما يقارب ثمانين حصناً (80) وتم تصميمها المعماري على الطرازين الروماني والبيزنطي[590] بقصد إحياء أمجاد روما ولتكون من معالم السيطرة الاستعمارية وجاء بنائها بشكل يلبي الضروريات العسكرية ومتطلبات النظام الإداري للمناطق في آن واحد، بحيث تضم إلى جانب مقر الحامية مكتب رئيس المنطقة ومحل إقامته كما يتسع المبني لمكتب المديرية وساحة تشبه السوق من أجل تلبية احتياجات سكان القبيلة والمجموعات التي اعتادت العيش في أراضيها[591]، وكان الهدف الأساس تشجيع القبائل على الاستقرار بالقرب من المواقع العسكرية حتى لاتفلت من قبضتها، ولقد تأثرت عملية التوطين بالظروف السياسية والأمنية في كل منطقة، فنجد أنها طبقت في متصرفتيى درنة وطبرق بشكل يتباين مع متصرفيات العواقير وشحات والمرج، أذ تم تنظيم كل من متصرفيتي درنة وطبرق على أساس انشاء مديريات فقط لكل منها منطقة شاسعة تخضع لصلاحيات مديري النواحي[592]، وبمقتضى هذا التنظيم، كانت نواجع عشائر العبيدات في متصرفية درنة تتواجد وراء خط القيقب – القبة – عين ماره ومرتوبة ومنها إلى ما بعد المخيلي، وكذلك باقي العشائر الموجودة في متصرفية طبرق من العبيدات وقبائل المنفه والحبون كانت نجوعهم مبعثرة ما بين خليج بومبا وإلى البردية ويقوم بإدارتها جميعاً المتصرفين الذين يعينون الشيوخ ومشائخ المشائخ تحت إدارة مديري النواحي[593]، وأعطيت تلك

589- ش.و.خ، حكومة برقة إدارة الشؤون المدنية والسياسية، نسخة سياسية رقم 4، 1925، ص11.

590- ناردوتش، استعمار برقة ، ص57.

591- ش.و.خ ،حكومة برقة ، إدارة الشؤون السياسية المدنية والسياسية، نسخة سياسية رقم ، رقم5 ،1926 ،ص3.

592- الوثائق الايطالية، المجموعة الثالثة والعشرون، المجلد الأول، ت شمس الدين عرابي، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، 2000، ص ص311-312.

593- غراسياني، المرجع السابق، ص ص80-81.

القبائل حرية في الحركة أكثر مما كان للقبائل الموطنة في باقي المتصرفيات[594] إذ كان يسمح لها بالتوغل والإبتعاد عن الحاميات لمسافة عشرات الأيام فعلى سبيل المثال سمح متصرف درنة عام 1926 م للعشائر المنتشرة جنوب مدينة درنة بالارتحال جنوباً من أجل الاستنفادة من الأمطار التي هطلت هناك بغزارة حيث ارتحل ثلاثة آلاف وخمسمائة شخص (3.500) يسوقون ثلاثة وثلاثين ألف رأس من الأغنام (33.000) وسبعة آلاف جمل (7000) ولم يعودوا إلى مناطقهم إلا في فصل الصيف من تلك السنة[595]، ويرجع ذلك إلى سببين الأول كونها منطقة لا تزال حتى ذلك التاريخ بعيدة عن مسرح العمليات العسكرية، والثاني ضعف الموقف العسكري الاستعماري فيها قلل من نفوذ وفعالية السلطة السياسية الادارية لذا اضطرت السلطتان السياسية والعسكرية إلى القبول بعمليات التواطؤ والتغاضي عن المساعدات التي تقدمها القبائل إلى المجاهدين على مرأى ومسمع المسئولين[596]، والأكثر من ذلك رفض العشائر والقبائل تسليم اسلحتهم وطاعة القرارات الإدارية[597]، وبالتإلى كان النمط العام للسلطة السياسية الإدارية في تلك المناطق حتى عام 1929م هو أقرب إلى الاتفاق منه إلى فرض الهيبة، ولكن ما لبث أن طرأ تغيرٌ في تلك السنة على الوضع القائم، عندما حمل وزير المستعمرات (دي بونو De Bono) والحاكم العام لطرابلس وبرقة الجنرال بادوليو مشائخ القبائل فشل الحكومة الفاشستية في التوصل إلى اتفاق مع السيد عمر المختار أثناء مفاوضات سيدي رحومة باعتبارهم استخدموا كوسطاء من قبل المتصرفين يحملون مقترحات الحكومة الفاشية إلى قيادة أدوار الجهاد[598]،وتأثرت أحوال الخاضعين هناك بالمستجدات السياسية وخاصةً بعد أن اصبح جزء منهم خاضعاً لمتصرفية الجبل والآخر للمنطقة العسكرية بطبرق حيث أصبح جزء من العشيرة

---

[594]- عريش، المرجع السابق، ص28.
[595]- ش.و.خ، حكومة برقة، إدارة الشؤون المدنية والسياسية، نشرة سياسية رقم 5، 1926، ص ص 7-8.
[596]- المرجع نفسه ، ص8.
[597]- تروتسي، المرجع السابق، ص48.
[598]- الوثائق الايطالية، المجموعة الرابعة والعشرين، المجلد الاول والثاني، ص267.

خاضع لسلطة قائد المنطقة أما المتصرفيات الثلاث (العواقير – المرج– شحات) فقد اتبع المتصرفون بها مسلكاً مبالغاً في الشدة والصرامة من أجل الحيلولة دون اتصال الخاضعين بغير الخاضعين أو العكس، وقد وطن سنة 1926م بمتصرفية العواقير في داخل حدودها الإدارية ما عدا مدينة بنغازي ما يقارب عشرين ألف مائة وخمسة وسبعين نسمة يعيشون في 5715 خيام[599]مما يدل علما أن معظم تلك القبيلة قد خضعت للحكم الاستعماري الإيطالي ووطن سبعة آلاف (7000) نسمة في متصرفية شحات يقيمون في الفين وثلاثة (2003) خيمة، بينما تم توطين حوالي ثلاثة آلاف وثلاثمائة وخمسين نسمة بين حاميتي مراوة وسلنطة يقطنون داخل ستمائة وخمسين خيمة (650) ضمن متصرفيتي المرج – شحات، كما تم إجلاء مشائخ الزاويا السنوسية عن المناطق الجنوبية، وحددت لهم أماكن أقامتهم بالقرب من الحصون حتى يصبحوا تحت الرقابة المباشرة للإدارة الاستعمارية[600]، وفرض على القبائل في هذه المناطق ممارسة نشاطهم الاقتصادي المرتكز على الرعي والزراعة في مساحات محدودة لا تخرج عن دائرة عمليات الحاميات الحربية، ولا يسمح لهم بتجاوزها إلا في مواسم الجفاف الشديد وتصحبهم فرق الكارابنيري والباندات خوفاً أن تستغلها القبائل في التواطؤ مع الأدوار[601]، حددت اوقات الرعي بساعات محددة ويتعرض الرعاة للتفتيش الشخصي ومنعهم من نقل أي مواد غذائية تزيد عن حاجتهم الشخصية[602]، واخضع افراد القبائل من الرجال إلى نظام البطاقات الشخصية، وميزت في هذا الشأن بين الخاضعين بالسبل السلمية والذين أجبروا بقوة السلاح حيث أصدرت للفئة الأخيرة بطاقات رسم على صورهم بالبطاقة خطاً أحمر اللون يمر من العين اليمنى مروراً بالأنف

599- ش.م.خ، إدارة الشؤون المدنية والسياسية، نسخة سياسية رقم 4، 1926، ص ص6-7.
600- بتشولي، ايطاليا ما وراء البحار، المرجع السابق، ص165.
601- ش.ف.خ، وثيقة رقم 37، حكومة برقة إدارة الشؤون المدنية والسياسية، ص6.
602- رواية شفوية ، ارحيم محمد ارحيم، مخطوط بشعبة الرواية الشفوية، 1979، ص12.

إلى الوجنة اليسرى[603]، وعدم حيازة السلاح إلا برخصة صادرة من المكتب السياسي كذلك ترخيص حمل السلاح[604] كما تعين على الخاضعين التعامل بنظام بطاقات الحصص الغذائية حتى لا يحصل كل فرد على نسبة من المواد الغذائية تكفي حاجته فقط[605]، وبتطبيق تلك التدابير الإدارية أصبح البدو ولأول مرة في تاريخهم يستخدمون مستندات رسمية حكومية في تعريف شؤونهم الخاصة، وقد كانت وسيلة ساهمت في تعريفهم بسلطة الدولة وفي ظل النظام الاستعماري والأكثر من ذلك وجدوا أنفسهم ملزمين بتقديم الخدمات لصالح الإدارة الاستعمارية الإيطالية حيث كلفوا للقيام بالأعمال إلبدوية الشاقة في مجالات شق الطرق وبناء الحصون إضافة إلى حفر الآبار في شكل سخرة مجانية ونصف مجانية[606] كبديل عن الضرائب المباشرة التي فرضتها الإدارة على مصادرة دخلهم من الزراعة بدفع عشر المحصول وضرائب على الحيوانات وبسبب اضطراب أحوالهم المعيشية لم يكن في وسعهم الإيفاء بها ولم تأخذ منهم الضرائب إلا في عام 1930م حيث قام نائب الوإلى الجنرال غراتسياني بجبايتها منهم قسرياً، إذ قام بمصادرة الأبل والخيل من القبائل أثناء عمليات ترحيلها القسري إلى ميادين الاعتقال الجماعى ، من أجل استخدامها كوسائل نقل للجيش[607] كما أن خيام الخاضعون كانت معرضة في أي وقت للتفتيش من قبل مأموري الإدارة لضمان هدوئهم والتزامهم بالتعليمات من الأوامر الإدارية[608]، ويحق لمأموري التفتيش التابعين لإدارة المتصرفيات أن يسجن أي فرد من الخاضعين أو فرض غرامة مإلة تتراوح بين المائة والألف فرنك، في حالة عدم إبرازه لسلاحه عند التفتيش، أو عند قيامه ببيعه دون الحصول على أذن من المكتب السياسي بالمنطقة أو

603- يوسف سالم الرغثي، موسوعة روايات الجهاد، رقم 23، جـ2، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، 1990، ص143.

604 - المرجع نفسه، ص15

605- رودلفو غراتسياني، برقة الهادئة ، ص134.

606- الوثائق والمخطوطات، حكومة برقة إدارة الشئون المدنية والسياسية، 1926، نسخة سياسية رقم 6، ص12.

607- غراتسياني الي وزارة المستعمرات، 1930-1931،ص20.

608- ش.و.خ، حكومة برقة، إدارة الشؤون السياسية والمدنية، نسخة مجانية رقم 4 1926م، ص15.

المديرية[609] ،كما كان للسلطة السياسية صلاحية وضع قيود وموانع نقتضيها مصلحة الامن العام على الاجتماعات التي يضمها البدو في البادية وفقاً للدرايب الاجتماعية السائدة، إذ يعاقب المخالفون لأوامر المتصرف بالحبس لمدة تصل عشرة أيام وبغرامة مالية تبلغ مائة ليرة[610]، إضافة إلى أنه فرض على أبناء العشائر والقبائل الغربية من خطوط الاتصالات والمواصلات حمايتها وحراستها[611].

كانت التدابير الإدارية التي مارستها السلطة السياسية على الخاضعين في المتصرفيات تشكل تحدياً على خصوصيتهم وهويتهم وطريقة حياتهم ، فأدت إلى ردود فعل قوية عكست استنكار السكان الوطنيين للحكم الاستعماري الإيطالي، فقد انفجرت المقاومة في اجزاء مختلفة شملت منطقة جنوب إجدابيا وبنغازي إلى الجبل الاخضر وجنوب درنة وطبرق[612]، وتعرض الخاضعون إلى إجراءات اكثر قمعية عنيفة نتيجة تطبيق سياسة العقاب الجماعي والتي كانت تعني الإعدامات، الحرق، الغارات والحملات التطهيرية[613]، وازداد الضغط علىهم باضطراد مع تصاعد المقاومة ومن أجل إرغامهم على قطع التواطؤ مع المجاهدين قام نائب الوالي (غراتسياني) بتجميع القبائل داخل مسيجات أمنية قرب المناطق الساحلية، والإستكشاف البري والجوي المتواصل لمنع انتقال مجرد خيمة أو مجرد جمل، وتنفيذ الإجراءات القضائية العسكرية الفورية ضد الاشخاص المتهمين بمساعدة المقاومة المسلحة باي شكل كان إلى أن انتهى بهم الأمر إلى ميادين الاعتقال الجماعي في معتقلات سلوق – سيدي أحمد المقرون – البريقة والعقيلة[614].

609- ش.و.خ، مرسوم والي برقة بشان حيازة السلاح 1924، ص8.
610- ش.م.خ ، مرسوم ملكي رقم 1848، الجريدة الرسمية لمملكة ايطاليا، ص946.
611- ش.م.خ ، حكومة برقة، إدارة الشئون السياسية والمدنية، نسخة سياسية رقم 6، 1926م، ص9.
612- البرغثي، المقاومة الوطنية المسلحة في الجبل الاخضر، ص،120 ،ص 126،ص 131.
613- الغزالي، المرجع السابق ، ص12-14.
614- ش.و.خ ، ت.غ، ص ص15-17.

إن النظام السياسي والإداري الذي عملت به السلطة الاستعمارية الفاشية في تلك المناطق أو الألوية لم ينجح في خلق التعايش الذي كان مستهدفاً حدوثه بين السكان الوطنيين والمستعمرين الطليان، إضافة إلى أنه فشل في قطع كل اشكال التعايش بين الخاضعين وغير الخاضعين، حتى بعد أن استخدمت الأساليب الوحشية والإرهابية التي اصبحت جزءاً من الإدارة الاستعمارية، كالأسلاك الشائكة ، المحكمة الحربية الطائرة والمعتقلات الجماعية، حيث أن لجوء الكثير من العشائر والقبائل قبيل ترحيلها النهائي، إلى إخفاء أسلحتها وغلالها في المقابر والكهوف والوديان[615] تبرهن بوضوح أن الليبيين كانوا بعيدين عن الولاء أي أن استسلامهم كان ظاهرياً وشكلياً ورغم ذلك أحدث التنظيم الإداري والكيفية التي فرض بها آثاراً سلبية على حركة المقاومة المسلحة والمجتمع في برقة، إن الفصل جعل غير الخاضعين يضطرون إلى ترك أراضيهم الخصبة والهجرة إلى المناطق الجنوبية أي خارج نطاق نزول المطر مثل مناطق بلطة الزلق – الشعفة – السروال[616]، وكانت ظروف معيشتهم تزداد صعوبة وتعسراً يوماً بعد يوم مع ازدياد ضغط الإدارة الاستعمارية على الخاضعين وإحكام قبضتها علىهم، الأمر الذي اضعف مصادر إمداد المقاومة وتموينها بهدف الوصول بأقصى قدر ممكن من الفصل الحاسم بين الخاضعين وغير الخاضعين، سعت الإدارة السياسية إلى خلق أخدود من الدم حول الخط الفاصل بينهم بزرع التناقضات وتغذيتها ، مصعدة من النزاعات العائلية والقبلية ، عاملة على استغلال العنصر المحلي لمعالجة الأمور ودفع المسلمين ضد المسلمين لفرض سلطانها على الغالبين والمغلوبين[617]، إذ استغلت الوحدات المسلحة التابعة لمشائخ القبائل وفرضت علىهم مشاركة فرق الباندە والجيش الإيطاليفي مواجهة الهجمات الليلية التي كانت تنفذها قوات المجاهدين ضد

615- المرجع نفسه، ص30-31 .

616- و،ش،× تقرير الوالي بونجيفاني، ص ص14-15 .

617- الوثائق الفرنسية، المجموعة الأولي، ص311.

المراكز الإيطالية[618] وهدفها الأساسي جمع الاعشار والزكاة والغزو ضد ممتلكات المستوطنين وضد كل الذين يساعدون النشاط السياسي والعسكري الاستعماري من الخاضعين[619]، وكانت النتيجة حدوث الكثير من الاشتباكات والمصادمات بين الوطنيين وان لم تتطور إلى حرب اهلية كما كانت تنشد الدوائر الاستعمارية إلا أنها احدثت شروخاً في العلاقة بين الخاضعين وغير الخاضعين أثرت سلباً على وحدة تضامن الصف الوطني.

كما أدت الممارسات السياسية والإدارية الإيطالية من اجل الفصل بين الفئتين إلى أنقسام عدد كبير من العائلات بين الحكومة الاستعمارية والأدوار، وبسبب تدهور الوضع الاقتصادي للخاضعين ، حيث باتوا يعانون من الفقر كنتيجة لتغير نمط معيشتهم واستعمال الإيطاليون معهم طريقة العصا والشعير، وجد الكثير منهم وخاصة الشباب العاطلين عن العمل لدى السلطة الاستعمارية وسائل كسب العيش في أشكال مختلفة كمجندين نظاميين في الجيش والشرطة، وعمال وحمالين وصاروا بحكم مصالحهم مرتبطين بالإدارة الإيطالية وأقل استعداداً للحرب، رغم استمرار تعاونهم مع المقاومة ومع مرور الوقت اعتادوا حياة الاستقرار والتوطن في المدن والمناطق على العودة، إلى نجوع عشائرهم، مما أدى إلى تحلل الروابط القبلية وتفسخها، وهو جزء من سياسة جلب البدو نحو المناطق المأهولة لكي يتعلموا الحرف ويتركوا الأراضي الزراعية للمشروع الإستعماري الإيطإلى[620].

إن السلطة الإيطالية في محاولاتها لتنظيم الإدارة أقامت حدوداً إدارية بين الأقاليم لم تراع فيها التركيبة الإجتماعية للقبائل مما أدي تمزق أوصال الكثير من العشائر والبطون بين الأقإليم السياسية، كما هو الحال متصرفيات المرج – شحات – درنة وطبرق حيث قسمت على سبيل

618- الوثائق الايطالية، المجموعة 23، 1، طرابلس، مركز الجهاد الليبي، ص299.
619- المرجع نفسه ، ص266.
620- الوثائق الايطالية، المجموعة الثالثة والعشرون، المجلد1، ص233.

المثال قبيلة الدرسة بين متصرفيتي المرج وشحات وقبيلة العبيدات ما بين متصرفية درنة ومتصرفية طبرق، كذلك قبيلة المغاربة اصبح جزء منها في منطقة إجدابيا، والآخر تابع لمتصرفية سرت، بينما كانوا جميعاً في العهد العثماني يتبعون مديرية سرت ثم تابعين لقضاء إجدابيا ومديرية البريقة[621]. كما أن الاتفاق الذي تم بين الحكومتين المصرية والإيطالية في 1926م بشأن وضع حدود ثابتة بين الدولتين تغيرت الخارطة السياسية لإقليم برقة ، حيث أصبحت حدود مصر عند موقع بقبق غرب السلوم بنحو ثلاثين (30كم2) ودخلت منطقة السلوم التجارية ضمن السيادة المصرية ووضعت الحدود حسب خطوط الطول والعرض دون مراعاة للإعتبارات التاريخية والانثربولوجية ووجد سكان برقة أنفسهم معزولين عن أبناء عمومتهم وأسواقهم التقليدية وأصبح كل فرع من قبيلة تقطن تلك المناطق خاضع للقوانين التي يتبعها مما أثر على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية[622].

كما أن الوظيفة السياسية الاقتصادية التقليدية للمراكز التي تم تحويلها إلى مناطق عسكرية مثل اجدابيا وبعدها طبرق، قد أصابها الوهن بسبب العزلة والحصار المفروض عليها أعاق النمو والتحول الحضري فيها[623].ومما سبق يمكننا أن نرصد الظواهر التالية :

– أن الاتفاق الذى تم بين الحكومتين المصرية الايطالية في 6 ديسمبر 1925 م فى عهد زيور باشا بشأن وضع حدود ثابته بين الدولتين وأعترفت بموجبها مصر بتبعية واحة الجغبوب لإيطاليا تغيرت بموجبه الخارطة السياسية لإقليم برقه ، حيث زحزت الحدود المصرية إلى موقع بقبق غرب السلوم بنحو ثلاثين (30 كم^2) ودخلت منطقة السلوم التجارية ضمن السيادة المصرية[624] وتنازلت إيطاليا عن ملكية بئر الرملة التي كانت تستعملها الحكومة الإيطالية

621- المرجع نفسه، ص ص483-384.
622- بعيو، المرجع السابق ، ص 127.
623- الوثائق الإيطالية، المجموعة الرابعة والعشرين ، ص487.
624- بعيو ، المرجع السابق ، ص127

على أن تخصص الحكومة المصرية مقدارا كافيا من مياه البئر لحاجة السكان المحليين الذين كانوا يتبعون إيطاليا ووضعت الحدود حسب خطوط الطول والعرض دون مراعاة للاعتبارات التاريخية والأنثروبولوجية ووجد سكان برقه أنفسهم معزولين عن أبناء عمومتهم وأسواقهم التقليدية وأصبح كل فرع من قبيله تقطن تلك المناطق خاضعة لقوانين التى يتبعها مما أثر على العلاقات الاقتصادية الاجتماعية.

-أدت سيطرة النظرية العرقية في العهد الفاشستى الى سياسة حرمان الليبيين من التمتع بالمساواة في الحقوق وفرص العمل مع الايطاليين كما أدت الى اتباع سياسة فصل الليبيين عن الايطاليين في السكن ، واعداد مناطق سكن خاصة بالايطاليين تتميز بالمباني الحديثة والخدمات مثل الإنارة الكهربائية وتوصيل المياه الى البيوت عبر أنابيب تضخ اليها المياه كهربائيا من مصادرها .

في حين كانت الاحياء الليبية بها ماسورة واحدة في الشارع أو الميدان الرئيسى في الحي ، يشرب منها كافة سكانه ، كذلك كان للإيطاليين مستشفيات ونواد ومصائف خاصة بهم ودرجات في السينما والقطار والمسرح[625] .

وأنطبق هذا التمييز على الجانب العسكري ففي سلك الشرطة كان عساكر الزابطية وهي الفرع الليبي من شرطة الكارابنيري تم تأسيسها في 1913م وافتتحت لها مدرسة في بنغازي لتدريب المنتسبين اليها[626] .

أولئك العساكر كانت لهم مواقع سكن خاصة بهم أقل درجة من سكن شرطة الكارابنيري حيث يقيمون في تجمعات يطلق عليها أسم كامبو وهي عبارة عن خيم أو غرف من الصفيح كان أشهرها كامبو الصابري بمدينة بنغازي[627]

---

[625]- البورى ، بنغازى فى فترة الإستعمار الإيطالى ، ص187

[626]- غراستو، المرجع السابق ،ص 175

كما أن أعلى رتبة تمنح لهم هي البكباشي (رئيس عرفاء) كما أن الاوسمة التى تمنح لهم من النوع البرونزي في أوسمة الايطاليين كانت الذهبية[628] .

وأدت تلك السياسة الاستعمارية العنصرية الى خلق شعور بالنقص لدى الليبي وعدم الثقة في نفسه وبمستقبله ويشجعه على التقليد للعادات الايطالية ، ويتطلع الى الايطالي كي يمده بالقيادة والقدوة .

– ان البنية الاجتماعية في برقه كانت تعطي في السلم الاجتماعي للنسب ودرجة الثراء حيث كان المشايخ والأعيان ، وأحدث الاستعمار تغييرا في تلك البنية عندما وجه التركيز على الاالشخصية وقيدها بعلاقتها به وتعاونها معه ، اضافة الى أن تعاون عدد من الاعيان ومشايخ القبائل ومشايخ الزوايا السنوسية أضر بمكانتهم الاجتماعية وتجريدهم مما كانوا يلاقونه من وقار واجلال[629]

–أستخدم أبناء إقليم برقه في تنفيذ الاعمال الشاقة في شكل شبه سخرة مجانية ، حيث أصدر الجنرال دي بونو وزير المستعمرات تعليماته الى الوالي العام لطرابلس وبرقه الجنرال بادوليو بخصوص تنفيذ الاشغال العامة في أقرب فرصة لجلب أكبر عدد من غير الخاضعين واستغلالهم كقوة بشرية رخيصة الاجر ويصبحوا تحت رعاية ومراقبة الحكومة مباشرة وإخراجهم من سلطة المشايخ الى سلطة الدولة الايطالية[630] .

627- و،م.ش،ب، سجل مقاولات، 1925م
628- غراستو،المرجع السابق،ص176
629- بريتشارد، المرجع السابق ،ص227
630- ش،و،خ،ت،ب،ص39

كما أشغل الرجال في المعتقلات في أعمال بناء الأسلاك الشائكة الذي نفذ بأمر الجنرال غراسياني في ستة أشهر من أبريل الى سبتمبر 1930م من ميناء البردية الى واحة الجغبوب وبلغ عدد العمال 2500 رجل عرفوا بخدام الشبردق[631] .

وكانت أمهاتهم وزوجاتهم يودعهن بأهازيج تعكس حزنهن لرحيلهم واجبارهم على العمل ومنها أهزوجة ((حتى البير شراب دردي من شيلت عمال البردى)) [632] .

كما سخر المعتقلون من الرجال والنساء في أعمال حفر ورصف الطرق بالحجارة وأرغموهم على نقل الحجارة على ظهورهم وهم حفاة ، وسحب الكركاره الخاصة بدك الحجارة ، وأعطي لهم أجر زهيد قيمته سبعة فرنكات في نهاية الاسبوع وبشكل غير منتظم[633] .

وبعد احتلال واحة الكفرة مارس الايطاليون أعمال السخرة على سكان الواحة الذين جرى تدوينهم في سجلات خاصة وقاموا بتشغيلهم في أعمال شاقة دون دفع أجرة لهم[634]

– ان السلطة الايطالية لم تتدخل بشكل مباشر في العادات والتقاليد الاجتماعية ، الا أنها تأثرت بظروف الحرب والسياسة الاستعمارية تجاه السكان الوطنيين ، على سبيل المثال مراسم الزواج لم يطرأ عليها أى تغيير حيث يتم عقد الزواج على يد امام ومختار المحلة وفق صداق يتفق عليه أهل الزوجين ويوثق العقد بالمحكمة الشرعية ، الا أن نوع الصداق ومقداره شهد تغيراً في هذه المرحلة ، تمثل في نقص الصداق المعدنى الذهب أو الفضة وكان في الغالب فضه وأصبح مقداره لا يتجاوز رطل أو رطلان بينما ازداد حجم الصداق النقدي حيث كان خلال أعوام 1917 – 1919م لا يتجاوز مقداره (6) بينتو، أصبح يقدر بمبلغ 500–1000 ليرة ايطالية وبالتالي يمكننا أن ترصد ظاهرة غلاء المهور ، وتأثر المجتمع بالاقتصاد النقدي وغلاء المعيشة .

631- بوكا ، المرجع السابق، ص259.
632- ضوية أدريس القطعانى ،رواية شفوية أجرتها الباحثة بنغازى 2005م
633- بوكا ، المرجع السابق ،ص 267
634- ش،و،خ ،محمد كريم القنزاع. رواية شفوية ،113/أ/6 ، 1979م

كما شهدت هذه المرحلة ازدياد أسباب حالات الطلاق من جراء ظاهرة الهجرة والنفي والسجن ، حيث وردت في العديد من طلبات الطلاق المقدمة الى القاضى الشرعي نظرا لغياب الزوج اما لكونه مهاجرا أو سجين أو مفقود .

كما شهدت نفقات الطلاق مثل نفقة الرضاعة أو نفقة العدة وحضانة الاولاد ارتفاعا ووصلت قيمتها إلى 200 فرنك في الشهر [635]

–كما شهدت هذه المرحلة انتشار ظاهرة التسول في الطرقات بسبب الفقر والتشرد لغياب أرباب الأسر لموتهم أو سجنهم أو نفيهم ، و افتتحت الادارة الاستعمارية عدة بيوت كملاجئ للأيتام والمشردين في المدن وفى معتقل العقيلة ، وكانت ادارة الاوقاف وبيت مال المسلمين التابعة للبلديات تنفق على تلك الملاجئ التى تسمى بيوت المسلمين ، كما تفشت ظاهرة شرب الخمر والقمار والتعامل بالربا ، وهي عادات أفسدت الذمم وأفقدت المواطن الثقة بأقرب الناس اليه بسبب انتشار البطالة ، وانخفاض الاجور والعمل في شبه سخرة مجانية ، كذلك انتشرت ظاهرة الهجرة الداخلية الى المدن حيث نزح اليها الكثير ممن أصبحوا بلا أرض ولا مواشي وليس لديهم القدرة على الهجرة الى الخارج ، وظهرت في هذه المرحلة أحياء عشوائية من الخيام والصفيح ، يشكل سكانها الطبقة العاملة الكادحة الغير منظمة في تشكيل أو تنظيم نقابي ، وأشتغل معظمهم كحمالين للبضائع في الميناء أو عمال في المصانع الايطالية أو المستوطنات التى شرعت الحكومة في تأسيسها في مناطق القوارشه ، الابيار ، الصليعايه وغيرها وعملوا أيضا كفراشين وحمالين في الاسواق ، وشهدت هذه المرحلة بداية تحول المجتمع من مجتمع قائم على تبادل الانتاج الى مجتمع قائم على لاقتصاد النقدي[636]، ومن الظواهر الاجتماعية في هذه المرحلة ظاهرة ارتياد بعض النساء نتيجة لحياة البؤس والتشرد أماكن الدعارة التى أنشأتها الادارة

635- و،م،ش،ب،سجل مبايعات1927م
636- بوكا ، المرجع السابق،ص ص 268 _269

الايطالية في كل مركز إدارى ويطلق عليه أسم ماخور[637]. أى بيت الفساد وسمحت بمزاولة ذلك العمل بشكل رسمي حيث منحت بطاقة خاصة تؤكد مزاولتها وخلوه صاحبها من الامراض المعديه ، وأيضا ارتيادهن الملاهي الليلية مثل الملهى الذي أقيم في منطقة الجخ بالليثى في ضواحي بنغازي الشرقية[638] .

ولقد استثارت هذه الظاهرة المجتمع المحلي وعلى رأسه الاعيان والقضاة والائمة ومختارين المحلات وحاولوا معالجة هذه الظاهرة والحد منها بفتح بيوت لإيواء البنات اللاتي لا عائل لهن وايداع الصغيرات في السن عند عائلات معروفة بالنزاهة حماية لهن من تلك الفواحش أو تزويجهن في سن مبكرة[639] الامر الذي حذا بالسلطة الايطالية فيما بعد عام 1934م إصدار أمر ولائى يمنع تزويج البنات دون سن الستة عشر16عاما[640].

– ان حملات الابادة والقمع التى مارستها الفاشية بحق السكان الوطنيين في برقة أدت الى تناقض عددهم بشكل كبير ، ونستنتج ذلك من الارقام الاحصائية التى تخص السكان الوطنيين ، بعد حشرهم في المعتقلات صرح الجنرال غراتسياني لصحيفة بريد برقة أن هذا الامر مكنهم من أجراء احصاء لهم حيث بلغ عددهم حسب تقديره 171.000 نسمة منهم 78.800 نسمة داخل المعتقلات الكبرى وفقا لما ذكره في الرسالة التى وجهها الى وزيرة المستعمرات دى يونو ، وحوالي عشرون ألف موزعين بين المسيجات الصغيرة قرب السواحل ، وباقي العدد سكان المدن والمناطق المجاورة لها اضافة الى الواحات. [641]

وخلال عام واحد أنخفض عدد سكان إقليم برقه الى 142.000 نسمة وفقا للإحصاء الرسمي الذي أجرته السلطة الايطالية في 21 أبريل 1931م ويعد أول أحصاء رسمي تم بالوسائل

637- الوثائق الإيطالية - المجموعة الرابعة والعشرون ،ص267

638- المريمى ،المرجع السابق ،ص111

639- و،م،ش،ب، سجل مقاولات 1917_1918م،

640- البورى ، مجتمع بنغازى فى عهد بالبو،ص98 .

641- ش،و،خ،ت،غ،ص 48

الحديثة ، وشمل كامل إقليم برقة ، والنقص وفقاً لنتائج الإحصاء خلال عام واحد يصل الى تسعة وعشرون الف نسمة[642]، والسبب الرئيس في اعتقادي ، الظروف الصحية والبيئية وسوء التغذية التى كان يعيشها السكان الوطنيون داخل المعتقلات اضافة الى الذين ماتوا أثناء عمليات التهجير القسري من مناطقهم في الجبل الاخضر الى المعتقلات ، ويمكننا القول أن تناقص عدد سكان إقليم برقة في هذه المرحلة لم يكن السبب الرئيسي فيه العمليات الحربية وانما السياسة القمعية ذات الطابع الدموي التى أستخدمها الفاشية ضدهم وخاصة في عهد الجنرال غراتسياني والجدول التالي يوضح لنا ذلك .

عدد قتلى المعارك خلال 1923–1924م بينما قتلى المعارك خلال 1930–1931م بلغ 6000 الاف قتيل[643].

السنة	عدد القتلى
1923	**800**
1925-1924	**850**
1926	**303**
1927	**1296**
1928	**280**
1929	**800**
المجموع	**4329**

[642]- روشا. المرجع السابق،ص 198
[643]- ش،و،خ،ت،غ،ص49

(2) ارويعى محمد قناوى،الكفاح الوطنى للمهاجرين الليبين ضد الغزو الإيطالى،رسالة ماجستير ،بنغازى،جامعةقاريونس ،1993م،ص55

ثالثاً: الأحوال الصحية والتعليمية

1922 - 1931م

1. الأحوال الصحية:-

صاحب الغزو العسكري للاستعمار الإيطالي لأقليم برقة تدهور الأحوال الصحية للسكان الوطنيين كنتيجة لاضطرابات الأوضاع الأمنية وسوء الأحوال الاقتصادية لسوء التغذية بسبب أن الكثير من المواد الغذائية أصبحت شحيحة، وازدادت أسعارها كثيراً واضطر السكان الوطنيون إلى الإلتجاء لمراكز التسويق التي أنشأتها سلطة الاحتلال بالتعاون مع البلديات وسوقت إليها كل المواد التي وردها مصرف روما إلى الجيش الإيطالي وأثبتت التقارير الصحية عدم صلاحيتها للاستعمال البشري منها على سبيل المثال لا الحصر الدقيق الذي وزع على تلك المراكز واستهلكه السكان الوطنيين لشدة احتياجاتهم للخبز وأدى إلى إصابتهم بالأمراض المعوية ولقي الكثير منهم حتفه بسببه، ففي مدينة بنغازي وصل عدد الوفيات في نهاية 1913م "1448"[644] منهم 648 من أثر التغذية غير السليمة، وبالإضافة للأمراض المعدية التي كانت متوطنة وانتشار مرض الملاريا بسبب انتشار البرك والمستنقعات الراكدة في أحياء وشوارع المدن وانتشار البعوض الناقل للمرض، أنتشر مرض الطاعون في منتصف 1913م في كل من بنغازي ودرنة، وتفشي بسرعة بين السكان نتيجة الاهمال للإجراءات الصحية المعمول بها وهو حجز السفن التي تأتي من مناطق موبوءة إذ حملت السفن الإيطالية إلى بنغازي ودرنة أفواجاً من الجنود القادمين من مدينة مصوع، حيث كان الوباء متفشياً فيها وإنزالهم إلى موانئ بنغازي ودرنة دون إجراء

[644]- رؤوف بن عامر،تطور الوضع الصحي في ليبيا، بنغازي، مطابع الثورة، 1996،، ص122.

وقائي بعزلهم في الحجر الصحي على الرغم من حدوث عدة وفيات مشبوهة وهم على متن الباخرة[645]، وسجلت أولى الحالات المصابة في درنة بمنطقة مخازن الدقيق، والجمارك ثم انتقلت العدوي إلى الأحياء السكنية، وتسببت في وفاة 100 مواطن من مدينة درنة، ووفاة 196 في مدينة بنغازي من مجموعة مصابين بلغ عددهم 246 أي ما يعادل 76% من إجمالي المصابين[646]، ومع تزايد انتشار مرض الطاعون اتخذت إدارة الشؤون الصحية التابعة للإدارة العسكرية عدة تدابير وقائية بتشكيل لجان للإشراف على عمليات تنظيف المدينة وتطهيرها تكونت من جنود إيطإليين وأطباء إيطاليين عسكريين إضافة إلى مختار المحلة وعمال من السكان الوطنيين مهمتهم التجول في احياء المدن وتطهير المحلات التي تفشى فيها المرض ،كرصف مخازن الجمارك ورش الشوارع بالجير الأبيض وإحراق الأكواخ المشيدة من القش، وفي منطقة الصابري بمدينة بنغازي أحرقت أكواخ قرية السودانين 1914م نظراً لانتشار الطاعون فيها بشكل كبير بكل ما أحتوت من متاع ونقل مكانها إلى مخيمات عسكرية، وأدى إحراق القرية إلى فقدانها لطابعها الإجتماعي الخاص بها والقريب من طابع الحياة الإجتماعية الأفريقية، وطلب من جميع السكان في الشوارع وأزقة المدن فتح بيوتهم أمام السلطات الصحية ورغم عزوفهم عن التبليغ عن حالات المرض وخاصةً بين الناس ورفضهم لعزل مرضاهم في منطقة الحجر الصحي إلا أن تفشي المرض بشكل مخيف وتهديده لسلامتهم أجبرهم على التعاون مع تلك اللجان، ونجمت تلك الخدمات رغم محدوديتها وقلة إمكانياتها في الحد من انتشار وباء الطاعون في المدن، واشتعلت كافة الإمكانات الصحية المتاحة لمعالجة المصابين من الايطإليين سواء كانوا عسكريون أو مدنيون حيث وظفت المستشفى العسكري الذي إقامه العثمانيون في بنغازي والصيدلية التابعة للبلدية وكذلك المستوصف الذي أنشأته البعثة الفرنشسكانية في بنغازي

---

[645]- مالتيزي، المرجع السابق، ص273 – 274.

[646]- رؤوف بن عامر، المرجع السابق، ص122.

1902م والمستشفى العسكري الذي أسسته القيادة العسكرية الإيطالية في منطقة جليانة كل تلك الإمكانيات كانت في خدمة المستعمرين[647]، ولم تتخذ الخدمات الصحية ذاتها في المناطق الأخرى بجوار المدن والتي انتقلت إليها عدوي الطاعون عن طريق القلاع والحصون العسكرية واجتياح معظم نواحي برقة وأنزل بها المهالك وزاد من انتشار عوامل بيئية المت بالمنطقة خلال أعوام 1914–1915م منها الجفاف وانحباس الأمطار واجتياح أسراب الجراد للمنطقة إلى جانب الحصار الاقتصادي الصارم من قبل السلطات الإنجليزية والإيطالية للضغط على القوى المحلية في المفاوضات الدائرة بينها في الزويتينة مما تسبب في حدوث مجاعة كبيرة، واضطر السكان الوطنيين، إلى اكل جيف الحيوانات والأعشاب البرية، وهي عوامل زادت من حدة الوباء وسرعة انتشاره الذي عرف شعبياً بداء الكبة[648]، وقد تسبب في موت أعداد كبيرة من السكان الوطنيين، حتى أن هناك مناطق تكاد تكون شبه خلت تماماً من سكانها مثل مناطق سيدي خليفة، ودريانة، بوفاخرة – قمينس وكركورة، وتظهر إحصائيات إدارة الشؤون الصحية التابعة لحكومة برقة ، عدد الضحايا في مناطق طلميثة – المرج – شحات – درنة حوالى 1003 شخص خلال عام 1917م وتؤكد بعض الروايات الشفوية أن الطاعون والمجاعة فتكا بالأهالي حتى صارت جثث الموتى تملأ الطرقات والممرات، وأقيمت لهم مقابر جماعية، إلا أنه مع ازدياد عددها تركت دون دفن وهو مؤشرعلى أن أعداد ضحايا الوباء والمجاعة كانت كثيرة جداً[649]، كما تفشي مرض التدرن الرئوي بسبب وصول آلاف الجنود المرتزقة من إيرتريا والصومال، لدعم القوات الإيطالية التي صارت عاجزة عن مجابهة المقاومة المسلحة، وتسبب إقامتهم داخل المدن ازدحاماً سكانيا ترتب عليه إنتشار المرض بين السكان الوطنيين نظراً للاحتكاك المباشر بالمجندين في الساحات

647- بازامه،المدينة الباسلة، ص183.
648- شكري، المرجع السابق، ص181-182.
649- الصالحين التونسي العقيلي، رواية شفوية أجرتها الباحثة، بنغازي، 2005.

والأسواق العامة، حيث وجدت جرثومة التدرن الرئوي حقلاً خصباً للانتشار، وقدرت نسبة الإصابة بين السكان الوطنيين بحوإلى 35% وبلغت الوفيات بنسبة 15% تجاوز سن الثانية عشرة[650].

وفي مرحلة السلام التي تمخضت عن اتفاقيات الزويتينة 1916م عكرمة 1917م، شرعت الإدارة الاستعمارية في تقديم بعض الخدمات الاجتماعية في المناطق الخاضعة للإدارة المحلية بقيادة السيد إدريس السنوسي، كوسيلة من وسائل التغلغل داخل البناء القبلي ومن شأنها أن تشد القبائل إلىها وتدفعها نحو التعايش والاستسلام للسلطة الاستعمارية الإيطالية بإعتبارها اهم وسائل الاقتراب السلمي وأشدها فاعلية وأبعدها مدى، حيث نظم المكتب السياسي العسكري التابع للإدارة العامة في برقة وبالتعاون مع قادة الحاميات' بإستدعاء المعالجين الطبيين والقيام بزيارات صحية للقرى والنجوع ومعسكرات المجاهدين لمكافحة الأمراض التي تفتك بالسكان الوطنيين، كالطاعون والحمى التيفودية ووباء الجدري[651]، وفي المرحلة الفاشية شهدت الحالة الصحية خاصة في المدن والمناطق التي توجد فيها المراكز الإدارية والحاميات العسكرية، تحسناً ملحوظاً قياساً مما كانت عليه في المرحلة الأولى وخاصةً اثناء الحرب العالمية الأولى، حيث أهتمت الإدارة الاستعمارية الفاشية بخلق بيئة صحية سليمة خالية من الأمراض المعدية والأوبئة، تكون مناسبة لإسكان المستوطنين الإيطاليين الذي كانت تخطط لتهجرهم وتوطينهم في برقة، وكذلك للحفاظ على حياة رجال الحكومة وجنود الجيش الاستعماري، والتجار والعمال والحرفيين إضافة للرهبان والراهبات الإيطاليين الذين بدأت أعدادهم تزيد في مدينة بنغازي خاصة، حيث أرتفع عددهم من 1800 إيطالى عام1913 م إلى 3600 إيطالي فى 1923م بينهم نساء وأطفال[652]، وأهتمت

650- نورادوتش، استيطان برقة ، ص65.
651- الوثائق الإيطالية، المجموعة الأولي، ص313-315.
652- تيجاني، المرجع السابق ص75-76.

دائرة الصحة التابعة للإدارة المدنية بالشؤون الصحية في المتصرفيات والمناطق التابعة لها وتقديم الخدمة الطبية بالتعاون مع البلديات المعنية بتطبيق للأنظمة واللوائح الصحية البسيطة حيث أن وجود أغلبهم في بيئة غير صحية يؤثر على السكان الإيطاليين بحكم الاتصال المباشر بهم في الأماكن العامة خاصة وان الإيطاليون اجتاحوا أسواق العمل واحتكروا العديد من المهن، وعملت على نشر الوعي الصحي بين السكان الوطنيين عن طريق مختار المحلة والأئمة وإقناعهم بإجراء تلقيحات وتطعيمات وقائية ضد الأمراض المعدية كالجدري والتيفوس وامراض أخرى كانت متوطنة بينهم، وكانت تجد صعوبة في تطبيقها على رغم من تعاون مختاري المحلات والأئمة، حيث كانت تجابه بالرفض والتهرب والإحتجاج وخاصة عملية الحجر الصحي وذلك عائد للعادات الاجتماعية وخاصة عزوف النساء من انكشافهن على الأطباء والمساعدين[653] إضافة عدم الثقة والنفور من الإدارة الاستعمارية، بسبب تراكم الشعور بالكره للممارسات القمعية تجاههم، كما قامت إدارة الخدمات الصحية بالتشديد في المراقبة الصحية عن طريق المفتشين الصحيين على الأغذية والمشروبات المعروضة للبيع وكل ما هو معد للإستهلاك البشري، وإنشاء مراكز متخصصة لتعقيم الحليب وإزالة كل من شأنه تمكين الأوبئة من الاستيطان فعلى سبيل المثال قامت بمكافحة الذباب ونظافة الأحياء السكنية، وبردم العديد من البرك والمستنقعات للحد من إنتشار البعوض والذباب وبدأت في إنشاء مجارٍ عمومية في بنغازي ودرنة، وأخذت على عاتقها أيضاً مراقبة إنشاء الآبار السوداء وطرق تنظيفها، كما خصصت الحكومة الاستعمارية الفاشية النفقات لتطوير القطاع الصحي في برقة والأهتمام بالبنية التحتية لهذا القطاع، وأعطت اهتماماً كبيراً للمباني بشكل خاص حيث انشئت وطورت اهم المستشفات

[653]- بن عامر، المرجع السابق، ص129،123.

والمراكز الصحية والإيوائية التابعة للإدارة الاستعمارية[654]وأبرزها المستشفى الحكومي الذى أسس في العهد العثماني، وأجرت عليه العديد من التعديلات والتطورات من أعمال إزالة وإعادة بناءه ونجد بدأت معمارية حسب المواصفات العصرية وترميمات داخلية وخارجية للمباني القديمة وصيانة وإصلاح للمعدات والأجهزة الإلكترونية المستخدمة في السنوات الأولى من الغزو وصيانة أعمال الإنارة الليلية والأشغال الكهربائية المتنوعة وأستمرت تلك الأعمال وتزايدت عبر السنوات إلى أن وصل هذا المستشفى في 1930م لأن يتسع ل (126) سريراً حيث تم تشييد جناح كبير للمرضي المصابين بأمراض التدرن الرئوي (السل) وهو القسم الذي يشمل عدد 76 ستة وسبعون سريراً حديثاً وزعت تلك الأسرة على غرف صحية منعزلة ومجزاة أعدت خصيصاً للنزلاء بالمستشفى، ثم انشاء أجنحة أخرى تم تجهيزها بالكامل بالمعدات الطبية الحديثة اللازمة من أجهزة الكترونية ووشبكات توزيع مياه الشرب والمجاري وتوصيلات الكهرباء والغاز والتهوئة، وتزويد المستشفى بفسحات استراحة وشرفات وحجرات سكنية صغيرة تستخدم للإقامة المؤقتة ولفترة زمنية قصيرة، وإقامة الطرق والممرات وإنشاء حديقة بساحة المستشفى وتم تخصيص جناحين للأمراض المعدية والسارية وقسم للرجال وآخر للنساء، وكذلك قسمين للمسنين والعجزة، وأقسام أخرى للأمراض الجلدية والتناسلية والمسالك البولية، إلى جانب تقديم الخدمات الطبية وتوفير الرعاية الصحية، وأنشئَ في القسم القديم من هذا المستشفى صالة لمعالجة أفراد القوات المسلحة، بجانبه شيدت عدة أروقة وأقسام صغيرة أدنى مستوى في البناء والخدمات للتمريض والمعالجة الدوائية والكشف الطبي لبقية السكان الوطنيين والأجانب، وهو ما عكس سياسة التميز العنصري للاستعمار الإيطالي ،وبلغت التكلفة الإجمإلية 1.209000 [655]كما قامت بتجديدات إنشائية معمارية على المستشفيات الاستعمارية في كل من المرج وطبرق ودرنة حيث عملت

654- ناردوتش ، تاريخ استعمار برقة ،ص57-58.

655- ناردوتش، استيطان برقة قديماً وحديثاً،ص ص63 -65.

توسعات معمارية وتحسينات بنائية كبناء البيوت الصغيرة وبعض المساكن الخاصة بالراهبات والممرضات والمخازن الخاصة بالأدوية والعقاقير الطبية بقيمة 100.000 مائة ليرة إيطالية، وإنشاء بعض الأقسام في مستشفي درنة لإيواء المرضي مخصصة للرجال والنساء بسعة ثلاثين(30)سريراً بتكلفة إجمإلية تقدر بـ 60.000 ألف ليرة إيطالية[656]، كما قدمت الرعايا الصحية في المدارس الحكومية الخاصة بالوطنيين، وكذلك الكتاتيب الدينية التي تشرف عليها الإدارة الاستعمارية،مثل تقديم العلاج لمرضى العيون التراكوما المنتشر بين التلاميذ بسبب سوء الأحوال البيئية في المناطق، كما قدمت دائرة الصحة الدعم الصحي اللازم للسكان الوطنيين القادمين من مناطق المجاورة، إذ ارتحلوا منها بفعل الاضطرابات الأمنية وفقدانهم لمصادر معيشتهم، وتزايدت هجرتهم إلى المدن مع تنامي الأعمال القمعية ضد مناطقهم ونجوعهم، وفي هذه المرحلة اتسمت الخدمات الطبية والرعاية الصحية الاستعمارية بنوعين الأول خدمات متطورة ودائمة موجهة للمستوطنين الإيطاليين، والثانى اتسم بالطابع الاستثنائي والعادي في شكل إجراءات طوارئ لمكافحة أوبئة محددة وكان لتلك التدابير آثاراً إيجابياً على السكان الوطنيين حيث ساهمت في التقليل من تفشي الأمراض الفتاكة بينهم وتدني نسبة الوفيات بسبب تلك الأمراض التي حصدت منهم أعداد كبيرة في المرحلة التي سبقت الحكم الفاشي بينما ارتفعت نسبة الوفيات بين السكان غير الخاضعين سواء كانوا محاربين أو مدنيين رغم أنه لم تنشر بينهم الأوبئة الفتاكة وإنما كانت عائدة إلى السياسة القمعية تجاهم وعجز أساليب علاجهم البدائية المعتمدة على العسل والسمن والأعشاب البرية على أن تواجه الجروح الناتجة عن الأسلحة الاستعمارية كالذخائر التي تؤدي الإصابة بها إلى جروح تمزق أحشاء الجسم إضافة إلى الحروق

656- المرجع نفسه، ص70-71.

البليغة الناجمة عن القصف الجوي بالقنابل[657]، وأنشئت في هذه المرحلة من الحكم الفاشستي لبرقة مراكز صحية في مناطق متفرقة مثل إجدابيا وتوكرة وسلوق وسيدي أحمد المقرون ومرسي البريقة ومنطقة العقيلة وبنيت بجوارها مساكن صغيرة للعاملين بها،وتلك المراكز هي عبارة عن حجرات ضيقة لمداواة الجروح والحروق وفي حالات الإسعاف والطوارئ، ويتم تشغيلها وإدارتها من قبل مساعدي الأطباء[658] ووقع عليها عبء تقديم الرعاية الصحية في الحالات الطارئة لمئات المعتقلين في المعتقلات الجماعية، لمساعدة خيام الحجر الصحي التي أنشئت داخل المعتقلات.

2.الأوضاع التعليمية:-

أتخذت الحكومة الإيطالية التعليم كأهم الأدوات السياسية لتنفيذ سياسة الطلينة والاحتواء التدريجي تجاه رعاياها في طرابلس الغرب وبرقة، من شأنه إعداد جيل جديد موالٍ للسلطة الاستعمارية الإيطالية ويحترم سيادة روما ومعجبٍ بحضارتها، وبغرس الأفكار التي تعزز الاعتقاد لديه بأن الوجود الإيطالي مهم لإرتقائه السلم الحضاري وبالتالي يسهل استخدامه كقوة اقتصادية وعسكرية لصالح الامبراطورية الإيطالية وإطماعها التوسيعية[659]، واستمرت أهمية التعليم كأداء فعالة لتنفيذ تلك السياسة طيلة فترة الوجود الاستعماري الإيطالي في ليبيا، وارتبطت علميه تنفيذها ونجاحها ارتباطاً وثيقاً بالظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية سواء في إيطاليا أو في مستعمراتها طرابلس وبرقة، إضافة إلى الظروف السياسية الدولية، كذلك وفقاً لإيدلوجية كل مرحلة من مراحل الاستعمار الإيطالي وفلسفة القائمين على النظام التعليمي أو الاستعماري، كما أن مسألة التعليم كانت انعكاساً لرفض السكان الوطنيين للوجود الاستعماري الإيطالي

657- البرغثي، المقاومة الوطنية في الجبل الاخضر، ص23.
658- ناردوتشي، استيطان برقة قديماً وحديثاً، ص73.
659- ماركو، طلينة الأفارقة، ت عبد القادر المجيشي، طرابلس، مركز جهاد الليبين، 1990،، ص29.

ومعارضهم السياسية الطلينة، ومطالبتهم بسياسة تعليمية عربية تعبر عن هويتهم وثقافتهم في كل التسويات السياسية والمواثيق التي عقدوها مع السلطة الاستعمارية الإيطالية، وعلى الرغم ان الحكومة الإيطالية في مرحلة ما قبل الغزو اعتبرت التغلغل الثقافي أحدى دعامات التغلغل السلمي ،إلا أن الاهتمام به كان أقل من الركائز الأخرى الاقتصادية والسياسية ثم العسكرية، وعندما بدأ الغزو الاستعماري الإيطالي في فرض سيطرته على المدن الساحلية في أكتوبر 1911م ، أخذ يحكم قبضته على التعليم ويوجهه الوجهة التي تساعد على تحقيق أهدافه وسياسته الاستعمارية، لذا أصدرت القيادة العسكرية الإيطالية تعليماتها بقفل المدارس التركية في بنغازي وطرد الملاك الإداري التعليمي العثماني وتم ترحيله في 11 نوفمبر 1911م على ظهر الباخرة الإيطالية نابولي إلى اسطمبول، وبدأت الإدارة الاستعمارية في تطبيق نظام تعلمي خاص بالمسلمين ذي طابع مؤقت، وأستحدثت في بنغازي وكالة تعليمية يرأسها مدير الشؤون المدنية تحت إشراف وزارة الخارجية وبها موظفون إيطاليون وتعيين ثلاثة مستشارين كممثلين عن السكان الوطنيين، ووقع الاختيار على منصور الكيخيا أبرز الأعيان بالمدينة وأحمد الجهاني عميد مدينة بنغازي السابق، اضافة إلى محمد بن عامر قاضي بنغازي، ومهمة تلك الوكالة الإشراف على الإجراءات التعليمية المؤقتة التي ستطبقها السلطة الاستعمارية التنفيذية وإعداد التقارير عن ردود أفعال السكان الوطنيين تجاهها، إلى جانب مساعدة السلطات في وضع نظام تعلمي مناسب[660]وأعلنت إدارة الشؤون المدنية عن افتتاح ملاحق تعلمية عربية في المدارس الإيطالية (الخاصة بالإيطاليين) بواسطة منشورات مكتوبة باللغتين العربية والإيطالية تدرس فيها المناهج الإيطالية إلى جانب اللغة العربية ومبادئ الدين الإسلامي، مراعاة للشعور الديني والوطني، وفي شهري فبراير ومارس 1912 أعيد إفتتاح المدارس الإيطالية التي تم إفتتاحها في

660- ابلتون، المرجع السابق، ص27.

مرحلة التغلغل السلمي للاستعمار الإيطإلى، وأنشئت فيها ملاحق لتعلم السكان الوطنيين عرفت بالملاحق الإيطالية العربية، لكونها تدرس اللغتين الإيطالية والعربية، وبذلك اصبح المواطنين بين خيارين لا ثالث لهما إما أن يلتحقوا بالمدارس الإيطالية أو الكتاتيب القرآنية بعد أن قوَّضت السلطات الإيطالية النظام التعليمي العثماني، وصادرت ممتلكاته، وجاءت التقارير الأولى عن الوضع التعليمي مخيبة للآمال حيث لم يلتحق بتلك الملاحق التي أنشئت بمدينة بنغازي في مارس 1912م سوى ستة وثلاثين (36) طالباً فقط[661] من أصل مائة وأربعة وثمانون طالباً[662] في طرابلس وبنغازي وجاء فيها أيضاً أن معظم السكان الوطنيين فضّلوا إرسال أبنائهم للتعليم في الكتاتيب القرآنية لأن الطابع الإيطالي لهذا التعليم آثار خوفهم على عقيدتهم مما يدل بصورة واضحة على مدي مناهضتهم للسياسة الاستعمارية التي يحاول المستعمر فرضها عليهم في مجال التعليم، ولمعالجة تلك المعضلة قامت وزارة المستعمرات، التي أصبحت الشؤون التعليمية من ضمن مسؤوليتها، بتكليف الجنرال كارسو مدير الشؤون المدنية بطرابلس، ورئيس الوكالة التعليمية فيها وكذلك المستعرب الإيطالي الفونسو نالينو Alfonso Nalino[663] بإعداد رئاسة الكتاتيب ووضع مقترحات بإمكانية الاستفادة منها في النظم التعليمية الجديد وأقترح الجنرال كارسو بأن تطور الكتاتيب ويدخل إليها نظم التدريس الحديثة وإرسال مدرسين إيطاليين للتعليم بها، أما الفونسو تالينو تضمن مقترحة دمج الكتاتيب مع المدرسة الابتدائية العربية، ولم ترحب وزارة المستعمرات بهذين المقترحين لسببين هما:-

أولاً: أن أي تدخل مباشر من قبل السلطات الاستعمارية في شؤون الكتاتيب في شأنه أن يزيد من المعارضة الوطنية للوجود الاستعماري الإيطالي.

661- البوري، مجتمع بنغازي في النصف الاول من القرن العشرين، ص118.

662- إبلتون، المرجع السابق، ص57-.

663- الفونسو نالينو خبير عالمي في الشؤون الإسلامية وعين كمستشار في مجال التعليم الاستعماري في العهد الفاشي.

ثانياً: عدم إمكانية إدخال اللغة الإيطالية للنظام التعليمي في الكتاتيب لا يخدم سياسة الطلينة التي تصبو إيطاليا لتحقيقها عبر وسيلة التعليم، واستبعد نموذج التعليم الإيطالي في مستعمراتها بشرق أفريقيا (الصومال وإريتريا) نتيجة بإشراف الكنيسة عليه وهو أمر لا يصلح تطبيقه في ليبيا باعتبارها بلداً أهله مسلمون، واتجه وزير المستعمرات برتوليتي نحو دراسة النماذج الاستعمارية الإنجليزية والفرنسية في الشمال الأفريقي، واستعيد النموذج الانجليزي لكونه يقوم على أساس التدريس باللغة العربية فى المرحلة الابتدائية الامر الذى أسهم من وجهة نظر الإيطاليين فى زيادة التضامن العربي الإسلامي في مصر وعزز الحمية الدينية والشعور القومي، أما النظام التعليمي للأستعمار الفرنسي فأن وزارة المستعمرات تبين لهانتيجة إدخال فرنسا نظام التعليم المتقدم في المرحلة الثانوية أفرز نخبة متعلمة تنبت الافكار الغربية المنادية بالتحرر، وكانت سببا فى زعزعة الأمن والاستقرار السياسي في المستعمرات الأفريقية خاصة في غرب أفريقيا، وتبنت وزارة المستعمرات سياسة تعليمية ترتكز على أن المدرسة هي اداة تحقيق سياسة الطلينة والاحتواء التدريجي عن طريق مناهج تعليمية تقدم قدراً من الثقافة العامة وذات طابع عملي في جوهرها، وفي 14 يناير سنة 1914 م صدر أول قانون تعليمي خاص بالمسلمين في ولايتي طرابلس وبرقة يتم بموجبه تنظيم التعليم الحكومي واعلن عنه بمرسوم ملكي رقم 56 في 1915م[664] وتضمنت المواد 21-22-23-24 رؤية وزارة المستعمرات بشأن الكتاتيب إذ أن طريقة عملها لا يشكل خطراً سياسياً على الوجود الاستعماري الإيطالي، وتركها تعمل كمراكز دينية صرفة دون تدخل حكومي فإن الحكومة الإيطالية تشخص بتأييد شعبي عندما تقدم الدعم

[664]- ماركو، المرجع السابق، ص15.

المادي في مقابل التزامها ببعض الشروط، ونظمت تلك المواد علاقة الحكومة بالكتاتيب[665]وجاء فيها:-

1. تنظيم الكتاتيب مع صرف مكافأة مالية للمدرسين أو المعلمين من إدارة الأوقاف وخزينة المستعمرة.

2. تقدم المساعدات إلى الكتاتيب إذا توفرت فيها الشروط التالية:-

أ. ألاّ يقل عدد التلاميذ في الكتاب الواحد عن خمسة وعشرين 25 تتراوح أعمارهم ما بين 5-14 سنة.

ب. أن تدرس مقررات اللغة العربية والدينية ومبادئ الرياضيات.

ج. يخضع الكتاب لرقابة المفتش الإيطالي ومتابعته بالتعاون مع القاضي[666].

وكانت الإدارة الإيطالية ترمي إلى إحاطة الكتاتيب بنوع من الرقابة والسيطرة غير المعلنة وجاء إستبعاد المشرع الإيطالي لنموذج الكتاتيب الحكومية في مصرخوفاأن تتحول إلى بؤراً لخلق نخبة من المناهضين للسياسة الاستعماريةالايطالية، كما نص التشريع على إنشاء مدرسة اسلامية عليها مقرها طرابلس تختص بالعلوم الدينية، وتهدف إلى إعداد موظفين الأطر الدينية ومدرسي اللغة العربية والدين الاسلامي[667] الذين سيفضلون الإلتحاق بالمدارس الإيطالية – العربية بدلا عن الكتاتيب، مما سيؤدي مستقبلاً إلى إندثارها بشكل تدريجي، وتعثر تنفيذ هذه التشريعات بسبب التدهور السياسي والعسكري لإيطاليا بعد هزيمتها في القرضابية، وما ترتب عليه من إنحصار وجودها في المدن الساحلية إلى جانب اشتراك إيطاليا في الحرب العالمية الأولى.

---

665 -GENNARO MONDAINI LA LEGIAZIONE COLONIDE ITA LIANA 1881-1940 MILANO 1941 P,276 P. 793.

666- رأفت غنيمي الشيخ، تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة، القاهرة، دار التنمية ، 1972م، ص91.

667 -Gennaro Mondaini/p. 793-794

وظل وضع الكتاتيب في المناطق المحتلة على ما هو علىه دون تغيير يذكر، أما في مناطق الدواخل والخارجة عن نطاق السلطة الإيطالية، فأن التعليم في الكتاتيب أصبح في حالة متدهورة لانضمام المواطنين والقائمين على شؤون التعليم فيها إلى حركة الجهاد ضد الغزو الإيطالي بقيادة أحمد الشريف، إضافة ما ترتب علي الحرب ضد القوات الإنجليزية إبان الحرب العالمية الأولى على الحدود المصرية من تدهور في الأحوال الاقتصادية والصحية[668].

وأما في مجال التعليم الحكومي استمرت المدارس الإيطالية – العربية[669] وافتتحت عدة مدارس إيطالية – عربية في كل من بنغازي – درنة – طبرق[670]، وقامت الإدارة باستئجار عدة بيوت وتم الاستعانة بمعلمين ليبيين لتدريس مادتي اللغة العربية والدين الإسلامي ومنهم في بنغازي على سبيل المثال لا الحصر ،السنوسي المرتضي وخليل القلال وبشير بادي ومصطفى أدريزهن وفي درنة بوبكر قاديش وخليفة عيسى أما في طبرق أحميده البشرى والقاضي سيدي عبدالله. وبحكم الطابع الإيطالي لهذا التعليم أثار خوف الليبيين على عقيدتهم وعلى شخصيتهم وثقافتهم العربية الإسلامية.

وامتنع أغلبهم عن إرسال أبنائهم إلى تلك المدارس وفضلوا تعلمهم في الكتاتيب القرآنية، وكما أن ظروف الحرب والنتائج المترتبة علىها أعاق انتشار هذا النوع من التعليم[671].

وشهدت الفترة من 16- 1917 مفاوضات سياسية بين الحركة الوطنية في برقة، والسلطات الإيطالية تمخضت عن عقد اتفاقية عكرمة تعهدت إيطاليا بموجبها باحترام الدين

668- يوسف سالم البرغثي، موسوعة روايات الجهاد، الجزء الاول، رقم22، طرابلس، مركز جهاد الليبين، ص 192.

669- إبلتون، المرجع السابق، ص58.

670- الطرابلسي، نفس المرجع السابق، ص293-294.

671- الصادق حسنين، المدارس الإيطالية وتطورها في ليبيا 1835-1950م، بحث مقدم إلي الندوة العلمية الاولي عن التاريخ الاجتماعي الليبي 1850-1950م ، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 2009، ص111..

الإسلامي والمساهمة في نشره وتعلمه وأن يدرس علماء دينيون القرآن الكريم في المدارس الحكومية[672].

وجاء ذلك وفقاً لمطالب الحركة الوطنية واللجان الاستشارية[673] التي شكلت في 1917 التي طالبت بتشكيل نظام تعلمي إسلامي في شكل كتاتيب، وإنشاء الجامعة الإسلامية لتضاهي الجامعة الأزهرية. وفي نهاية الحرب العالمية الأولى ظهرت في إيطاليا أصوات سياسية تطالب بتبني الفلسفة الولسونية المؤيدة لسياسة التعاون مع السكان الوطنيين في المستعمرات واعطائهم حق تقرير المصير. وشهدت إيطاليا في هذه المرحلة توتراً وإنقساماً في الأوساط السياسية بين مؤيد ورافض لهذه السياسة. وتمثل الحكومة الإيطالية التيار الرافض لتتبني تلك السياسة، ونظراً لزيادة حدة التوتر السياسي داخل إيطاليا من جهة والنتائج المترتبة على دخولها في الحرب العالمية الأولى من جهة أخري، اضطرت إلى إستخدام سياسة الوفاق لتعزيز وجودها وكسباً للوقت، فأصدرت القوانين الأساسية لطرابلس وبرقة سنة 1919م وتناولت المواد العاشرة – الحادية عشرة والثانية عشرة منه مسألة التعليم، ورغم أنها لم تتضمن التعليم الديني بشكل منفرد إلا انها نصت على ان يكون التعليم الابتدائي باللغة العربية فقط، وانفرد قانون برقة بإلزامية التعليم للذكور ودمج الكتاتيب في النظام التعليمي بينما عاملها قانون طرابلس معاملة المدارس الحرة الكاثوليكية واليهودية[674]. ويعدّ ما جاء في القوانين الأساسية بخصوص التعليم لنجاح الجانب الوطني في فرض سياسية تعلمية عربية ومهدت اتفاقية الرجمة الطريق أمام انشاء حكم مشترك وتأسيس مجلس نواب برقة الذي انعقد في الأول من أبريل 1921م وأقر هذا المجلس في جلسته الأولى في أبريل 1921م المادة 13 من اتفاقية الرجمة والتي نصت على أعداد قانون

672- شكري، المرجع السابق، ص197

673- شكلت اللجان الاستشارية بناء علي المرسوم الملكي سنة 1917 رقم 469 ومهمتها النظر في عدة قضايا من بينهم التعليم وركزت ايطاليا في اختيار الذين يريدون التعاون معها.

674- ا بلتون، المرجع السابق، ص110.

خاص بالليبيين واعداد منهج مدرسي يجمع بين النظام التقليدي والحديث ليخدم حاجات التنمية الوطنية، كما حددت أنواع المدارس التي تقام في برقة والأماكن التي ستقام فيها، النوع الأول مدارس إبتدائية وتؤسس في جميع المراكز الساحلية والداخلية، ومدرستان اعداديتان في بنغازي ودرنة، وراشدية في كل من طبرق واجدابيا، وإذا لزم الأمر واحدة في الزاوية والبيضاء، وأخرى في مراوة، وتأسيس مدرسة عليا في بنغازي باعتبارها عاصمة الولاية لصياغة تفاصيل المادة الثالثة، وعهد إلى لجنة فنية مكونة من الليبيين والايطإليين، ومثّل الجانب الوطني عضوين من مجلس النواب وهما محمد الكيخيا ومحمود بن شتوان، وعن الجانب الإيطالي الدكتور ردولفو ميكاكي Radolfo Mikaki مدير إدارة المدارس، الدكتور أنجيلو بيكولي Angelo Piccoli المراقب التعليمي لبرقة، والفونسو نالينو من جامعة روما[675] وبعدما انجزت اللجنة عملها عرضته على مجلس نواب برقة في جلسته العادية والذي صادق علىه واعلن عن القانون التعليمي لبرقة والذي يحمل رقم 368 بمرسوم ملكي في 5 فبراير 1922 ونصت المادة الأولى على أن تكون الكتاتيب المرحلة الأولى من التعليم الابتدائي ومدتها ثلاث سنوات يتنقل بعدها الطالب الناجح إلى المرحلة من التعليم الإبتدائي ويشمل مناهجها على الآتي:-

أ. تحفيظ جزء من القران الكريم.

ب. قواعد الدين والأخلاق.

ج. الكتابة والإملاء.

د. المبادئ الأولى للحساب.

هـ. دراسات عامة .

[675]-إبلتون، المرجع السابق، ص159.

والناجحون ينتقلون إلى التعليم في المدارس الابتدائية التي يقتصر التعليم فيها باللغة العربية على مواد اللغة العربية وآدابها والدين الإسلامي، والتاريخ، والجغرافيا، أما باقي العلوم الأخري فإنها تدرس باللغة الإيطالية سواء في المدارس الابتدائية أو الإعداديتين، ويمكن القول إن القانون التعليمي أعاد ضمنياً ثنائية اللغة في المدارس الحكومية وفقاً للبرنامج التعليمي الذي أقرته وزارة المستعمرات سابقاً وهو ما يتعارض مع المادة الحادية عشر من القانون الأساسي التي تعد ترجمة للمطالب الوطنية بإقامة نظام تعلمي عربي إسلامي وتكون من ضمن الواحد والثلاثين مدرسة التي أقرها التشريع إضافة مدرستين إعداديتين ومدرسة واحدة للفنون والصنائع، ومدرسة للعلوم الزراعية، ومدرستين لتعليم البنات الأشغال اليدوية.

المادة السابعة: توفير نوع من التعليم لأبناء القبائل من خلال الوحدات التعليمية المتنقلة بمناهج مناظرة للكتاتيب[676]، ولم ينص القانون على تعليم ديني عالي في برقة لذلك رشحت إدارة التعليم بوزارة المستعمرات في سنة 1922 خمسة طلاب للتعليم في الأزهر على نفقتها كان من بينهم الشيخ عبد الحميد عطية الديباني تحت اشراف القنصل الإيطالي في القاهرة[677]، رغم مخاوف إيطاليا من انتقال أفكار القومية والتحرر من الاستعمار، إلا أنها كانت في حاجة لتوفير موظفين للأطر الدينية، ولكسب مساندة العلماء والفقهاء في دعم سياستها لما لهم من مكانة دينية واجتماعية[678].

وبذلك أصبحت الكتاتيب هي القاعدة للسلم التعليمي في برقة، ولا يمكن تطبيق القانون التعليمي بدونها، ورغم موقف إدارة المدارس منها فيما يتعلق بالطلينة، كما أن الادارة لا تستطيع في ظل الظروف السياسية والاقتصادية الراهنة توفير المباني المدرسية والمدرسين للمناطق

---

[676]- ماركو ، المرجع السابق، ص ص 77-78.
[677]- الطرابلسي، المرجع السابق، ص157.
[678]- إبلتون، المرجع السابق، ص167.

البعيدة، لذلك أثرت الاستفادة من الكتاتيب والمدارس القرآنية بالمساجد والزوايا، ونص القانون على تحديث أربعة وثلاثين كتاباً في برقة، واختار ردولفو ميكاكي المناطق التي ستقام فيها الكتاتيب وهي بنغازي – سلوق – قمينس – اجدابيا – الرجمة – توكره – المرج – طلميثة – واختير لها ملاك من المدرسين عن طريقتين:-

أولاً: فقهاء الكتاتيب بشرط موافقة المفتي والقاضي

ثانياً: تكليف عدد من الذين تلقوا تعلما في الأزهر والزيتونة وأجريت لهم اختبارات روعي فيها الجانب السياسي أولاً تحت إشراف إدارة المدارس وزارة المستعمرات[679]وكلف المفتي حسين يوسف بودجاجة بالإشراف على التعليم في الكتاتيب[680].

والجدير بالذكر أن الحكومة الإيطالية تعد هي الطرف المنفذ لما ورد في القانون التعليمي لبرقة، الأمر الذي يبرهن على أن الاتفاقيات السياسية التي عقدتها إيطاليا مع الجانب الوطني بالنسبة لها لاتعدو كونها صفقة سياسية يتم بموجبها الاعتراف بالسيادة الإيطالية مقابل إقامة جملة الاصلاحات السياسية والاجتماعية، وفيما يخص المادة الأولى من القانون قامت السلطة الإيطالية بتنفيذها في المراكز العمرانية التي تحت سيطرتها المباشرة واتخذتها وسيلة لإرضاء المنتخبين الليبيين في مجلس النواب وتم تحويل المدارس الإيطالية العربية الإحدي عشر (11) القائمة من قبل إلى مدارس ابتدائية عربية وفتح عشرين (20) كتاباً بدلاً عن الواحد والثلاثين ويتم افتتاح مدرستين اعداديتين ومدرستين للبنات ومدرسة الفنون والصنائع في بنغازي[681]، وعلل مدير المدارس القصور في التنفيذ من خلال التقرير الذي قدمه للبرلمان البرقاوي ، أنه ناتج عن قلة الإمكانيات المادية وعدم توفر العدد الكافي من المدرسين.

---

679 -Lanova d,itali, p p1108-1110.

680- إبتلون، المرجع السابق، ص178.

681- إبلتون، المرجع السابق، ص ص 172-175.

والجدير بالذكر أن الحكومة الإيطالية لا ترغب في التوسع في الاجراءات المتعلقة بالكتاتيب في برقة لانها سوف تقلل من فرص الطلينة، إضافة إلى أنها سوف تكون مجبرة على تعيين أعداد كبيرة من المدرسين لا تثق في ولائهم السياسي وقد ينقلون أفكار القومية والتحرر من الإستعمار إلى الجيل الجديد،كما أنهاسوف تتسبب فى إرهاق ميزانيتها، كما أنه سيصعب علىها مراقبتهما[682].

ب. فتح 20 كتاباً بدلاً من 31.

جـ. إنشاء مدرستين للبنات.

د. إنشاء مدرستين إعداديتين.

وتابعت مدرسة الفنون والصنائع القائمة من قبل أداء رسالتها، بينما تأجل إنشاء المدرسة العائلة والمدرسة الزراعية[683].

ومع إطلالة العام الدراسي 1921–1922م تم تخفيض عدد المدارس الحكومية الخاصة بالمسلمين إلى 20 فقط بحيث أصبحت.

10 مدارس قرآنية.

5 مدارس ابتدائية.

مدرستين إعداديتين.

مدرسة واحدة الفنون والصنائع.

مدرستين للبنات[684].

---

682 -Lanova d,itali, p p1108-1110.

683- إبلتون، المرجع السابق، ص ص172-175.

684- الصادق حسين، المرجع السابق، ص531.

ونجحت السياسة الاستعمارية الإيطالية في الحفاظ على أهدافها التي وضع اسسها برتوليني فيما يتعلق بمنح تعلم محدود لليبيين إذ وضعت العراقيل المادية أمام تنفيذ مطالب الليبيين لتطبيق الخطة التعليمية الجديدة التي صادق عليها البرلمان البرقاوي ولم تفتح مدرسة التعليم العالي، وكذلك المدرسة الزراعية، وعلى الرغم من القانون التعليمي لم يتسنَّ له البدء عملياً الإ خلال العام الدراسي 1922م – 1923م وتزامن ذلك مع تسلم النظام الفاشستي زمام الحكم في روما إلا أنه جرت في برقة محاولة لتطبيقه قبيل انتقال حكم ولاية برقة إلى الحكومة الفاشية ،وتحققت بعض الإنجازات التي من شأنها أن تظهر التزام الحكومة الاستعمارية بتنفيذ القانون الأساس، وكانت في الواقع جزءاً من الإجراءات المتواضعة التي قدمتها السلطة الاستعمارية في برقة في مرحلة ما بعد اتفاقية عكرمة 1917م والمرتبطة بحفظ السلام في المنطقة وحمل الوطنيين على الاعتراف بالسيادة الاستعمارية على بلادهم، كما ان التطبيقات العملية جاءت لتعكس مفهوم السياسة الاستعمارية للاستقلال الذاتي ، بإن لا يخرج على التعاون في ظل الحكم المباشر، ولأن السلطة الإيطالية تمثل الجانب المنفذ للقانون فإنها اعطت الأولوية لتحقيق الأهداف الاستعمارية فأرسلت وزارة المستعمرات مديراً ايطإلياً لادارة التعليم المحلي في برقة ومساعدة في ادارة التعليم الابتدائي إلى جانب رؤساء التعليم الابتدائي في المتصرفيات من اجل ضمان تنفيذ سياستها التعليمية من خلال جهودهم الإدارية، والنتيجة كانت تركيز اكبر للسلطة فى أيدى الإيطإليين، وأتاحت الفرصة للوطنيين لان يعملوا في هذا النظام دون أن تكون لهم السيطرة عليه اذ كانت مسألة تعاونهم مطلباً اساسياً لحاجتها لتعاون المفتي ، القاضي ،الأعيان ومشائخ القبائل خاصة فيما يتعلق بإجبارية التعليم والادارة العامة للكتاتيب وتوزيع الغذاء والملابس والمحافظة على الوعي الصحي فكلف مفتي بنغازي آنذاك بمهام المفتش العربي لادارة

المدارس العربية الابتدائية وادارة الكتاتيب الحرة التي لا تتلقي دعماً من الحكومة[685] كما اسس بقرار من وال برقة في 1922م مجلس التعليم العام وكان دوره استشارياً وهو يتكون اثني عشر عضواً منهم 5 ليبيين و6 ايطإليين وواحد فقط يهودي، كما شكلت مجالس وفي عام 1923م، طرأت تغيرات هامة على البرنامج التعليمى لسكان برقة عكس الأهداف السياسية للفاشست ، حيث تم الاستغناء عن خدمات المعلمين المحليين المشكوك في ولائهم للسلطة الاستعمارية ، وألغيت مقترحات المدرسة العليا مع استمرار مؤقت للمدرستين الإعداديتين إلى حين صدور قانون تعليمي جديد خاص بالليبيين وأعيد البرنامج التعليمي المعمول به عام 1915م، الخاص بالتعليم الابتدائي فيما يعرف بالمدارس العربية الايطالية والمدرسة الصناعية على أن يقتصر تعليم المنتسبين إليها على الجانب الحرفي من حملة شهادة إتمام خمس سنوات المرحلة الابتدائية أو المجتازين منهم امتحان القبول طلبت وزارة المستعمرات من وال برقة الجنرال بونجوفاني تقليص عدد الكتاتيب التي تتلقى الدعم من الحكومة وإيقاف المنح الدراسية التي كانت تعطي للطلاب المرشحين لاستكمال تعليمهم في الأزهر أو الذين بعثوا إلى المدارس الثانوية في روما وكان عددهم ثلاث طلاب في عام 1922[686].

وكانت المدارس التي تقوم بتعليم التلاميذ الوطنيين في هذه المرحلة هي:

مدرسة بنغازي الصناعية وأطلق عليها اسم ارنالدو موسوليني سبق وأن بدأت أعمالها في 1920 – 1921م وبها قسم خاص بالطلاب الوطنيين ويتلقى فيها الطالب تدريب لمدة ثلاث سنوات، وتهدف إلى تعليم المهارات الصناعية في النجارة ، التجليد، التطريز على الجلد، اللحام وفي سنة 1923م أضيفت إليها سنة دراسية رابعة وألتحق بها اثنين وعشرين طالباً (22) وفي عام 1925م صدر مرسوم ملكي ينص على تحويل مدرسة الفنون إلى معهد مستقل وأطلق عليها

685- إبلتون، نفس المرجع السابق، ص ص75-77.
686-ش.و.خ، ت.ب، مايو 1924، ص 54.

اسم مدرسة بنغازي الصناعية وتتكون من قسمين ، واحد خاص بالطلبة الإيطاليين على غرار المدارس الثانوية الصناعية في إيطاليا، وقسم ثاني حرفي خاص بالطلاب الليبيين.

العام الدراسي	الدورة	عدد الفصول
1928 - 27	أ - 38 طالب ب - 29 طالب	3
1929 - 1928 م	أ - 41 ب - 25	3
1930 - 1929	أ - 54 ب - 19	3 [687]

وبدأت المدرسة الإعدادية في بنغازي في العام الدراسي 1922-1923م وألتحق بها ثمانية وثلاثين طالب (38) بأقسامها . وللتعليم بها ازداد الطلب على دور المعلم العربي لزيادة عدد المواد التي تدرس باللغة العربية، وتتمثل في المواد التالية، القرآن الكريم، اللغة العربية ، التاريخ والجغرافيا، الخط العربي، بينما يدرس المعلمون الإيطاليون مواد الحساب - العلوم ، اللغة الإيطالية، التربية البدنية[688].

وقاد هذا الأمر إلى ضرورة توفير مدرسين عرب ، لذلك تعاقدت وزارة المستعمرات مع ثلاث مدرسين من سوريا ومصر عن طريق القنصل الإيطالي لإخضاعهم للرقابة السياسية، وكان هذا الأمر مصدر قلق بالنسبة للحكومة الإيطالية لخوفها من تسرب أفكار القومية العربية تؤدي إلى خلق بؤر سياسية تنشط ضد الوجود الإيطالي في برقة لذا لجأت إلى الاستعانة

687-Pocioli, Ibid. 1130

688- ماركو، المرجع السابق ، ص 95.

بالوطنيين الذين يعملون في الخدمة العسكرية بعد إجراء إمتحان لهم بهدف تلبية الاحتياجات الملحة كوظائف مؤقتة، وأعطيت لهم نفس مرتبات المعلمين الإيطاليين باستثناء علاوة التمييز الخاصة بالتدريس في المستعمرات الإيطالية[689] .

وافتتحت مدرستان لتعليم البنات واحدة في بنغازي والأخرى في درنة وارتكزت سياسة التعليم فيها على تعليم يعادل المرحلة الابتدائية ويجمع في طابعة بين التعليم الابتدائي والمهني ، تتلقى فيه الطالبات تعليم اللغة العربية والقرآن الكريم ، اللغة الإيطالية تعليمها اختياري، بينما أعطيت أهمية كبيرة للجانب العملي في مجال الحياكة والتطريز على الحرير وصناعة السجاد. وفي مدرسة بنغازي كانت المعلمات حميدة العنيزي وبديعة سرور فليفلة ، أما مدرسة درنة كانت المعلمة حليمة بحيري، وإدارة المدرسة إيطالية مع وجود دكتورة إيطالية تقوم بمهمة الإشراف والتوعية الصحية[690].

وفي 1924م افتتحت مدرسة إعدادية درنة ، وكان بها من المعلمين الوطنيين كل من رمضان قادريش وخليفة الحاج عيسى وعلي أسعد الجربي[691].

وكان آخر دفعة تم قبولها في العام الدراسي 25 – 1926م وتم إلغاء الإعداديتين في عام 1928م بعد صدور القانون الجديد.

المدرسة الإعدادية في بنغازي

العام الدراسي	عدد التلاميذ	المعلمون الوطنيون
22– 1923م	28	مصطفى ادريزة
23–1924م	41	سالم المكحل

689- أبلتون ،المرجع السابق ، ص263.
690- المرجع نفسه، ص 262 - 263.
691- الطرابلسي ، المرجع السابق ، ص297.

1925-24م	43	السنوسي المرتضي
1926-25م	50	
1927 - 26م	30	
1928 - 27م	21 [692]	

مدرسة البنات بنغازي

العام الدراسي	عدد الطالبات	عدد الفصول
1928 - 27م	95	4
1928 - 28 م	92	4
1930 - 29 م	95	4

مدرسة البنات درنة

العام الدراسي	عدد الطالبات	عدد الفصول
1928 - 27م	69	3
1928 - 28 م	62	3
1930 - 29 م	38	3

692- Annuario,Scuole . pp. 30-31.

حددت المادة الأولى منه نوع التعليم الخاص بالليبيين ،ينطوى على تعليم ابتدائي للذكور يكون على مرحلتين، الأولى ثلاث سنوات كمرحلة دنيا، والثانية مرحلة عليا ومدتها سنتين ، ومدرسة لتعليم البنات الأشغال اليدوية، كذلك تأسيس مدرسة محو أمية للذكور في المراكز ذات الأهمية حسب ماتراه الحكومة ، ونصت المادة الثالثة على تحديد المواد التي يتم التعليم باللغة العربية وهي القرآن الكريم واللغة العربية وقواعد السلوك، أما باقي المواد، الحساب، العلوم، الجغرافيا، التاريخ، الإنشاء، البستنة، المحاسبة، علم المساحة ،الوقاية الصحية، الألعاب الترفيهية، الغناء والموسيقى باللغة الإيطالية إضافة إلى تعلم اللغة الإيطالية[693].

الشرط الرئيسي في انتقال الطالب إلى الصف المتقدم نجاحه في المواد الإيطالية[694].

وازداد عدد المدارس الابتدائية في الفترة من 1923 –1931م الخاصة بالوطنيين للتوسع في رقعة الاحتلال وبلغت 21 مدرسة خاصة بأبناء المسلمين ويقدر عدد التلاميذ بها نحو (1088) تلميذ يضطلع بتعليمهم واحد وعشرون (21) معلماً إيطالياً وثلاثين (30) معلماً من الوطنيين بعضهم ممن تخرجوا من المدرستين الإعداديتين في بنغازي ودرنة ومجموعة من فقهاء الكتاتيب تم اختيارهم لمهنة التدريس[695] وفقاً لامتحان أجرى لهم على يد لجنة برئاسة القاضي الشرعى[696] والمدارس ثلاث منها في بنغازي وهي مدرسة بنغازي المركزية ، مدرسة البركة ، مدرسة الصابري والباقي موزعة على مناطق برقة وهي مدارس درنة ، طبرق المرج ، شحات، سلوق، توكرة ، قمينس، طلميثة، اجدابيا، البردي ، الأبيار،القوارشة، وبعد احتلال الواحات تم إفتتاح مدرسة في جالو[697].

693- Annuario,Scuole . pp. 27-28.

694- محمد الأسطى، ورقات مطوية. طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1983، ص 281.

695- AnnurioScuole, 1927-1930, pp.18-20.

696- و.م.ش.ب، المجلد الرابع ، سجل تصديقات ، 1928م.

697- أبلتون ، المرجع السابق ، ص259

مدرسية في مقاطعات برقة الست في ابريل 1922 م وكل مجلس يتكون من احدي عشر عضواً منهم 5 ليبيين و5 ايطإليين وواحد عن الطائفة إليهودية ،والمجلس مسؤولاً عن إلتحاق التلاميذ وتوزيع الغذاء والملبس على التلاميذ.

وفي عام 1923 م طرأت تغيرات هامة على البرنامج التعليمي لسكان برقة عكس الاهداف السياسية للفاشست حيث تم الاستغناء عن خدمات المعلمين المحليين المشكوك في ولائهم للسلطة الاستعمارية، وألغيت مقترحات انشاء المدارس العليا وأقفلت المدرستين الاعداديتين وإعادة البرنامج التعليمي المعمول به 1915 م والمقتصر على التعليم الابتدائي فيما يعرف بالمدارس العربية الإيطالية والمدرسة الصناعية التي انشئت في 1919 م على ان يقتضي تعليم الأطفال الليبيين على الحرف فقط من حملة شهادة إتمام خمس سنوات المرحلة الابتدائية او المجتازين منهم امتحان القبول وازدادت عدد المدارس الابتدائية في الفترة من 23–1931 م نتيجة لتوسع رقعة الاحتلال[698]، وبلغت 21 مدرسة خاصة بأبناء المسلمين تحتوي على 72 فصلاً يدرس بها "2434" تلميذاً يضطلع بتعلمهم 21 معلماً إيطإلياً و30 معلماً عربياً بعضهم ممن تخرجوا من المدرستين الاعداديتين.

وطلبت وزارة المستعمرات من وال برقة الجنرال انجوفاني تقليص عدد الكتاتيب التي تتلقي الدعم من الحكومة وإيقاف المنح التي تعطي للطلبة المرشحين للتعلم في الازهر[699].

صدر القانون التعليمي الجديد للمسلمين في طرابلس وبرقة بمرسوم ملكي يحمل رقم 1698 عام 1928م وفي هذا القانون أبعدت الكتاتيب من البرامج التعليمية الحكومية، اعادت المادة السابعة عشر من القانون المواد المتعلقة بالكتاتيب في قانون برتوليني عام 1915م[700]

---

[698]- ماركو، طلينة الافارقة، ص ص 20-22.

[699]- المرجع نفسه، ص20.

[700] - Annuario scuole 286 colonali, 1929-1930. Pp' 16-18.

وعارضت المقاومة الوطنية النظام التعليمي الفاشستي وكان من ضمن مطالبها في مفاوضات سيدي رحومة عدم تدخل السلطة الإيطالية في الشؤون الدينية للسكان وإطلاق الحرية الدينية وعدم المساس بمشاعر المسلمين ومعتقداتهم والاعتراف باللغة العربية لغة رسمية وإستخدامها في الدواوين الحكومية وفي المدارس وتدريس اللغة العربية وعلومها والسماح بفتح المدارس الخاصة بتدريس الشريعة الإسلامية والمواد المتعلقة بهاوأعادت الحكومة الفاشية نظام إرسال عدد من الطلبة للتعليم إلى الازهر إلى حين تسمح الظروف السياسية والمادية بتأسيس المدرسة الاسلامية العليا، وكانت الحكومة الإيطالية أوقفت في الفترة السابقة عملية ترشيح وإرسال بعض الطلبة للأزهر بعد حدوث الإضطرابات السياسية في القاهرة في عام 1921 التي كان للأزهر دور كبير فيها وقامت السلطات الانجليزية بإقفاله، وحرصاً من الحكومة الفاشية على عدم إختلاط الطلبة بالتيارات السياسية المناهضة للإستعمار فكان تعليمهم يتم بإشراف القنصل الإيطالي وفي رواق شيخ صديق لإيطاليا الفاشية[701]، أن الغاية من تعليم الليبيين هي تزويدهم بقسط من الثقافة العامة وتعليم بسيط للغة الإيطالية وبعض المهارات الحرفية من أجل إعداد فئة متعلمة تقوم باداء الوظائف المتعلقة بالشؤون الدينية في المحاكم وإدارة الاوقاف إضافة إلى إعداد فئة حرفية تقوم بإمتهان الحرف التي يحتاجها المجتمع.

[701]- إبلتون، المرجع السابق، ص 120.

الخاتمة

ويتضح لنا أن مرتكزات السياسة الاقتصادية الإيطالية الفاشية في برقة استمت بالتوسع في الخدمات التي تهدف إلي خدمة وتسيير الاقتصادي الاستعماري وتميزت هذه المرحلة قيد الدراسة بأنها أنشئت فيها الهياكل الأساسية للاقتصاد الاستعماري والمتمثلة في إقامة البنية التحتية التي تخدم العملية الاستيطانية حيث أقيمت الدراسات الجغرافية والطبوغرافية والتعرف علي الامكانات الزراعية لأقليم برقة وافتتحت محطات للتجارب الزراعية واستكملت اعمال السكك الحديدية وشق الطرق التي بدأت العمل فيها منذ بداية الغزو وانجزت كثير من الأعمال في هذا المجال كذلك تم حفر الكثير من الآبار وإعادة ترميم الآبار الرومانية القديمة المنتشرة في برقة، وبدء الأعمال الأولية في إمداد قنوات لأهم العيون المائية منها عين مارة وعين بومنصور في درنة، اضافة إلي ترميم والإصلاح الدوري لميناء بنغازي ودرنة وعدد من المرافئ وشهدت هذه المرحلة الشروع في الخطوات الأولي لإنشاء ميناء بنغازي الجديد ورصد الميزانية الكافية له، وأعتمدت الإدارة الاستعمارية الفاشية في إنجاز تلك الأعمال علي اليد العاملة الوطنية، لسببين أولها رخص العمالة الوطنية وهو ما يشبه السخرة المجانية والثاني حرصها علي الشروع في أعمال الطرق والسكك الحديدية في المناطق الغربية من الجبل الأخضر من شأنه أن يجذب إليه الأيدي العاملة وهو أمر يقلل من انضمام تلك القوى البشرية إلي أدوار الجهاد، كما شكلت الغرامات وقرارات المصادرة التي طبقتها السلطة الاستعمارية علي الثروة الحيوانية للسكان الوطنيين بتهمة دعم المجاهدين النصيب الأكبر في تمويل اعمال البنية التحتية.

ويمكن القول ان كانت مشكلة الأرض من ابرز مظاهر الصراع بين الاستعمار الايطالي وحركة المقاومة الوطنية المسلحة ولم تكن مسألة الحصول علي الأرض بقوة السلاح أمراً ميسوراً امام تشبث ملاكها الأصليين الذين تربطهم بها علاقة اقتصادية واجتماعية ووجدانية كان الدين

الإسلامي الإطار النظري لها، لذا نظمت السلطة الاستعمارية اشكال متعددة لاغتصاب الاراضي الزراعية منها إيجاد أسس قانونية تعالج مسالة حصول الدولة الإيطالية علي الأراضي الزراعية، بإصدار قوانين عقارية تسمح بتملك الدولة للأراضي يتم عن طريقها نقل الملكية بصورة قانونية، فصدر القانون العقاري لسنة 1913م وقانون عقاري جديد في عام 1921م، واستخدمت ايضاً وسائءل المصادرة والنزع وهو تجريد الاراضي من الملكية بطريقة تعسفية تحت ستار تفويض الأمن الاستعماري وشكلت اجراءاتها الأساس العملي لسلب معظم الاراضي الزراعية من اصحابها الاصليين وتسجيلها كملك للدولة الايطالية وبرهنت عمليات النزع والمصادرة علي فعاليتها، لكونها وضعت حلاً عملياً وسريعاً للمصاعب العسكرية والقانونية التي عرقلت إمتلاك الدولة الايطالية للاراضي الزراعية الركيزة الاساسية للاستيطان ووضع حاكم برقة الفاشي الجنرال بونجوفانى القواعد اللازمة لاجراءات المصادرة في عهد الجنرال غرانستياني خلال عامي 1930-1931 م، كنتيجة للأحكام القضائية الاستثنائية التي صدرت عن المحكمة العسكرية الطائرة ومصادرة أراضي الوقف العائدة إلي الزوايا السنوسية والاستيلاء علي اراضي القبائل التي تم ترحيلها إلي المعتقلات ومنذ الأيام الأولي للغزو نفذت السلطة الاستعمارية الايطالية نظرية الاخضاع الاستعمارية كنظام سياسي واقتصادي يرتكز علي إخضاع مصالح المستعمرة لصالح الدولة الأم واستغلال ثرواتها الاقتصادية والحق في تنميتها واحتكارها ووضع الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في أيدي المستوطنين الايطاليين، وفي المجال الزراعي ارتكزت السياسية الزراعية الاستعمارية الفاشستية علي توجيه أعمال التنمية والتطوير الزراعي باستخدام التقنية الزراعية الحديثة أنذاك نحو الاراضي الزراعية التي يستغلها المستعمرين الايطاليين وتحويلها إلي اراضي زاخرة بأهم المنتجات الزراعية وتقديم الدعم الحكومي لهم بانشاء هيئات التسليف الزراعي ودعمهم بالقروض طويلة الأمد وإعفاءهم من الضرائب والرسوم الجمركية وتقديم البذور

ومساعدتهم علي تصريف انتاجهم واعفاءهم من رسوم النقل عبر السكك الحديدية، وتأجير الآلات الزراعية بأثمان رمزية، ولم تهتم السلطة الاستعمارية بالزراعة المحلية الخاصة بالسكان الوطنيين وإنما اقتصر دورهم كقوة بشرية لاستغلالها وليسوا كمنافسين في نوع الانتاج، فلم تكن تقدم لهم الدعم والتشجيع من أجل زراعة الحاصلات التجارية التي توفر القاعدة الأساسية لاقتصاد التصدير وإنما اقتصر اهتمامها بهم علي تحفيزهم لإنتاج الخضروات والبقوليات من أجل تغطية احتياجات السوق المحلي كأقتصاد مكمل من خلال نظامهم التقليدي في الزراعة وإنتاج المواد الأساسية للغذاء.

ولقد تعرضت الثروة الحيوانية في المرحلة الاستعمارية وخاصة الفاشية إلي التدمير والنهب، حيث كانت تسلب كغنائم حرب أو كغرامات التي تفرض بعد السيطرة والاحتلال أو عن طريق المصادرة كذلك من الأسباب المباشرة التي ادت الى تناقص الثروة الحيوانية إتباع سلطة الاحتلال سياسة المسئولية الجماعية وهي عقاب جماعي تجاه المدنيينن كجزء من حملات الإبادة التي جعل منها النظام الفاشستي السياسة الرسمية التي تطبق بتوجيه وانتظام ضد السكان الخاضعين بتهمة التواطؤ مع أدوار الجهاد، وكانت سلسلة التدابيرالسياسية المتعلقة باجراءات العزل والتطويق التي تستهدف قطع التعايش بين الخاضعين وغير الخاضعين كذلك اجراءات مصادرة الاراضي القبلية أدت إلي تقويض أسس الرعي، مماترتب عليه تضاءل المراعي الكافية مما نتج عنه هلاك الحيوانات، وكانت لعملية تناقص الماشية تأثير واضح علي الوضع الاقتصادي العام في برقة كما كانت آثارها سلبية علي حركة المقاومة الوطنية المسلحة، حيث تمثل الماشية 90% من إجمالي الاعشار التي تتحصل عليها من السكان الوطنيين.

وأما في الجانب التجاري ارتكزت السياسة الاستعمارية علي احتكار واستغلال النشاط التجاري في برقة من خلال السيطرة علي السوق الداخلي وافساح المجال للرأسمالية الايطالية

لاحتكار النشاط التجاري في برقة تحت إدارتها وإشرافها وكانت الصفة الغالبة لتلك الراساميل كونها صغيرة إستناداً للوضع السياسي والأمني غير المستقر في برقة وقامت الحكومة الفاشية بدعم المبادرات الرأسمالية بمنحها امتيازات أحتكار الصادرات والواردات وتخفيض رسوم الكهرباء والنقل وخلال هذه المرحلة من الاستعمار أنخفض مجموع التجارة في ليبيا إلي 30% حيث أثرت الإجراءات القمعية التي سلكتها السلطة الاستعمارية من تدمير للثروة الزراعية والحيوانية انقصت حجم التبادل التجاري وبلغ مجموع الصادرات 18% من الواردات، وزادت نسبة الواردات علي قيمة الصادرات مما تسبب في أن يكون حساب المدفوعات للتجارة في برقة مديناً باستمرار وعجز ميزانية البلاد التجارية.

اما الصناعة في برقة فإنه ترتب علي الغزو الاستعماري للمدن منذ اكتوبر 1911م إلحاق ضرر كبير بالصناعات الوطنية القائمة علي الشق الحرفي التي كانت مجال عمل سكان المدن وتقوم بسد احتياجات سكان برقة مثل صناعة الأحذية والفخار واواني الطهي والملابس والسجاد وأدوات الإنتاج الزراعي والأسلحة وغيرها، نتيجة للاعمال الحربية واضطراب الأمن حيث أخذت المواد الأولية للصناعة مثل الصوف والجلود من النقصان والغلاء ثم الاختفاء من السوق نتيجة لإنقطاع العلاقات التجارية مع الدواخل توقف نشاط الصناعة وخاصة صناعة المنسوجات اضافة إلي تحويل البلاد إلي سوق للمنتجات الصناعية الايطالية أدي إلي توسع الصناعة الايطالية علي حساب الصناعة المحلية وقامت السلطة الاستعمارية بتشجيع الشركات الصناعية الايطالية لإقامة مشاريع لها في برقة وتقديم الدعم الكافي لها كالإعفاء من الضرائب ونظام الاحتكار، فظهرت في هذه المرحلة الصناعية الحديثة علي شكل مصانع آلية في مناطق متفرقة وكانت الصفة المميزة لها صناعات تحويلية كصناعة النبيذ والتن والأسفنج والأحذية والمنسوجات وبقيت الصناعة المحلية بطابعها الحرفى التقليدى وتحول العديد من الحرفيين بسبب

توقف حالهم الى الى عمال فى المصانع الايطالية وفى تناولى للأحوال الاجتماعية في برقة في المرحلة الممتدة من 1922–1931 م وجدت انه قد ترتبت علي الغزو العسكري الاستعماري الايطالي لأقليم برقة في أكتوبر 1911 م خضوع السكان الوطنيين لإدارة إستعمارية ذات طابع عسكري تمثل السلطة المركزية في روما وقابلت الإدارة العسكرية الإيطالية المقاومة الوطنية المسلحة التي واجهتها في برقة وجاءت كرد فعل عنيف ضد الغزو الاستعماري الإيطالي، بتوجيه ترسانتها الحربية ضدهم واستخدام أساليب قمعية ودموية بهدف إخضاعهم لسلطتها والسيطرة عليهم وتحقيق أهدافها الاستعمارية، كابد من جراءها السكان الوطنيين سواء الذين خضعوا للسيطرة الاستعمارية بعد العمليات الحربية التي دارت ما بين 1911–1915 م أو حتى تلك التي ظلت مناطقهم خارج السيطرة الاستعمارية حتى القضاء علي المقاومة الوطنية المسلحة في عام 1931 عقب استشهاد قائدها المجاهد عمر المختار، أعباءً إجتماعية انعكست أثارها علي أنماط حياتهم الإجتماعية التقليدية وأحدثت تغيرات ديمغرافية وبرزت بعض الظواهر الإجتماعية، ومن أبرز تلك التغيرات تناقص عدد السكان الوطنيين في أقليم برقة، وتقلب أحوالهم الاجتماعية إما بسبب الحرب مباشرة أو الأحداث المصاحبة لها، وكان النقص نتيجة لكثرة الموتي في المعارك الحربية التي أستمرت لعقدين من الزمن واستخدام الاستعمار الايطالي لسياسة الأرض المحروقة والمسؤولية الجماعية حيث كانت تحرق وتدمر القرى والنجوع وينتقم من سكانها عقب كل هزيمة تواجهها القوات الإيطالية، وأيضاً الآثار المترتبة علي إتباع الأحكام العرفية أو ما يسمي بقانون الطواري كأداة للسيطرة والحكم واتخاذ العديد من الاجراءات الاستثنائية كاادوات لقمع السكان الوطنيين مثل المحاكم الحربية وما ترتب عليها من صدور أحكام بالإعدام والنفي الى الجزر الإيطالية والمحكمة العسكرية الطائرة والاعتقال الجماعي لسكان برقة في معتقلات

سلوق والمقرون والبريقة والعقيلة ونتيجة للضغوط السياسية والاقتصادية هاجر الآلاف من سكان برقة إلي مصر والشام.

وكنتيجة لتلك الاحوال والظروف المعيشية التي آلت إليها الأوضاع الإجتماعية للسكان الوطنيين في ظل السيطرة الاستعمارية الإيطالية تفرق شمل الأسرة إما بصورة مؤقتة أو دائمة واضطربت الأوضاع العائلية ومصالحها وكان مصير الأبناء اليتامي سواء الأولاد أو الفتيات الشوارع يواجهون حياة البؤس والتشرد ولجأوا إلي التسول وتحولوا إلي خدم وعمال في بيوت ومحلات المستوطنين الإيطاليين وانتشرت الملاجئ في المدن وفي المعتقلات لإيواء المتشردين واستغلت السلطة الإستعمارية وضعهم الإجتماعي لتخلق منهم نشئ مؤيد ومتعاطف مع الاستعمار الإيطالي ويكون إنتمائهم لإيطاليا لذا عملت علي تعليمهم وتدريبهم علي الحياة العسكرية.

كما أدت الممارسات السياسية والإدارية الإيطالية من أجل الفصل بين الخاضعين لسلطاتها وغير الخاضعين أنقسام عدد كبير من العائلات والبيوت بين سلطة الحكومة الاستعمارية وسلطة أدوار الجهاد، وبسبب تدهور الوضع الاقتصادي لسكان المدن والدواخل الخاضعين للسلطة الاستعمارية وجد الكثير منهم وخاصة فئة الشباب العمل لدي السلطة الاستعمارية وسائل كسب العيش في اشكال مختلفة كموظفين في الوظائف الدنيا أو عمال وحمالين ومع مرور الوقت اعتاد ابناء الخاضعين من الدواخل حياة الاستقرار والتوطن في المدن والقرى وأثاروها علي العودة إلي نجوعهم وعشائرهم مما ١ادي إلي تحلل الروابط القبلية وتفسخها، وهو جزء من سياسة جلب البدو نحو المناطق المأهولة لكي يتعلموا الحرف ويتركوا الأراضي الزراعية للمشروع الاستعماري الإيطالي، وأنخرط العديد من ابناء القبائل من المدن كمجندين نظاميين في الجيش الاستعماري أو في سلك الشرطة أو غير نظاميين في فصائل الباندة

استغلتهم السلطة الاستعمارية لخدمة أغراضها الاستعمارية وادي ذلك إلي حدوث شرخ في التركيبة الاجتماعية سواء داخل المدن أو القبائل بين بعضها البعض أثرت سلباً علي وحدة وتضامن الصف الوطني في مواجهة الحكم الاستعماري الإيطالي صاحب الغزو الاستعماري الإيطالي لأقليم برقة تدهور الأحوال الصحية للسكان الوطنيين كنتيجة لاضطرابات الأوضاع الأمنية وسوء الأحوال الاقتصادية وانتشرت في الفترة من 1911–1917 العديد من الأمراض والأوبئة تسببت في موت أعداد كبيرة من السكان الوطنيين بسبب تفشي أمراض الكوليرا – الطاعون والتدرن الرؤي بسبب وصول الآلاف من الجنود الإيطاليين والمجدندين المرتزقة من الصومال وإيرتريا، المصابين بتلك الأمراض، وفي المرحلة الفاشستية شهدت الحالة الصحية خاصة في المدن والمناطق التي تتمثل المراكز الإدارية ومقراً للحاميات العكسرية، تحسناً ملحوظاً قياساً ما كانت عليه في المرحلة الأولي، حيث اهتمت الإدارة الفاشية بخلق بيئة صحية سليمة خالية من الأمراض المعدية والأوبئة، تكون مناسبة لتوطين المستوطنين الإيطاليين التي كانت تخطط لتهجيرهم وتوطينهم في برقة، وعملت علي نشر الوعي الصحي بين السكان الوطنيين عن طريق مختارو المحلات والأئمة وإقناعهم بالتدابير الوقائية مثل التطعيمات ضد الأمراض المعدية وقدمت الرعايا الصحية في المدارس الحكومية الخاصة فالوطنيين والكتاتيب الدينية في المناطق الخاضعة لسيطرتها ساهمت تلك التدابير في التقليل من تفشي الامراض الفتاكة وتدني نسبة الوفيات بسببها، وأعطت الحكومة الفاشية أهتماماً بتطوير القطاع الصحي وخصصت النفقات اللازمة في مناطق متفرقة، بينما أرتفعت نسبة الوفيات بين السكان غير الخاضعين رغم عدم تفشي الأمراض المعدية بينهم وإنما كانت نتيجة الإصابات الناجحة عن القصف المدفعي والجوي، وزادت نسبة الوفيات الناجحة عن الأمراض التي تفشت بين ظروف حشرهم في المعتقلات الجماعية وفي مجال التعليم أتخذت الحكومة الإيطالية التعليم من أهم الأدوات

السياسية لتنفيذ سياسة الطلبية والإحتواء التدريجي تجاه رعاياها في طرابلس وبرقة، وتعول عليه في إعداد جيل موالي للسلطة الاستعمارية الإيطالية ويحترم سيادة روما ومعجباً بحضارتها، وبغرس الأفكار التي تعزز الأعتقاد لديه بأن الوجود الإيطالي مهم لإرتقاءه السلم الحضاري وبالتالي يسهل إستخدامه كقوة أقتصادية وعسكرية لصالح الإمبراطورية الإيطالية وأطماعها التوسعية، وارتكزت السياسية التعليمية الإيطالية إزاء السكان الوطنيين بمنحهم تعليم محدود تمكنهم من التزود بقسط من الثقافة العامة وتعلم بسيط للغة الإيطالية وبعض المهارات الحرفية بهدف إعداد فئة متعلمة تقوم بأداء الوظائف المتعلقة بالشؤون العربية في الإدارة الاستعمارية أو الشؤون الدينية في المحاكم وإدارة الأوقاف إلي جانب إعداد فئة حرفية تمتهن الحرف التي يحتاجها المجتمع ولم تهتم بإدماج الوطنيين في التعليم العالي في مختلف مجالاته حتى في مرحلة القانون الأساسي 1919 م الذي امر وفقاً للمطالب الوطنية في إتفاق عكرمة الذي تمكن من فرض سياسة تعليمية عربية – إسلامية وفتح مدرسة عليا للتعليم الديني في بنغازي، واكتفت السلطة الاستعمارية بإقامة مدارس عربية ابتدائية ومدرستين إعداديتين في بنغازي ودرنة فقط واقفلت مع بداية الحكم الفاشستي وتم إعادة المدارس العربية – الإيطالية التي تدرس اللغتين العربية والإيطالية المستوى الابتدائي فقط وقابل السكان الوطنيين السياسة التعليمية بالعزوف خوفاً علي عقيدتهم وثقافتهم العربية الإسلامية.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الرواية الشفوية:

1- أحمد علي القنزاع ، شعبة الرواية الشفوية ، 71 / 12 / ب ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية .
2- حليمة عمر باشا الكيخيا ، مقابلة أجرتها الباحة ، ينغازي، 2005 .
3- ضوية أدريس القطعاني ، مقابلة أجرتها الباحته ، بنغازي، 2007 .
4- الصالحين علي التونسي العقيلي، مقابلة أجرتها الباحته ، بنغازي، 2007 .
5- الشريف محمد أحمد الفارسي ، شعبة الرواية الشفوية، 127/14، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية .
6- محمد أكريم عبد الدايم ، شعبة الرواية الشفوية، 14 / 177 / أ طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية .

ثانيا الوثائق والمخطوطات:

1 – الوثائق العربية الغير منشورة:

أ- وثائق شعبة الوثائق والمخطوطات طرابلس مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.
1- وثيقة رقم 19، أخبار متفرقة، النشرة الأخبارية الدورية رقم 669/8 ، ولاية قطر برقة ، فبراير 1923م.
2- وثيقة رقم 29 – تقرير متصرف منطقة المرج إلى حكومة برقة ، إدارة الشؤون المدنية والسياسية ، المرج ، 21 فبراير 1923م.
3- وثيقة رقم 30 ، نشرة دورية رقم 793/9 بنغازي ، 22 فبراير 1923م.
4- وثيقة رقم 37، نشرة أخبار سياسية رقم 3 حكومة برقة إدارة الشؤون السياسية والمدنية ، مكتب الإعلام ، بنغازي 21 يناير 1924م.

5- وثيقة رقم 38، نشرة أخبار سياسية رقم 5 حكومة برقة إدارة الشؤون السياسية والمدنية ، مكتب الإعلام بنغازي 11 فبراير 1924م.
6- وثيقة رقم 39 – منشور وال برقة بونجوفاني إلى أهالي الجبل الأخضر بنغازي 9 مايو 1924م.
7- وثيقة رقم 40 ، نشرة أخبار سياسية رقم 9 ، حكومة برقة ، إدارة الشؤون السياسية والمدنية مكتب الإعلام ، بنغازي ، 10 أبريل 1924م.
8- وثيقة رقم 57 ، قرارات مصادرة بعض أملاك المواطنين ، رئيس المكتب السياسي العسكري ، طرابلس، 21 يوليو 1918م.
9- النشرة الرسمية لحكومة برقة، إدارة الشؤون السياسية والمدنية، بنغازي 1922م.
10- مرسوم ملكي بشأن انتخاب مجالس الشيوخ ومجالس النواحي، حكومة قطر برقة 1923م.
11- الجريدة الرسمية لمملكة إيطاليا 1923م، مرسوم ملكي رقم 1848 - ،بتاريخ 29 يوليو 1923، اللائحة المنظمة لقواعد ممارسة حق الاجتماع العام وإنشاء الجمعيات في برقة.
12- الجريدة الرسمية لمملكة إيطاليا 1923م، مرسوم ملكي رقم 1848 – بتاريخ 29 يوليو 1923م قانون تنظيم الصحافة والمطبوعات واللائحة التنظيمية له.
13- الجريدة الرسمية لمملكة إيطاليا ، مرسوم ملكي رقم 1582 بتاريخ 14 يوليه 1923م ، بخصوص المصادقة على لائحة التسعيرة الجمركية التي تم تطبيقها على صادرات وواردات طرابلس الغرب وبرقة عن مختلف السلع والبضائع ولائحة مرفقة به خاصة بإجراءات تطبيق الرسوم الجمركية.
14- سجلات محكمة بنغازي الحربية 11 – 1913م.
15- كشوفات بأسماء المقبوض عليهم في جزيرة غاييطا.
16- قوائم بأسماء معتقلون تم الإفراج عنهم في سجن فافيبا 1919م.

17- سجلات المحاكم العسكرية بنغازي ودرنة 1915 - 1916.
18- الجريدة الرسمية لمملكة إيطاليا، مرسوم ملكي بشأن منح والي برقة صلاحيات امتيازات لغرض الصيد البحري ، أغسطس 1923م.
19- ـــــــــــــ ، مرسوم ملكي بشأن منح والي برقة صلاحيات امتيازات احتكار الملح.
20- ملف الوثائق السياسية والمهاجرين رقم 34 وثيقة رقم 52.
21- ملف الأحكام العسكرية ، منطوق حكم ضد عدد من المواطنين في مدينة بنغازي.
22- التقرير العقاري الصادر عن دائرة أملاك بنغازي 1928م.
23- النشرة الرسمية لحكومة قطر برقة قرار القائم بأعمال ولاية برقة بشأن تحرير التجارة من أي نوع كانت بحراً أو براً مع أهالي طرابلس العصة ومع مقاطعات برقة المشبوهة بإدامة العلائق مع العصاة في طرابلس 11 سبتمبر 1922م.
24- مرسوم والي برقة اتليو تروتسى في 1928م بشأن تصدير القمح والشعير.
25- تقرير الجنرال بونجفاني والي برقة إلى وزارة المستعمرات عن الأعمال والإجراءات التي اتخذها خلا ل فترة ولايته مايو 1924م.
26- تقرير الجنرال رودلفو غراسياني المقدم إلى وزير المستعمرات دي يونو عن أعماله وإنجازاته في برقة خلال مرحلة ولايته 1930-1931م.
27- مرسوم والي برقة الجنرال ترونس بشأن تصدير الثروة الحيوانية من موانئ برقة 1928م.
28- قرار الكاتب العام والقائم بشؤن ولاية برقة الجنرال انجيفكي بشأن تقديم جوائز تشجيعية للفلاحين لحراث الأرض البور بواسطة محاريث موافقة للأصول الفنية الحديثة بنغازي 17 أغسطس 1922م.

29- مجموعة تقارير المخابرات الإنجليزية، التقرير رقم 38 السنوسيون والإيطاليون ، نوفمبر 1913م.

الوتائق الأجنبية :

1- Bollethino Vfficiale , Governo Della cirenaica Bengasi – Gennaio 1923 , Xll .
2- Bollettin, Vfficiale , coverno Bengasi – febbraio 1926 XVI .
3- Bollettino Vfficiale , Governo Della cirenaica Bengasi – Febbraio 1928 . XVII .

ب - وثائق جامعة قار يونس

المكتبة المركزية

1- أصول لإثبات الحقوق العقارية وحفظها في قطري طرابلس وبرقة ، أمر ملوكي مؤرخ – يوليو 1921م – 1207م.
2- أمر ولائي صادر عن والي برقة الجنرال بونجوفاني في بنغازي 9 مايو 1924م، بشأن تفويض الوظائف القضائية الخاصة بالمدنيين الليبيين المسلمين والأجانب المسلمين إلى متصرف طبرق.
3- النشرة الرسمية لحكومة قطر برقة رقم 5356 أمر القائم بشؤون حكومة قطر برقة الجنرال غابيللي بإيقاف استخراج اللاقي من النخل بنغازي 30 مايوم 1928م العام السادس فاشيس.
4- النشرة الرسمية لحكومة برقة إقرار والي برقة الجنرال تروتسي بنغازي 25 أبريل 1928م العام السادس الفاشي بشأن تخفيض تعريفة نقل كميات كبيةر من التبن على السكة الحديد.
5- مرسوم بشأن منح مكافآت تشجيعية نقدية لملاك الأراضي بمنطقة الصابري الذين يزرعون الخضار بجدارة ، رقم 4022 في 1928م.
6- قرار والي برقة الجنرال اتيلو تروتسى رقم 10 بشأن تخفيضات على تعريفة نقل السكة الحديد لأرباب الفلاحة.

7- أمر القائم بشؤون حكومة برقة ، بنغازي 4 نوفمبر 1925م ، موجه لملاك الأراضي في قاريونس وقنفودة المعترف بصلاحيتها لزراعة الخضار من جانب دائرة الزراعة زراعتها خلال مدة ستة أشهر.

8- قرار والي برقة الجنرال أنيليوتروتس في 15 أبريل 1928م عام السادس الفاشي ، بشأن منح مكافآت للمزارعين الذين قاموا بزراعة مساحات كبيرة.

9- وثيقة رقم 47 أخبار عن باندة برقة .

10- أوامر ومراسم خاصة بالزراعة والتجارة والصناعة وأوجه الحياة الأقتصادية ف طرابلس وبرقه ، 1926 – 1928 .

ج - وثائق محكمة شمال بنغازي الابتدائية

سجلات محكمة شمال بنغازي الابتدائية

1- المجلد الأول - تصديقات – توكيلات - سنة 16 -1917م.

2- المجلد الأول والثاني سجل مقاولات وتوكيلات 15 – 1918م.

3- المجلد الرابع سجل مقاولات 1917 – 1919م.

4- المجلد الاول سجل مبيعات 1919 – 1921م .

5- الكجلد السادس مقاولات 1924 .

6- المجلد الثاني سجل مبيعات – توكيلات 1928 .

د -وثائق خاصة:

1- شهادة ملكية أرض (م ن.ع. 1975) إدارة السجل العقاري بنغازي 1975/5/24م.

2- قرار والي برقة الجنرال اتليو تروتسي الخاص بنزع ملكية قطع الأراضي في منطقة قافيز للمنافع العمومية ووضع يد الحكومة عليها ، بنغازي يونيو 1928م.

3- إعلان مدير الشؤون المدنية والسياسية بحكومة برقة الجنرال ميللي برنجاديري بتاريخ 15 مارس 1928م الخاص بنزع ملكية الأراضي الكائنة بين ناحية البركة والقوارشة.

2 – المخطوطات:

1- الشيخ السنوسي الغزالي ، مخطوط حكايتي في قلب ماجرى بحوزة اسرته .
2- وهبي أحمد البوري ، المجتمع في بنغازي عهد بالبو بحوزة اسرته .
3- جوليامو ناردوتشي ،استعمار برقة ، ترجمة محمد مصطفى الشركسي ، طرابلس، شعبة الوثائق والمحفوظات، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.

3 - الوثائق المنشورة

1- الوثائق الإيطالية، المجموعة الأولى، ترجمة شمس الدين عرابي بن عمران، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1989م.
2- الوثائق الإيطالية، المجموعة الرابعه ب، ترجمة شمس الدين عرابي، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1993م .
3- الوثائق الإيطالية، المجموعة الحادية عشر، ترجمة عمر المهدي التريكي ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1991م
4- الوثائق الإيطالية ، المجموعة السادسة عشر، ترجمة شمس الدين عرابي ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1991م
5- الوثائق الأمريكية ، المجموعة الثانية، ترجمة شمس الدين عرابي بن عمران ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1989م.
6- الوثائق الإيطالية ، المجموعة العشرون، المجلد الرابع ، ترجمة المهدي عمر التريكي ، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1998م.
7- الوثائق الإيطالية، المجموعة الثانية والعشرون، المجلد الثاني، ترجمة المهدي عمر التريكي، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1998م.

8- الوثائق الإيطالية، المجموعة الثالثة والعشرون ،المجلد الأول ، ترجمة عمر المهدي التريكي، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2000م.
9- الوثائق الإيطالية ، المجموعة الرابعة والعشرون ، المجلد الأول والثاني، ترجمة عمر المهدي التريكي ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين ، 1994م.
10- الوثائق الإيطالية ،المجموعة الخامسة والعشرون ، المجلد الرابع ، ترجمة خالد زكي ثابت، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1994.
11- الوثائق الإيطالية، المجموعة الثامنة والعشرون، ترجمة شمس الدين عرابي بن عمران، طرابلس مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2000م.
12- الوثائق الفرنسية، المجموعة الثانية ، ترجمة خالد زكي ثابت، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1996م.
13- الوثائق الفرنسية ، المجموعة الثالثة، ترجمة خالد زكي ثابت ، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1996م.
14- الوثائق الفرنسية ، المجموعة الرابعة، ترجمة خالد زكي ثابت ، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2002م.
15- الوثائق الأمريكية، المجموعة الأولي، ترجمة شمس الدين عرابي بن عمران ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية 1988 .
16- الوثائق الأمريكية، المجموعة الثانية، ترجمة شمس الدين عرابي بن عمران ، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية 1989 .
17- الوثائق العثمانية، المجموعة الأولي، ترجمة محمد الأسطي ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية 1990 .

ثالثاً: المراجع العربية والمعربة

1- أبلتون، ليونارد، السياسة التعليمية الإيطالية إزاء السكان الوطنيين 1911-1922م، ترجمة عبد القادر مصطفي المحيشي، طرابلس، مركز جماد الليبيين للدراسات التاريخية، 1999م.

2 ـ أبو أصبع، أحمد خليل إنتاج الحيوانات في البلاد العربية، المملكة الليبية، نظارة المعارف، د . ت.

3 ـ أرحومه، مصطفي حامد، المقاومة الليبية- التركية ضد الغزو الإيطالي 1911-1912م، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1988.

4- الأسطي ، محمد ، ورقات مطوية، طرابلس ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والأعلان ، 1983 .

5 ـ أسويكر، سليمان خطاب، الجالية اليهودية في برقة أثناء الحكم الإيطالي، بنغازي، مكتبة قورينا، 2006م.

6 ـ الأشهب، محمد الطيب، برقة العربية أمس واليوم، بيروت، دار الفكر العربي، 1948م.

7 ـ أوغلو، أورخان قول، مذكرات الضباط الأتراك حول معركة ليبيا، ترجمة وجدي كدك، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1979م.

8 ـ بازامة، محمد مصطفي، بداية المأساة، بنغازي، المطبعة الأهلية 1968م.

- تاريخ برقة في العهد العثماني الثاني، بيروت، دار الحوار، 1994م.

ـ المدينة الباسلة، بيروت، دار الحوار، 1994م.

ـ بنغازي عبر التاريخ، بنغازي، دار ليبيا، 1968م.

9 ـ باشا، أنور، مذكرات أنور باشا في طرابلس الغرب، ترجمة عبد المولى صالح الحرير، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، 1979م.

10 ـ بتشولي، أنجلو، إيطاليا ما وراء البحار، الجزء المتعلق بليبيا، الجانب الاقتصادي، ترجمة شمس الدين عرابي بن عمران، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1993م.

11 ـ بريتشارد. أ. إيفانز، السنوسيون في برقة، ترجمة عمر الديراوي أبو حجلة، طرابلس، مكتبة الفرجاني، 1948م.

12 ـ البرغثي يوسف سالم، المعتقلات الفاشستية بليبيا ،طرابلس مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1985م.

ـ حركة المقاومة الوطنية بالجبل الأخضر 1927- 1932م. طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2000م.

- معركة جليانه، طرابلس مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1991م.

13 ـ بروشين، ن. أ. – تاريخ ليبيا منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م، ترجمة عماد الدين غانم، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1988م.

14- بعيو ، مصطفي عبد الله ، المختار في مراجع تاريخ ليبيا ،ليبيا _تونس ، الدار العربية للكتاب ،1975م.

15 ـ بن عامر، رؤوف محمد، تطور الوضع الصحي في ليبيا، بنغازي، مطابع الثورة، 1996م.

16 ـ بن موسي، تيسير، كفاح الليبيين السياسي في بلاد الشام 1935- 1950م، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1983م.

17- بورشيناري، كارلو قوتي، من مذكرات انريكو أنسابتو العلاقات العربية الإيطالية 1902 – 1930م، ترجمة: عمر الباروني، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1980م.

18 ـ البوري، أحمد وهبي، بنغازي في فترة الاستعمار الإيطالي، الجماهيرية العظمى، مجلس تنمية الابداع، 2004م.

ـــــــــــ بنك روما والتمهيد للغزو الإيطالي لليبيا، الجماهيرية العظمى، مجلس الثقافة العام، 2006م.

ـــــــــــ مجتمع بنغازي في النصف الأول من القرن العشرين، الجماهيرية العظمى، مجلس الثقافة العام، 2008م.

19 ـ بو لقمة، الهادي مصطفي، دراسات ليبية، الطبعة الثانية، طرابلس، دار مكتبة الفكر، 1970م.

20 ـ بوكا، انجليو ديل، الإيطاليون في ليبيا، الجزء الثاني، ترجمة: محمود علي التائب، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1995م.

21 ـ بيهلر، وليام- هـ ، تاريخ الحرب التركية الإيطالية، ترجمة عبد القادر مصطفي المحيشي وعبد المولى صالح الحرير، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1990م.

22 ـ تاريخ القوات المسلحة التركية 1911- 1912م، ترجمة: محمد الأسطى، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1988م.

23 ـ تروتسي، إيتليو، برقة الخضراء، ترجمة: خليفة محمد التليس، طرابلس- تونس، الدار العربية للكتاب، 1991م.

24 ـ التليسي، خليفة محمد، معجم معارك الجهاد في ليبيا 1911- 1931م، بيروت، دار الثقافة، 1972م.

ـــ ما بعد القرضابية (طرابلس الغرب 1922- 1930م) بيروت، دار الثقافة، 1973م.

25 ـ تيجاني، الديريكو، بنغازي في العقد الثاني من القرن العشرين، ترجمة رؤوف بن عامر، بنغازي، مطابع الثورة، 2003م.

26 ـ الجابري، صالح يوميات الجهاد الليبي في الصحافة التونسية، الجزء الثاني، طرابلس- تونس – الدار العربية – 1988م.

27 – الحاجي ، سالم علي ، ليبيا الجديدة ، طرابلس ، جامعة الفاتح ، 1989م .

28 ـ حسنين، محمد محمد، الاستعمار الفرنسي من القرن السادس عشر إلى عهد ديجول، القاهرة، د. م، 1960م.

29 ـ الحشائشي، محمد بن عثمان، جلاء الكرب عن طرابلس الغرب بالتحقيق علي مصطفي المصراتي، بيروت، دار لبنان، 1965م.

30 ـ الدجابي، أحمد صدقي، ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي، د . م- د . د- د . ت.

31 ـ ديبوا، جان، الاستعمار الإيطالي في ليبيا طرقه ومشاكله، ترجمة: هاشم حيدر، بنغازي، دار ليبيا، 1968م.

32 ـ رايت، جون، تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور، ترجمة: عبد الحفيظ الميار وأحمد اليازوري، طرابلس، دار الفرجاني، 1972م.

33- رولفش ، غيرهارد ، رحلة طرابلس إلي الاسكندرية ، ت عماد الدين حاتم ، 2002 م .

34 ـ ريمون، جورج، من داخل معسكرات الجهاد في ليبيا 1912م، الطبعة الثالثة، ترجمة: محمد عبد الكريم الوافي، بنغازي جامعة قاريونس، 1988م.

35- الزائدي ، محمد رجب ، قبائل العرب ، بنغازي ، دار الكتاب الليبي، 1969 .

الزاوى،الطاهرأحمد،جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، الطبعة الرابعة،بيروت ،دار المدار الأسلامى،2004م

36 ـ زريق، جمعة محمود، تحقيق الملكية العقارية في نظام السجل العقاري الليبي العربي، طرابلس، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، 1985م.

37 ـ الزوام، سالم محمد، الجبل الأخضر دراسة في الجغرافيا الطبيعة ، طرابلس ، المنشأة العامة للنشر ، 1994 م . .

38 ـ زيادة، نقولا، برقة الدولة العربية الثامنة، بيروت، دار العلم للملايين، 1950م.

_____محاضرات فى تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالى إلى الاستقلال،القاهرة، معهد الدراسات العربية العالية،1958م

39 ـ سانتاريللي، أنزو وأخرون، عمر المختار وإعادة الاحتلال الفاشستي لليبيا، ترجمة: عبد الرحمن سالم العجيلي، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، 1988م.

40 ـ ساليرنو، ابريك، حرب الإبادة في ليبيا، ترجمة: علي الصادق حسنين، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1984م.

41 ـ الشركسي، محمد مصطفي، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي، طرابلس- تونس الدار العربية للكتاب، 1976م.

42 ـ شرف ، عبد العزيز طريح ، جغرافيا ليبيا ، ط2 ، الأسكندرية ، منشأة المعارف ، 1971 م .

43 ـ الشريف، مفتاح السيد، الاستعمار الإيطالي لليبيا، طرابلس، دار النشر الليبية، 1970م.

44 ـ شكري، محمد فؤاد، السنوسية دين ودولة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1948م.

45 ـ الشيخ، رأفت غنيمي، تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة، طرابلس، دار التنمية، 1972م.

46 ـ الصويعي، عبد العزيز، فن صناعة الصحافة في ليبيا، طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1983م.

47 ـ الطرابلسي، مصطفي عبد العزيز، درنة الزاهرة قديما وحديثاً، درنة، منشورات جامعة درنة، 1999م.

48 ـ عبد المالك، جمال الطيب، تطور المصارف في ليبيا، بنغازي، دار الابل، 2005م.

49 ـ العرابي، أبو القاسم، الطرق والنقل البري في الجماهيرية، طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، 1980م.

50 ـ العرفاوي، محمود، مخاض الإمبريالية والفاشية في ليبيا، الجزء الثاني، ترجمة: عمر طاهر المحيشي، طرابلس مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1990م.

51 ـ عشماوي، محي الدين، حقوق المدنيين تحت الاحتلال، القاهرة، دار العلم، 1963م.

52 ـ العقاد، صلاح، ليبيا المعاصرة، بيروت، المطبعة الحديثة، 1970م.

53 ـ العيساوي ، الأخضر ، رفع الستار عما جاء في كتاب عمر المختار، القاهرة ، مطبعة حجازي ، 1936 .

54 ـ غراستو، ماريو، التسلسل الزمني لأحداث المستعمرات الإيطالية، ترجمة: شمس الدين عرابي بن عمران، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1999م.

55 ـ غراسياني، رودلفو، برقة الهادئة، ترجمة: إبراهيم سالم بن عامر، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الرابعة، 1998م.

56- غانم ، شكري،الاقتصاد الليبي قبل النفط، الهيئة العامة للبحث العلمي ، طرابلس، د.ت.

57- الغويل ، إبراهيم بشير، ومحمود أبوالسعود، ضريبة الدخل في القانون الليبي، طرابلس، المطبعة الليبية 1962م.

58- غريفيتش، غيورغ فون ، تاريخ الحرب الليبية الإيطالية ، ترجمة عماد الدين غانم، ثلاثة أجزاء ، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1986م.

59- فرج، محمد، الأمة العربية على طريق وحدة الهدف ،القاهرة، دار الفكر العربي، د.ت.

60- لامه ، محمد عبد الله ، سهل بنغاز دراسة في الجغرافيا ، بنغازي ، جامعة قاريونس ، 2003م .

61- اللجنة الطرابلسية، الكتاب الأبيض وحدة طرابلس وبرقة، مصر ، دار الأنوار للطباعة والنشر ، د.

62- الليبيين، رابطة الأدباء والكتاب، قراءة في الوقائع الليبية ، طرابلس، د.د، د.ت.

63- كورو ، فرانشيسكو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، ترجمة خليفة التلسي، طرابلس ، دار الفرجاني ، 1969 م .

64- كيلاني، محمد سيد، الغزو الإيطالي على ليبيا والمقالات التي كتبت في الصحف المصرية ما بين 1911-1917م ، القاهرة ، دار الفرجاني، 1996م.

65- ماركو، رولاند دي، طلينة الأفارقة– التعليم المحلي الحكومي في المستعمرات الإيطالية منذ عام 1880 وحتى 1937م، ترجمة عبدالقادر مصطفى المحيشي، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1988م.

66- ماكولا ، فرنسيس ، الغراة ، ترجمة عبد الحميد شلقوف ، طرابلس ، الشركة العامة للنشر والتوزيع والاعلان ، 1979 .

67- مدلل أحمد عطية، المقاومة الليبية ضد الغزو الإيطالي، تأثيرات الأوضاع الدولية عليها، أغسطس 1914 – ابريل 1915م ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1989م.

68- مالتيزي ، باولو، ليبيا أرض الميعاد، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1979م.

69 – ماليجري، فرانشيسكو، الحرب الليبية 1911 -1912م ، ترجمة وهبي البوري، ليبيا – تونس ، الدار العربية للكتاب، 1978م.

70- المزيني ، صالح مصطفي ، ليبيا منذ الفتح العربي حتي أنتقال الخلافة الفاطمية إلي مصر ، بنغازي ، جامعة قاريونس ، 1994 م .

71- المهدوي ،إبراهيم أحمد ، حكاية مدينتي بنغازي ، دراسة وثائقية، بنغازي ، جامعة قاريونس ، 2008م.

72- مسعودي، محمد، الوطن العربي دراسة لملاحمة الجغرافيا ، بيروت ، دار النهضة ، د.ت . .

73- المهدوي ، محمد المبروك، جغرافيا ليبيا البشرية ، بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس ، 1998 م .

74- مور، مارتن، الاستيطان الزراعي الإيطالي في ليبيا ،ترجمة مصطفى عبدالقادر المحيشي، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1989م.

75- ناردوتشي، جوليامو، استيطان برقة قديماً وحديثاً، ترجمة إبراهيم أحمدالمهدوي، طرابلس ،الدار الجماهيرية للنشر والإعلان، 1999م.

76- نجم ، فرج عبدالعزيز، تراجم ومقالات ليبية، القاهرة، مكتبة الأزهر،2005م.

77- النعاس، عبدالرحيم محمد، ظهور النقود والمصارف في ليبيا، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والإعلان، 1986م.

78- هولمبو،كنود، رحلة في الصحراء الليبية، طرابلس ، دار الفرجاني ، 1969م.

79- هويدي، مصطفى علي ، الجمهورية الطرابلسية، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2000م.

80 -ـــــــــــــــ، الحركة الوطنية في شرق ليبيا خلال الحرب العالمية الألى، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1988م.

81- الوافي، محمد عبدالكريم، الطريق إلى لوزان، الطبعة الثانية ، بنغازي ،جامعة قاريونس ، 1988م.

82 – ياخموفتسش، ز.ب، الحرب التركية – الإيطالية 1911 – 1912م ، ترجمة هاشم صالح التكريتي ، بيروت، منشورات الجامعة الليبية، 1970م.

رابعاً: البحوث والمقالات

أ- البحوث:

1- إبراهيم، عبدالله علي، "أثار صلح لوزان على حركة الجهاد" بحوث ودراسات في التاريخ الليبي (1911 – 1993م)، ط2، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1984م.
2- أبوشارب، محمد علي، "الحركة الوطنية 1922– 1923م"، بحوث ودراسات في التاريخ الليبي 1911 – 1943م، ج2 ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1984م.
3- البربار ،عقيل محمد، "حركة عمر المختار في الجبل الأخضر"، بحوث ودراسات في التاريخ الليبي 1911 – 1943م، ج2 ، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية 1984م.

4- البربار ،عقيل محمد " سكان ليبيا 1835 – 1950م" الندوة العلمية الأولى عن التاريخ الاجتماعي الليبي 1850 – 1950م، طرابلس ،مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 2005م.
5- أطوير، محمد أحمد" العوامل المساعدة في حركة الجهاد "، بحوث دراسات في التاريخ الليبي، اشراف صلاح الدين حسن ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1984 .
6- بغنى، محمود سعيد، "حركة الجهاد الليبي 1919 -1922م،" بحوث ودراسات في التاريخ الليبي ، طرابلس، مركز الليبي للدراسات التاريخية، 1984م.
7- بولقمة، الهادي مصطفى، "الاستعمار الاستيطاني في ليبيا 1911-1940م" الاستعمار الاستيطاني ليبيا 1911-1970م،طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية 1984م.
8- الحرير، عبدالمولى صالح، "الأبعاد الاقتصادية والسياسية والعسكرية لإجراءات الاستيطان الإيطالية على حركة الجهاد" الاستعمار الاستيطاني لليبيا 1911-1970م، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية 1984م.
9- الحسناوي، حبيب وداعة، "الأساليب الحربية في حركة الجهاد الليبي" ، بحوث ودراسات في التاريخ الليبي، ج2، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1984م.
10- حسنين، الصادق ،" المدارس الإيطالية وتطورها في ليبيا 1835-1950م"، الندوة العلمية الأولى عن التاريخ الاجتماعي الليبي 1850-1950م، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية 2005م.
11- عبدالسلام، علي عطية،" الأثار الاقتصادية والاجتماعية للاستيطان الإيطالي في ليبيا 1911-1970م" الاستيطان الإيطالي لليبيا 1911-1970م، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1984م.

12- الكيخيا ، محمد منصور ، " السكان " ، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا ، تحرير الهاد مصطفي ابو لقمة ، طرابلس ، الدار الجماهيرية للنشر والإعلان ، 1991م .

ب- المقالات

1- بازامه، محمد مصطفى، "برقة بلد وشعب،" مجلة ليبيا، السنة الأولى ، العدد السادس، يوليه 1951م,
2- البربار، عقيل محمد، " مصرف روما ودور السلطات العثمانية " مجلة البحوث التاريخية، السنة الرابعة ، العدد الثاني ، 1982م.
3- البربار ،عقيل محمد، "المقاومة الوطنية ضد الغزو الإيطالي 1911-1932م" مجلة البحوث التاريخية، السنة الثانية عشر، العدد الأول 1990م.
4- البرقاوي ، الأستاذ، "المعتقلات"، الفجر الليبي السنة الثالثة،العدد الثاني مارس 1947م.
5- بغني، محمود سعيد، "مختارات من الوثائق"، مجلة الوثائق والمحفوظات، السنة الأولى، العدد الأول، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التايخية، 1986م.
6- بورنو، مختار، " أنظمة استغلال الأراضي في المحافظات الشرقية، مجلة الرواد،العدد السادس، 1965م.
7- حاتم عماد الدين، "المصادر النمساوية والتاريخية لحركة الجهاد"مجلة البحوث التاريخية ،السنة الثانية ،العدد الأول، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، 1980م.
8- حاتم ،عماد الدين، " تقرير القنصل الرايخ الألماني 1911-1912م" ، مجلة البحوث التاريخية السنة الثانية ،العدد الثاني طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1980م.

9- حداد ، مصطفي، " موقف الجزائر من الغزو الايطالي "، الشهيد ، العدد المدرج السابع والثامن ، 1987 ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية .
10- الحسناوي، حبيب وداعة،" ملاحظات أولية حول الأبعاد الأيديولوجية للسياسة الاستعمارية الإيطالية تجاه العرب الليبيين" ،الشهيد، العدد الرابع ، طرابلس ، مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية 1983م.
11- الزريق، جمعة محمود، "القانون الدولي وحق الشعب الليبي في التعويض عن أضرار الاحتلال الإيطالي" ،الشهيد، العدد الرابع، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1983م.
12- ضوي، علي، "مكونات جريمة الدولة في نفي الآلاف الليبيين وسجنهم بإيطاليا على ضوء القانون الدولي " ، مجلة الإتصاف ، السنة الثانية ، العدد الثاني ، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1989م.
13- الشركسي، محمد مصطفى، "أنظمة الإدارة والحكم الإيطالي في ليبيا" ،الشهيد العدد التاسع، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1989م.
14- الشريف، إبراهيم سالم، "من الوثائق "، مجلة الوثائق والمحفوظات ، العدد الخامس ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1990م.
15- الشريف ،الفرجاني سالم ،"مختارات من الوثائق"مجلة الوثائق والمحفوظات، العددان السابع والثامن، طرابلس،مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية ، 1992 -1993م.
16- غانم، عماد الدين، "الغزو الاستعماري ومقاومته من جماهير الشعب الليبي على ضوء التقارير القنصلية والصحف الألمانية "، البحوث التاريخية ،السنة السادسة ،العدد الثاني ، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1981م.

17- هيكل ، مصطفى،عبدالمولى الحرير، "يوميات الهلال الأحمر المصري"، البحوث التاريخية، السنة الثانية ،العدد الثاني، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1980م.
18- مجلة ليبيا المصورة السنة الأولي ، العدد الأول ، 1935 .

خامسا الموسوعات

1- أدوار . يواهن / تاريخ أفريقيا العام ، المجلد السابع ، الجزء الثاني، بيروت، دار العلم ، 1997م .

2- الموسوعة العسكرية ، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1977م .

3- موسوعة روايات الجهاد الليبي رقم 22 ، إعداد يوسف سالم البرغثي ، طرابلس ، مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية ، 1993م .

4- موسوعة روايات الجهاد الليبي رقم 23 ، الجزء الأول والجزء الثاني ، إعداد يوسف سالم البرغثي ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1993م .

5- موسوعة روايات الجهاد الليبي رقم 27 ، إعداد عائشة عبد الرحمن عريش ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1993م .

6- موسوعة روايات الجهاد الليبي رقم 34 ، إعداد زينب زهري ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين الدراسات التاريخية ، 1996م .

سادساً : المعاجم :

1- الطاهر أحمد الزاوي، معجم البلدان الليبية طرابلس، مكتبة النور، 1968م .

2- خليفة محمد التليسى، معجم معارك الجهاد في ليبيا ، 1911-1931م ، بيروت ، دار الثقافة ، 1972م .

سابعاً : الأطالس :

1- الأطلس الوطني لجماهيرية العربية الليبية الشعبية الأشتراكية ، أمانة التخطيط مصلحة المساحة 1984م .

ثامناً : التقارير :

1- تقرير البنك الدولي للإنشاء ، التجييز والتنمية الأقتصادية في ليبيا ، أبريل ، 1960م .

2- بلدية طرابلس في مائه عام ، بلدية طرابلس 1978م .

3- التقرير العقاري الصادر عن دائرة أملاك بنغازي ، 1928م .

تاسعاً : المراجع الأجنبية :

1- Alessandro Ausiella, La Politica Italianain Libia , Roma . 1939 .
2- Angelo Piccioli la Nuova Italia de oltemare Milano. A Moonda – doredore Editore, 1933.
3- Douglas L. Johnson, Jabal al- Akhdar, Cyrenaica the University of Ctticago D. EPartmet of Geography Research paper No.148.1973.
4- LA CIRENAICA, CAMERA Di COMERCIO INDUSTRIA ED AGRICALTURA, DELLA GRENAICA BENGASI, 1928,A .VI.

2- الدوريات الأجنبية :

1- Evans Pritchard, E, E Italy and Bedouin Cycenaica , African. Jornal of Royal African. Society London Macmilan and Colimited teuyart

2- Massimo Cotucci la Proprieta Fondiuria Cirenaica Milono. 1923

3- Annuario scuole colonali cirenaica, 1929-1930.

عاشراً : الرسائل الجامعية :

1- الحاسي، عائشة، تاريخ مدينة بنغازي الإجتماعي من خلال سجلات المحاكم الشرعية في فترة الأحتلال الإيطالي، رسالة ماجستير جامعة قاريونس ، بنغازي ، 2003 م .

2- قناوي، الرويعي محمد، الكفاح الوطني للمهاجرين الليبيين ضد الغزو الإيطالي 1911 – 1945م ، رسالة ماجستير جامعة قاريونس ، بنغازي .

3- المريمي، مصطفي عبد الرحمن الإستيطان كفكرة إستعماريه ومدي تطبيقة علي مناطق ليبيا الشرقية في فترة الأحتلال الإيطالي (1911 – 1940م)، رسالة ماجستير ، جامعة قاريونس بنغازي 1989 .

الملاحـــق

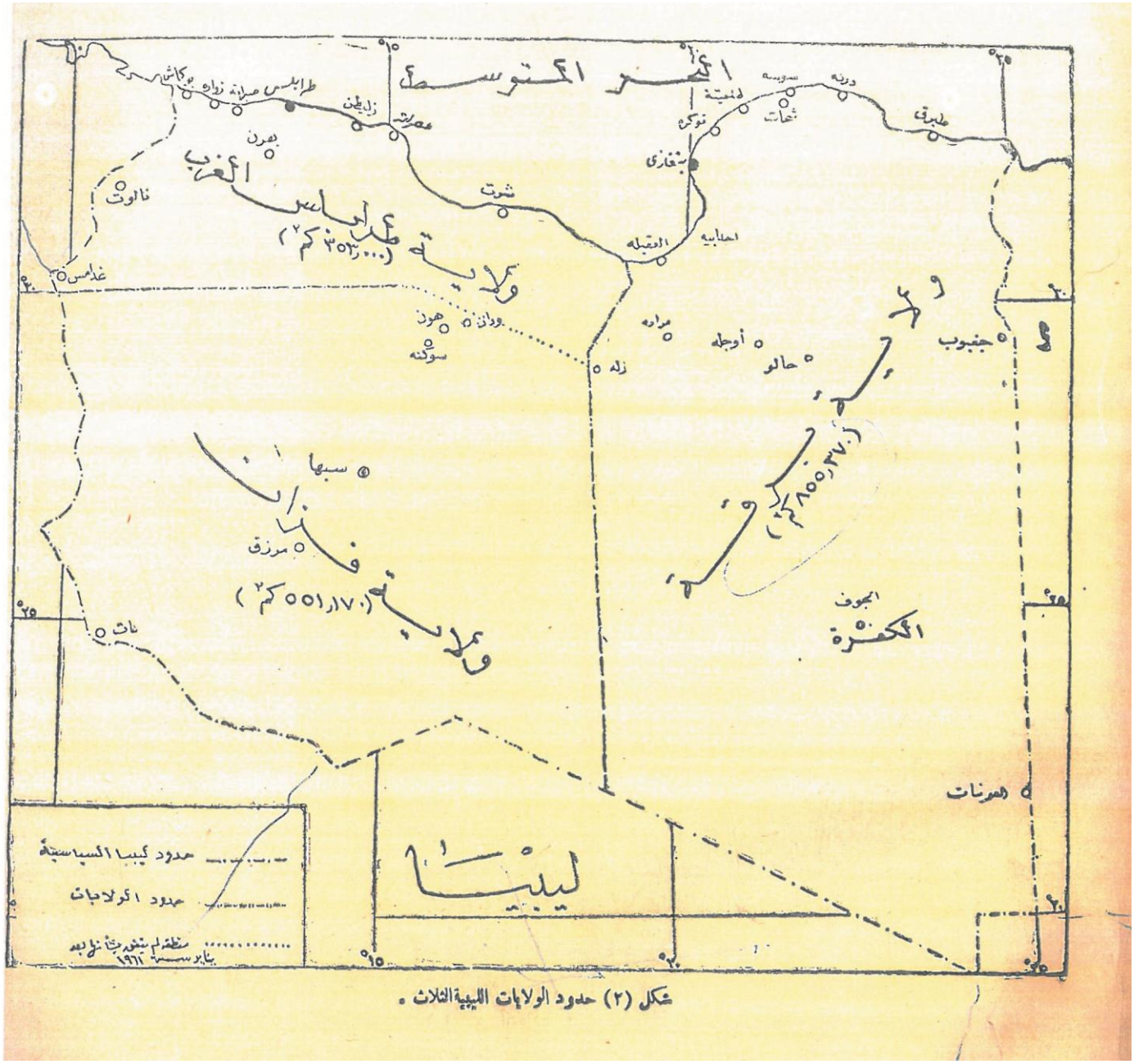

شكل (٢) حدود الولايات الليبية الثلاث .

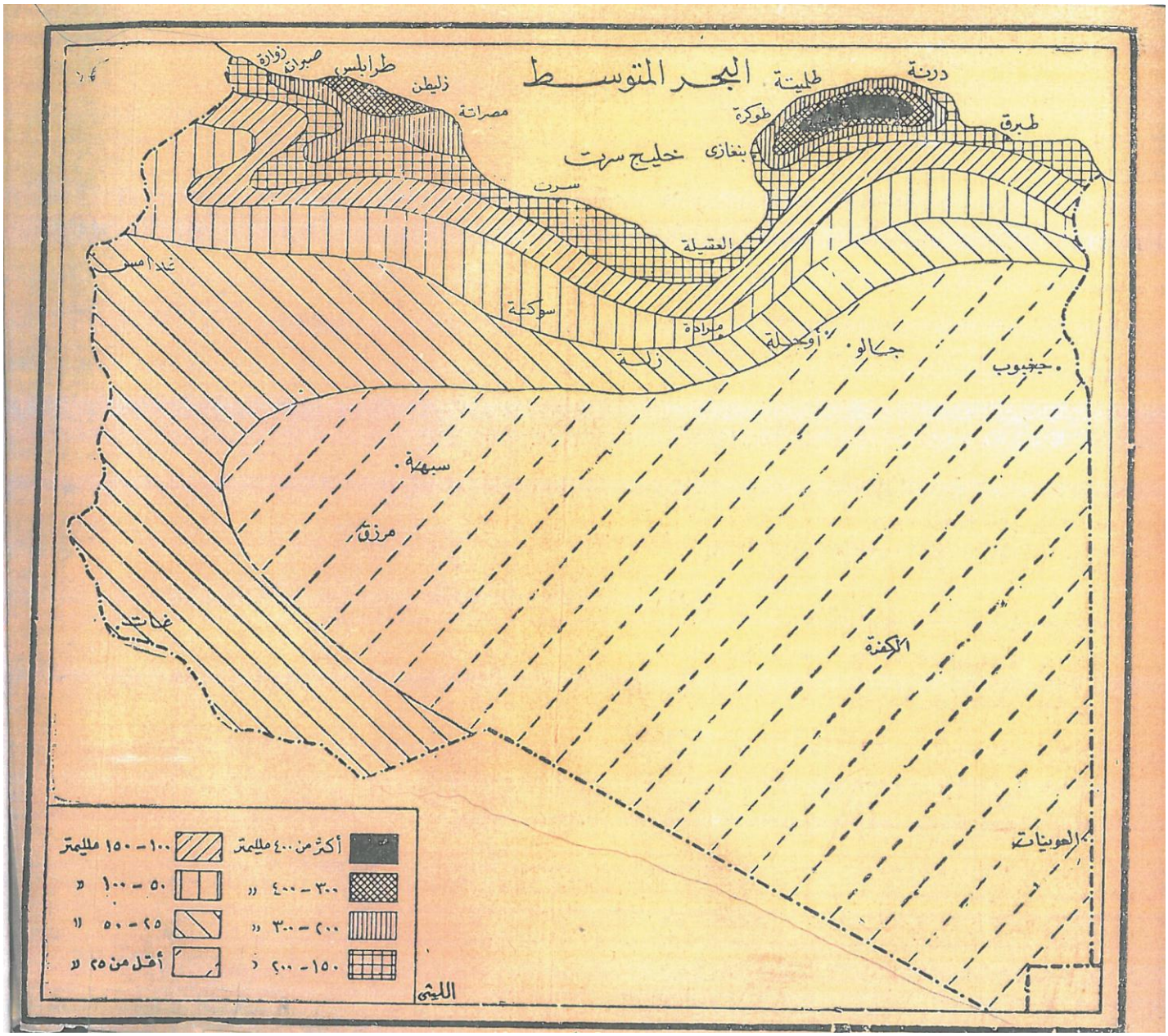
البحر المتوسط
طرابلس
زليطن
مصراتة
خليج سرت
سرت
العقيلة
طلميثة
درنة
طبرق
طوكرة
بنغازى
سوكنة
أوجلة
جالو
جغبوب
سبهة
مرزق
غات
الكفرة
العوينات
أكثر من ٤٠٠ ملليمتر
١٥٠ - ١٠٠ ملليمتر
٤٠٠ - ٣٠٠ »
١٠٠ - ٥٠ »
٣٠٠ - ٢٠٠ »
٥٠ - ٢٥ »
٢٠٠ - ١٥٠ »
أقل من ٢٥ »
الليثى

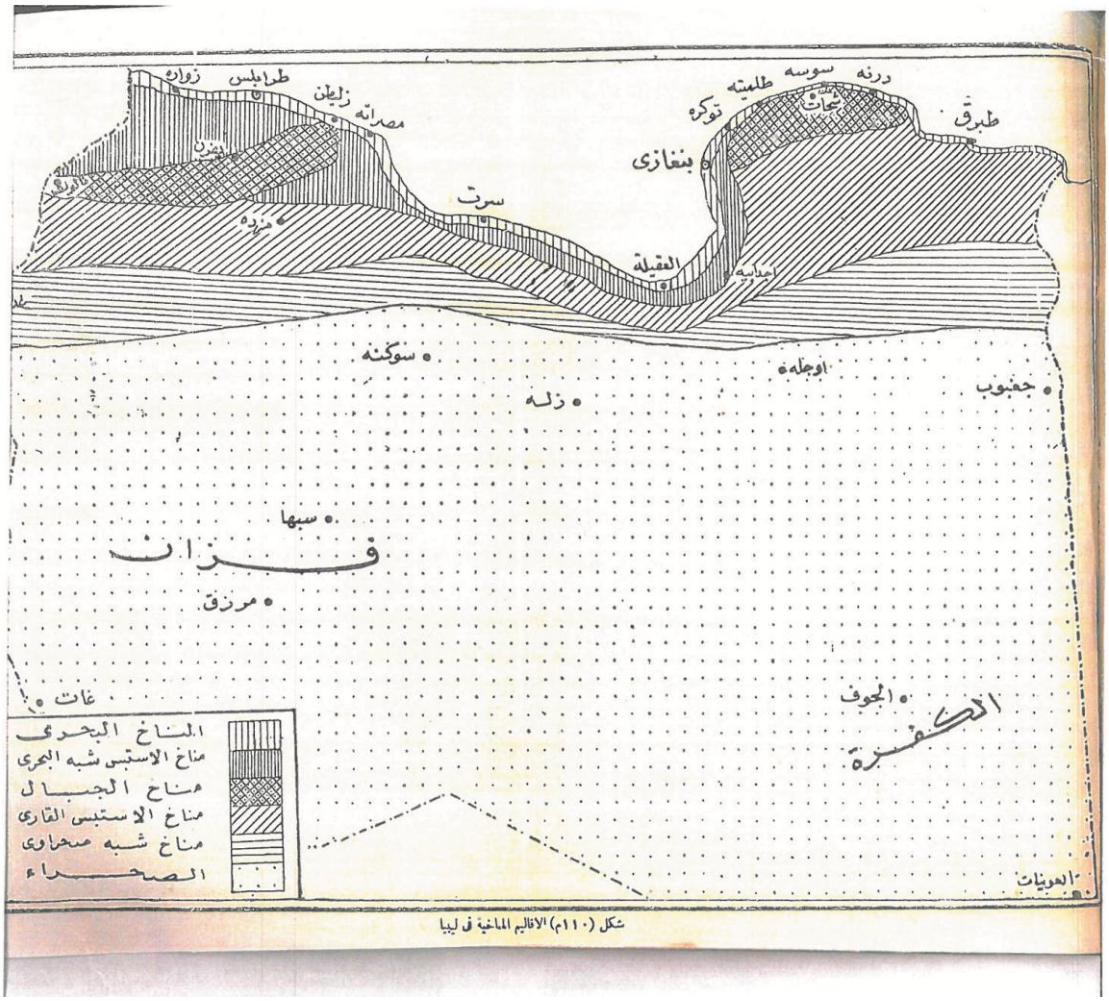

شكل (١١٠م) الاقاليم المناخية فى ليبيا

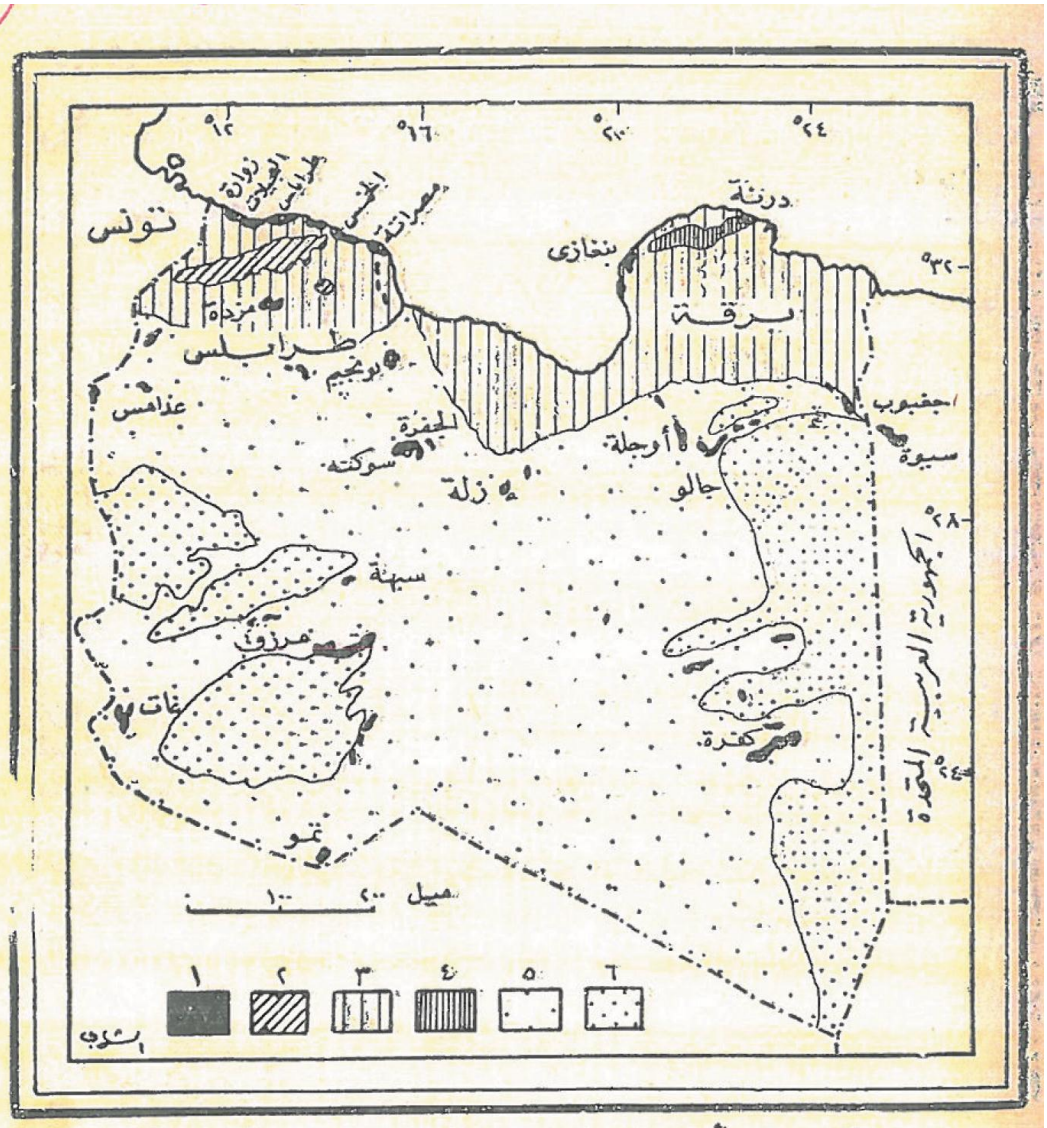

(شكل ٥) الأقاليم الليبية من وجهة نظر استغلال الانسان لها

١ ــ أراضى زراعية وواحات

٢ ــ زراعة جافة : زيتون وتبن وشعير

٣ ــ حشائش قصيرة وشجيرات تستخدم فى الرعى

٤ ــ شجيرات كثيفة

٥ ــ صحراء صخرية (حمادة) وصحراء حصوية (سرير)

٦ ــ صحراء رملية

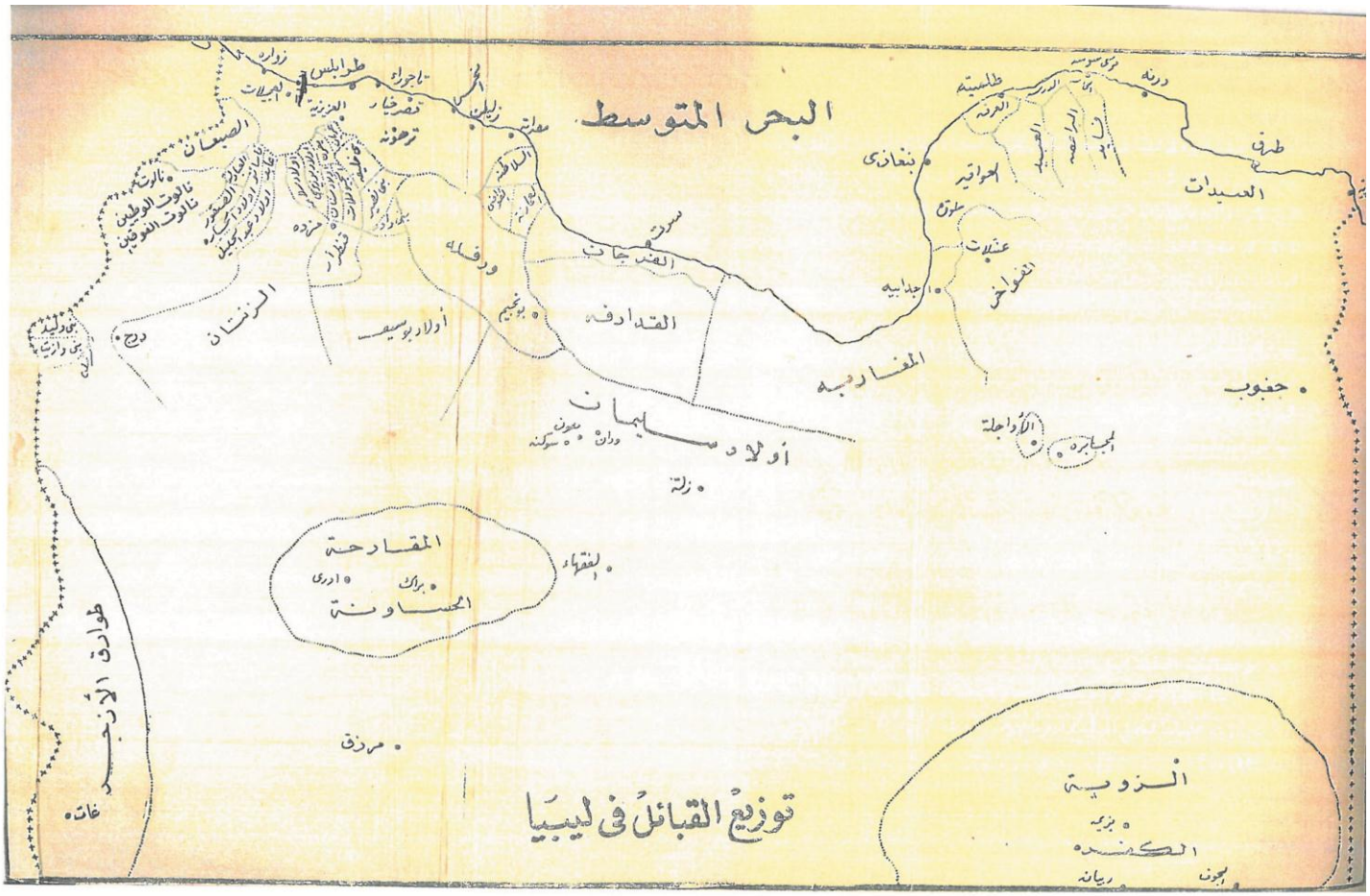
البحر المتوسط
زوارة
طرابلس
الجميلات
الخمس
زليتن
مصراتة
ترهونة
قصر خيار
العزيزية
الصبيان
تاورغا
تاورغا الوطيين
تاورغا الوفيين
مزده
قطرون
السلاطين
ورفله
سرت
الفدجان
القذادفه
أولاد بوسيف
الزنتان
ورجّ
يفرن
بنغازى
طلميثه
الدرنه
درنه
طبرق
العبيدات
البرعصه
العبيد
الحواقيه
بلوزه
عشلات
القواليش
جدابيه
المغاربه
جغبوب
الأواجلة
الجبابره
أولاد سليمان
بعون
ودان
سرتنه
زلة
المقادحة
براك
اوري
الحساونة
الفقهاء
طوارق الأزجر
غات
مرزق
الزوية
بزيه
الكفره
ريانه
بجون
توزيع القبائل فى ليبيا

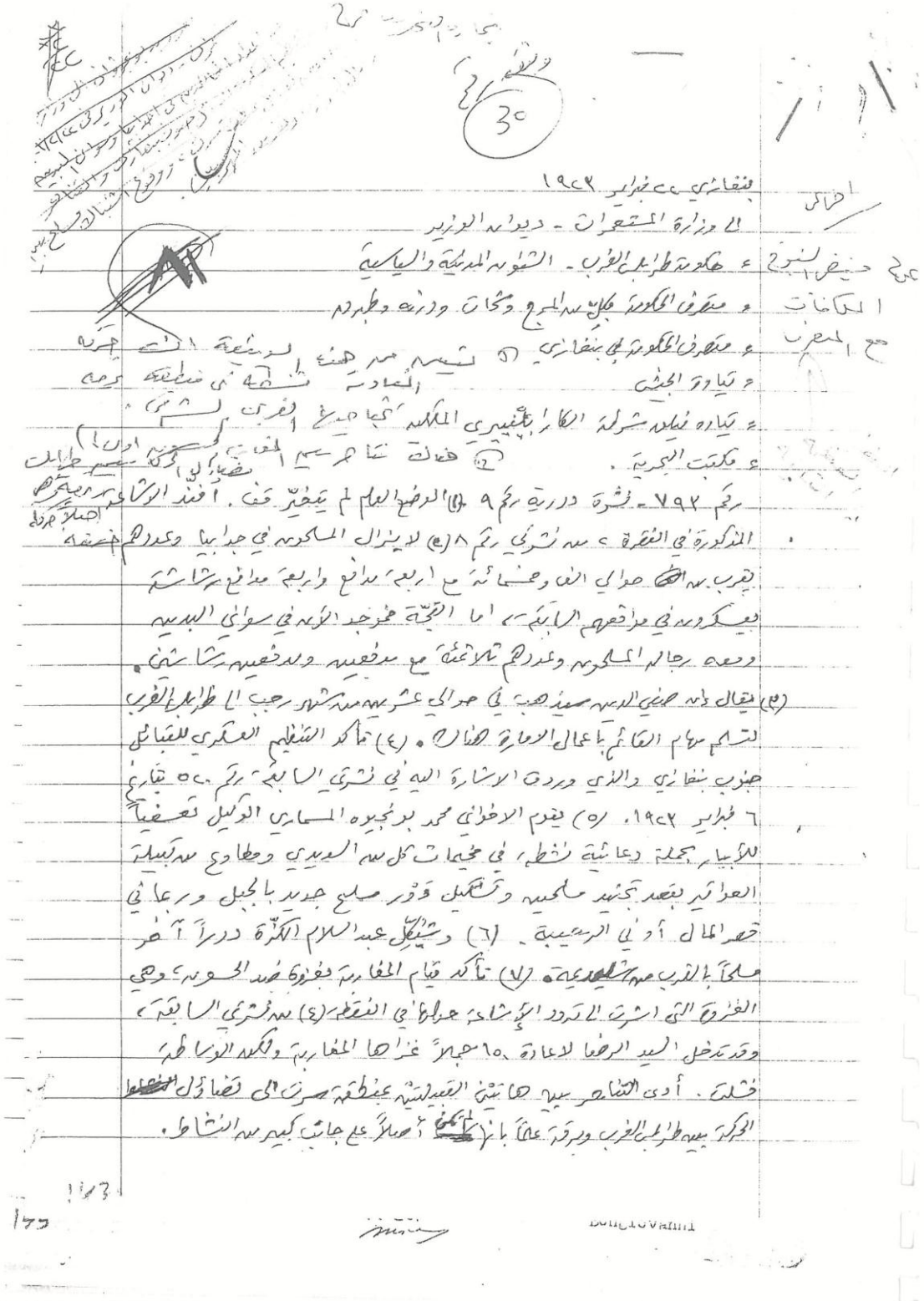

بنغازي في ٥ فبراير ١٩٤٢

الى وزارة المستعمرات - ديوان الوزير

من حاكم منطقة طرابلس الغرب - الشؤون المدنية والسياسية

من متصرف الحكومة بجالو سد السرو وواحات وزانة وطبرق

من متصرف الحكومة بجالو بنغازي

من قيادة الجيش

من قيادة شرطة القاهرة بالتلغراف المكلف

من مكتب البحرية.

رقم ٧٩٢ - نشرة دورية رقم ٩ (١) الوضع العام لم يتغير ف. افند الوثائق المذكورة في الفقرة ٥ سد نشرتي رقم ٨ (٢) لا يزال المكومة في جاليا وعددهم يقرب سد الف وخمسمائة مع اربعة مدافع واربعة مدافع رشاشة يعكرون في مواقعهم السابقة، اما القوة المرابطة في سواني البديه وعددهم رجال المكومة وعددهم ثلاثمائة مع مدفعين ومدفعين رشاشين.

(٣) يقال ان صفي الدين سعيد هرب في حوالي عشر سد شهر رجب الى طرابلس الغرب لتسلم مهام القائم باعمال الامارة هناك. (٤) تأكد التنظيم العسكري للقبائل جنوب بنغازي والذي وردت الاشارة اليه في نشرتي السابقة رقم ٥٠ بتاريخ ٦ فبراير ١٩٤٢. (٥) يقوم الاخوان محمد بوجيوه السماري الوكيل وعضو للأبيار بحملة دعائية نشطة في مخيمات آل سد السعيدي ومطاوع سد بسيلة العوائد بقصد تجنيد مناصرين وتشكيل قوة مسلح جديد بالجبل ورعاياه قصد اعمال أو في الرجيبة. (٦) وتشكل عبد السلام الكرة دوراً آخر ملحوظاً بالقرب سد [illegible]. (٧) تأكد قيام المغاربة بغزوة ضد الحمومة وهي الغزوة التي اشرت الى تردد الإشاعة عنها في الفقرة (٤) سد نشرتي السابقة، وقد تدخل السيد الرضا لاعادة ٦٥ جملاً غنمها المغاربة وتكلف الوساطة فشلت. أدى التشاحر بين هاتين القبيلتين بمنطقة سرت الى تضاؤل [illegible] الحركة بين طرابلس الغرب وبرقة علاوة بانه [illegible] أصلاً على جانب كبير سد النشاط.

حكومة برقة

إدارة الشؤون المدنية والعسكرية - مكتب الإعلام

نشرة أخبار سياسية - رقم ٣

ملاحظة: هذه النشرة سرية جداً وعلى السلطات التي تتسلمها أن تحذر بشدة وتأخذها في الاعتبار تنفيذها وتعميم الأحداث الواردة فيها في برقة الإعلامية.

المكتب - العمالة - البنات

نشرة رقم ١ في ١٥ فبراير ١٩٤٢

منطقة أجدابيا رقم ١

العمليات العسكرية محدودة جداً ربما بسبب عدم قيام العدو بتحرك يذكر (ولو ظاهرياً على الأقل).

وصلت الطائرات طلائع الاستكشافية يومياً تقريباً وقصفت بقنابلها عدداً قليلاً من المخيمات ومجموعات غير كبيرة من الحيوانات في مراعيها.

نفذت منطقة أجدابيا بكل دقة وسرعة للعدو تعليمات في تسجيل أي نجاح ولو كان توفيقياً عند تقارير المحصنة أو لقطع مواصلاتنا بين الأوروبيين وأجدابيا.

المعلومات الواردة حول مكان تواجد دور المقاومة متضاربة: يبدو بأن حقل الدور لا يزال في عين الفارة، ولكن هناك إشارة حول وجود مجموعة تضم مئتي مسلح في زاوية القطافية وعلى رأس مراح الأمير شن - على أن الأحداث التي وقعت خلال الأيام الأخيرة تدل بكل وضوح على أن المسلحين (المجاهدين) المقاومة يعملون أساساً وفي أغلب الأحياء في المنطقة الجنوب من بنغازي تحت إمرة النجم (Shegem) المباشرة نوعاً ما.

صغرت أخيراً في المناطق الداخلية كذلك أطلقت مدافع

38

حكومة برقة - ادارة الشؤون المدنية والسياسية - سنة ١٩٤٢

نشرة أخبار سياسية رقم ٥

ملاحظة: هذه النشرة سرية جداً وعلى السلطات التي تتلقاها أن تحتفظ بها وأن تأخذها في الاعتبار للتعميم وتقييم الاحداث والاخبار الواردة في برقيات الاذاعة.

بنغازي في ١١ فبراير ١٩٤٢

منطقة جدابيا رقم ١

اقتصرت عملياتنا كالسابق على الرقابة الايجابية في الزويتينة على طول خط سكة الحديد وفي جدابيا وعلى الركب والبقطة فالعبدر لم تبدو منه حتى الآن أية بادرة للنشاط يذكر.

قامت طائراتنا بطلعات استكشافية متتالية بالرغم من أن الأحوال الجوية لاتزال غير مواتية ولم تسجل خلال هذه التحليقات الاستطلاعية أي شيء له قيمة يذكر.

لم ترد عن معسكر المغاربة أخبار تستدعي ذكرها منذ بعض الوقت ومع هذا فانه من المستبعد بشكل قاطع ورسمي أن يكون هؤلاء استوفوا اسباب الفعالية التامة، بيد أن المعلوم أن جماعات من الرجال المسلحين الذين كانوا حتى وقت قريب منضوين تحت لوائه انتقلوا الى قرات الكيف (Kef) لتعزيز صفوفها.

هذا ويجب الانتباه الى أن المتمردين الذين طلبوا استجارات وجمع المعلومات على جانب كبير من الخطورة بالاضافة الى ما يتمتعون به من قوة حدس وادراك بالبديهة قد أدركوا أن عملياتنا في منطقة جدابيا تهدف أساساً وقبل كل شيء الى الاحتفاظ بما تحتله من مواقع وأن لقواتنا الأساسية في الوقت الراهن مشاغل واهدافاً أخرى، والتذبذب على كل حال وكما سبق ذكره في نشرات سابقة

صيارة السلاح

والي برقة

بناء على ضرورة سن اصول وقواعد لتنظيم مسألة حيازة السلاح وحمله من جانب وطنيي برقة الليبيين.

وبعد الاطلاع على المنشورين الملكيين الصادرين بتاريخ ٨ جنايو ١٩١٤ عدد ٨٧ وفي ١٧ ماجو ١٩١٩ وعدد ٨٨٦ وعلى امر الولاية الصادر بتاريخ ١ مارس ١٩٢٠ عدد ٢٢٦٠ (دائرة المصالح المدنية والسياسية) والمادة ٦١ من التعريفة المربوطة بتعاليم دائرة الرسوم المصدق عليها بالامر الملكي الصادر في تاريخ ١٨ جنايو ١٩٢٣ عدد ١٥٠.

يرسم بما يأتي

المادة الاولى - بمقتضى قانون الضابطة العمومية الصادر في ٣٠ جونيو ١٨٨٩ عدد ٧١٤ والتعديلات المضافة اليه وعملا بمنطوق المادة الرابعة من المنشور الملكي الصادر بتاريخ ٨ جنايو ١٩١٤ وعدد ٨٧ يجوز اعطاء اجازة بحمل السلاح والعصيات والصنوف الآتية من الوطنيين الليبيين:

١ — مستشار الحكومة.

٢ — اعضاء مجلس النواب المحلي.

٣ — مشايخ قبائل ومشائخ المشائخ المعترف بهم نظاماً.

٤ — رؤساء الديات ومختار المحلات.

٥ — ارباب الوظائف الحكومية ماعدا الخدمة.

اما المديرون وكتاب المديرين فسيجري في حقهم المادة الاولى من امر الولاية الصادر بتاريخ ٢٤ دسمبر ١٩٢٣ وعدد ٣٩.

Tipo-Litografia della Scuola d'Arti e Mestieri — Tripoli

15

رئيس

حيث ان الواقعة العرفي سعيد بن عوض [illegible] زوارة مدفعية الثلالة
يملك من تلك الناحية عقارات محاشة كلاً في منطقة راس الطبل:
أ) سانية محرصتا شلالا وحنبوبا ارض ملاح صد القفاص وشرقا ارض محمد الله
سد عاشور وغربا ارض للغالي بن حرف،
ب) نخلة وقفة ارض محرصتا شرقا وحنبوبا الغورلية وشمالا سبخة وغربا
[illegible]
ج) نخلة بيت محرصتا شمالا ارض لعوسقبا به وغربا املاك سعيد السوداني
وسنه الى شنه الاخرى بير ملاح؛
وان الواقعة العرفي المذكور اعلاه ضاع منتشا ظن الثورة لالتجاءه
بالجهة المتردة منا، استدعى وضع املاكه تحت الحجز،
وبالبحث والاطلاع على العقارات المذكورة بمحاضر ١٥ مايو ١٩١٥ و٢٠ يوليو ١٩١٥
و٤ اكتوبر ١٩١٦ سلسلة أ - رقم ٥٤١

يأمر

بوضع جميع املاك سعيد بن عوض القفاص تحت الحجز لدى ناظرة املاك
الدولة بالمستديرة وكذلك جميع الاملاك الاخرى التي تعينها له.

طرابلس في ١٦ يوليو ١٩١٨

عن رئيس المكتب السياسي العسكري

راجونا

-16-

رئيس المكتب السياسي العسكري

حيث ان الواقعة العرفي محمد العوني بن عاشور القفاص من زوارة مدفعية
الثلالة يملك من تلك الناحية العقارات التالية في منطقة راس الطبل:
أ) سانية بالقلة واحدة ناحية تكلاوملكا لسقابة القفاص وثلاث نخلات

الدائرة الملوكية للاملاك العقارية ببنغازي

✻ حفظ التملك العقاري ✻

يعلن

انه ابتدا التوسل لابطال السند القطعي العائد الى التملك رقم ٨٥٢ والتعلق بالظاهر فوق الارض (سانيه) الكائن في بنغازي بموقع الخوبيـــة والمقيد برقم ٣٣ من الكتاب العقاري للتصديقات القطعية قسم البرية العائد الى بنغازي مجلد ١٢ ورقة ٣٣

وذلك السند سلم يوم ٢ مايو ١٩١٨ الى جناب السنوسي بن محمد حويو وتقرر تقديمه الى دايرة الاملاك المذكورة لاجل معاملة عقارية جارية

فكل من يكن حائزا على ذلك السند يلزم يبرزه لدائرة الاملاك في مدة العشرين يوما ابتداً من ٢٠ ديسمبر ١٩٢٤

وعند مضي المدة المذكورة بدون فائدة سيقرر ان ذلك السند مبطل ولا حكم له وسيتوسل الى اعطاء نسخة ثانية منه لمن له حق اذا اقتضى ذلك

بنغازي ٣١ اكتوبر ١٩٢٤

رئيس دائرة الاملاك
كارنارولي

الدائرة الملوكية للاملاك العقارية ببنغازي

✻ حفظ التملك العقاري ✻

يعلن

انه ابتدا التوسل لابطال السند الموقت العايد الى التملك رقم ٢٠٥ والمتعلق بالدكان الكائن في شارع الشويخت رقم ٥٠ والمقيد برقم ٢٢

من الكتاب العقاري للتصديقات الموقتة قسم المدينة العائد الى بنغازي مجلد ٦ ورقة ٢٢

وذلك السند سلم يوم ٨ مايو ١٩١٧ الى جناب الياس بن عمران حوري وتقرر تقديمه الى دائرة الاملاك المذكورة لاجل معاملة عقارية جارية

فكل من يكن حائزا على ذلك السند يلزم ان يبرزه لدائرة الاملاك في مدة العشرين يوما ابتداً من ٢٠ ديسمبر ١٩٢٤

وعند مضي المدة المذكورة بدون فائدة سيقرر ان ذلك السند مبطل ولا حكم له وسيتوسل الى اعطاء نسخة ثانية منه لمن له حق اذا اقتضى ذلك

بنغازي ٣١ اكتوبر ١٩٢٤

رئيس دائرة الاملاك
كارنارولي

الدائرة الملوكية للاملاك العقارية ببنغازي

✻ حفظ التملك العقاري ✻

يعلن

انه ابتدا التوسل لابطال السند الموقت العايد الى التملك رقم ٨٥١ والمتعلق بحوش السكنى الكاين في شارع جامع الوحيشي والمقيد برقم ٩١ من الكتاب العقاري للتصديقات الموقتة قسم العائد الى بنغازي مجلد ٣ ورقة ٩١

وذلك السند سلم يوم ٩ ديسمبر ١٩٠٠ الى جناب فرج بشون وكيل سالمه صنع الله وتقرر تقديمه الى دايرة الاملاك المذكورة لاجل معاملة عقارية جارية

فكل من حائزا ء ذلك السند يلزم ان يبرزه لدايرة الاملاك في مدة العشرين يوما ابتداً من ٢ ديسمبر ١٩٢٤

رئيس ادارة الاملاك بالمرج

بعد الاطلاع على المادة ٢٠ من الاصولات العقارية
وبما انه يرى من اللازم اتباع معاملات تصديق الاملاك الكائنة
بمنطقة الشلماني الدرسه وقبيلة عائلة الدخاخنة وعائلة مسعود العبيد

يكون معلوم لدى العموم

أنه من اعتبار ١٥ من شهر ابريل سنة ١٩٢٥ قسم ادارة الاملاك
بالمرج تباشر في معاملات تصديق الاملاك بالبربة وقسم المدنية بمنطقة
قبيلة الشلماني الدرسه من وادي الباكور الى اقصى طلميثه
وبمنطقة قبيلة الدخاخنة وقبيلة مسعود العبيد الكائنة على جبل العبيد
كل من له مصلحة داخل هذه المناطق المعينة فاليقدم تطلب تصديق في
طرف ثلاثة اشهر اتية من تاريخ هذا المنشور الى دائرة الاملاك او الى
أي دائرة الحكومة المحلية

رئيس الادارة
سوار يزي

دائرة املاك درنه الملوكيه

جدول التسجيلات الواقعة في كتاب التصديقات العقاريه النهائية قسم درنه المدني شهر نوفمبر ١٩٢٤

رقم التسجيل	رقم الدفتر	شارع او ميدان او مكان	رقم المحل	نوع العقار والشي المخصص له	اسم المالك	
١	٤٦٣	لبيبلة شارع حشيشة		ارض و بنيان	ابراهيم بن علي بوطلاق	٢١٧٦
					مبروك " " "	٢١٧٦٠
					عزيزة بنت " "	٢٢٤
						٤٥٧٦
٢	—	لبيبلة ـ وادي	—	ارض وبنيان	فرج بن علي بوطلاق	٢ — ١
					بوبكر " " "	٢ — ١

درنه في ٣٠ نوفمبر ١٩٢٤

رئيس دائرة الاملاك
اوتـري

رقم ٣٧٦٤

والي برقة

بعد الاطلاع على مرسومه رقم ٢٤٤٩ المؤرخ ٥ جونيو سنة ١٩٢٨ الذي بمقتضاه قد تقرر للمنفعة العامة وبقصد الاستعمار نزع ملكية قطع اراضي في منطقة قاقيز ملك كل من

جوزاب مفسود ولد المتوفي فرنشيسكو
حواء بنت محمد دغمان
المهدي بن جمعه البزار
السنوسي بن جمعه البزاز
عبد الرحيم بن جمعه البزار
حميده بنت جمعه البزار
جازيه بنت جمعه البزار
فاطمه بنت علي الفيتوري
حواء بنت عبد الرحمن بن خليف
فاطمه بنت محمد البزار
شريفه بغت محمد البزار
خديجه بنت محمد البزار
فرج بن الحاج محمد البزار عن مصطفى بن الحاج محمد البزار
محمد نبيس بن الحاج محمد البزار
خليفه بنت الحاج محمد البزار
منا بنت الحاج محمد البزار
عبد القادر بن عوض البزار
حسن بن عوض البزار
حاسلينها بنت الفاخوري
ابراهيم بن عبد القادر البزار
سفتاح بن عبد القادر البزار
غاليه بنت عبد القادر البزار
كليلة بنت يونس حسلوك العريبي
مبيريكه بنت مصطفى بوجازيه
خديجة بنت خليفه البزار
مبروكه بنت علي بن سعود
فاطمه بنت محمد القين
عائشه بنت حسين بن محمد القين
شريفه بنت محمد القين
صالحه بنت محمد القين
سليمه بنت ابراهيم البزار
سليمان بن علي الصادق
فاطمه بنت علي الفيتوري
علي ووالديا مجهولين النائبه عنه دائرة بيت المال
علي بن محمد الصادق
مفتاح بن عبد القادر البزار
مصطفى بن محمد البزار

فرج بن محمد البزار
محمد بن محمد البزار
سالم بن محمد البزار
حواء بنت محمد شاوش دغمان
حميدة بنت جمعه بن سعيد البزار
جازيه بنت جمعه بن سعيد البزار
احمد بن علي بن سيعد البزار
السنوسي بن جمعه بن سعيد البزار
عبدالرحيم بن جمعه بن سعيد البزار
المهدي بن جمعه بن سعيد البزار
حواء بنت عبدالرحمن بن خليف
فاطمه بنت محمد بن سعيد البزار
خديجة بنت محمد بن سعيد البزار
شريفه بنت محمد بن سعيد البزار
علي بن محمد بن سعيد البزار
قاسم بن محمد رويس
محمد بوروع
مطاري وغاليه ابني احمد رويس
ابراهيم بن مصطفى رويس
محمد بن مصطفى رويس
رقية بنت محمد الشيباني
فاطمه بنت مصطفى كاهية
سعيدة بنت ابراهيم رويس
قميره بنت سيلاد غوقه
السالمه فاطمه بنت مصطفى رويس
سالمه بنت محمد رويس
فاطمه بنت محمد رويس
عائشه بنت بوحويه الفحل
مصطفى وعمر وخليفه وعبد العاطي وسليمان ومحمد ابناء الحاج احمد البعباع
فاطمه وجازيه ابني الحاج احمد البعباع
زينب بنت عبدالله الشركمي
مبريكه بنت عبدالجين البعباع
محمود وحسن ابناء عبدالرحمن البعباع
ام الخير وخديجة وزقية ابني عبد الرحمن البعباع
عوني بن مسعود البعباع
حليمه بنت مسعود البعباع

وبعد الاطلاع على الامر المؤرخ ١١ ماجيو ١٩٢٨ المنشور والمبلغ بالطرق القانونية.

وحيث ان بعض من ذوي المصالح وخصوصا من يدعى جوزبي مفسود بن المرحوم فرنشسكو وورثة رويس قد قدموا اعتراضا فلزم الحال لمباشرة تعيين تعويضاتهم قانونيا

GOVERNO DELLA CIRENAICA

NORME

PER

L'ACCERTAMENTO E LA CONSERVAZIONE DEI DIRITTI FONDIARI

NELLA TRIPOLITANIA E NELLA CIRENAICA

حكومة قطر برقة

اصول

لاثبات الحقوق العقارية وحفظها في قطري طرابلس وبرقة

الجامعة الليبية
المكتبة العامة
بنغازي
رقم التسجيل 53665
رقم التصنيف الفرعي 961.2002 G
GOV

Tipo-Litografia
della Scuola d'Arti e Mestieri
Tripoli, 1923

عبد القادر على الشريف

... القائم بشؤون حكومة برقه

... ما يلزم من صلوة الزراعة تقضى ... ق فيه الأعمال العائدة الى صلاحية الاشخاص بالتصاليب
... العشية وبعد الشاع

المادة الاولى

... تعلى جائزة تقديره قدرها ... جنيهون وذلك على مساحة كل هكتار [١٠٠٠ متر مربع]
... لن يكون من تقليم اشجار ... وصلها فعلياً للزراعة وذلك بواسطة محاويش موافقة للاصول الفنية
... فتقدم الى لجنة الجائزة [ستجتمع سرا] والذي تجهاز اباه الجائزة [اربعون فرنك]

المادة الثانية :

... المتقدم بالذي يثبت انه ... الاربعة سنين الحالية لعمليات التقليم قد ... وانه ...
... من فرش المتواصل والتزهيف ان ... الوقوفة على الارض الحرة وتقليع الاعشاب الضارة
... الفيلية والوجر في الاوقات [المعروفة] وفي اقليم المنطقة ... على جائزة ...
... [٤٠] واقل ... فرقات الطلبيان على كل هكتار [١٠٠٠ متر مربع] بحسب ...

المادة الثالثة

... لجنة عن اخبار دائرة الزراعة بسائر عمليات التقليم والاصلاحات فيزورة الدائرة ...
... عن التعديات التي ... الان من الكرم بتقديم الاخبارات الصحيحة

المادة الرابعة :

... ان اغرس في الارض البور المشار ... بشرط قابلية الزراعة ... ان يكون بعده [١٥] ... على الاقل
... وان يوكل العمل بواسطة حارس ... حراسة للاصول الغضة ودائرة زراعته بمقابل ... النفقات
... تحكم بالذي ... حكمها تقضي لمراجعة عليه من ... منعة الزراعة اذا كان الشارع في ...
... فتش الارض التي ... بها اسباب الصعوبة الدرجة [٥٠] ... بتسليم الاسطحة بالتقليع الجائز
... المنوه عنها بالمادة الثانية.

المادة الخامسة

... ان الجائزة المنوه عنها بالمادة الثانية ... الذي اجرى عمليات تقليم اراضي البور ...
... وفي ... ابداء الصلاحيات ... الجائزة المرض عنها امر الولاية [٢٧٧] الصادر في السنة ...
... المذكورة وشرفهم الجائزة المقدورة بالمنوه بها.

المادة السادسة

... يعطى المنوه ... يكتسب الحق بالجوائز ... المرض فقط بالمزاد بالسابقة ... الذي اظهاره ...
... الى دائرة الزراعة تصرفه بالارض ... وجه فيها شرعية ... وعند ... هقاري ...
... تاريخ ... الزراعة المشترك ... بالارض المذكورة لمدة لا تقل عن الخمس سنين ...

رقم ١٠ سجل

والي برقه

بعد الاطلاع على شروط وتعريفات النقل على السكك الحديدية في برقه المعتمدة بالمرسوم الوزاري المورخ ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٢٥

وبعد الاطلاع على المادة ٢٩ فقرة ٣ من نظامات انشاء وتسيير السكك الحديدية في طرابلس غرب وبرقه المعتمدة بالمرسوم الملكي المورخ ١١ جونيو ١٩٢٢ رقم ١١٩٤

وحيث ترائى من المناسب ادخال بعض تخفيفات في شروط وتعريفات النقل الحالية في سكك الحديدية لارباب الفلاحة .

وبعد الاطلاع على الاقتراحات التي ابدتها ادارة السكك الحديدية في برقه بمذكرتها المؤرخة ١٦ ابريل سنة ١٩٢٨ رقم ٦ - ٩٦٦

يأمر

المادة الاولى - يعطي لارباب الفلاحة تنزيل قدره ٥٠ ٪ على فئات تعريفات النقل في سكة حديد برقه المعتمدة بمرسوم ماوكبي مؤرخ ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٢٥ وذلك عن تصدير البضائع الاتية اذاه وهي:

خظارات يابسة	نفط
الواح زنك مموجة	غاز البترول
اخشاب	اكياس فارغه
سيمنتو	بقول وخظارات
زريعة للجنائن والسواني	حبوب

براميل وبتانق فارغه	شعير وتمح
بنزين	اشجار حية
فواكه يابسة	تبن
فواكه طازجة	حطب للحريق
زيوت ماكينات	قش
حليب طازج	علف بهائم
	زبل كيماوي وطبيعي

المادة الثانية - البضائع الاخرى الغير مندرجة هنا تستثنى من امتياز التنزيل ولا يسري هذا التنزيل على البضائع المصدرة بصفة عفش ركاب كذا لا يعطى اي تنزيل كان لاي رسم كان وارد في التعريفات الجاري العمل بها كالرسوم الثابتة والقبانه والتبخير واجرة مشمعات للغطا ورسم الاستيداع والتخزين الخ

المادة الثالثة - يطبق التنزيل فقط على البضائع باسم محترف الفلاحة ومرسلة اليه باسمه خاص

المادة الرابعة - يمكن اجراء دفع رسم النقل في وقت القيام او وقت الوصول للبضائع المرسلة اليها المعدة لذلك يستثنى منها طريقة القيد بالحساب الجاري

المادة الخامسة - المدير العام مكلف بتنفيذ هذا المرسوم في اعتبار كل من يدير ادارة زراعية كمحترف فلاحة

BOLLETTINO UFFICIALE
GOVERNO DELLA CIRENAICA
1928

رقم ٥٣٥٦

القائم بشؤن حكومة برقه

بعد الاطلاع على المرسوم الملكي ٢٠ مارسو ١٩١٣ رقم ٢٩٢ المختص باستخراج اللاقبي في طرابلس

وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي ١١ جنايو ١٩١٤ رقم ٣٦ الذي بمقتضاه قد اصبح المرسوم السابق منتشرا في برقه

وحيث قد تسبب عن الحجم الذي جرى في العام الماضي فوت النخل واز من المناسب المباشرة في حفظ النخل

يأمر

بايقاف اي تصريح كان مختص بالحجم لاستخراج اللاقبي من النخل الذ داخل حدود ولاية برقه في سنة ١٩٢٨ الحالية .

بنغازي في ٣٠ ماجيو سنة ١٩٢٨ عام سادس

القائم بشوءن حكومة برقه
قابلي

القـائم باعمـال الولاية

بعد الاطلاع على المادة ١٣ من القانون الاسـاسى لبرقة

وبعد الاطلاع على المادة ٢ والمادة ١١ من الامر الملكى المورخ ١٧ ماجيو سنة ١٩١ عدد ٨٨٦

وبعد الاطلاع على رسـالة الوزارة البرقية بتاريخ ١١ ستمبر سنة ١٩٢٢ وعدد ٤٩٠٧

وبعد الاطلاع على امر الولاية المورخ فى ١٢ ستمبرى سنة ١٩٢٢ الصادر لمنع التجارة عصاة طرابلس الغرب وتأسيس احكام خـاصة بقمع التهريب ولما كان من الضرورى تسهيل الامر المذكور على كافة المجامع القومية ومقاطعات قطر برقة المشبوهة بادامة العلائق عصاة طرابلس الغرب وتعديل الاحكام الانفة البيان تامينا لمراعات الامر المذكور اعـاة كاملة شديدة

يرسم بما ياتى

المادة الاولى — تحرم التجارة من اى نوع كانت برا او بحرا مع اهالى طـرابلس صاة ومع المجامع القومية أو مقاطعات برقة المشبوهة بادامة العلائق مع العصاة المذكورين

المادة الثانية — يرخص التصدير والمرور المعطاة مـن سلطات الحكومة المحلية فقط حصرا سيتحقق ويثبت محل المقصود المتجهة اليه السلع والبضائع المصدرة من المـراكز كونة فى المستعمرة الى اى محل من دواخلها وسيصرح على الرخص المذكورة كمية صناف البضايع واسم مصدرها والمحل المقصود ونقطة المراقبة التى من الاجبارى ان تبرز بـا الرخصة لدى مرورهـا

المادة الثالثة — يعتبر قانونا مذنبا بالتهريب كل من يباغت بتصديـر سلع وبضـائع المراكز المسكونة بدون الرخصة المنوه عنها بالمادة السابقة او بمقادير فائقة على الكميات رخص تصديرها او باصناف مباينة الى التصريح المذكور بالرخصـة او كل من يرفع المسفر قسما من بضـائعه الى محـلات اخرى غير تلك المصرح بها قبلا وبالنتيجة ن المخـالف تـابعا للعقوبات المعينة بهذا الامر

المادة الرابعة — للمتصرفين والمديرين ان كانو مقلدين بالصلاحية ان يبتوا القرار فى الغير المراجع عليه مستندين على ما لديهم من الحجج بشان قبـول طلبـات لتصدير

اليوم

GOVERNO DELLA CIRENAICA

BOLLETTINO UFFICIALE

Abbonamento annuo L. 50. Un numero L. 5

Per inserzioni, informazioni, abbonamenti rivolgersi all'UFFICIO AFFARI GENERALI E PERSONALE

SOMMARIO

I. — Decreti Reali

1. — 3 dicembre 1922, n. 1770, concernente la concessione di una speciale indennità di operazioni ai militari dei Regi Corpi di truppe coloniali della Libia. (*Gazzetta Ufficiale* dell'8 febbraio 1923, n. 34.) Pag. 98

2. — 31 dicembre 1922, n. 1817, che sopprime il Consiglio coloniale ed il Comitato superiore amministrativo, ed istituisce, in loro vece, presso il Ministero delle Colonie, a decorrere dal 1° gennaio 1923, un Consiglio superiore coloniale. (*Gazzetta Ufficiale* del 21 gennaio 1923, n. 19.) 95

3. — 31 dicembre 1922, n. 1826, concernente la costituzione di un ruolo unico tra gli impiegati del ruolo dell'Amministrazione coloniale e quelli dei ruoli dell'Eritrea e della Somalia. (*Gazzetta Ufficiale* del 14 febbraio 1923, n. 264.) 99

4. — 25 gennaio 1923, n. 87, contenente le norme per l'esonero ed il trattamento di quiescenza del personale delle Amministrazioni dello Stato. (*Gazzetta Ufficiale* del 29 gennaio 1923, n. 23.) 101

II. — Decreti Ministeriali

5. — 5 febbraio 1923, n. 2230, con il quale vengono prolungati di sei mesi i termini assegnati dall'art. 5 del D. M. 21 luglio 1922, per la riesportazione dell'olio, della latta, dei barattoli, munesin ecc. importazione in Cirenaica per la preparazione del tonno in scatola. 106

III. — Decreti Governatoriali

6. — 31 gennaio 1923, n. 488 ris., con il quale viene istituito il Distretto della frontiera orientale della Cirenaica. 107

7. — 1° febbraio 1923, n. 701 ris., con il quale viene dichiarato vacante il collegio Sciauis e vengono indette le operazioni elettorali. 109

8. — 3 febbraio 1923, n. 528 ris., con il quale viene stabilito il trattamento economico da corrispondersi ai meccanici civili addetti al servizio di vigilanza della frontiera orientale della Cirenaica. 109

9. — 3 febbraio 1923, n. 539 ris., con il quale viene convocato il Parlamento della Cirenaica. 110

DISTRIBUITO

ترجمة من إيطاليا

المراسيم والأوامر الرئيسية الخاصة باقتصاد المستعمرة

اعتمدت الجريدة الرسمية لحكومة طرابلس الغرب كمرجع في إعداد هذه المجموعة التي قصدت من ورائها تمكين القارئ من التعرف على أهم المراسيم والأوامر المتعلقة بالتجارة والزراعة والصناعة وبأوجه الحياة الاقتصادية عموما في المستعمرة وقد ضمنتها النص الكامل للمراسيم والأوامر ذات الأهمية الخاصة واقتصرت على إيراد ملخص لتلك التي هي أقل أهمية واكتفيت بذكر الأرقام الإشارية والتواريخ لما كان أذني من ذلك اعتبارا.

وبالنسبة للفترة الزمنية الممتدة حتى نهاية عام 1924 فقد تجنب الرجوع إلى الجريدة الرسمية واكتفيت باستيفاء البيانات الخاصة بالمراسيم والأوامر المعلقة بهذه الفترة من النشرة المفيدة جدا والصادرة بعنوان " الفهرست التحليلي للجريدة الرسمية لحكومة طرابلس الغرب " إعداد السيرين بروتو ماركوتشي وروبيرتو سيرجو الأمينين بالنيابة العامة الملكية في طرابلس. وإني أشكرهما لتفضلهما بالسماح لي بالاستعانة بالفهرست المذكور.

صنفت المراسيم والأوامر في هذه المجموعة بحسب الترتيب الأبجدي ووفقا للموضوعات كما صنفت الموضوعات بحسب الترتيب الزمني.

ولفهم الاختزالات الواردة بالمجموعة أفيد بأن حرف الراء"R" يعنى مرسوم وحرف اللا "L" يعنى قانون وحرف الجيم"G" يعنى ولائي وحرف الميم"M" وزاري . أما الأرقام الواردة بين قوسين فدل بالترتيب على السنة التي صدر فيها عدد الجريدة الرسمية لحكومة طرابلس الغرب وعلى رقم العدد والصفحة المحتوية للمرسوم أو الأمر؟

التوقيع أ.م.م (A.MM)

صفحة 323 في النص الإيطالي

الزراعة: المرسوم الملكي بتاريخ 20 مارس 1924 – يصادق على ميثاق حقوق الفلاحين في إنشاء الجمعيات والروابط الزراعية (1924 –13–198) مرسوم ولائي بتاريخ 10 يوليو 1926 رقم 631 ، حماية مناطق الكثبان المتحركة المقرر غرسها بأشجار الغابات (954–20–1926).

حكومة برقة
إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية
العام العاشر العدد ٧
مايو ١٩٤٤

نشرة برقة الاقتصادية

القسم
الجزء الأول - أخبار جوية - التقرير الجوي والإحصائي للأسبوع
= الثاني - ؟
= الثالث - ؟ المحاصيل - طريقة الحشرات البريدية والكرباليم
= الرابع - النفوس واحصاءات البلدية

حكومة برقة
شهر مايو
العام العاشر العدد ٧
سنة ١٩٤٤
الجزء الأول

النشرة الزراعية عن شهر مايو ١٩٤٤

يعتبر الطر القليل على الجبل زوابع - درجات الحرارة متقدة نوعا ما وعموما مرتفعة - طوبة جوية وندى وافر على المرتفعات وتغطية السماء الشمالية على طول الشريط تقريبا وظهر الضباب على الجزء الغربي من المرتفعات الأول والثاني وضبابة بيانات المناخ البرية

المحطات	الأمطار	توزيع	درجات الحرارة المتوسط - المطلقة	ملاحظات
			حد أعلى / أدنى	
- سنغاري			١٨/٢٥,١ ١٤/٤٤,٤	
- المرج - ظهر القبلي			٧,٢٠/٢٩,١ ٧,٢٠٠,١	
أمراث لساعات قليلة وضباب كثيف ثمرات	٥,١	١		
- شحات - ظهر القبلي	١,١	١	٤,١/٢٥,٥ ٧,٥/٤٥,٥	
مرة واحدة - الضباب مرة واحدة		١		
القبة	١	١	? ? ? ?	
- القناريج بعضه الضباب لساعات قليلة	٠,٠	١	-٨,٢/٤,٢ ١٣,٥/٤٩,٢	
- طبرق	٤	١	١٢,٢/٢٩ ١٦,٧/٤٤,٨	
- درنة البرية				

الجريدة الرسمية لمملكة ليبيا صفحة ٥٥٨٧

مرسوم ملكي رقم ٥٥٨٤ بتاريخ ٧ يونيه ١٩٦٢ يخول [illegible] طرابلس الغرب وبرقة صلاحية اصدار القواعد المنظمة لمزاولة عمليات البناء في المناطق المختلفة في ظل التشريعين المذكورين.

الجريدة الرسمية لمملكة ليبيا صفحة ٥٨١٠

مرسوم ملكي رقم ١٧٧٨ بتاريخ ١٥ يوليو ١٩٦٢ يقضي بتعميم الصلاحيات المخولة لكل من والي طرابلس الغرب وبرقة بشأن منح امتياز استغلال مساحات معينة من المياه البحرية في خليج سيدي الكافي والصناعة المتصلة به بحيث تشمل هذه الصلاحيات كافة الامتيازات الأخرى في المياه البحرية الليبية للدولة أيا كانت طبيعة هذه الامتيازات أو اغراضها.

This given Thesis as a complementary letter in order to obtain a Master Degree in Modern History

Presented By :

Niama Mustafa Elsaity

Under the Provision of :

Prof .Dr. Atiya Makhzoum El Fytouri

Abstract

This study deals with the economic and social conditions in Cyrinica in the years 1922-1931, which was the beginning of the fascist rule because it is a political genet with a clear impact on the Italian colonies, including Libya.

Where Fascist Italy managed to eliminate the armed resistance movement by executing the hero Omar El Mukhtar on

16th of September 1931.

This study is complementary to the previous studies on the settlement of Italian occupation in Libya since 1911-1943.

And the study focuses on the analysis of a part of the history of economic and social status during the Italian era and aims to display the work of Fascist in Italy in the softness and linking it to its political philosophy and its impact on the economic and social conditions of the national population using theoretical and analytical approach that was completed and subject to the Italian unpublished and published documents also the oral and manuscripts and Arabic books .

The study includes a preface, four chapters, a conclusion, a statement of documents and references, and a list of the appendixes.

In spite of the continuation of the fighting, the fascist government managed to establish a colonial administration in tenderness.

The policy of racial discrimination has led to the economy of the population and the national population as well as deprived them of senior and middle management positions and higher education and its briefed over primary education and learning some trades and assigned them as second-class places in the field of health, transportation and public places.

Many of the services that represent the agricultural settlement infrastructure have been completed, large tracts of land that have been appropriated to the state, allocated to the Guatemalan farmers, local agriculture and has been neglected, livestock have been destroyed and Robbery , commercial and industrial activity has been monopolized for Italian capital and the oppressive policy used by fascism against the national population and has led to changes .

Such as the significant decline in the number of national population and the phenomenon of the several bad phenomena community .

while the fascist government and its concern to create a healthy environment free of infectious diseases in favor of the Italian citizen .

Economic and Social Status in Cyrenaica Region

1922- 1931

Presented By :

Niama Mustafa Elsaity

Under the Provision of :

Prof .Dr. Atiya Makhzoum El Fytouri

This given Thesis as a complementary letter in order to obtain a Master Degree in Modern History

University of Benghazi

Faculty of Arts

2018